والم العاب سعيع الملاحظات در مناربا با ۱ در D1/300/2/2

الملكة العرببةالسعودية وزارة التعليم لعالي عاملة ام القرعك كلية إشريعة والدائهات بإيلاية فسم لدراسات لعليا لشرعية فرع الفقه والأحول شعية احول لققه

والموالي المنافي المالي والمالي والمالي المالي الما

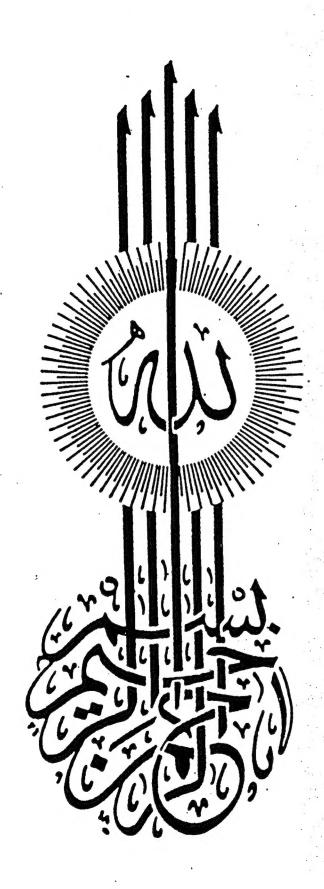
رسالة مقدمة ليل درجة الماجستير في أصول الفق



إعدادالطالب المحتارة الطالب المحتارة ال

والمانوروم كالع الدين زير لافت ميكين

١١٤١ ه - ١٩٩٠م



بسم الله الرحمن الرحيم

لمخصصص البخصت

السوضوع: " القواعد الأعولية المتعلقة بالقياس والتطبيق عليها ، من كتساب فتح البارى لا بن حجر " . وهو بحث جمعت فيه الجزئيات الاعمولية المتعلق بالقياس، المتناثرة في كتاب فتح البارى للحافظ بن حجر العسقلاني التـــى ذكرها ابن حجر عند إحتياجه إليها للمناقشة في الغقهيات .

فحاولت في هذا البحث إبراز شخصية الحافظ بن حجركاً عولى له باع طويل في الأصول من خلال المادة الموجودة في الغتر.

وقد قسمت البحث إلى عدة أقسام فنية ماد امت المادة المقتضية للتقسي موجودة ، وإلا اكتفيت بذكر تلك الجزئيات .

وقد عدّرت الساحث بما ورد في الفتح الولا ثم أتبعته بمحبث ماذكره الأصوليون حتى تظهر المقارنة وتبرز شخصية الحافظ بن حجر وجاء البحث مشتملا على مقد مــة وتمهيد ، وثلاثة أبواب ،

الباب الاول: حقيق الباب الاول:

الباب الثانى: حجيسة القيساس:

الباب الثالث : ما يجرى فيه القياس أومن له أن يقيس.

وخاتم ___ة:

وخرج البحث بعدة نتائج منها: أن الكتاب يحتوى على كمية وافرة من الأعول وتجلت شخصية ابن حجر كأصولى . وهناك نتائج أخرى رصد تها في آخر البحث .

عميد كلية الشريعة والدراسات

بسم الله الرحين الرحيم

شكسر وتقد يسسر

الحمد لله الذي بنعمته تتم العالحات والعلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى الله وصحبه ، الذي علمنا أن من لم يشكر الناسلم يشكر الله.

وإمتثالا لهدى رسولنا الكريم عليه العلاة والسلام ، وإعترافا بالغضل ، أشكر مسئوولى جامعة أم القرى عامة ، وكلية الشريعة خاصة ،ثم إلى القائمين على الدراسات العليا الشرعية ، الذين أتاحوا لى فرعة مواعلة دراستى ، فلا ألمك إلا الدعا! من الذي يكافى المحسن بأحسن الأجر.

كما أتقدم بمخالص شكرى إلى أستاذى الغاض ، فضيلة الدكتور / علاح الدين زيد أن الذى لم يد خرجهدا في الإشراف على هذه الرسالة وإبرازها على ماهى اليوم حيث وجدت منه الحلم والصدر الواسع ، ولطالما احتملنى في الجامعة وفي بيته ، فجزاه الله خير الجسينا:

كما أتقدم إلى كل من ساعد نى فى إعداد هذه الرسالة من أساتدة وطلبية وأسال الله تعالى أن يجعل على هذا خالصا لوجهه الكريسم.

بسم الله الرحين الرحيم

المقل مصة :

إن الحمد للمه ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمد ا عبده ورسوله على الله عليه وسلما.

أما بعد : فأحمد الله تعالى أن أعاننى على إنجاز هذا البحث ، وأدع و سبحانه أن يجعله نافعا في الدنيا وسببا للمفغرة في الآخرة ، وقد بذلت بتوفيق الله ما استطعت من جهد ، وإن كان جهد المقل ، إلا أننى أرجو به رضوان الله وكر ما وأن يكون لبنة مباركة في عرر الأبحاث النافعة بإذنه تعالى .

فلا يخفى على طلبة العلم والباحشين أن الكتابة في علم أصول الغقه ليس أسرا هينا ، لدقة مسطلحاته ، وعموم قواعد ، لا دُلة الشريعة ، وإتساع تطبيقاته ، ووجـــود الإختلاف في أدلتــه.

وعلى ذلك فهذا العلم لابد من المعكوف على دراسته ومواعلة الليل بالنهار فى تغهمه واقتناص كل شاردة وواردة منه ، فهو مغتاح العلوم الشرعية ، وخادم لأحكامها والفرض والفاية من دراسة هذا العلم هو معرفة طريقة إستنباط الأحكام من الأدلسة وكيفية إستغاد تها من معادرها سواء أكانت كتابا أم سنة أم أجماعا أم قياسا . فالفقيلة لا يمكنه الحصول على الأحكام الشرعية من منابعها الأعلية إلا إذا درس هذا العلم دراسة واعية مستغيضة ، فهذه الدراسة هى التى تكون لديه القدرة على استنباط الأحكام مسن أدلتها ، وتورثه ملكة أخذ الأحكام من الأدلة .

وعلم أصول الغقه يعد من أهم علوم الشريعة الإسلامية ذلك لأنه يحتوى على الضوابسط (١) سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار الفكر: ٦٠٩/١) .

والمعايير العلمية الدقيقة لأصول هذه الشريعة وفروعها ، والذى يتعمق فسى هذا العلم لا شك أنه يزد اد يقينا بعظمة هذا الإسلام ، ويزد اد بصيرة بعلاحية هذا الدين لكل زمان ومكان . كما توجد عند المتعمق في هذا العلم العقلية الناضجة الواعية والبصيرة الراشدة التى تستوعب الرأى ، والرأى المخالف له ، وتوجد رحابة العسدر وسعسسة الأفق .

والقياس هو المعدر الرابع من معادر الغقه الاسلامي بعد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريغة والإجماع ، وهو معدرهام جدا لاغنى عنه بحال من الأحوال ، ويعتبر الدعامة الأساسية لإستنباط أحكام النوازل التي لم يأت بها حكم عربح ، ولم يخصص لها ذكر في الكتاب والسنة ولم يرد بشأنها إجماع ، فقد كنت حريما أثناء دراستي في الكلية وفي السنة المنهجية على فهم مباحث القياس والوصول إلى أغوار ذلك الدليل الرابع بعد الكتاب والسنة والإجماع ، وكم تمنيت أن يكون موضوع رسالتي فيه ، وقد منحني الله تعالى هذه الفرصة فيما بعد والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وشاء الله تعالى أن أكون أحد طلاب الدراسات العليا بكلية الشريعة ، قسم الفقه وأصوله بجامعة أم القرى ، وأنهيت السنة المنهجية بتوفيق من الله تعالى ، وعشبت بعد ها دوامة إختيار الموضوع ، فاخترت موضوعا إلا أنه لم يحظ بالموافقه وماشا الله كان .

وفى آثنا الموافقة على هذا الموضوع ، كنت أتابع السطالعة ، وفي أحدد الأعيام إذا بأحد الأساتذة الأفاضل يرشدني إلى موضوع "القواعد الأصولية المتعلقسة بالقياس والتطبيق عليها من كتاب فتح الباري لابن حجر"

فاستشرت فى دراسته بعض الأساتذة الأفاضل ، فوجدت منهم تشجيعا على دراست والمضى فيه ، فقمت بدورى فى فحص قوائم الرسائل المسجلة لذى الجامعات المختلفية وللم أجد من كتب فيه ، ومن تناوله من الباحثين فإنما بحث موضوعاً ثانيا غير القياس عنسد

الحافظ ابن حجر ، وأثنا ورائتي للغتح ، رجح لدى أن الموضوع يستحق الدراسة ، وتمت الموافقة عليه من قبل المجالس العلمية بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية.

وما لاشك فيه أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ،ليس من أصل موضوع... التصدى لتعريف القواعد الغقهية ، وتحقيق الأراء الأصولية ، وإستيمابها في كتاب... " فتح البارى " وإنما هي جزئيات أصولية توجد متناثرة في صفحات كتابه ، وطيات عباراته . يتعرض لذكرها عند احتياجه إليها للمناقشة في الغقهيات.

فحاولت ترتيب المادة المتعلقة بالقياس حسب الترتيب الموضوى المعتاد فى كتب الأصول عنوت كل رأى إلى قائله إن كان هو غير صاحب الكتاب ، وأون كان صاحب الكتاب عزوت إلى المعتاد الكتاب عزوت إلى المعتاد الكتاب عزوت إلى المعتاد الكتاب عزوت المعتاد ال

وقد قسيت البحث إلى عدة أقسام فنية كالتغميل بالتعاريف اللفوية والإصطلاحية وبيان الشروط، ودلائل الحجية وغير ذلك، ولكن التغميل متوقف على وجود هدده الأمور فسى السفت .

وإن لم أجد في مبعث من المادة المقتضية للتجرئة ، اكتفيت بذكر تلك الجزئيات بدون تنظيم وتجزئة فنيسة.

والأمور التي جعلتها كالشروط أو أدرجتها في دلائل الحجية ليس بضروري أن يكون صاحب الكتاب قد نصطى شرطيتها أوحجيتها ، بل أدرجت بعضها تحت هذه العناوين إعتماد اعلى كونها معروفة في الأصول من حيث الشرط أو الدليل .

ر فتح البارى ، ١٣/ ٥٠٢) . ذكرت هذا القول في أدلة من قال بعجية القياس.

مع أن صاحب الغتح لم ينص على أن أدلة حجية القياس كذا وكذا. فكون هذا القول معروفا كدلميل لحجية القياس هند الأصوليين استدعى منى أن أدرجه في محله المناسب.

وحاولت في البحث أن أبرز شخصية الحافظ ابن حجر كأمولي له آراو ، وترجيحاته وهذا النوع من البحوث لأول وهله قد يكون مستفربا من البعض ، وقد لا يكون هسذا الإ تجاه معلوما لدى البعض الآخر ، ولكن بعد القراءة والدراسة يزول هذا الإستفراب ويتضح هذا الإ تجساه .

وكذلك هذا النوع من البحوث يجعلنا ندرس موالغات ابن حجر رحمه الله وفيسره) فتتجلى الغكرة وتتجلى شخصية ابن حجر ، ويعطينا هذا مزيدا من الإهتمام والإعتناء بكتابه " فتح البارى " فكان جديرا بأن يعتنى طلاب العلم وغيرهم من الباحشيسن بنوع من الخدمة العلمية .

إن هذا البحث ما هو الاخطوة في الطريق لا أقول أنى قد أتيت وأحميت كل السائل الأعولية المتعلقة بالقياس، فقد يكون قد فاتنى بعضها فالله يعلم إنبذلت كل ما في وسعى ومالدى من طاقة حتى أحمى ما فيه من مسائل ولكن كل عسل الإنسان مهما بلع من الكمال قد ائما يحتاج إلى التنقيع والتعديل والزيادة والنقسان والكمال لله وحده سبحانه وتعالى . ولقد عدق العماد الأعفهاني في قوله: "إنس رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يوم ، إلا قال في غده أوبعد غده : لوغيرت هلذا لكان أحسن ، ولوزيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر.

أسأل الله عز وجل أن أكون قد وفقت في اختيار موضوع هذا البحث ، قاصدا به وجه الله الكريم وأن ينغم به الطالبين ، وأن يلهمني التوفيق والسداد في العمل والصواب في القول ، وهو على ذلك قد ير. ومن ثم قد جاء البحث مشلا على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة :

التمهيد اشتمل على : 1 - أهمية الموضوع

ب - التعريفِ ابالمواف.

المقدمة : أ همية القياس كمعدر للتشريع.

البـــاب الأول : حقيقة القياس .

ويشنل مقدمة وأربعة فمول وخاتمة.

الغصل الأول : تعريف القياس .

الغصل الثاني: أركان القياس.

الغصل الثالث : شروط الأركان.

الغصل الرابع: أقسام القياس.

الخاتمية : مايستخلص من الباب.

الباب الشاب الشاب انى : حجية القياس .

ويشمل مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

الغصل الأول: المذاهب في الحجية.

الغصل الثاني : أدلة الشبتين .

الغمل الثالث : شبه المنكرين .

الغصل الرابع: الرد على شبه المنكرين.

الخاتمية : بيان المذهب الراجح ومايستخلص من الباب

الباب الثالب : ما يجرى فيه القياس ومن له أن يقيس.

ويشمل مقدمة ، وستة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: القياس في جميع الأحكام الشرعية.

الغصل الثاني : القياس في الحدود والكغارات.

الغصل الثالث : القياس في الأسباب والشروط .

الغمل الرابع: القياس في المستثنيات.

الغصل الخامس : القياس في العظيات.

الفصل السادس: من لـــه أن يقيس.

الخاتسة : أهم مايستخلص من الباب .

الخاتم___ة

أهمية الموضــوع:-

لما كانت هذه الشريعة هي الخاتمة اقتضت حكمة الله تعالى أن تكون كاملة شاملة صالحة لكل زمان ومكان حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، ولذلك جائت تحمل في طياتها مصادر للتشريع تتسم بالمرونة والشمول ، لتستوعب كل مستجدات العصور وهذه الأصول متعددة متدرجة حسب أهميتها في التشريع وهي على النحو الآتى :-

- 1- الكتاب: هو كلام الله عز وجل المعجز المتعبد بتلاوته المتلو بالالسنة المكتوب في المصاحف المحفوظ في الصدور ، ولاخلاف بين المسلمين في أن القرر المسلمين أن القرر الكريم هو أصل الأدلة الشرعية وإليه يرجع الإحتجاج بها ، فهو المسدر الحقيق للتشريع ، وحجيته لانزاع فيها ، ومن المسلم به أن نصوصه متناهية .
- السينة : ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، أو صف وهى حجة بما ورد في القرآن الكريم من الأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : إلا من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فميا أرسلناك عليهم حفيظا * ، وبالتحذير من عصيانه صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى إلى ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا * .

⁽۱) قواعد الأصول ومعاقد المغصول، صغى الدين عبد المؤمن بن كمال الديــــن عبد الحق البغدادى، الطبعة الأولى، تحقيق: الدكتور على عباس الحكمــــى، (مكة المكرمة:، مركز احياء التراث الاسلامي ١٤٠٩هـ ١٩٨٨ م) ص: ٣٦٠

⁽٢) سورة النساء ، الآية (٨٠)٠

٣) سورة الأحزاب ، الآية (٣٦) .

ومن المعلوم أن المتواتر منها قليل وغير المتواتر وإن كان كثيرا إلا أنه متنساه (١) محصور،

(٣) الإجمد على الله عليه وسلم في عصر من العصور المواضع في عصر من العصور بعد وفاتة على حكم شرعى ، والإجماع محصور المواضع ومتعلق بوقائع قبليلم.

وإستنادا إلى أن النصوص متناهية ، ووقائع الإجماع محصورة مع تجدد الأيام وكثرة الحوادث ، مما يحتم الأخذ بالقياس لتبيين حكم الشارع في الأحداث التي لم يرد بشأنها نص أو إجماع.

ونظرا لما للأصول من إرتباط وثيق بالغرع الفقهية ، وكان أمرالابد من بيانه ك وهيث أن الاعتناء بجمع مسائل الأصول من شروح كتب السنة وابرازها للقبيارئ من أعظهم المهمات الملقبات على طللب العلم حيث اتجهمست معظم الدراسات الأصولية الحديثة الى الدراسات التطبيقية التي تعنى بتخريج الغروع على الأصول.



- (۱) شرح القاض عضد الملة والدين لمختصر المثتهى الاصولى لابن الحاجــب وبالهامش حاشية التغتنازانى ، الطبعة الثانية (بيروت: دار الكتب العلميـة وبالهامش حاشية التغتنازانى ، الطبعة الثانية (بيروت: دار الكتب العلميـة (۱۹۸۳ ۱۹۸۳) ج ، ص ۲۲ ؛ اصول الغقه ، محمد زكريا البرديســــى (القاهرة : دار الثقافة للنشروالتوزيع ۱۹۸۰) ص۱۹۳۰ .
- (۲) حاشية العطار على جمع الجوامع ، وبهامشه تقرير عبد الرحمن الشربيني ومحمد على بن حسن المالكي ، (بيروت: دار الكتب العلمية) ج ۲، ۲۱۰) أصول الفقه ، عبد الوهاب خلاف ، الطبعة الخامسة عشر (الكويت: دار القلم ، ۱۶۰۳ ۱۹۸۳) ص ۶۰۰

وبما أن أهمية هذا البحث تظهر من خلال إبراز هذا الإرتباط ، فإنى أحاول تتبع ماكتبه الحافظ ابن ججر رحمه الله في كتابه " الفتح " من المسائل الأصولية المتعلقة بالقياس .

فأرجو من الله تعالى أن أوفق في هذا البحث فان فيه خدمة للسنة العطهوة كما أن فيها جلى صورة في تطبيق الفروع على الأصول ، والله الموفسيق.

ب : التعريــف بالمو ً لــف

. .

التعريــــف بالموالف: ـ

۱- نسبـــه: -۱

هو أحمد بن على بن محمد بن محمد بن على بن أحمد بن حجــــر العسقلانى المصرى ، القاهرى ، الشافعى ، قاض القضاء شيخ الإسلام ، حافسظ المشرق والمغرب ، أمير المو منين في الحديث .

٢- مولــــده :-

ولد في الثاني والعشرين من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائيية (٢)

نشأ الحافظ يتيما إذ مات أبوه في رجب سنة (١٧٧ه) ، وما تت أمه قبد ذلك وهوطفل في كنف أحد أوصيائه البزكي الخروبي الذي لم يأل جهدا في رعايتة والعناية به وتعليمه فنشأ في غاية العفة والصيانة والرياسة ، وظلل يرعاه الى أن مات سنة (٧٨٧هـ).

⁽۱) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، محمد بن عبد الرحمين السخاوي ، تحقيق : حامد عبد المجيد ، طه الزيني أشرف على إخراجه محمد الأحمدي ابو النور (القاهرة : وزارة الاوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحيا التراث الاسلامي ، ٢٠١١هـ/١٩٨١) ج ١ ، ص٢٤ ؛ الوضو اللامع ، محمد عبد الرحمن السخاوي ، (بيروت: دار مكتبة الحياة) ج ١ ، ص٣٦ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد تحقيق : لجنة إحيا التراث العربي (بيروت : دار الآفاق الجديدة) ج ٧ ، ص٠٢٢ ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن على ، ص٠٢٢ ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن على الشوكاني (بيروت : دار المعرفة) ج ٨ / ٢٨٪ الإعلام خير الدين الزركل الطبعة السادسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٤) ج ١٠ص٨٧١ . الخواهر والدرر، ج١ ، ص ٩٤ ؛ الضو اللامع ، ج١ ، ص٣٦ ، شهدرات الذهب ، ج٧ ، ص ٢٧ ، البدر الطالع ، ج١ ، ص ٨٨ ، الاغيلام الذهب ، ج٧ ، ص ٢٧٠ ، البدر الطالع ، ج١ ، ص ٨٨ ، الاغيلام المدر العرب ، ح١ ، ص ٨٨ ، الاغيلام .

وقد راهق ابن حجر ولم يعرف له صبوة ولم تضبط عنه زلة . حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين ، وصلى بالناس التراويح أياما بالمسجد الحرام وهو ابن اثنتى عشرة سنة إبان مجاورته مع وصيه الخروبي سنة (٧٨٥هـ) .

. أســـرتـــة :-

أسرة الحافظ ابن حجر جمعت بين الإشتغال بالتجارة و الإهتمام بالعلم)
فكان والده نورالدين على مع إنشغاله بالتجارة عكف على الدرس وتحسيل
العلوم ، فتغقه على مذهب الإمام الشافعى ، حافظا لكتاب الله ، وحفسظ
الحاوى الصغير ، وأخذ الفقه عن محمد بن عقيل ، وكان هذا الأخير يحبه
ويعظمه ، وأجازه الوسمع من أبى الفتح بن سيد الناس وطبقته.

أما والدته فهى تجاربنت الفخر أبى بكر بن الشمس محبصد بن ابراهيسم الزفتاوى ، أخت صلاح الدين أحمد الزفتاوى التاجر الكارمى ، فوالدته من أسرة ثرية ، موفورة المال والجاه.

وكانت له أخت وهى ست الركب ، كانت قا رئة ، كاتبة ، أعجوبة فى الذكائم «

، قال الحافظ ابن حجر عنها : هى أمى بعد أمى ، أصببت بهافى جمادى

الآخرة سنة (٨٩٧هـ) .

وكانت له أخت أخرى سافرت إلى الحجاز في صحبسة زوجها صلاح الديسن ابن صورة فاختل عقلها بمكة واستمرت تهذى في الكلام جدا ، لكنها تستحضر أوقات الصلوات والعبادات فتواديها أداء حسنا للغاية ، واستمرت كذلك حتى ماتست.

⁽۱) الدرر والجواهر بدا ، ص ۲۲ - ۲۳ ؛ الضو اللامع ، جدا ، ص ۲۳ استدرات من ذهب، جدا ، ص ۲۲ ؛ البدر الطالع ، جدا ، ص ۸۸ ۰

وجده قطب الدين محمد بن محمد بن على ، كان بارعا، رئيسا ، تاجرا، حصل على الإجازات من العلما . ت - سنة (١٤٧هـ) .

وكان عم والده فخر الدين عثمان بن محمد بن على بن أحمد بن محمد و الكتانى ، المصرى ، الشافعى ، يعرف بابن البزار، وبابن حجر ، مفتى الثغر الإسكندرية ونقيه الشافعية في زمانه ، تفقه به جماعه منهم ; الد منهورى ، وابن الكويك وهو والد ناصر الدين أحمد الفقيه .

وكان ناصر الدين رجلا فاضلا ، وتوفى ابن البزار سنة (١٤ ٧هـ) ، وكان لسمه ابن آخر إسمه زين الدين محمد مات بالثغر سنة (٢٥٢) هـ.

تزوج الحافظ ابن حجر عند ما بلغ عمره خمسا وعشرين سنة (١٩٩٨) من أنس ابنة القاض كريم الدين عبد الكريم بن عبد العزيز ، وتنتعى أنس إلى أسرة معروفة بالرياسة والحشمة والعلم . فأسمع الحافظ زوجته من شيخسه الحافظ عبد الرحيم العراق الحديث المسلسل بالأولية . وكذا أسمعها إياها من لفظ العلامة الشرف ابن الكويك . وأجاز لها باستدعاء عدد مسن الحفاظ منهم : أبو الخير ابن الحافظ العلائى ، و أبو هريرة عبد الرحمن بن الحافظ الذهبى . وحد ثت بعد ذلك بحضور زوجها . وقرأ عليها الغضلاء .

(٥) صفاته الخِلقية والخِلقِية :-

قد منح الله سبحانه وتعالى الحافظ ابن حجر من الصفات الخِلقية والخُلقية ماتو هله للمكانة التي وصل إليها في العلوم ، والمنزلة الرفيعة في القلوب فأحبه الناس من الطلبة والعلما والأمرا والسلاطين.

⁽۱) ذيل تذكرة الحفاظ الذهبي أبو المحاسن الحسيني الدمشقي (بيروت بالكتب العلمية) جه ، ص ٣٧ - ٦١ ؛ الضو اللامع ، ج١ ص ٣٧) البدر الطالع بج١ ، ص ٨٨٠

فكان رحمه الله شديد التواضع مع حلمه وبهائه وتحرّيه في مأكله ومشربه وملبسه ، وصيامه وقيامه وبذله وحسن عشرته ومزيد مدارته ، ولذيذ محاضراته ، ورضى أخلاقه و ميله لأهل الفضائل ، وانصرافه . في البحث ورجوعه إلى الحق ، وخصاله لم تجمع لأحد من أهل عصره .

وكان خفيف المشية ولو عند إقباله على العلوك ، خفيف الوضو في تمــام، لايتأنف في مأكله ومشربة ولا في البيت وكان لايتأنق في الرفيع من الثياب، قصيرالثياب، محسن العبمة ، ظويف العدبة.

وكان ملازما لقيام الليل ، وسنة الضحى ويسرد الصوم وواطب أخيرا على صوم يوم وإنطار يوم ، وكان كثير البر بالفقرا وطلبة العلم.

وكان رحمه الله صبيح الوجه ، للقصر أقرب ، ذا لحية بيضا وفي الهامسة نحيف الجسم ، فصيح اللسان ، سجى الصوت ، جيد الذكا ، عظيما الحذق ، راوية للشعر.

(٦) حياته العلمية: _

حكى انه شرب ما أن زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ فبلغها ، وزا د مليها ، ولما حضرت العراقي الوفاة قبل له : من تخلّف بعدك ؟ قال: أبن حجر ، ثم ابني أبو زرعة ، ثم الهيثمي .

لم يدخل المكتب إلا بعد واكمال خمس سنين ، وأكمل حفظ القرآن وله سبع سنين ، وممن قرأ عنده في المكتب شمس الدين ابن العلاف ، وأكمل حفظ القرآن الكريم عند صدر الدين محمد بن عبد الرزاق السفطى المقرى ت سنة (۸۰۸هـ) .

⁽۱) ذيل تذكرة الحفاظ؛ ٥/٣٣٦؛ الضو اللامع / ٣٩/١، شذ رات الذهب، ٢٩/٧

وفي سنة (٥٨٥هـ) أكمل اثنتى عشرة سنه من عمره، وسافر مع وصيه الخروبي الى مكه وم بالناس التراويح هناك، وكان الحج يومئذ يوم الجمعة فحج.

وبعد رجوعه إلى مصرسنة (١٨٦هـ) حفظ العمدة للمقدسى وألفية ابسن العراقى ، والحاوى الصغير للقزيونى، ومختصر ابن الحاجب الأصلى ، ملحة الإعراب وغيرها . واشتغل بطلب ماغلب على العادة طلبه ، من أصل ولغة ونحوها وطاف على شيوخ الدراية لكنه كأن في هذة الفترة وهو في المكتب، وبعد ذلك حبب إليه النظر في التواريخ وأيام الناسحتى أنه كان يستأجرها ممن هي عنده ، فعلق بذهنه الصافـــــى المرائق شي " كثير من أحوال الرواة ، ونظر في فنون الأدب من أثنا "سنة (١٩٥ هـ) المرائق شي " كثير من أحوال الرواة ، ونظر في فنون الأدب من أثنا "سنة (١٩٥ هـ) فغاق فيها ، حتى كان لا يسمع شعرا إلا واستحضره من أين أخذه الناظم ، ونظم مدائح نبوية . وقال الشعرالرائق والنثرالغائق ...

وحبب اللهعز وجل إليه فن الحديث النبوى فأقبل عمليه بكليته . وأول ماطلب بنفسه في سنة (٢٩٧هـ) چه فانمكما كتب بخطه رحمه الله .: " رفع لحجاب وفتح الباب وأقبل العزم المصمم على التحصيل ووفق للهد اية إلى سواء السبيل " . واجتمع بحافظ العصر عبد الرحيم بن الحسيسن العراقي فلا زمه عشرة اعوام ، وتخرج به وانتفع بملازمته . وقرأ عليه الألفية و شرحها له بحثنا . ثم قرأ عليه نكته على ابن الصلاح د راية وتحقيقا ، والكثير من الكتب الكبار والأجزاء القصار ، وحمل عنه أماليه جملة واستملى عليه بعضها . وهو أول من أذن له في التدريس في علوم الحديث .

⁽۱) الجواهر والدرر، ۲۲/۱ - ۲۸؛ الضواللامع، ۳۲/۱۳۱/ ۳۲؛ طبقات الحفاظ جلا الدين السيوطى ، الطبعة الأولى ، تحقيق : لجنة من العلما ، (بيسيروت : دار الكتب العلمية، ۳۰، ۱۶ هـ ۱۹۸۳م) ص/ ۲۰۰۲ شذرات الذهب ، ۲۲۱/۷ ؛ البدر الطالع) ۱۸۸۱ م ۱۸۸۰۸ ، الاعلام ؛ ۱۷۸/۱ ،

(Y) رحلاته في طلب العلم :-

كانت الرحلة في طلب العلم سنة متبعة منذ فجر الإسلام فكان الصحاب. يسرحلون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتلقواعنه مبادئ الإسلام وتوجيهاته، ورحل الصحابة والتابعون بعضهم إلى بعض ثم تتابعت الأجيال الإسلامية على هذا العنهج لاسيما أهل الحديث فقد كانوايرحلون لطلب الحديث، وابن حجر رحمه الله كان واحد من هو ولا والأفاضل الشغوفين بالعلم والتضلع منه فأخذ بحظ وافر في هذا المجال وارتحل الى البلاد الشامية والمصرية والحجازية وأكثر من المسموع والشيوخ فجمع العالى والغازل وأخذ من الشيوخ والأقران. وأول مارحل في سنة (٢٩٧هـ) إلى قوص وغيرها من بلاد الصعيد . لكنه لم يستغد بها شيئا من المسموعات الحديثة .

ثم رحل في أواخر سنة (٢٩٩هـ) إلى الإسكندرية فاجتمع بالعلامة شمسس الدين ابن الجزرى وأخذ بالإسكندرية عن مسندها التاج أبي عبد الله محمد بن أحمد عبد الرزاق بن عبد العزيز بن موسى الشافعى . وهو ممن سمع عليه حافظ الوقت الزين العراقي وغيره من شيوخ ابن حجر . وسمع أيضا من التاج أحمد بن محمد بن عبد الله بن الخراطت (٣٠٨هـ) وآخرين . وقد أليف جز سماه " الررر المضيئه من فوائد الاسكندرية " وذكر فيه مسموعاته هناك وماوقع له من النظم والمر اسلات وغير ذلك ، ومن جملة مافيه من نظمه : رحل سمات إلى الاسكندرية مرة م وفارقت من أهوى فلازمت تبريح معلى الرمل فيه كان نجمي طالعال ولا التذّمني الجسم في شارع الروح

ورجع من الإسكندرية فأقام بمصر إلى اليوم الثانى والعشرين من شوال سنة (٢٩٩ هـ)، فتوج ها تاصدا أرض الحجاز من البحر ، فوصل الطور ثانى ذى القعدة ، راجعا من الديار المصرية قاصدا إليلاد اليمنية ، فلقى بها من الغضلا ؛ العلامة نجم الدين محمد بن أبى بكربن على بن يوسف المصرى ثم المكى المعروف بالمرجانى ت (٢٧٨هـ) وقد رافقه في هذه الرحلة قاصدا المجاورة بمكة العكرمة المشرفة صلاح الدين الأقف بسبب ت (٢٠٨هـ) ، وكذا رافقه الرضى أبو بكربن بن أبى المعالى الزبيدى القحطانيي

ثم توجه ومن معه إلى بلاد اليمن فوصلوها في ربيع الأول من سنة (١٨٠٠) وممنلقيه بتعز أبو بكربن محمد بن صالح بن الخياط فقيه شافعي (١٨١هـ) ويزيد الشهاب أحمد بن على الناشرى برع في الفقه وانتهت اليه الرياسة فيه ت (١٨٥هـ) ، والعلامة الشوف اسساعيل بن المقرى صاحب " مختصر الحاوى " . ولقى بزييد الوجيه عبد الرحمن بسن محمد العلوى ، والموفق على بن الحسن الخزرجي الموانخ ت (١٨١هـ) ، والموفق على الناشرى ت المعالى عبد الرحمن الشيرازي .

ولقى بوادى الخصيب الجمال محمد بن على المصرى ، والعلامة شيخ اللغويين القاض مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الغيروز آباى ، فقرأ عليه أشياء ، وتناول منه النصف الثانى من " القبوس المحيط " ت (٨١٦ه-) ، ولقى فى زبيد وتعز محمد اليمن سليمان بن عمر العلوى التعسري اليمني .

ورجع من اليمن وقد ازد ادت معارفه وانتشرت علومه ولطائفه ، هذه هي الرحله الأولى إلى اليمسسن .

ثم سافر في سنة (٨٠٦هـ) إلى اليمن وهي الرحلة الثانية ، فلقي بهاأيضا بع في المنافرين في الرحلة الأولى وغيرهم فحملواعنه وحمل عنهم .

ثم لما أشرف على الإستيفا وحصول الإستيعاب ما أمكن وقسي الرحيل إلى البلاد الشامية للأخذ عمن بها في سنة (٨٠٢هـ). فسمع الحافظ بسريا قوس ، وقطية ، وغزة ، ونابلس ، والرملة ، وبيت المقدس والخليل ، ود مشق

وكان دخوله إلى الشام في حادى عشر رمضان سنة (١٠٨هـ) فنزل في اعلى صاحبه الصدرعلى بن الآدمى لما كان بينهما من المودة. وأقام به اعلى صاحبه الصدرعلى بن الآدمى لما كان بينهما من المودة. وأقام به مائة يوم . وحصل له في هذه المدة مع قضا واستغاله مابين قراءة وسماع مسن الكتب المجلدات خاصة ، منها : المعجم الأوسط للطبراني ، والصغير ومعرفة الصحابة لابن منده ، والسنن للدارقطني ، ومسند مسدد ، والموطأ رواية ابي مصعب، ومن صحيح أبن خزيمة وابن حبان ، والإستيعاب لابن عبد رواية ابي مصعب، ومن صحيح أبن خزيمة وابن حبان ، والإستيعاب لابن عبد البر ، واختلاف الحديث لابن قتيبة ، والإرشاد للخليلي ، والشمائل للترمثي ، ومسند ابي يعلى وغيرها .

وكان قد عزم وهوبد مشق على التوجه إلى البلاد الحلبية ليأخذ عن مسندها عمر بن أيد غمش فبلغته وفاته فتخلف عن التوجه إليها وفي سنة (٨٣٦هـ)يسر الله عز وجل له السغر إلى حلب والتقى بالعلامة التقى محب الدين بن شحنة وسأله عن محدث البلاد الحلبية سبط بن العجمى واجتمع به .

(٨) شيوخــــه: -اهتم ابن حجر بذكر شيوخه ، ورد د أسما عم في كثير من كتبه وأعطى عنهــم معلومات قيمة ومفصلة ، إلى جانب ذلك فقد أفرد ذكرهم في كتابين عظيميـن

⁽۱) ذيل تذكرة الحفاظ ، ۳۲۷/۷ ، الجواهر و الدرر ۱۱۲ - ۱۱۱ : الضو اللامع ۲۱/۷۳ - ۳۹ ، شذرات الذهب ، ۲۷۱/۷ ، البدر الطالع) ۱/۸۸ ، الاعلام ، ۱۷۸/۱ .

- اللُّول: "المجمع المواسس للمعجم المغهرس" ترجم فيه الشيوخه وذكر مروياتهمم الله عنهم .
- الثانى : "المعجم المفهرس" وهو فهرس لمرويات الحافظ ذكر فيه شيوخه خـــلا ل
 ذكره لأسانيه في الكتب والإجزاء عنهم ، وبلغ مجموع شيوخه إلى ستمائه
 وزيادة على أربعين شيخا ، ويجد رباً في هذا المقام أن نذكر أهم وأبــرز
 شيوخه في مختلف العلوم التي تلقاها :_

(١) شــين الحديث:

- ا ـ عبد الله بن محمد بن سليمان النيسابورى المعروف بالنشاورى ، ت (١٩٨٥) وهوأول شيخ سمع عليه الحديث سنة (١٩٨٥) بالمسجد الحرام ، قال ابن حجر "سمعت عليه صحيح البخارى بمكية".
- ٣- الحافظ الكبير أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسن العراقيي
 ت (٨٠٦هـ) وهو أول من أذن له بالتدريس في علوم الحديث سنية
 (٢٩٢٩هـ) وحمل عنه جملة مستكثرة.
- ٤- على بن أبى بكربن سليمان أبو الحسن الهيثمى ت (١٨٠٧هـ) قسال عنه الحافظ بن حجر : "كان خيراساكنا ، صينا ، سليم الغطرة ، شديد الإنكار للمنكر. لايترك قيام الليل" . وقال عنه كذلك ! كان يودنى كثير الله الإنكار للمنكر.

وبلغه أننى تتبعت أوهامه في "مجمع الزوائد" فعاتبنى فتركت ذلك. قيراً عليه قرينا لشيخه العراقي ومنفردا.

(٢) شيــوخ الغقه: ـ

- ۱- رابراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين الأنباسي ، الشافعي السورع الزاهد _ ت (٨٠٢) .
 - ٢- عمرين على بن أحمد بن الملقن الشافعي ت (١٠٨٥-).
- ٣- أبو حفص، شيخ الإسلام عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقييين
 ٣- المراه الحافظ ابن حجر مدة، وقرأ عليه الكثير من"الروضة"
 وسمع عليه بقرائة البرماوى " مختصر المزنى " وهو أول من أذن له
 فى التدريس والإفتائ.
- ٤- محمد بن على بن عبد الله القطان ، الفقيه الشافعى ت (٨١٣) هـ .
 ٥- على بن أحمد بن أبى الأدمى ، الشيخ نور الدين ت (٨١٣هـ) .

(٣) شيسوخ العربيسة :-

- ۱- محمد بن محمد بن على بن عبد الرزاق الغيمارى ، المصرى المالك___ى
 ت (۲ ، ۸ هـ) .
- ٢- بدر الدين ، محمد بن ابراهيم بن محمد الدمشقي البشتكي ، الأديب الفاضل المشهورت (٨٣٠).
- (۲) تعليق التعليق ١١/٨٧٤-٢١٩؛ ذيل تذكرة الحفاظ، ٥٪ ٣٣٠- ٣٦٩؟ الجواهر الدر ١٣٠/١٠٣١؛ الضوء اللامع ١/٣٧٠، شذرات الذهب ٢٧٠/١٠، البسسدر الطالع) ١/٨٨٠،

۳- مجد الدین ابوط اهرمحمد بن یعقوب بن محمد بن إبراهیم بن عمر محمد الدین الغیروز آبادی ت (۸۱۷هـ) .

(٤) شيسوخ القسسواآت :-

- ۱- إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤ من التنوخي ، الشامسي ت (۱۰۰ه) .
- ٢- محمد بن محمد بن محمد الدمشقى الجزرى شيخ القراء اَتَّت (٣٣هـ). أما شيخه في أغلب العلوم فهو الشيخ عز الدين محمد بن أبي بكـــر بن عبد العزيز بن جماعة الحموى ، المصرى ت (٩٨.١هـ) لا زمـــه الحافظ ابن حجر في غالب العلوم التي كان يقروهما من سنة (٩٠هـ) الى أن مات ، قال الحافظ ابن حجر : "لما يخلف مثله بعده "وكــان يقول العز ": أنا أقرأ في خمسة عشر علما لا يعرف علما عصرى أسما " هــا.)

(٩) تلاميذتـــه:-

لقد سرد السخاوى فى الجواهر والدررأسما عماعة من الذين أخذوا عنه رواية ودراية فبلغ عددهم خمسمائة شخص . وفى جسمان الدررأورد ابين الخليل الدمشقى حوالى ثلاثمائة وخمسين نفسا من تلاميذه والآخذين عنه.

⁽۱) الجواهروالدرر ۱۲/۱۲، ۱۲۹ - ۱۲۹ ؛ الصو اللامع ، ۳۷/۱؛ شذرات الذهب ، ۲/۰۷۷ ؛ البدر الطالع ، ۱/۸۸،

⁽٢) الأذيل تذكرة الحفاظ ، ٥/ ٣٣٠ - ٣٦٣ - ٣٢٣ ؛ الجواهر والدرر و ١/ ٣١٠ - ١٤٤ - ١٤٧ ؛ الضوء اللامع ؛ ١/ ٣٧ - ٣٨ ؛ شذرات الذهب، ٣٠ / ٣٧ - ٣٨

- إبراهيم بن عمر بن الحسن البقاعي ت (٥٨٨هـ) .
- زكريا بن محمد الأنصارى الأزهرى ت (٢٦ م هـ) .
- إسماعيل بن محمد بن أبى بكربن المقرى اليمنى ت (١٨٣٧هـ) .
- ابن تغرى بردى ت (٨٧٤هـ) صاحب النجوم الزاهرة والمنهل الصافي.
 - ابن فهد المكن ت (٨٧١هـ) صاحب لحظ الألحاظ.
 - ابن القاض شهبة صاحب إرشاد المحتاج إلى توجيه المنهاج وهداية المحتاج وغيرها.
 - محمد بن سلمان الكافيجي الحنفي ت (١٩٨٩هـ) .
 - محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكربن عثمان شمس الديـــن السخاوى الأصل القاهرى المولد ، صاحب فتح المغيث والضـــو اللاسخ والدرر والجواهر . قد لازمه أشد ملازمة ، وحمل عنه مالم يشاركه فيه أحـــد .

يقول السخاوى : وقد قرأت عليه _ يعنى ابن حجر _ الكثير جدا مسن تصانيفه ومروياته بحيث لاأعلم من شاركنى فى مجموعها وكان رحمه يودنى كثيرا وينوه بذكرى فى غيبتي مع صغر سني حتى قال ليس فى جماعت مثلة "، وكتب لى على عدة من تصانيفى وأذن لى فى الإقراء والإفسادة بخطه وأمرنى بتخريج حديث أملاه . (١)

(١٠) جهـوده العلميـة:

طلب الحافظ ابن حجر العلوم ، وجد في تحصيلها ، وأقبل على الحديث بكليته وطوف البلاد ، ولم يزل يمكن في ذلك حتى صار إمام الناس فيه ، وفساق الأقران ووصفوه بالحفظ والإتقان والتقدم .

⁽۱) الضو اللامع ۱۱/۰۲، ۱۶۰/۲، ۱ ، شذرات الذهب، ۱۳٤/۷ (۱۳٤/۲) ۱۳٤/۲، ۳۳۹

وتظهر كذلك مكانة الحافظ في جهوده العلمية المبذولة، والتي سنذكرها في هذه الأسطر القليلة :-

3 3 3 4

ا- التدريس ومجالس الإملاء :-

تصدى ابن حجر لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وإقراع وتصنيف وإفتاء وشهد له الثقات بالحفظ وزادت تصانيفه التي معظمها في فنون الحديث، وولى مشيخة الحديث وتدريس الفقيه . ودرس في أماكن مختلفة ، محررس عديدة فدرس التفسير بالحسنية ، والمنصورية ، والحديث بالبيبرسية الجمالية المستجدة ، والحسنية ، والزيبنية ، والشيخو نية ، وجامع طولون والقبة المنصورية والإسماع بالمحمو دية والفقه بالخروبية البدرية بمصر، والشريفية الفخري وال والصالحة النجمية ، والصلاحية المجاورة لقبر الإمام الشافعي ، والموايد يستسة ي و ولى مشيخة البيبرسية وكلما بمصرمهذا وقد افتتح الحافظ ـ رحمه اللــــــــ مجالس الإملاء بعد أن درست بعد ابن الصلاح إلى أواخر أيام الحافظ أبسي الغضل العراقي سنة (٨٠٨هـ) واستمر بالإملاء إلى أن مات ، وأملى ماينيف على ألف مجلس من حفظه . واشتهر ذكره وبعد سيته وارتحل الأنعة إليه وتبجيح الأعيان بالوفود عليه ، وكثرت طلبته حتى كان ، رؤوس العلما ، من كــــل مذهب من تلامذته، وأخذ الناس عنه طبقة بعد طبقة، وألحق الأحفساد بالإنبنا والأباء ، بل وأبناز هم بالأجداد . وحدَّث بأكثر مروياته خصوص___ المظولات منها . وشهد له شيخه بأنه أعلم أصحابه بالحديث.

⁽۱) ذيل تذكرة الحفاظ ، ه/٣٣٠-٣٨ ؛ الضو اللامع ١٠ /٣٩-٣٩؛ طبقات الحفاظ ، ٥٥٥؛ شذرات الذهب، ٢٧١/٧ ؛ البدر الطالع، ١٨٨١.

٢- الخطابـــة والإفتاء:-

تولى ابن حجر رحمه الله الخطابة بالجامع الأزهر عوضا عن خطيبه تاج الدين محمد بن ررين ت سنة (٨١٩ هـ) ، ثم تولى الخطابة بجامع عمرو بن العاص بالقاهرة وكان لخطبه وقع في القلوب لبليغ نظمه ونثره.

وتولى مهمة الإفتاء بدار العدل سنة (ه٨١ه) وامتازت فتاويه بالإيجاز مع حصول الغرض منها. وصنف الحافظ ابن حجر في الغتاوي كتابا سماه "عجب الدهر في فتاوى الشهر".

٣- توليه القضاء: -

كان الحافظ ابن حجر مصما على عدم تولى القضائ ، حتى أنه لم يوافق الصدر السناوى لما عرض عليه النيابة عنه ____ ثم قد رأن المؤيد ولاه الحكم في بعض القضايا ولزم من ذلك النيابة ولكنه لم يتوجه إليها ، ولاانتدب لها إلى أن عرض عليه الإستقلال به ، وألزم من أجابه بقبولها فقبل واستقر في إلى أن عرض عليه الإستقلال به ، وألزم من أجابه بقبولها فقبل واستقر في المحرم سنة (٢٧٩هـ) بعد أن كان عرض عليه في أيام المؤيد فمن دونه وهو يأبى ، وتزايد ندمه على القبول لعدم تغريق أرباب الدولة بين العلما ، وعيام من وبالغتهم في اللوم لرد إشاراتهم وإن لم تكن على وفق الحق) بيل يعاد ون على ذلك واحتياجه لمدارة كبيرهم وصغيرهم بحيث لا يمكنه مع ذلك يعاد ون على ذلك واحتياجه لمدارة كبيرهم وصغيرهم بحيث لا يمكنه مع ذلك

⁽١) ذيل تذكرة الحفاظ، ٥/٠٣٣ الضواللامع ١/٨٨-٣٩ ؛ البدر الطالع، ١/٨٨.

وصرح بأنه جنى على نفسه بتقلد أمرهم ، وأن بعضهم ارتحل للقائموبلغه في أثناء توجهه تلبسه بوظيفة القضاء فرجع ، ولم يلبث أن صرف ، شما أعيد ولا زال كذلك إلى أن أخلص في الإقلاع عنه عقب صرفه في جمسمادى الثانية سنة (٢٥٧هـ) . بعد زيادة مدة قضائه على إحدى وعشرين سنمة ، وزهد في القضاء زهدا تاما لكثرة ماتوالي عليه من الإنكار والمحن بسببه وصرح بأنه لم تبق في بدنه شعرة تقبل اسمه .

-: مانته العلميه :-

بلغ الحافظ ابن حجر مكانة علمية كبيرة شهد بها الكثيرون من العلما :-فقد شهد له شيخه العراق بأنه أعلم أصحابه بالحديث . ولما حضرت العراقى الموت قيل له من تخلف بعدك ؟ قال إبن حجر "......

وشهد له كذلك العلامة الحافظ الناقد شيخ الإسلام ولى الدين أبو زرعــة قال " الجز الرابع من تعليق التعليق جمع سيدنا الشيخ الإمام العلامــة الحافظ الناقد مفيد المسلمين ، شهاب الدين ، مفتى المسلمين ، أبى الفضل أحمد بن على بن حجر الشافعى نفع الله بغوائده آمين".

ويقول فيه العلامة الحافظ التق ابو الطيب الغاس المكى: "وبالجملة في ويقول فيه العلامة المحلمة في المحفظ أهل العصر للأحاديث والآثار وأسما الرجال المتقدمين منهم والمتأخرين والعالى من ذلك والنازل ".

ويقول فيه شيخ القراء أبو الخيربن الجبررى : حضرت على العماد ابن كثير وعلى غيره من شيوخ الحافظالعراق ، فلم أر فيهم أحفظ من ابن حجر!

⁽۱) ذيل تذكرة الحفاظ، و/٣٣٠؛ الضواللامع، ج ١٨٠ ؛ طبقات الحفساظ ٥١/١ ؛ شذرات الذهب إ ٢٧١/٧ ؛ البدر الطالع ١/١٥ ، ٢١٨١٠ والاعلام ١/١٨٠٠

كما شهد له العلامة الحافظ الجمال أبوعبد الله محمد بن الرضى أبى بكر محمد بن صالح اليمنى عرف بابن الخياط ، وصفه بالامام الجليل ،الحافظ ،شيخ الاسلام ابن حجر.

وشهد له العلامة المحقق علا الدين البخارى الحنفى فقال : لما اجتمع بابن حجر : "رأيت شخصا عليه نورالسنة".

ومنهم العلامة الشهاب الحجازى يقول فيه: قال شيخنا الامام علم الأعلام، شيخ الإسلام ، حافظ مصر والشام ، لسان العرب ، وحجة الأدب، الحبر العلامة ، والبحر الغهامة ، ثقة المحدثين ، آخر المجتهدين سيف المناظرين طراز المتأدبين ، قاض القضاه شهاب الدين".

إن هذا الثناء العاطر على الحافظ ابن حجر ليصور لنا تصويرا واضحيل شخصية هذا العالم المتبحر في العلوم وعظيم همته ، وحسن سيرته بجميل أخلاقه فرحمه الله رحمة واسعة. (١)

(١٢) موالغاته :_

وتصدى أبن حجر - رحمه - الله - لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالع---ة، وقرائة، وإقرائ وتصنيفا وإفتائ وشهد له الأعيان بالحفظ، وزادت تصانيفه التى معظمها في فنون الحديث، وفيها من فنون الأدب والفقه والأصلين وغير ذلك على مائة وخمسين تصنيفا.

وبهذا فقد خلف لنا تراثا ضخما من الكتب النافعة في مختلف العلوم فمعظم عند خيرها وسأذكر فيما يلى اشهرها والمتداولة بين العلماء هي كالأتي :-

⁽۱) ذيل تذكرة الحفاظ ، ٥٠/ ٣٣٩؛ الجواهر والدرر، ١/٢٢٣ -٢٢٢ -٢٣١ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣١ .

- ١- نخبة أهل الفكر في مصطلح أهل الأثر.
- ٢- نزهة النظر في توضيح الفكر ، وهو شرح لكتاب نخبة أهل الفكر.
 - ٣- النكت على ألفية العراقي .
 - إلا فصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح .
 - ٥- تهـذيــب التهـذيــب.
 - ٦- لسان الميسازان.
 - ٧- الإصابة في ونمييز الصحابة.
 - ٨- إنباء الغمر بأنباء العمر.
 - ٩- تقريب التهدذيب.
 - ١٠- المجمع المو عسس للمعجم المفهرس.
 - ١١- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.
 - ١٢- تعجيل المنفعة برجال الأعمة الاربعة.
 - ١٣ ١٤ الإيثار بمعرفة رواة الآثار.
 - ١٤- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه.
 - ١٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.
 - ١٦- رفع الأصرعن قضاة مصر.
 - ١٧- تعليق التعليق على صيحيح البخارى.
 - ١٨- توالى التأسيس بمناقب إدريس.
 - ١٩- هدى السارى: مقدمة لكتابه فتح البارى.
- ۲۰ فتح البارى: كتاب مشهور فى شرح صحيح البخارى ، وهو من أجل كتب ابن حجر ، وهو شرح مستغيض به كثير من المسائل الأصولية والفقهية ، وذكر الروايات المختلفة ، التى روى بها الحديث ، مع استطراد ات نافعة في مسائل دينية عدة ،

وعنى الشارح عناية كبدرى بالشرح اللغوى للألفاظ ، واعراب الجمل ، ويقول السخاوى : "فتح البارى بشرح صحيح البخارى الذى لم يسبق نظيره أمرا عجبا بحيث استدعى طلبه ملوك الأطراف ، بسوال علمائهم له فى طلب وبيع بنحو ثلثمائة دينار ، وانتشر فى الآفاق".

ويقول السيوطى : وصنف التصانيف التى عم النفع بها "كشرح البخارى"الذى لم يضف أحد فى الأولين ولا فى الأخرين مثله" ولما طلب إلى العلامة محمد بن على الشوكانى أن يشرح الجامع الصحيح للبخارى قال : "لاهجرة بعد الفتح " وهذا يعكس أهمية فتح البارى واحتفاظه بقيمة ثابتة وحتى هذا اليوم .

(۱۳) وفـــاته:

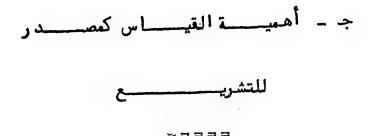
يقول تلميذه السخاوى : ولم يزل على بجلالته وعظمته فى النفوس ومد وامتسه على أنواع الخيرات إلى أن توفى فى أوا خسر ذى الحجة سنة (١٥٨هـ) وكان له مشهد لم ير من حضره من الشيوخ فضلا عمن دونهم مثله ، وشهد أمير العومنين والسلطان ومن دونهما الصلاة عليه ودفن تجاه تربة الديلمسى بالقرافة ، وتزاحم الأمراء ، والأكابر على حمل نعشه ومشى إلى تربته من لسم يمش نصف مسافتها قط ، ولم يخلف بعده فى مجموعه مثلة ".

⁽۱) ذيل تذكرة الحفاظ، ٥/٣٣٦ - ٣٣٦ ، الجواهر والدر/١/٢٢٤؛ الضوء الامع / ٣٨/١ ؛ طبقات الحفاظ، ٥٥٥ ؛ شذرات الذهب ٢٠ / ٢٢١ - ٣٢٢ البدر الطالع / ٢٩١١ ؛ الاعلام ، ١٧٨/١ ؛ ابن حجر ودراسة مصنفاته ، شاكر محمود عبد المنعم (بغداد : دار الرسالة للطباعة) ٥ ٣٢٣٠٠

يقول السيوطى " وأخبرنى الشهاب المنصورى انه شهد جنازته فلما وصل المسي

قاضى القضاه بالمطر كان مشيدا من حجر (١) قد بكت السحب على وانهدم الركن الذى

⁽۱) ذيل تذكرة الحفاظ ،ه/ ٣٣٧ -٣٣٨ ؛ الضوا اللامع ،١١/ ٤٠ ؛ طبقات الحفاظ ، ٢٥٥ ؛ شذرات الذهب ؟ ١/٠٧١ ؛ البدر الطـــالع ؛ ١/٢١ ؛ الإعلام ، ١٧٨/١ .



أهميسة القيساس كمصدر للتشريسع:

القياس عند الجمهور هو المصدر الرابع من مصادر الفقه الإسلامي بعد القرآن الكريم والسنة المنبوية الشريفة ، والإجماع . قال إمام الحرمين:

"القياس مناط الإجتهاد ، وأصل الرأى ، ومنه يتشعب الغته . وهو المغضى إلى الإستقلال بتغاصيل أحكام الوقائع ، مع إنتقاء الغاية والنهاية ، فإن نصوص الكتاب والسنة محصورة ، ومواقع الإجماع معدودة مأثورة ونحن نعلم قطعا أن الوقائع التي يتوقع وقوعها لانهاية لها ولا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى ، متلقى من قاعدة الشرع والأصل الذي يسترسل على جميع الوقائع القياسي ومايتعلق به من وجسوه النظر والإستدلال فهو إذًا أحق الأصول بإعتناء الطالب ومن عرف مسأخسسة وتقاسمه ، وصحيحه ، وفاسده ، ومايصح من الإعتراضات عليها وما يفسد منها، وأحاط بمراتبه جلاء وخفاء ، وعرف مجاريها ومواقعها فقد احتوى على مجامع الغقه . (١)

فالقياس مصدر هام للتشريع لا يستغنى عنه بحال من الأحوال ، لأن القسرآن الكريم أو السنة النبوية قد اشتملا على القواعد العامة للتشريع الإسلامى ، واحتويا على المسائل الأساسية فيه ، ونصا على الأصول العريضة له ، لكنهما لم ينصا على حكم كل المسائل الجزئية بالتحديد والتفصيل ، وإنما تركا بيان التفاصيل لمجتهدى . الأمة ، ثم إن الحوادث تتجدد وتتشعب بتجدد الزمان وتشعب مصالح الناس فيه فلو لم يكن القياس مصدرا من مصادر التشريع الإسلامي لوقف التشريع الإسلامي عاجسزا عن وضع الحلول والأحكام للحوادث المتجددة والقضايا المستحدثة .

⁽۱) البرهان في أصول الغقه ، عبد الملك عبد الله بن يوسف الجويني ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبد العظيم الديب (قطر : مطابع الدوحة الحديث...ة، ٢٤٤٠ - ٢٤٢ .

وهذا يصمه بالجمود والتقصير عن الوفاء بحوائج البشر ومصالحهم ، ويجعل الشريعة الاسلامية غير صالحة لكل زمان ومكان لاقدر الله . من هنا نسدركأن القياس الذي هو ميزان العقول وهو أهم أنواع الاجتهاد ، هو المصدر السدي يحقق للتشريع الشمول والبقاء في حكم الحياة الى أن يرث الله الأرض ومن عليم قال تعالى (« لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط . . *

وتتجلى أهمية القياس كمصدر للتشريع فى أن الله تعالى قد أرشد عباده إليه فى غير موضع من كتابه حين قاس النشأة الثانية على النشأة الأولى فى الإمكان، وجعل النشأة الأولى أصلا والثانية قرعا عليها وذلك فى قوله تعالى (د يا أيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضف مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم ونقر فى الأرحام مانشاء إلى أجل مسمى ثم نخرجكم طفلا ثم لتبلغوا أشدكم ومنكم من يتوفى ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئا ه

وقاس سبحانه وتعالى حياة الأموات على حياة الأرض بعد موتها بالنبات كما فى قوله تعالى ﴿ . . وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الما اهتزت و ربت وأنتست من كل زوج بهديج ، ذلك بأن الله هو الحق وأنه يحى الموتى وأنه على كل شي قد ير ﴿ ؟)

⁽۱) الغقيه والمتفقه ، ابو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى ، الطبعة الثانية ، تحقيق إسماعيل الانصارى (بيروت : دار الكتب العلمية : . . ١٩٨٠ - ١٩٨٠) ؛ ١٩٨١ ؛ شرح الكوكب المنير في أصول الغقه ، محمد بسن أحمد عبد العزيز على الغتوجي ، الطبعة الأولى ، تحقيق بمحمد الزحيلسي نزيه حماد (مكة المكرمة : مركز البحث العلى بجامعة أم القرى : ١٤٠٨ هـ - ١٤٠٨)) ٤ / ٥٠

⁽٢) سورة الحديد الاية ٢٠.

⁽٣) سورة الحج الآية ٥.

⁽٤) سورة الحج الآية ١٦٠٠

وقاس الخلق الجديد الذي أنكره أعداؤه على خلق السعوات والأرض وجعله من قياس الأولى حين قال (وضرب لنا مثلا ونسى خلقه ، قال من يحي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة _ وهو بكل خلق عليم ، الذي جعل لك_م من الشجر الأخضر نارا فإذا أنتم منه توقدون ، أوليس الذي خلق السعوات والأرض مقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم *

وقد ضرب الله الأمثال ، وصرّ فها في الأنواع المختلفة ، وكلها أقيسمة عقلية ينبه بها عباده على أن حكم الشئ حكم مثله ، فإن الأمثال كلها قياسات يعلم منها حكم الممثل من الممثل به ، وقد اشتمل القرآن على بضعة وأربعين مثلا تتضمن تشبيه الشئ بنظيره والتسوية بينهما في الحكم قال تعالى ﴿ وتلك الأمثال نضربها للنا س وما يعقبها إلا العالمون ﴿ فالقياس في ضرب الأمثال من خاصة العقل وقد ركز الله تعالى في فطر الناس وعقولهم التسوية بين المتما ثلين وإنكار التغريف بينهما.

كما تظهر أهمية القياس في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخبر به في وقائع

عن ابن عباس رضى الله عنهما ((أن امرأة من جهينة جائت إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقالت: إن أمني نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها كم قال: نعم حجى عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيّه؟ اقضوالله . فالله أحق بالوفااء (٤)

⁽١) سورة يسس الاية : ١٨ - ٨١ (٢) سورة العنكبوت الاية ٣٤

⁽٣) اعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن قيم الجوزية ، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد (بيروت: دار الجيل) ١٣٠/١ -١٤٤

⁽٤) صحیح البخاری ، مع شرح فتح الباری ، ابن حجر العسقلانی ، تحقیق : عبد العزیز بن باز، سحمد فواد عبد الباقی) محب الدین الخطیب ___ (بیروت : دار المعرفة) ٤ / ٤٢٠

كما أنه صلى الله عليه وسلم أقر صحابته في الأخذ بالقياس ونظير ذلك فـــى كثير من الأمور منهـــا :-

عن الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ عن معاذ رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال : كيف تصنع إن عرض لك قضا ؟ قال أقضى بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو، قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ صدري ثم قال : أجتهد لله الذي وفق رسول رسول رسول الله لما يرضى رسول الله صلى الله صلى الله عليه الله عليه وسلم .

⁽۱) سنن أبى داود، سليمان بن الأشعث السجستانى ، تحقيق : محمد محسى الدين عبد الحميد ، (بيروت : دار الغكر) ٣٠٣/٣؛ بالجامع ال صحيح وهو سنن الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، تحقيق : أحمد شاكر، محمد فواد عبد الباقى ، كمال يوسف الحوت (بيروت : دار الكتب العلمية : ١٤٠٨ هـ ١٩٨٠ م) ٢١/١٦/الأحكام فى أصول الأحكام أبو محمد على بن أحمد بن حزم ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الكتب العلمية ، ٥٠٤ هـ ٥١/١٩)) ٢١/ . ٢٨٤؛ جامع بيان العلم، أبوعمسر نا عبد البر القرطبي (بيروت : دار الغكر) ٢٠/ ٧٠ ، الغقيه المتغقه) الرا ١٩ اكتفقة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ابن كثير الطبعة الأولى) تحقيق : عبد الغنى بن حميد بن محمود الكبيسي (مكم العكرمة : دار حرا مرا ٢٠ ١ الغنى بن حميد بن محمود الكبيسي (مكم العكرمة : دار حرا مرا كرا كرا الهذاية ، ابو محمد عبد الله الزيلعي ، الطبعة الثانية (بيروت : المكتب الاسلامي ١٣٩٣ هـ)) ١٣٠٤٠

فهذا حديث وإن كان عن غير مسمّين فهم أصحاب معاذ فلايضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذى حدث به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحا ب معاذ لا واحد منهم ، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سمى، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذى لايخفين وخيارهم، ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولامجروج ببل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم، لايشك أهل العلم بالنقل في ذلك ، كيف وشعبة حامل لوا عدا الحديث ، وقد قال بعض أعمة الحديث : إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشد د يديك به فكذلك حديث معاذ لما احتجوابه جميعا غنواعن طلب الإسناد له . (١) فكذلك حديث معاذ لما احتجوابه جميعا غنواعن طلب الإسناد له . (١) بعض الأحكام على بعض ، ويعتبرون النظير بنظيره ،وذلك مشهور فقد قاس مجسزر بعض الأحكام على بعض ، ويعتبرون النظير بنظيره ،وذلك مشهور فقد قاس معبعيض المدلجي وقاف وحكم بقياسه وقيافته على أن أقدام زيد وأسامة ابنه بعضها مع بعيض.

وعن طلحة بن مصرف عن مرة الطبيب عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال:

دد

كل قوم على بينة من أمرهم ومصلحة من أنفسهم يزرون على من سواهم ويعرف الحسق
بالعنقا يسن عندذ وي الألباب.

والنفتها من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا، وهلم جرا استعملو المقاييس في الفقه في جميع الأحكام في أمر دينهم ، وأجمعوا بأن نظير الحق حق) ونظير رويا الباطل باطل ، فلا يجوز لأحد إنكار القياس ، لأنه التشبيه والتعثيل عليها .

⁽١) الفقيه والمتفقه / للخطيب ١١/ ١٨٩ إباعلام الموقعين لابن القيم ١١/ ٢٠٢-

٢٠١٠ الغقيم والمتفقه ١٩١/١٠٥ ؛ أعلام الموقعين ١ / ٢٠٣ - ٢٠٠٠

إذن فالقياس يعتبر الدعامة الأساسية لاستنباط أحكام النوازل التى لم يات بها حكم صريح، ولم يخصص لها ذكر في السنة ولم يرو بشأنها إجماع.

وقد أعجبتنى أبيات أنشدها ابن عبد البرلائبي محمد اليزيد يبين فيها أهمي العيران العقول أنقلها هنا:

لاولاً العبي كائن كالبيسان عند أهل العقول كالمبيسان عند أهل العقول كالمبيسزا ن لغقيه لدينه صصوان والصالحون كسسل أوان أتض بالرأى إن أتى الخصمان إلى الأشعرى في تبيسان إلى الأشعرى في تبيسان رثم قل بالصواب للرحمن .

ما جَهُول لِعَالِم بِمُدَان إِن هذا القياس في كل أمر إِن هذا القياس في كل أمر لا يجوز القياس في الدين إلا ولنا في النبي صلى الله عليه أسوة في مقالة لمعاللة وكتاب الغاروق يرحمه الله قس إذا أشكلت عليك أمو قس إذا أشكلت عليك أمو

⁽۱) جامع بيان العلم ٢ / ٨٤ ٪ منتح الباري : ١٣ / ٢٩٨ - ٢٩٨٠

البــــاب الاول

حقيقة القيــــاس

ويشمل مقدمة وأربعة فصول

_ و _

ـ خاتمــــة ـ

- _ الغصل الاول: تعريف القياس
- الغصل الثاني : اركان القياس.
- الغصل الثالث : شروط الاركان .
 - الغصل الرابع: اقسام القياس.
- ـ الخاتمـــة : ما يستخلص من الباب.

حقيقة القياس

المقد مـــة:-

إن الشريعة الإسلامية الغراء باعتبارها خاتمة الشرائع فهي شريع__ة الخلود والعموم ، وصالحة لكل زمان ومكان .

والأحكام الشرعية مصدرها النصوص الاجمالية والتفصيلية والتفصيلي غير متناه ، ولا يمكن أن يغى المتناهى بغير المتناهى . لأن النصوص لم تحط بكل الجزئيات لعدم حصرها ، وكل جزئى من تلك الجزئيات لابد له من حكم يتعلق به وهذا يقتضى وجل وبالتعبد بالقياس ليثبت به حكم الجزئيات التى لم تتناولها النصوص وإلا لخلت هذه الجزئيات عن الأحكام وهو باطل .

وبالقياس ترد الأحكام التى يجتهد فيها إلى الكتاب والسنة ، لأن الحكم الشرعى يكون نصا أو حملا على نص بطريق القياس ، فكل مانزل بمسلم فقيه حكم لازم ، أوعلى سبيل الحق فيه دلالة موجودة.

وطيه ان اكان فيه بعينه حكم اتباعسه ، وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالإجتهاد ، والإجتهاد هو القياس .

أى أن الحكم الشرعى يعرف إما بالنص ، وهو ماعبر عنه الإمام الشا فعس – رحمه الله – بأن الحق فيه بعينه ، واما أن يكون بتحرى معانى النصومقاصدهوذلك يكون بالقياس.

لذلك كان القياس ولا يزال أصلا مهما من أصول التشريع الإسلام ، إذا ما توفرت فيه شروطه وتحققت أركانه . وكذلك للقياس أقسام ، وحقيقة لغوية واصطلاحيه وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل ، بحول الله وتوفيقه .

⁽۱) الرسالة، محمد بن ادريس الشافعي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر (دار النشر ((بدون)) ۱۳۰۹ هـ) ص۲۷۷ .

⁽٢) أصول الغقيه، أبو زهرة : ٢١٨٠

الغصــــل الاول

تعريسف القيساس

ويشمل اربعــة مباحث

المبحث الاول: تعريف القياس لغه كما ورد في فتح الباري

المبحث الثاني : تعريف القياس لغة عند الاصوليين .

السبحث الثالث: تعريف القياس اصطلاحا كما ورد في فتح الهارى .

المبحث الرابع: تعريف القياس اصطلاحا كما ورد هند الأصوليين.

تعريف القياس لغه عند اللغويين:

يأتى القياس في معناه اللغوى بمعنى : التقدير:

تقول: قست الشي وعلى أوعلى غيره وعلى غيره وأقيسه قيسا وقياسا فانقاس اذا قدرته على

وكانوا يقولون : بينه ما قيس رمح ، أى قدر رمح . المحث الثانى : تعريف القياس لغه عند الأصوليين :

أما الأصوليون فقد اختلفوا في المعنى اللغبوى للقياس في مصنفاتهم . وقد ذكر أما الأصوليون فقد اختلفوا في المعنى اللغبوي المعنى على سبعة معان هي :-

1- القياس معناء التقدير: يقال قستالثوب بالذراع بمعنى قدرتهبه والتقديـــر يستلزم المســـاواة.

وهذا يعنى أن استعمال القياس بمعنى المساواة يكون إما مجازا لغويا من البلزوم على اللازم ، واما حقيقة عرفية.

۱ القیاس: معناه التقدیر والعساواة والمجموع منهما: أی یراد به التقدیروالمساواه یقال: قست الثوب بالذراع أی قدرته.

ويقال فلان لايقاس بغلان أى لايساوى به.

⁽۱) الصحاح ، اسماعيل بن حماد الجوهرى الطبعة الثانية ، تحقيق : أحمد عبد الغفار عطار (دار النشر ((بدون)) ۱۶۰۲ – ۱۹۸۲) مادة "قوس" : ۳/ ۹۲۷ – ۹۲۸ و ابن منظرور (بیروت : دار الفکر) مادة "قیس" ۱۸۷/۲ .

⁽۲) اصول السرخس ، أبو بكر محمد بن أحمد السرخس ، تحقيق : ابو الوف الافغان (بيروت : دار المعرفة) ۱ ۲/۲ ؛ روضة الناظر وجنه المناظر ، عبد اللهبن أحمد بن قدامة (بيروت : دار المطبوعات العربية) ١٥٩ ؛ الاحكام في أصول الأحكام ، على بن محمد الآمدى ، الطبعة الثانية ، تحقيق عبد الرزاق عفيفي (بيروت : المكتب الأسلامي ، ٢٠٥ هـ) ، ١٨٣/٣ ؛ نهاية السول شرح منهاج الوصول في علم الاصول مع شرح الهدخشي عبد الرحيم الاسنوى ، (مصر : مطبعة محمد على صبيح وأولاده) ٣/٣.

ومثال المجموع من التقدير والمساواة ، قست الفعل بالفعل أى : (١) قدرته به ، فساواه .

۳- القياس معناه لغة : التقدير بمعناه الكلى الذى يكون تحته فردان . احدهما : إستعلام القدر ، وطلب معرفة مقدار الشي ، ومثلوالــــه بقولهم : قست الثوت بالذراع .

ثانيهما ؛ التسوية في المقادير الحسية : كقولهم : قست النعل بالنعل، أو المعنوية : كقولهم : فيلان لايقاس بقلان .

والقائلون بهذا يبرون أنه من المشترك المعنوى ، بمعنى : أن لفظ القياس موضوع بازاء معنى كل يعم كل واحد من هذه المعانى المذكورة.

عناه الإعتبار ، معناه العبور ، و العبور معناه المجاوزة ، وبما أن القياس فيه مجاوزة الحكم من الأصل إلى الغرع فإنه يكون هو والاعتبار بمعنى واحسد .
 معناه التمثيل والتشبيه .

⁽۱) إحكام الفصول في أحكام الأصول ، أبو الوليد الباجي ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد المجيد التركي ، (بيروت: دار الغرب الاسلامي ١٤٠٧ه منتقد المرام) ، ٢٨١٥؛ شرح مختصر منتهي الاصول لابن الحاجب ، عضد الملة والدين ، بهامشه منا شية سعد الدين التغتازاني ، الطبعة البائية (بيروت: دار الكتب العلمية ١٠٤٣ - ١٩٨٣) ٢/٤٠٢ ؛ التقريد والتحبير على تحرير الامام الكمال بن الهمام ، ابن أمير الحاج ، الطبعة الشانية (بيروت: دار الكتب العلمية ١١٠٧ - ١٩٨٣) ١١٧/٣ (

⁽۲) شرح الكوكب المنير للفتوحى ، ٤/٥ ؛ تيسير التحرير على كتاب التحرير محمد أمين المعروف بأمير بادشاه (بيروت: دار الفكر): ٢٦٤/٢٦٣/٢ فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت بهامش المستصفى عبد العلى محمد بسن نظام الدين ، الطبعة الاولى (بيروت: دار صادر: ١٣٢٤هـ) ٢٢/ ٢٤٦ ؛ ارشاد الفحول، محمد بن على بن محمد الشوكانى (بيروت: دار المعرفة) ٢٤٢٠٠

- ٦ معنساه المعاثلسة.
- ۲- معناه الإصابة : يقال : قست الشي * : اذا أصبته ، وإنما سمى القبياس
 به لانه يصاب به الحكم .

تعقيـــــ

وعلى أية حال ، فأن الأصوليين وأن ذكروا هذه المعانى السبعة ، لكنها بعد تدقيق النظر فيها نجدها متقارس في فالاعتبار والتسوية والتمثيل والتشبيه ، والمعائلة تكاد تكون بمعنى واحد ، والتقديم والإصابة بمعنى واحد أو متقاربين في المعنى ، وعليه فإن المعانى السبعة تؤول إلى التقدير ، والإصابة والتسوية ، والله أعلم .

⁽۱) جامع بيان العلم لابن عبد البر ؛ ۱/۱۸ –۱۸۲ الفقيه والمتفق للبغدادى ا/۱۸۱ –۱۸۲ ؛ الإحكــام البرهان للجويني ؛ ۲/۲۷ –۶۲۹ ؛ الإحكــام للآمدى) ۳/۱۸۶ ؛ اعلام الموقعين لابن القيم) ۱/۱۳۰ –۱۳۳ ؛ اصول الفقه لابي زهرة) ۲۱۸ –۲۲۰ .

المبحث الثالسيث

تعريف القياس اصطلاحها كما ورد في فتح الهاري

التعريف الأول: "تشبيه مالا حكم فيه بما فيه حكم في المعنى:" (١)

قال ابن حجر رحمه الله : وقد شبه صلى الله عليه وسلم الحمر بالخيــل فأجاب من سأله عن الحمر بالآية الجامعة ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ﴿ . * فَا التَّعْرِيفُ الثَّانِي : " هو اثبات مثل حكم معلوم في آخر لاشتراكهما في علــة الحكـــم ".

قال ابن حجر رحمه الله: وقال صلى الله عليه وسلم للتى أخبرته ان أباها لم يحج: أرأيت لو كان على أبيك دين أكنت قاضيته فالله أحق بالقضاء، وهــــذا هو عين القياس عند العلماء.

⁽۱) فتح الباري ۲۹۱/۱۳۲؛ عمدة القاري للعيني ١٥٢/٢٥٠

⁽٢) سورة الزلزلة ، الآية (٧) .

⁽۳) فتح الباری ، ۱۳/ ۲۹۱ / ۲۹۳ ، عمدة القاری، ۲۵/ ۴۷۰

المبحث الرابـــع

تعريف القيـــاسعنــد الاصوليين

أما القياس في الإصطلاح فقد عرفه الأصوليون بتعريفات مختلفة وسببب اختلافهم هوأنه:

هل هو عمل من أعمال المجتهد بمعنى أن المجتهد هو الذى يبحث عنه ويقرر وجوده أوعدم وجوده.

أم أنه ليس من عمل المجتهد ، وإنما هو من عمل المشرع الذى جعله د ليلا تعرف به أحكام المسائل والوقائع التى لم يرد فيها نصفى القرآن أوالسنة، ولم يرد بشأنها راجماع ، سوا استعمله المجتهد أم لا .

المطلب الأول: تعريف القياس باعتباره من عمل المجتهد:

أخد بهذا التعريف جمهور المتكلمين والفقها وعبروا عنه بما يتلام مع هذا الغرض عرفه الغاض أبو بكر الباقلاني بأنه: "حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهمسا أو نفيه عنهما ، بأمر جامع بينهما ، من اثبات حكم ، أوصفة ، أو نفيها .

وقد نبه إمام الحرمين على هذا التعريف: "أنا اذا أنصغنا لم نرمسا
قاله القاض حدا ، فان الوفا بشرائط الحدود شديد ، وكيف الطمع في حدمسا
يتركب من النفي والإثبات ، والحكم والجامع ، فليست هذه الأشيا مجموعة تحست
خاصية نوع ، ولا تحت حقيقة جنس، وإنما المطلب الأقصى رسم يؤنس الناظر بمعسني

⁽۱) البرهان للجوين ، ۲/ ه ۲۶ ؛ المستصفى من علم الأصول ، ابو حامد بن محمد الغزالى ، الطبعة الأولى (بيروت : دار صادر . ۱۳۶ه...) ٢ / ۲۲۸ ؛ المحصول في علم أصول الفقه ، محمد بن عمر بن الحسيسن الرازى ، الطبعة الأولى ، تحقيق:طه جابر فياض العلواني (الرياض: جامعة الأمام محمد بن سعود الأسلامية ، . . ۱۲۰ - ۱۹۸۰) ۲۲ هالقسم الثاني . ۹ ؛ ارشاد المفحول للشوكاني : ۱۲۶۰

المطلوب ، وإلا فالتقاسيم التي ضمنها القاضي كلامه تجانب صناعة الحسد فهذا مما لابد من التنبه له . . .

وعرف الإمام الرازى ، والقرافى ، والقاضى البيضاوى من والسبكى وابنه التاج ، المناف المن

وقد ورد على التعريف اعتراضات :-

الأول: أن فيه حشوا وزيادة في الألفاظ لامعنى لها وذلك لان لفسظ "مثل" لاحاجة إليه لأن الحكم الثابت في الأصلل الثاني النائي المدا الثاني النائي المدا التعريف يوجب الدور والدور باطل ، وذلك أن القياس قد عرف بالإثبات والتعريف حد قاقتض أن الإثبات جز من أجزائه والمعرف يتوقف من حيث تصوره على معرفة كل جز من أجرًا تعريفه ومنها الإثبات وحينك يوقف من حيث تصوره على المعرفة كل جز من أجرًا تعريفه ومنها الإثبات وحينك يكون القياس متوقفا على الإثبات لأنه جزؤه ، وإثبات الحكم يتوقف على القياس من يكون القياس لانفس القياس ، لأن القياس هو المساواة في العلة لإثبات حكم جهة أنه ثمرة للقياس لانفس القياس ، لأن القياس هو المساواة في العلة لإثبات متوقفا

⁽١) البرهان للجويني ٢١/٨٢١٠

⁽۲) المحصول للرازى ٢ / ق ٢ / ١٢؛ شرح تنقيح الفصول ، ابو العبا س أحمد بن ادريس القرافى ، الطبعة الأولى، تحقيق : طه عبد الرو ف سعد (بيروت : دار الفكر : ١٩٧٣ – ١٩٧٣) ٣٨٣ ؛ منهاج الوصول على الأصول ، عبد الله بن عمر بن على القاضى البيضاوى ، مع شرح البدخشى والأسنوى (مصر : مطبعة محمد على صبيح واولاده) ٢/٣٠ الإبهاج بشرح المنهاج ، على بن عبد الكافى السبكى، وولده تاج الدين ، الطبعة الأولى ، تحقيق : جماعة من العلما (بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، تحقيق : جماعة من العلما (بيروت : دار الكتب العلمية ، تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى ، (بيروت ، دار الفكر) ٢٠٢/٢

على القياس وبذلك يكون كل منهما متوقفا على الآخر وهذا هو الدور بعينه. أجاب الاستوى على هذا الإعتراض فقال :

لانسلم لزوم الدور ، لأن التعريف لميس حدا حتى يكون الإثبات جـزا من القياس فيتوقف القياس عليه، بل التعريف من قبيل الرسم . وقد أشار اليـه إمام الحرمين في البرهان كما سبق النقبل عنه حين تنبيهه عقب تعريف الباقلاني.

الأعتراض الثالث: أن هذا التعريف غير جامع لكل أفراد المعرف الأن من أفراد القياس قياس العكس . وهو (ثابات نقيض حكم معلوم في معلوم آخر لنقيض علته فيـه. والتعريف لا يشمله .

وعرفه صدر الشريعة:

[&]quot; القياس هو تعديدة الحكم من الأصل إلى الغرع بعلة متحدة لاتدرك بمجرد اللغة " وعرفه أبو الحسين البصرى من المعتزلة:

[&]quot;تحصيل حكم الأصل في الغرع لاشتباههما في علة الحكم عند المجتهد.

يلاحظ على هذه التعريفات ورود ألفاظ مثل "حمل " و" اثبات" و"تعدية
و" تحصيل ".

⁽۱) الأحكام الآمدي ، ۱۸۸/۳ ؛ نهاية السول للأسنوى مع شرح البدخشي، ٥/٣ ؛ أصول الله الفقه ، محمد أبو النور زهير (مصر : دار الطباعة المحمدية) ١١/٤ - ١٠٠٠

⁽٢) التوضيح لمتن التنقيح مع التلويح ، صدر الشريعة (بيروت: دار الكتب العلمية) ٢/٢٥٠

⁽٣) المعتمد في أصول الفقه ، أبو الحسين محمد بن على بن الطيب المبصرى الطبعة الأولى ، تحقيق : خليل الميس (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٣ - ١٩٥/٢) ١٩٥/٢

وما كان إختيار تلك الألفاظ من بين سائر الألفاظ إلا لبيان اتجاه صاحبها في النظر للقياس بأنه عمل من أعمال المجتهد . وبعضهم أكد ذلك بذكر لفيط " عند المثبت " أو " عند المجتهد " .

المطلب الثاني ؛ تعريف القياس باعتباره من عمل الله تعالى : وأخذ بهذا التعريف فريق من العلما "، من المتكلمين والفقها "، وقد اختاروا للتعريف مبارات تلائم إتجاههم.

فتعرفه الآمدى بأنه:

رد الإستوا بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل".

وتبعه على معسناه ابن الحاجب فعرفه يأنه:

" مساواة فرع لأصل في علمة حكمة وارتضاه العضد وسعد الدين التفتازاني . كما عرفه ابن الهمام بأنه:

" مساواة محل لآخر في علة حكم له شرعى لاتدرك من نصه بمجرد فهم اللغة. وهذا الغريق اختار في تعريفه للقياس لغظ" مساواة "لبيان أن القياس دلييل نصبه الشمارع كباقي الأدلة ، نظر فيه المجتهد أولم ينظر.

قال ابن الهمام: "القياس دليل نصبه الشارع نظر فيه مجتهد أولا كالنص... إذ لا فعل له _ (اى المجتهد) _ سوى النظر في دليل العلة، ووجودها.

⁽١) الإحكام للآمدى ١٣٠١٠.

⁽٢) منتهى الوصول والأمل في على الأصول و الجدل ، ابو عمروعثمان بن عمسرو ابن أبى بكر المعروف بابن الحاجب ، الطبعة الأولى (بيروت : دارالكتب العلمية : ١٦٥ - ١٩٨٥) ١٦٦ ؛ شرح مختصر المنتهى مع حا شيسه السعد ، للعضد ٢٠٤/٢٠ ؛

⁽٣) تيسير التحرير لأمير بادشاه م ٣/٤/٣٠

(أى العلة فى الغرع) ثم يلزمه ظن حكم الأصل فى الغرع بخلقه تعالى عادة (أى لزوما عاديا لاعتبليا) فليست التعدية سواه (أى سوى ظن حكم الأصل فى الغرع ، والظن كيف ، وليس بفعل) وهو (أى الظن المذكور) ثمرة القياس لانفس القياس.

المطلب الثالث : الإختيار:

وهناك من الأصوليين من أراد أن يجمع بين تعريف الفريق الأول وتعريف الغريق الثانى فاختار تعريفا يجمع بين الحمل والمساواة ومن هؤلا ابن السبكي فقسال " هو حمل معلوم على معلوم لمساواته في علة حكمه عند الحامل" (٢)

ويلاحظ في هذا التعريف انه جمع بين الحمل والمساواة.

كما أن القاض البيضاوي عرفه هو الآخر بما يجمع الأمرين:

" انه اثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر ، لاشتراكهـما في علة الحكم عند " (٣)

العطلب السرابع: التعنريف العختار:

بعد أن ذكرنا النماذج السابقة من التعاريف التى ذكرها الأصوليون فى القياس وكان أولهما يمثل وجهة نظر القائلين : بأن القياس من فعل المجتهد ، ولذا عبر عنم بالحمل والإثبات وغيرها ، والحمل من فعل الحامل وهو المجتهد .

وثانيهما : يمثل وجهة نظر القائلين : بأن القياس دليل مستقل نصبه الشارع ولذاعبر عنه بالمساواة أو الأستوام.

⁽۱) تيسير التحرير لأمير بادشاه ، ۲۲۲/۳ -۲۲۸ -۲۲۸

⁽٢) جمع الجوامع بشرح) الجلال المحلى مع حاشية البناف لابن السبكي :٢

⁽٣) المنهاج بشرح الأسنوى ع ٣/٣.

بالإمكان التوفيق بين الغريقين و القول أنه لاتنانى بين أن يكون القياس من فعل المجتهد وبين أن يكون دليلا نصبه الشارع على الحكم.

يقول العلامة العطار في حاشيته:

"إن كون القياس من فعل المجتهد لاينافي أن ينصبه الشارع دليلا إذ لامانع من أن ينصب الشارع حمل المجتهد من حيث هو ، أي الحمل الذي من شأنه أن يصدر عن المجتهد ، للاستواء في علة الحكم سواء وقع أو لم يقع ، بل ولا مانع من نصب الشارع فعل المجتهد دليلا له ولمن قلده " (١)

ويظهر من خلال ماسبق أن التعريف الذى ذهب إليه القاضى أبو بكرر الباقلانى وعليه الجمهور هو الراجح من التعريفات التى ذكرت في القياس.

يقول الإمام الغزالي في المنخول:

" والأصبح ما قاله القاض - رحمه الله - من أنه حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم ، أو نفيه ، باثبات صفة أو حكم أو نفيه ما عنه ما " (٢)

بل انه لم ينقله عن أحد في المستصفى ولم ينسبه لأحد وكأنه قول لــه وهذا يدل على ترجيحه لهذا التعريف وتعسكه به بل قال :

(٣) وحده أنه حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما أونفيه عنهما .

شــرح التعريـف:

[&]quot; حمل معلوم على معلوم " يراد بالحمل مشاركة أحد المعلومين للأخر في حكمه.

⁽۱) حاشية العطار على جمع الجوامع ، حسن بن محمد العطار، وبالهامش تقرير الشربيبني ، (بيروت: دار الكتب العلمية) ۲٤٠/۲٤

⁽٢) المنخول من تعليقات الأصول ، ابو حامد الغزالي ، الطبعة الثانيـــة تحقيق : محمد حسن هيتو (دمشق : دار الفكر ١٤٠٠ ١٩٨٠ ٢٢٤ (٣) المستصفى للغزالي : ٢٢٨/٢.

أما " المعلوم " فان التعبير به أولى من التعبير ب ((شي)) لأن الشي لا يشمل الموجود لا يشمل المعدوم عند الجمهور ، وهذا بخلاف ((المعلوم)) فأنه يشمل الموجود والمعدوم.

قوله " في اثبات حكم لهما أو نفيه عنهما" وفيه بيان أن الحكم قد يكسون (١) والله أعلم.

⁽۱) البرهان للجويني : ۲/ه ۲۷ - ۲۶۲.

الغصـــل الشـــانى

اركان القياس

ويشمل تمهيدا وستهم مبهاحث.

المحدث الأول : اختلاف الأصوليين في أركان القياس.

المبحث الثاني : ماذكره ابن حجر بشأن اركان القياس.

العبحث الثالث : الأصل

العبحث الرابع: الفييرع.

المبحث الخاس: حكم الأصـــل.

المبحث السادس: العلــــة،

ـ: - عسمید

بعد الفراغ من تعريف القياس واختلاف الأصوليين فيه ، نأتى إلى عبيان أركان القياس وقبل البدء نأتى إلى تعريف الركن لغه وإصطلاحا واختلاف الأصوليين في أركان القياس.

الركن لغة : الجانب الأقسوى. وجمعه أركان.

اصطلاحا ، ما يقوم به ذلك الشيء إذ قوام الشيء بركنه ، من التقوم لا من القيام وإلا يلزم أن يكون الغاعل ركنا للغعل ، والجسم ركنا للعرض ، والعوصوف للصفة .
وإلا يلزم أن يكون الغاعل ركنا للغعل ، والجسم (٣٠)

⁽۱) مقاییس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكریا ، تحقیق : عبد السلام هارون (بیروت : دار الفكر - ۱۳۹۹ هـ - ۱۹۷۹م) مادة ركن ؛ ۲/۲۶ ؛ التعریفات) الشریف علی بن محمد الجرجانی ، الطبعة الأولی (بیروت : دار الكتب العلمية ، ۲/۲۰ – ۱۱۲ (۱۹۸۳) ۱۱۲۰

⁽٢) التعريفات للجرحاني ١١٢٢

⁽٣) العبين في شرح معانى ألفاظ الحكما والمتكلمين ، سيف الديبن الآمدى تحقيق : حسن محمود الشافعي (الطبعة (بدون) القاهرة ، ١١٨٠ - ١١٨٠) ١١٨٠٠

اختلف الأصوليون في أركان القياس ، فذهب جمهور المتكلمين إلى أن أركان القياس . أربعة ،وهي : الأصل والغرع ، وحكم الأصل ، والعلة .

وذهب جمهور الفقها ولل أن العلم هي ركن القياس الموحيد ، واعتبروا الأصل والفرع ، وحكم الأصل شروطا للقياس.

والخلاف مبنى على مفهوم الركن عند كل منهم ، فمنهم من فسره بأنيه جزاً الشئ فتحقق لديه أن أركان القياس أربعة.

"م... وهو الأظهر أن يراد بالركن جز الشي على ماذهب اليه معن المحققين من أن أركان القياس أربعة : الأصل والغرع وحكم الأصل والوصف الجسسامع * (١)

ومن فسره بأنه نفس ماهية الشي ، كان للقياس عنده ركن واحد وهو العلة) لأنها مناط الحكم ، وهي التي يتقوم بها القياس ويتحصل المراد بالركن نفس ماهيه الشي ، من أن ركن القياس هو الوصف الصالح المؤثر ، وماسواه مما يتوقف عليه اثبات الحكم شرائط لا أركان " (٢)

فالخلف لغظى في هذه المسألة إذ المناطفون يقررون أن القياس لابدله من أصل يرجع إليه ، وفرع يظن وجود العلة فيه ، وحكم يثبت مثله في الغرع.
وبدون هذه الأمور لايكون القياس قياسا شرعيا بالاتفلق ، والمسأله

⁽۱) شرح التلويح على التوضيح ، سعد الدين مسعود التغتازاني ، وبهامشه شرح التوضيح (بيروت: دار الكتب العلمية) ۲/۲ه - ۵۳ ، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ، ۱۲٤/۳۰

⁽٢) شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين التغتازاني : ٢ / ٥٣ ٠

إصطلاحية ، ولا مشاحة في الإصطلاح بعد معرفة القصد منه . وهذا هـو الراجح .

وكذلك هناك خلاف في كون حكم الغرع ركنا من الأركان أم هو نتيجة للقياس وهذا الخلاف سنتطرق إليه أثناء الكلام على الغرع بحول الله.

التمثيل للأركـان:

يمثل لها بأمثلة منها : قياس النبيذ على السخمر في التحريم بجامسع الإسكار في كليهما، فالأصل هو الخمر والفرع هو النبيذ ، وتحريم الخمر هو حكسم الأصل والإسكار هو العلة الجامعة بين الأصل والفرع ، وحكم الأصل ثابت بنسس القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ يأيها الذين آمنوأإنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، إنما يريد الشيطسان أن وقع بينكم العداوة والبغضا في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن المسلاة فهل أنتم منتهون ﴾

⁽١) سورة المائدة ؛ الآية . ٩ - ٩١.

المحصف الثاني : ماذكره ابن حجر بشأن أركان القياس :

بعد العرض اليسير في تعريف الركن واختلاف الأصوليين في أركان القياس سنتكلم على أركان القياس وهي الأمور التي لابد منها لكل قياس حتى يتحقق وجوده وهــــــــــــــ : الأصل والغرع >حكم الأصل والعلة.

من خلال تصفحنا للفتح لم نجد أن الحافظ ابن حجر ذكر شيئا بما يتعلق بأركان القياس ـ لان هذا ليس من أصل موضوعه ـ إلا في موضوعين : ذكر العلة أنها ركن من أركان القياس فقال بـ

ا وذكر الأصوليون هذا الحديث مثالا للتنصيص على العلة التى هى أحد أركان القياس . والحديث هو :

عن سغيان قال الزهرى حفظته كما أنك هاهنا : " عن سهل بن سعد قال اطلع رجل من جحر في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ومع النبي صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به رأسه فقال لوأعلم أنك تنظر لطعنت به في عينيك إنما جعل الإستئذان من أجل البصر . (١)

ان بعض الفتوى بالرأى لاتذم وهو إذا لم يوجد النصمن كتاب أوسنة أوإجماع وقوله ((وتكلف القياس)) أى اذا لم يجد الأمور الثلاثة واحتاج إلى القياس فلا يتكلفه بل يستعمله على أوضاعه و لا يتعسف في إثبات العلة الجامعة التسي هي من أركان القياس .

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۱/ ۲۲-۲۰

⁽٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٣١/ ٢٨٢.

العبحث الثالث: الأصل

ويشمل أربعة مطالب :

المطلب الأول: الأصل لغة: للأصل في اللغة عدة معان منها:

1- الأصل واحد الرُّصول يقال أصل " مؤصل، واستأصله ، أى قلعه من أصله. " وهو اساس الشي " (٢)

٢- وهو عبارة عما يغتقر إليه ولا يغتقر إلى غيره .

٣- عبارة عما يبنى عليه غيره ، ولايبنى هو على غيره ، والأصل ما ثبت حكمه بنفسه .

٤- المحتـاج اليـه.

ه- مايستند تحقق الشيء إليه.

٦- مامنسه الشسس .

۲- منشأ الشئ. (٥)

العطلسب الثانسي : الأصل في الإصطلاح:

وأما في الأصول فلفظ الأصل يطلق على أربعة معان :

- 1- الدليل ، كتولهم : أصل هذه المسألة الكتاب والسنة ، أى دليل المسألة الكتاب أو السنة ، ومن هذا الإصطلاح سبى هذا أصول الفقه . أى أدلته .
 - ٢- يطلق ويراد به الراجع : كقولهم : الأصل في الكلام الحقيقة أى الراجح عنيد السامع الحقيقة لا المجاز.
 - ٣- يطلق ويراد به القاعدة المستمرة كقولهم: إباحة أكل الميتة للمضطرعلى خـــلاف الأصل . أى على خلاف القاعدة.

⁽١) الصحاح للجوهري ١٦٢ ٣/٤ ، مادة (أصل).

⁽٢) مقاييس اللغه لابن فارس ١٠٩/١٤ مادة (أصل).

⁽٣) ، (٤) التعريفات للجرجاني ٢٨١.

⁽٥) نهاية السول للاسنوى مع الشرح البدخشي ١١/١١٠

- 3- كما يطلق ويراد به الصورة المقيس عليها في باب القياس فيقال: أصل النبيد الخمر، لانه المحل المشبه به ، ويقاس عليه الغرع بالوصف الجامع بينهما ، وهو المعنى هنه....ا . (١)
 - المطلب الثاليث : المذاهب في المراد من الأصل :

يحتاج المحل إلى أحدهم___ا.

- ٢- المذهب السناني : مذهب المتكلمين : ويرون أنه دليل حكم الأصلكالآيـــه المحرمة للخمر ، لأن معرفة الحكموالعلة ، متوقفة على معرفة الدليل . وذلك لأن الأصل مايبنى عليه غيره وهو الحكم كما سبق في الآية .
- المذهب الثالث: مذهب بعض الغقها ؛ ويرى أنه الحكم الثابت في المحل المقيس عليه غيره ، وأدى المقيس عليه كتحريم الخمر السابق وذلك لأن الأصل ما انبنى عليه غيره ، وأدى العلم بهإلى العلم أو الظن بغيره وهذا متحقق في حكم الخمر مع حكم النبيذ.
- المذهب الرابع: مذهب الرازى: وهو أن الأصل أصلان فهو في الصورة المقيس عليها عليها حكم المقيس عليه وهو تحريم الخمر، وفي الصورة المقيسة هو العلة التسي هي الإسكار، وذلك لأن العلة مستنبطة من الحكم في الصورة المقيس عليها فهو أصل لها ثم هي أصل في الصورة المقيسة ، لأن حكم المقيس وهو تحريه النبيذ مبنى عليها.

⁽۱) نهاية السول للاسنوى ۱۱/۱۰ - ۱۰ ؛ شرح الكوكب المنير لابن النجارا ، ۱۵ - ۱۸ ، شرح الكوكب المنير لابن النجارا ، ۱۸ - ۲۰ ارشاد الفحول للشوكاني ، ۲۰

العطلـــب الرابــع: المذهــب الراجــع:

والراجح من هذه المذاهب هو ما ذهب إليه العقها ومعهم أكثر الأصوليين من أن الأصل هو المحل المعتبس عليه . قال الآمدى : " والأشبه ان يكون الأصل هو المحل على ما قاله الفقها الافتقار الحكم ، والنص إليه ضرورة من غير عكس ، فسيان المحل غير مفتقر إلى النص ولا إلى الحكم "

ثم بتين أن الخلاف لفظي لصحة إطلاق الأصل على كل منهما .

⁽۱) المعتمد لأبي الحسنالبصري ۱۹۷/۲۰ ب شرح اللمع، ابو اسحاق الشيرازی، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبد المجيد التركي (بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ۱۹۰۸ – ۱۹۸۸) ۲/۲۶۸ المحصول للرازی، ۲ قا ۲/۲۰ ب الإحكام للآمدی ، ۱۹۱۳ – ۱۹۲۱ ب الإبهاج للسبكي قام ۳۷/۳ – ۳۹ ، المختصر في اصول الفقه ، على البعلى المعروف ((بابن اللحام))) تحقيق : محمد مظهر باقا (مكة السرمة: مركز البحث العلمول واحيا التراث الأسلامي ، جامعة أم القرى ، ۱۶۰۰ – ۱۹۸۰) / ۱۶۲ تسير التحرير على التحرير، لا مير بادشاه ، ۳/۲۰۷ ب شرح الكوكب المنير ، لابن النجار ، ٤/ ۱۲ - ۱۰ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للانصاري ، ۲/۲۸ ۲ .

المطلبب الأبل

تعريفه لغسسة : يطلق لفظ الفرع في اللغة على : أعلى الشيُّ . جا ً في الصحاح فرع كل شيء أعلاه .

المطلب الشان :-

اصطلاحا : اختلف الأصوليون فيما يسمى فرعا :

- 1- المذهب الأول : مذهب الفقها ويرون أنه المحل المقيس وهو النبيد للأن الفرع ما يحتاج إلى غيره ، والمحل المقيس محتاج إلى المحل المقيس عليه لبيان حكمه .
- ٢- المذهب الشانى: مذهب المتكلمين ويرون أنه الحكم فى الصورة المقيسس عليها وهو تحريم الخمر، فهو ناشى عن الدليل ومتغرع عنه مباشرة.
- ٣- المذهب الثالب : مذهب بعض الققها ويرى أن الحكم في الصورة المقيسة وهو تحريم النبيذ ، فهو متغرع عن الحكم في الصورة المقيس عليها وهسو تحسسريم الخمسر.
- المذهب الرابع: مذهب الرازى وهو أن الغرع فرعان فغى الصورة المقيس عليها هو العلة لأنها مستنبطة من حكم الأصل ، وهو تحريم الخمر فهى متغرعة عنب وفى الصورة المقيسة هو حكم المحل المقيس وهو تحريم النبيذ لأنه متغرع عن العلة وهى الإسكار فلولم توجد لما كان له وجود فهو مبنى عليها.

⁽۱) الصحاح للجوهري ، ۱۲٥٦/۳، مادة (فرع)

المطلبب الثالبث

الراجيح من هذه المذاهيب :-

السراجح من هذه الأقوال هو ما ذهب إليه الفقها ، ومعهم أكثر الأصوليين من أن الأصل هو المحل المقيس ، وذلك لأن غير ذلك الأصل منتقر إليه دون أن يفتقر هو إلى غيره ، فالنصيحتاج إلى المحل المقيس عليه ليعلق به . كما أن المحل المقيس هو الفرغ لأن النبيذ مثلا اتابع للخمر ، فنصوص القرآ ن كما سبق وردت في الخمر دون النبيذ تم قسط على الخمر لنقف على حكمه .

اعترض الآمدى على ما ذهب إليه المتكلمون _ أن الحكم في محل النزاع هو الغرع _ فقال : ". . . وليس حكم الغرع من أركان القياس ، اذ الحكم في الغرع متوقف على صحة القياس ، فلو كان ركنا منه لتوقف على نغسه وهو محال .

بل حكم الفرع هـو ثمرة الـقياس لا ركنه .

⁽۱) المعتمد لابن الحسن البصرى ، ۲/ ۱۹۹ ؛ المحصول للرازى ، ۲/۲۲/۲۲ ۲۸ ، الاحكام للآمدى ۱۹۲/۳ – ۱۹۳ ؛ المختصر لابن اللحام، ۱۱۲ ثيسير التحرير لا ميربادساه ، ۲/ ۲۷۸ – ۲۷۲ ؛ شرح المختصر للعضد ۲/ ۲۰۸۸ – ۳۹ ؛ شرح الكوكب المنير لابن النجار ، ۱۰۵؛ حاشية العطار ؛ ۲/۳۵۲ – ۱۵۶؛ ارشاد المنير لابن النجار ، ۱۵۴ ؛ المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل عبد الغحول للشوكانى ، ۱۲۹ ؛ المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل عبد القادر بن بدران ، الطبعة الثالثة ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسسن التركى (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ۱۲۰۰ – ۱۹۸۰) ۲۰۰ – ۲۰۰۰.

المبحث الخامس: حكم الأصل

المطلب الاول:

وهو الركن الثالث: الحكم لغة: القضائ، أصله المنع، وهومصدر من قولك حكمم بينهم وحكم له وعليه أى قضى له وعليه.

والحكم ايضا: الحكمة من العلم.

المطلب الثانس :

أما الحكم الشرعي في الإصطلاح فهو:

خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين . بالاقتضاء والتخيير أو الوضع. (٣)

والمقصود بحكم الأصل في باب القياس هـــو :-

الحكم الثابت للمحل المقيس عليه بالنص أو الاجماع.

أما حكم الفرعف، ومثل حكم الأصل ، ولا يختلف عنه الا منجهة اختلاف المحل كما أنه ثمرة القياس وليس ركنه بخلاف حكم الأصل .

⁽١) الصحاح للجوهري، ٥/١٩٠١ (الحكم).

⁽٢) ومنهم من عرفه". بأفعال العباد " لأن لفظة العباد أعم من المكلفين . .

⁽٣) منتهى الوصول والأملى لابن الحاجب/ ٣٢.

وهى الركن الرابع ، وهى أساس القياس ومرتكزه وركنه العظيم ، وأدق مياحثه وأوسعها ، وعلى أساس معرفتها والتحقق من وجودها فى الغرع يتم القياس وتظهرور عمر شمرته.

وهى من أهم ما يعتنى به في باب القياس، حتى أنبعضهم عدها الركن الوحيد في القياس كماسبق .

المطلب الأول :

تعريف العلمة لغمة:

العلة في اللغة تأتى لعدة معان منها : العرض ، والحدث والسبب يقول ابسن المنظور . " والعلة : مرض، وقد اعتل العليل علة صعبة والعلة الحدث يشغل صاحب عن حاجته ، وكأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا ، منعه عن شغله الأول ، وهذا علمة لهذا : أي سببه " . (١١)

ويقول الجرجانى : العلة ، لغة : عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغيربه حال المحل بلا اختيار ، ومنه يسمى المرض علة ، لانه بحلوله يتغير حال الشخص ، من القوة إلى الضعف".

أو هى من العلل وهو معاودة الشرب مرة بعد أخرى وذلك لان المجتهدينظر فيها المرة بعد الأخرى.

⁽۱) لسان العرب لابن منظور ، ۱۱/۲۱۱ ، مادة (علل) ؛ الصحاح للجوهرى ٥ / ١٢٧٣ ، مادة (علل) .

⁽٢) التعريفات للجرحاني ، ١٥٤٠

المطلب بالثاني:

تمهيد : تعددت تعريفات الأصوليين للعلة ، ويرجع ذلك عموما إلى اختلافهم في تعليل أحكام الله تعالى ، فمن ذهب إلى ذلك عرفها بمايناسبه ، ومن ذهب إلى عدم التعليل عرفها بما يوافق وجهته .

ولكن عند التألمى والمتابعة لهذه التعريفات لا تتجاوز ثلاثة ألغاظ متباينية الدلالة ، تحمل وراعها مآخذ أصحابها ، ومعتقد اتهم في التعليل وهي :

- ١- المؤثر في الحكم ، ويعبر عنه ايضا بالموجب أو المقتضى للحكم.
 - ٢- الباعث على التشريع.

من يرى تعليل احكام الله تعالى بالحكم والمصالح إجمالا عرف العلسة بهاتين العبارتين .

٣- العراد بها المعرف للحكم . ويعبر عنه بالعلامة أو الاطرة . وذهب إلى تعريف العلة بهذه العبارة من يرى أن أحكام الله تعالى غير معلله .

تعريف العلة اصطلاحا:

أولا: العلبة هن: الوصف المؤثر في الأحكام يجعل الشاع لا لذاته.

واختار هذا التعريف الامام العزالي وبعض الأصوليين.

يقول الامام الغزال " والعلة موجبة ، أما العقلية فبذاتها ، وأما الشرعيــة فبجعل الشرع إياها علة موجبة ، على معنى إضافة الوجوب إليها ، كإضافة وجوب القطع إلى السرقة ، وإن كنا نعلم أنه إنما يجب بايجاب الله تعالى . " (١)

⁽۱) شفاء الغليلى ، أبو حامد الغزالى ، الطبعة الأولى ، تحقيق: حمد الكبيسى (العراق: مطبعة الارشاد ، ۱۳۹۰ – ۱۹۷۱ (۱۹۷۱) ۲۱/۱

وقال ايضا: " العلة عبارة عن موجب الحكم ، والموجب: مايجعله الشرع موجبا مناسبا كان أولميكن ، وهي كالعلل العقلية في الإيجاب ، إلاأن ايجابها بجعل الشارع اياها موجبة لابنفسها.." (١)

يلاحظ أن الإمام الغزالى أراد بالمؤثر، ما يوجد الشي عند وجوده لابسه لأن أهل السنة والجماعة يرون أن ربط العلبة بمعلولها ربطا عاديا ، فوجود العلة يستلزم وجود المعلول عندها لابها ، و هكذ االشأن في ربط المسببات بالأسباب.

وبهذا يخالف الغزالى رأى المعتزلة الذين يعرفون العلة بأنها " العؤثرر (٢) لذاته في الحكم ". وهو سنى على التحسين والتقبيح . أيأن الأحكام تكون تابعة لما ادركه العقل في ذلك الفعل . وهذا باطل .

ويتفق الغزالي مع الجمهور بهدا الشأن . يقول الإمام الشاطبي : " ان السبب غير فاعل بنفسه بل وقع المسبب عنده لابه . . " (٣)

۲- العلة : هي الباعث على التشريع
 وهو ما ذهب اليه الآمدى ، وابن الحاجب ، وصد رالشريعة من الأحناف

⁽١) المستصفى للغزالي ٢٨٠/٢٠ ؛ ارشاد الغمول للشوكاني ، ١٨١٠

⁽۲) المعتمد في اصول الغقة ، ابو الحسن البصرى ، تحقيق : محمد حميد الله (دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، ١٣٨٥-١٩٦٥) ١٨١٠ بنهاية السول للاسنوى ، ٣/ ٩٣٤ ارشاد الفحول للشوكاني، ١٨١

⁽٣) الموافقات ، ابو اسحاق الشاطبي ، تحقيق : عبد الله دراز (بيروت : دار المعرفة) ١٩٦/١٠

⁽٤) الاحكام ، ١٠٢/٣، (٤)

⁽٥) منتهى الوصول والأملى ، ١٦٩٠

⁽٦) شرح العضد على المختصر ٢/٣١٣.

⁽Y) نهاية السول ، للاسنوى ٣٩/٣؛ مسلم الثبوت لابن عبد الشكور،٢ / ٢٦٠؟ ارشاد الفحول للشوكاني ، ١٨١٠

جاً في الإحكام للآمدى" . . . والمختار انه لابد أن تكون العلة في الأصلب الباعث، أى مشتملة على حكمة صالحة أن تكون مقصودة للشارع من فشرع الحكم ، وإلا فلو كانت وصفا طرديا لاحكمة فيه . بل أمارة مجردة فالتعليل بهافي الاصل مستنع.

فنلاحظ منخلال هذا التفسير أن الآمدى" فسر الباعث على الحكم باشتمال الوصف على حكمة تصلح أن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم: مثل جلب المصلحة أو دفع المفسدة وتفسيره للباعث بهذا المعنى يجعل التعريف مقبولاً لا اعتراض عليه". وتبع ابن الحاجب في ذلك الآمدى.

وقد أضاف بعضهم على هذا التعريف "لاعلى سبيل الايجاب " . احترازا عن مذهب المعتزلة فان العلة توجب على الله تعالى شرع الحكم عندهم على ماعرف أن الأصلح للعباد واجب على الله عندهم.

وقد عرف ابن الهمام الحنفي العلة بقوله:

" هي ما شرع الحكم عنده لحصول الحكمة وهي جلب مصلحة أو تكميلها ، أو د فيسع مفسدة أو تقليلها " (٥) مفسدة أو تقليلها " . " وتبعه في ذلك ابن عبد الشكور .

والشيخ أبو منصور الماتريدي عرف العلم بقوله:::

" العلة هي المعنى الذي إذا وجد يجب به الحكم معه " . واحترز بقوله ((معه)) عن قول بعض القدرية أن المعلة هي الأمر الذي اذا وجد الحكم عقيبة بلا فصلسي ،

⁽١) الاحكام للآمدى ، ٣/٢٠٢٠

⁽٢) أصول الغقه، لأبو النور زهير ، ١٣/٤٠

⁽٣) التوضيح على التلويح لصدر الشريعة، ٢/٣٠٠

⁽٤) التحرير مع اليسير لابن الهمام ، ٣٠٢/٣.

⁽٥) مسلم الثبوت مع المستصفى ، لابن عبد الشكور ،٢ / ٢٠٠٠

⁽٦) سيزان الأصول في نتائج العقل ، ابوبكر محمد بن أحمد السمرقندى ، الطبعة الاولى ، تحقيق : محمد وكي عبد البر (قطر : مطابع الدوحة الحديث ____ة

ومن الملاحظ أن مبنى هذه التعريفات هو:

أن الأحكام الشرعية معللة بمصالح العباد _ قالت المعتزلة: على سبيلى الوجوب، وقال أهل السنة والجماعة: على سبيلى التغضل والإحسان من الله تعالى على عباده . _ أهل السنة والجماعة : على سبيلى التغضل والإحسان من الله تعالى على عباده . _ بمعنى : أن الشارع إنما حكم بها على ما اقتضته مصالح العباد ، فمثلا : القتل العمد باعث للشارع على شرع القصاص الذي فيه حياة الناس . والله أعلى م

٣- العلة بمعنى المعرف

والذين ذهبواإلى منع التعليل بالحكم والمصالح ، اختاروا لتعريف العلمة مايتناسب مع مذهبهم فعرفوها بقولهم :

العلة: هي " الوصف المعرف للحكم "

والذاهبون إلى هذا التعريف يجعلونها بهذا المعنى علما على الحكم وأمارة على وجوده في الغرع فقط ، فمتى وجدد المعنى الغرع فقط ، فمتى وجدد المعنى المعلل به عرف الحكم.

كما أن القائلين بهدذا التعريف: يشيرون إلى أن العلة غير مؤ ثرة حقيق ____ة كما قالت المعتزلة، ومن غير أن تكون باعثة للشرع عليه، كما قاله الفقها.

وممن اختار هذا التعريف: الامام الرازى ، والبيضاوى ، والاسنوى ، والسبكى وابنه تاج الدين عبد الوهاب ، وابن قدامة من الحنابله.

⁽۱) المحصول للرازى ، ۲ / ۱۹ ، المنهاج للبيضاوى وشرح الاسنوى ، ۳۲/۳۳ ، ۳۹ ، ۴۳۹ ، ۳۹ ، ۴۳۱ ، الابهاج شرح المنهاج ، ۳۹ ، ۴۳۹ ، روضة الناظر وجنة المناظر ، موقف الدين قدامة ، الطبعية الاولى ، راجعه : سيفالدين الكاتب (بيروت : دار الكتاب العربي ، ۱۶۰۷ المدخل الى مذهب الأمام أحمد ، لابث بدران ، ۲۸۷ شرح الكوكب المنير، لابن النجار ، ۲ / ۳۹ – ۲۲ ، ارشاد الفحول للشوكاني شرح الكوكب المنير، لابن النجار ، ۲ / ۳۹ – ۲۲ ، ارشاد الفحول للشوكاني

والعلامة هي : " مايعرف به وجود الحكم من غير أن يتعلق به وجود ه ولا وجوبه كالأذان للصلاة والإحصان للرجم".

ولرذا نظرت إلى ماقالوا من منع التأثير في العلة ، ومنع كونها باعثة يتضرف أنهم أراد وا بها العلامة المحضة ، والتي لا يتوقف عليها وجود الحكم ولا وجوب . ولكنهم لما اضطروا إلى القول بالعلة لأجل القياس لجؤ وا إلى الإصطلاح ، واصطلحوا على العلة بهذا المعنى وعرفوها بهذا التعريف ، وما حملهم على ذلك إلا ابسراز مذهبهم ونصرته بكل الوسائل المخالفة للمعتزلة.

ولا فإنهم يعرفون أن العلامة المحضة لاتكون علة بحال . تجدهم هنايتجنبون لفظ المؤثر أو الباعث ، أو العوجب ، إذ تراهم يطلقون هذه الألفاظ ويستعملونها في مسالك العلة وشروطها خصوصا في المناسبة.

ويؤكد هذا ماقاله العلامة ، البناني:

". . . وأنتإذا تأملت موارد العلة واستعمالاتها تعلمأنه لا محيص عن كون العلة بمعنى الباعث ، وأنه مراد من عبر عنها بالمعرف ، كما قال الآمدى ، وانما تحاشى مسن عبر بالباعث من الإيهام " (٢)

من خلال ماتقدم من تعريفات للعلة، نجد أن أهل الحق أجهدوا أنفسهم للوصول إلى تعريف صحيح لها يغى بالغرض، ويجنبهم الزلل والشبهات ، ومن هنا أختلفت عباراتهم والواقع أن الخلاف بين الأقوال الثلاثة يكاد يكون لفظيا.

⁽١) التلويح على التوضيح لسعد التغتازاني ،٢/٢،

⁽٢) حاشية البناني على شرح الجلال المحلى على متن جمع الجوامع،٢ /٢٣٧٠.

فمن فسرها بالموجب أو المؤثربجعل الله تعالى: فانه يرىأن العلة تستلسوم الحكم اللحكم اللحكم الله تعالى بمعى : أن كلا من الوصف والحكم من الله وقد أجرى العادة بأنه متى وجد السبب وجد العسبب.

ومن فسرها بالباعث على الحكم: يرى أنها لابد وأن تكون مشتملة على حكمية صالحة أن تكون مقصودة للشارع.

ومن فسرها بالمعرف: نظر إلى أن الحكميضاف إليها فيقال: وجب القصاص للقتل، ووجب الحد للسرقة.

المطلب الثالث: التعريف المختار:

والراجح من هذه المذاهبأن العلقهى:" الوصف الظاهر ، المنضبط ، المعرف للحكم".

ومعنى كونها معرفة للحكم: أن الشاع جعلهاعلامة دالة عليه ، دون تأثير به لابذاتها ولا بجعل الله تعالى ، خلافا لمن زعم ذلك . فمعنى كون الإسكار على التحريم أنه علامة نصبها الشارع على حرمة المسكر أينما وجد ، كالخمر والنبيذ وغيرها. وذلك لأن السكر كان موجودا في الخمر قبل الحكم الشرعي ، ولم يدل على تحريمها حتى جعله الشرع علة للتحريم ، وعلامة عليه ، ولو كان مؤثرا بذاته كالعلل العقلية لما احتاج لنصب الشارع له علامية.

ومعنى كونه ظاهرا: أى بينا كالطعم فى الربويات، والإسكار فى الخمر، لاخفيا كالرضى والغضب فانهما من افعال القلوب، وقد لا يطلع عليهما ، والخفى لا يعسرف بالخفى ولذا جعلت الصفه علة لكونها ظاهرة ود الة على الرضى .

ومعنى كونه منضبطا : أى يمكن ضبطه ، لا يختلف باختلاف النسب والاضافات والقلسة والكثرة ، وذلك كتعليل قصر الصلاة بالسفر لا نضباطه ، لا بالمشقة ، لعدم إنضباطها . والكثرة ، وذلك كتعليل قصر الصلاة بالسفر لا نضباطه ، لا بالمشقة ، لعدم أنضباطها .

الغصـــل الثالــــث

شروط الأركان

ويشمل تمهيدًا وأربعه مباحث:

المبحصي الأول : شروط الأصل .

السحست الثاني : شروط حكم الأصل .

المحصد الثالث: شروط الفصوع.

البحسث الرابع: شروط العلسة.

	•	•	تمہیــــــ
			** \$
•			

وسنتكلم في هذا الغطل بعون الله وتوفيقه على أهم هذه الشروط، وكما هو المتبع في خطتنا نبدأ أولا بماذكره ابن حجر في الفتح من هذه الشروط مع الامثلة ان وجدت ثم نعقبها بماذكره الأصوليون.

المبحث الأول : شروط الأصل . ويشمل مطلبين :

المطلب الأولى: شروط الأصل كما ورد ت في الفتح ب

أولا : أن لا يكون له حكم منفرد بسبب نص دل على الاختصاص:

- عن سالمبن عبد الله عن أبيه أنه أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقل : "إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ، أُوتى أهل التوراة التوراة ، فعملوا حتى إذا انتصف لنهار عجزوا، فأعطوا قيراطا تم أوتى أهل الانجيل الانجيل ، فعملوا إلى صلاة العصر شم عجزوا ، فأعطوا قيراطا قيراطا ، ثم أوتينا القرآن فعملنا الى غروب الشممس فأعطينا قيراطين قيراطين . فقال أهل الكتابين : أى ربنا أعطيت هموالا ويراطين قيراطين وأعطيتنا قيراطا قيراطا ، ونحن كنا أكثر عملا قال : قال فهوفضلى الله عزوجل : هل ظلمتكم من أجركم من شن ، قالوا : لا ، قال فهوفضلى أوتيه مسن أهيل مسن أهيل .

عن أبى موسى عن النبى صلى الله عليه وسلم: " مثل المسلمين واليه وسلم والنصارى كمثل رجل استأجر قوما يعملون لهعملا إلى الليل ، فعملوا رالى نصف النهار ، فقالوا . لاحاجة لنا إلى أجرك ، فا ستأجر آخرين فقال : أكملوا بقية يومكم ولكم الذى شرطت. فعملوا حتى إذ اكان حمين صلاة العصر قالسوا : لك ماعملنا ، فاستأجر قوما فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس واستكمل وأجسر الفريقيسن ".

قال المهلب ما معناه: اورد البخارى حديث ابن عمر وحديث أبى موسى في هذه الترجمة ليدل على أنه قد يستحق بعمل ، البعض أجر الكل ، مثل الذى أعطى من العصر إلى الليل أجر النهار كله.

فهو نظير من يعطى أجر الصلاة كلها ولو لم يدرك إلا ركعة ، وبهذا تظهر مطابقة الحديثين للترجمة . قلت : وتكملة ذلك أن يقال أن فضل الله الذى أقام بسه على ربع النهار مقام على النهار كله هو الذى اقتضى أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التى هى العصر مقام إدراك الاربع فى الوقت، فاشتركا فى كون كل منها ربع العلى ، وحصل بهذا التقوير الجواب عمن استشكى وقوع الجميع أدا مع أن الأكثر إنما وقع خارج الوقت . فيقال فى هذا مأجيب به أهل الكتابي أن الأكثر إنما وقع خارج الوقت . فيقال فى هذا مأجيب به أهل الكتابي من إذا كنفل الله يؤتيه من يشاء * . (١) وقد استبعد بعض الشراح كلام المهاب ثم قال : هو منعك عن محل الاستدلال ، لأن الأمة عملت آخر النهار فكان أفضل من عمل المتقدمين قبلها ، ولا خلاف أن تقديم الصلاة أفضل من تأخيرها . ثم هو مسن الخصوصيات التى لايقاس عليها ، لأن صيام آخر النهار لا يجزئ عن جملته ، فكذلك سائر العبادات . قلت: فأستبعد غير مستبعد ، وليس فى كلام المهلب مايقتضى أن ايقاع العبادة فى آخر وقتها أفضل من إيقاعها فى أوله . وأما اجزا عمل المعض عن الكلك فمن قبيل الغضل ، فهو كالخصوصية سوا (٢)

٢- عن عائشة رض الله عنها زوج النبى صلى الله علية وسلم قالت: "كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه حين يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيست". قسال ابن حجسسر: ادعى بعضهسا أن ذلك من خصائصه صلى الله عيه وسسلم ، قاله المهلسب وابو الحسن القصار وأبو الغرج من العالكية ، قال بعضهم: لان الطيب من دواعى النكاح فنهى الناس عنه وكان هو أملك الناس لأربه فغعلهم.

⁽١) سورة الجمعة ، الآيه ٤.

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲ / ۳۸ - ۳۹ ؛ عمدة القاری ، ه ، / ۱ ه ٠

ورجحه ابن العربى بكثرة ماثبت له من الخصائص فى النكاح ، وقد ثبت عنه أنه قال ((حبب إلى النساء والطيب)) اخرجه النسائى من حديث أنس ، وتعقب بأن الخصائص لاتثبت بالقياس.

٣- عن عائشة رض اللهعنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

((يغزو جيشٌ الكعبة ببيدا من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم واليسس قلت يارسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليسس منهم ؟ قال : يخسف بأولهم وآخرهم ، ثم يبعثون على نياتهم)) واستنبط طالك من الحديث عقوبة من يجالس شربة الخمر ، وانلم يشرب وتعقبه ابن المنير بأن العقوبة التى في الحديث هي الهجمة السماويسة فلا يقاس عليه العقوبات الشرعية ، ويؤيده آخر الحديث حيث قال (يبعثون على نباتهم)) .

٤- عنابى هريرة رض الله عنه قال ((جائرجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : دلمنى على على يعدل الجهاد قال : لاأجده . قال : هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تفتر ، وتصوم ولا تغطر ، قال : ومن يستطيع ذلك ث قال أبو هريرة : إن فرس المجاهد ليستن فيكتب له حسنات .

قال عياض: اشتبل حديث الهاب على تعظيم أمر الجهاد ، لأن الصيام وغيره مما ذكر من فضائل الأعمال قد عدلها كلها حتى صارت جميع

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۳۹۲/۳ - ۳۹۹ ، عمده القاری ، ۹/ ۱۵۷۰

٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ١٥١٤ / ٣٤١ ، عمدة القارى ١١/١ ٣٣٠ (٢

حالات المجاهد وتصرفاته العباحة معادلة لأجر المواظب على الصلاة وغيرها ولهدذا قال صلى الله عليه وسلم ((لاتستطيع ذلك)) وفية أن الفضائل لاتسدرك بالقياس وإنما هي إحسان من الله تعالى لمن شاء .

قال عازب رضى الله عنهما قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوئك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل: اللهم أسلمت وجهى إليك ، وفوضت أمرى إليك ، والجأت ظهرى إليسك رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك. آمنت بكتابك الذي أنزلست وبنبيك الذى أرساب ، فان مت على الفطرة ، فاجعلهن آخر ماتقول فقلت أستذكرهن : وبرسواك الذي أرسات قال : لا ، وبنبيك الذي أرسليت: الإستدلال بهذا الحديث على منع الرواية بالمعنى ففيه نظر ، لأن شرط الرواية بالمعنى أن يتفق اللفظان في المعنى المذكور، وقد تقرر أن النبسي والرسول متغايران لفظا ومعنى فلايتم الإحتجاج بذلك. قيل وفي الإستدلال بهدذا الحديث لمنع الرواية بالمعنى مطلقاً نظر وخصوصا إبدال الرسول بالنبي وعكسه إذا وقع في الرواية لأن الذات المحدث عنها واحدة ، فالمراد يفهم بأى صفة وصف بها الموصوف إذا ثبتت الصفة له . وهذا بنا على أن السبب في منع الرواية بالمعنى أن الذي يستجيز ذلك قد يظن يوفي بمعنى اللفسظ الآخر ولا يكون كذلك في نفس الأمركما عهد في كثير من الأحاديسست، فالإحتياط الإتيان باللفظ ، فعلى هذا إذا تحقق بالقطع أن المعنى فيهما متحد لميضر ، بخلاف ماذا إذا اقتصر على الظن ولو كان غالباً . وأولى ما قبل الحَلَمَةُ في رده صلى الله عليه وسلم على من قال الرسول بدل النبي أن الفاظ

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/ ٤-٥٠

الأذكار توقيفية ، ولها خصائص وأسرار لايدخلها القياس ، فتجب المحافظة على اللفظ الذي وردت به .

إن أبا هريرة كان يقول: ((الله الذي لاإله إلاهو ، إن كنت لأعتمد بكيدي على الأرض من الجوع ، وأن كنت لأشد الحجر على بطنى من الجوع . ولقد قعدت يوما على طريقهم الذي يخرجون منه ، فمر أبو بكر فسألته عن آية من كتاب الله ماسألته إلا ليشبعني ، فمر ولم يفعل ، ثم مربى أبو القاسم صلى الله عليه وسلم فتبسم حين رآني وعرف ما في نفسى وما في وجهي ، ثم قال : يا أبا هر ، قل ... البيك رسول الله ، قال : الحق ، ومضى . فتبعته ، فدخل فاستأذن فأذن لى ، فدخل فوجد اينافي قدح فقال : من أين هذا اللين ؟ قالو : أهداه الك فلان _ أو فلانة _ قال : أبا هر ، قلت البيك يارسول الله ، قال : الحق إلى أهل الصغة فادعهم لى : قال : وأهل الصغة أضياف الإسلام ، لايأوون على أهل ولا مال ولا على أحد ، اذا أتته صدقة بعث بها إليهم ولسم يتناول منها شيئا ، وإذا أتته هدية أرسل إليهم وأصاب منها وأشركهـم فيها، فسائني ذاك ، فقات وماهذا اللين في أهل الصغة؟ كنت أحق أن أصيب من هذا اللين شربة أتقوى بها ، فاذا جاءوا أمرني فكنت أناأعطيهم وما عسى أن يبلغني من هذا اللين ، ولم يكن من طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بد ، فأتيتهم فدعوتهم ، فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم ، وأخذوا مجالسهم من البيت : قال : يا أبا هر قلت : لبيك يارسول الله ، قال خسد فأعطهم ، فأخذت القدح فجعلت أعطيه الرجل فيشرب حتى يروى ، ثم يرد على القدح فأعطيه الرجل فيشرب حتى يروى ، ثم يرد على القدح فيشرب حتى يروى ، ثم يرد على القدح حتى انتهنيت إلى النبي صلى الله عبليه وسلم

⁽۱) صحیح الیخاری مع فتح الیاری ۱۱۱ / ۱۱۲ - ۱۵۵ ؛ ۱۳ / ۱۹۳ .

وقد روى القوم كلم-م ، فأخذ القدح فوضعه على يده ، فنظر إلى فتبسم فقال أبا هر ، قلت لبيكيارسول الله . قال : بقيت أنا وأنت . قلت صدقت يارسول الله ، قال : بقيت أنا وأنت ، قلت صدقت يارسول الله ، قال: اقعد فاشرب ، فقعدت فشربت ، فقال اشرب ، فشربت ، فما زال يقلول : اشرب ، حتى قلت : لا والذى بعثك بالحق ، ما أجد له مسلكا قال فأرنى فأعطيته القدح ، فحمد اللهوسي وشرب الفضلة.

فى الحديث جواز الشبع ولوبلغ أقصى عابته أخذا من قول أبى هريرة ((الأجد له مسلكا)) وتقرير النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك خلافا لمن قال بتحريمه، واذا كان ذلك في اللبن مع رقته ونفوذه فكيف بما فوقه من الأغذية الكثيفة، لكن يحتمل أن يكون ذلك خاصا بما وقع في تلك الحال فلا يقاس عليه.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۱ / ۲۸۲ – ۲۸۸

المطلب بالثاني : شروط الأصل عند الأصولين :

الأصوليون ذكروا شروطا للأصل ، هي في الواقع شروط لحكم الأصل ، وليس هناك شرط خاص بالأصل الاشرطا واحدا وهو :

أن لا يكون له حكم منفرد كاختصاصه صلى الله عليه وسلم الرسول بالزيادة عليه والرسول الرسول ملى الله عليه وسلم لحكمة علمها الله تعالى جعلت ذلك من خصائعه دون غيره فلا يمكن أن يقاس غير الرسول صلى الله عليه وسلم عليه في الجمع بين أكثر من أربع زوجات.

وبمثل لذلك ايضا بصوم الوصال في رمضان : حيث روى :

عن أبي سعيد رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : "لا تواصلوا،

فأيكم إذا أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر ، قالوا : فإنك تواصل يارسول الله

قال : إنى لستكم يئتكم ، إنى أبيت لي مُطعِم يطعمني وساق يسقين . " (١)

وكذلك ايضا شهادة خزيمة بن ثابت رضى اللهعنه ، فلا يصح أن يقاس أحد علمه

روى ابو داود والنسائى من حديث: الزهبرى عن عمارة بن خزيمة بن ثابت الانصارى عن عمه وكان من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : أن النبى صلى الله عليه و سلم ابتاع فرسا من أعرابى ، فاستتبعه النبى صلى الله عليه وسلم ليقضيه ثمن فرسه فأسرع النبى صلى الله عليه وسلم وأبطأ الاعرابى ، فطغق رجال يعترضون الأعرابى فيساومونه الفرس لا يشعرون أن النبى صلى الله عليه وسلم ابتاعه فنادى الأعرابى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ان كنت مبتاعا هذا الفسر س

المُنْفُرُانِهِ بهِـ ذَا الحكم فلا يمكن تعدينه إلى غيره:

⁽۱) البخارى مع شرح فتح البارى ، ٤ / ٢٠٢٠

فاسعه . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : حين سمع ندا الأعرابي ، أوليس قد ابتعته ؟ فقال الأعرابي : لا والله مابعتك ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ((قد ابتعته)) فطفق الأعرابي يقول : هلم شهيدا . قال خزيمه فقال أناأشهد أنك قد بايعته ، فأقبل النبى صلى الله عليه وسلم على خزيمة فقال ((بم تشهد)) ؟ فقال : أشهد بتصديقك يارسول الله . فجعل شهدادة خزيمة شهادة رجلين)) .

ويظهر فيما سبق أنه تفرد بحكم حيث جعلت شهادته باثنين فيمايشهد فيه باثنين ، ويعتبر هذا خصوصية له بالنص جا على خلاف الأصل . وماجا على خلاف الأصل . وماجا على خلاف الأصل يقتصر على مورد النص فيه فلا يقاس عليه غيره .

⁽۱) سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ومع حاشية السندي ((بيروت ؛ المكتبه العلمية) ۲۰۱/۲۰۰

⁽۲) المستصفى للغزالى ، ۲ / ۳۲٦ ؛ جمع الجوامع مع حاشية البنانى ، ۲ / ۲۱۸ تيسير التحرير لاميربادشاه ، ۳ / ۲۷۹ ؛ شرح العضد على المختصر، ۲ / ۲۱۸ ؛ ارشاد الفحول للشوكانى ۱۸۱ ؛ اصول الفقه ، محمد زكريـــا البرديسى (مصر : دار الثقافة للنشروالتوزيع) ۲۳۷ .

المبحث الثاني : شروط حكم الأمل

المطلب الاول: شروط حكم الأصل المذكورة في فتح الباري

١- ان لا يكون معدولا بهعن سنن القياس:

قال الشافعى : واختلف فى القسامة هل هى معقولة المعنى فيقاس عليها الأنها أولا ، والتحقيق أنها معقولة المعنى لكنه خفى ومع ذلك فلا يقاس عليها الأنها لانظير لها فى الأحكام، واذا قلناان المبدأ فيها يمين المدعى فقد خرجست عن سنن القياس ، وشرط القياس أن لا يكون معدولا به كشهادة خزيمة .

⁽۱) فتح البارى ، ۱۲/ ۲۳۹.

المطلب الثاني : شروط حكم الأصل عند الأصوليين :

يشترط في حكم الأصل عدة شروط .

- ا- ان يكون شرعيا ، وذلك لأن المطلوب من القياس الشرى هوبيان حكم الشرع في المحل المقيس المجهول الحكم ، فلو لم يكن حكم الأصل شرعيا ما تحقق المطلوب من القياس ، لأن ذلك الحكم هو الذي سيثبته المجتهد في المحل المقيس إستنادا إلى الجامع المشترك بين الأصل والفرع، فلسولم يكن شرعيا لما أمكن الورقوف على الحكم الشرعي للفرع المقيس.
- ان يكون ثابتا غير منسوخ الانه لولم يكن ثابتا بأن كان منسوخا فان القياس يفقد ركنين من أركانه : الأول : الحكم الذى نسخ ، والثانى : العلة الباهثة على هذا الحكم ، وذلك لأن العلة والحكم لا يغترقان ، فبمجرد زوال الحكم الذى ترتب على العلة زال اعتبارها . والش الا يبقى بعدد زوال ركنه فالقياس لا يبقى معتبرا فلا يعمح .

٣- أن يكون ثابتا بالكتاب أو السنة أو الإجماع:

أما ثبوت حكم الأصل بالكتاب فذلك كما اذا قلنا: النبيذ كالخمر في الاسكار فيحرم كحرمتها ، فحكم الأصل وهو الخمر ثابت بالكتاب وهو قوله تعالى:
﴿ يَا أَيُّهَا الذِّينَ آمنو إِنَّمَا الْحُمْرُ وَالْمِيسِرُ وَالْأَنْصَابِ وَالْأَزْلَامُ رَجِسُ مَنْ عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تغلَّحون *

أما ثبوت حكم الأصل بالسنة فذلك كما إذا قلنا الأرز كالحنطة في حرمة الربا في الحنطة هي حكم الاصل ، وهو ثابت بالسنة عن عبادة بن العامت ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الذهب بالذهب مثلا بمثل ، والفضة بالغضة مثلا بمثل ، والتمر بالتمر مثلا بمثل والبر بالبر مشللا

⁽١) سورة المائدة ، الآية . ٩ .

بمثل ، والملح بالملح مثلا بمثل ، والشعير بالشعير مثلا بمثل . فمن زاد أو ازداد فقد أربى " (١)

فان كان حكم الأصل ثابتا بالإجماع فالراجح أنه يصح القياس، لأن الإجماع دليل على الأحكام الشرعية كالكتاب والسنة مثل : ثبوت الولاية للأب في تزويج ابنته البكر الصغيرة فانه حكم ثابت بالاجماع ولم يذكر الدليل الشرعي لهذا الحكم المجمع عليه ، ومع هذا أمكن إدراك العلة التي شرع لأجلها هذا الحكم وهي الصغر بطريق المناسبة الموجودة بين الصفير وبين ولاية المتزويج .

ألم اذا كان حكم الأصل ثابتا بالقياس فلا يصح ، لان ذلك يؤدى الى وجود قياسين وفي هذه الحالة فإما أن تتحد العلة فيهما وأما أن تختلف، فإن اتحدت العلة الدى ذلك مثل لو أردنا اثبات حرمة التفاضل في السفرجل بقياسه على التفاح . فيقسال السفرجل مطعوم كالتفاح فيحرم التفاضل فيه ، فيمنع الخصم حرمة التفاضل في التفاح فيثبتها المستدل بقياس التفاح على البر في الطعم ، فهنا قياسان متحدان فسي فيثبتها المستدل بقياس التفاح على البر في الطعم ، فهنا قياسان متحدان فسي العلة الأول : السفرجل على التفاح ، والثاني : التفاح على البر والعلة في كليهما الطعم وقد ثبت حكم الأصل وهو تحريم التفاضل في التفاح بالقياس على البر وهذا تطويل لا فائدة منه . وان اختلفت العلة في حرمة الربا بعلة الكيل ثم قسنا التفاح على الحكم فإذا قسنا الأرز على الحنطة في حرمة الربا بعلة الكيل ثم قسنا التفاح على الأرز في حرمة الربا أيضا فإن العلة في التفاح الطعم عند الشافعي . وفي الأرز الكيل عند الحنفية ، فلم توجد علة الفرع في الأصل المقيس عليه فلا يكون هذا قياسا لأن ركن القياس العلة المشتركة بين الأصل والفرع والشئ لا يبتى بعد زوال ركنه .

⁽۱) سنن الترمذي ۳، / ۱۵۰۰

- ٤- ألا يكون الدليل المثبت لحكم الأصل مثبتا لحكم الغرع ايضابأن يكون دليلاعاما وعلى ذلك فلا يعم التغريق بين المحلين بجعل أحدهما أصلا والآخر فرعا أو العكس، لأن كليهما ثابتحكمه بذلك الدليل بالقياس، وذلك مثل ثبوت حرمة شرب الخمر والنبيذ بتحريم شرب كل مسكر.
- عن أبى سلمة بن عبد الرحمن : أن عائشة رضى االله عنها قالت : "سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال : "كل شراب أسكر فهو حرام". (١) فإن النبيذ هنا ليس فرعا والخمر ليس أصلا فكلاهما ثابت حكمه بالنص بشمول دليل الخمر لكل مسكر.
- الأصل إلى الغرع ، فلو لم يكن حكم الأصل معللا . كمقادير الحدود والكفارات وأعداد الركعات ، أو كان معللا بعلة خفية لا يمكن إدراكها كالرض في البيع قبل أن يعبر عنه بالصيغة فإنه يمتنع أن يعدى الحكم من الأصل إلى الفرع وذلك لأن تلك التعدية قائمة على وجود ماتتم به وهو العلة المشتركة وهي غير موجودة فعلا أو حكما بعدم إمكان إدراكها ، وذلك يمنع من إجراء القياس لفقد ركن هام من أركانه وهو العلة .
 - أن يكون متقد ما في ثبوته على حكم الغرع ، فإن كان الغرع سابقا في ثبوته على حكم الأصل ، فإن حكم حكم الأصل ، وليس لحكم الغرع دليل إلا قياسه على حكم الأصل ، فإن حكم الغرع في هذه الحالة لا يكون له دليل لأن حكم الأصل لم يكن قد وجد بسبب سبق حكم الغرع ، كما أنه لا يعم أن يسعى الغرع في هذه الحالة فرعا لأنه أصبح أصلا لسبقه في ثبوت حكمه والأصل المقيس عليه أصبح فرعا لتأخره في

⁽۱) الموطأ الامام مالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت : دار احيا التراث العربي ، ۱٤٠٦ – ۱۹۸۰) ۲/٥۶۸ ؛ صحيح البخــاري بشرح فتح الباري ، ۱/۱۰ ؛

ثبوت حكمه عن الغرع المقيس ، أما إن ثبت حكم الغرع بدليل آخر مع القياس كحديث مثلا فإنه يصح أن يقاس على ذلك الغرع لثبوت حكمه بذلك الدليل أولا وليس عن طريق القياس فقط ، فيصح - مثل : أن يقيس الشافعى الوضوء على التيم في وجوب النية فيه بدليل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات وذلك اذا كان ورود الحديث قبل مشروعية الوضوء لأن ثبوت الحكم في التيم عن طريق هذا الحديث وليس عن طريق القياس مع أن حكم الوضوء شرع قبل الهجرة والتيم بعدها ، ولا يصح أن يقاس الوضوء على التيم كما سبق إن لم يكن حكم التيم قد ثبت بغير القياس كالحديث السابق إذ أن مشروعية التيم لاحقة لمشروعية الوضوء فكيف يستمد الحكم للوضوء السابق إذ أن مشروعية التيم لاحقة لمشروعية الوضوء أن يقتضي فكيف يستمد الحكم للوضوء السابق من التيم اللاحق عن طريق القياس الذي يقتضي أن يكون حكم المقيس على حكم المقيس على حكم المقيس .

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری، ۱/ ۹.

⁽۲) المستصفى للغزالى ،۲/٥٢٠-٣٢٦؛ الاحكام للآمدى ، ١٩٤/٣ — ١٩٩ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ،٢/ ٢٠٩ - ٢١٣؛ حاشية البنانى على المحلس شرح جمع الجوامع ،٢/١٢-٢١٢، التحرير مع شرحه تيسير التحرير ، لابن الهمام ،٣/ ٢٧٨- ٢٩٣ ؛ شرح الكوكب المنير للفتوحى ،٤/ ١٧١ - ٢٢١ ؛ ارشاد الفحول للشوكانى ، ١٧٩ - ١٨١؛ المدخل الى المذهب الامام أحمد ، لابن بدران ، ٣٠٧ – ١٨١٠.

المبحيث الثاليث : شروط الفرع

ويشمــــل مطلبيــــن:

المطلب الأول:

شروط الغرع التي ذكرها الحافظ ابن حجر في الفتح:

١- شرط الفرع أن لا ينقص عن الأمل في العلة :

مثال : عن أسما والت : جائت امرأة إلى النبى صلى الله عليه وسلسه فقالت : أرأيت إحدانا تحيض في الثوب كيف تصنع وقال : تحته ثم تقرصه بالما وتنضحه وتصلى فيه ، قال الخطابي : في هذا الحديث دليل على ان النجاسات إثما تزال بالما دون غيره من المائعات. (١) قال ابن حجر : فائدة : تعقب إستدلال من استدل على تعيين إزالسة النجاسة بالما من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكثر لأنه خرج مخرج الغالب في الإستعمال لا الشرط ، أحسريان الخرور الغالب في الإستعمال لا الشرور الغالب في الإستعمال لا الشرور المورور الغالب في الإستعمال لا الشرور الغرور الغرور

لأنه خرج مخرج الغالب في الإستعمال لا الشرط، أجيب بأن الخبر نسم على الما ، فالمحاق غيره به بالقياس ، وشرطه أن لا ينقص الفرع عن الأصل في العلة ، وليس في غير الما ، ما في الما من وقدوسرعته نفوذه فلا يلحق به . هـ (٢)

٢- أن يكون مساويا أو أولى من الأصل:

مثال : عن أنس رض الله عنه أن رجلا اطلع في بعض حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقام إليه بمشقص _ أو مشاقص _ وجعل يختله ليطعنه" قال ابن حجر : وهل يلحق الإستماع بالنظر ؟ وجهان الأصح لا ، لأن النظر إلى العورة أشد من استماع ذكرها ، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقيس

⁽۱) معالم السنن ، ابو سليمان الخطابي مع مختصر سنن ابي داود للمنذري ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، (القاهرة : مكتبة السنة المحمدية) ، ۱ / ۲۲۰ ؛ فتح الباري ، ۱ / ۳۳۱ .

⁽۲) فتح الباری ، ۱/ ۳۳۰ – ۳۳۰ ،۳ / ۵٪

وهنا بالعكس (١٠)

مثال : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يحلبن أحد ماشية أمرئ بغير إذنه ، أيحب أحدكم أن تؤتى مشتربته فتكسر خزانته فينتقل طعامه ؟ فإنما تخزن لهم ضروع ما شيتهم أطلختهم في المحلين أحد ماشية أحد إلا باذنه ". قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله ... إن الضرع لا يساوى الخزانة في الحرز كما أن الصر لا يساوى القفل فيه ، ومع ذلك فقد ألحق الشارع الضرع بالمصرو رفي الحكم بالخزانة المقفلة في تحريم تناول كل منهما بغير إذن صاحبه . لأن القياس لا يشترط في صحته مساواة الفرع للأصل بكل اعتبار ، بل ربما كانت للأصل مزية لا يضر سقوطها في الفرع إذا تشاركا في أصل الصغة ه.

٧- اذا ثبت الوصف للغرع كان ثبوته للأصل أولى:

مثال : عن سعيد بن زيد رضى الله عنه قال : سمعت النبى صلى الله عليسه وسلم يقول الكمأة من المن ، وماؤها شفاء للعين ".

قال ابن حجر: وفيهذه الترجمة إشارة إلى ترجيح القول الصائر الى أن الموا د بالمن في حديث الباب الصنف المخصوص من المأكول ، لا المصدر الذي بمعنى الا متنان وإنما أطلق على المن الشغاء لان الخبر ورد أن الكمأة منه وفيها شغاء فا ذا ثبت الوصف للفرع كان ثبوته للأصل أولى . (٣)

ع _ اذا أخذ الغرع شبها من أكثر من أصل فيعطى أحكاما بعد ذلك ،

⁽۱) فتح الباري ، ۱۲/ ۲٤٥ ؛ ۳/ ۸۵.

۲) فتح الباری ، ه/۸۸ - ۹۰

المطلب الثاني: شروط الغرع عند الأصولييين:

النفس عمدا بجامع أن كلا منهما جناية والعلقهنا. متماثلة في جنسها مع ملة الأصل فالشرط أن توجد العلة في الغرع بالقدر الذي يحقق تعدية الحكم واثباته للغرع كما هو ثابت في الأصل ويكفي الظن في إدراك وجود العلة في الغرع فلا يشترط العلم بها ، لأن ظن ثبوت حكم الأصل في الغرع لا يحتاج إلا إلى ظهر ثبوت علة الاصل في الغرع لا يحتاج إلا إلى ظهر.

٢- أن يكون الفرع غير منسوص على حكمه ، لأن القياس يرجع إليه إذا لميوجد في المسألة نص ، ومن المقررعند الأصوليين أنه لا اجتهاد مع النص ، فإذا وجد النص في المعنى للقياس لأن القياس إلما أن يؤكد النص أو يعارضه معنى للقياس لأن القياس إلما أن يؤكد النص أو يعارضه معنى للقياس لان القياس إلما أن يؤكد النص أو يعارضه معنى المقياس لان القياس إلما أن يؤكد النص أو يعارضه المناسبة المن

المبحدث الرابع: شروط العلية

ويشمـــل تمهيــدا ومطلبيـن:

ليس كل مايدى التعليل به يصح أن يقال : إنه علقبل لابد من أن تتوفر لذلك شروط تجعل ذلك المدعى صالحا لإلحاق الفرع بالاصل ، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث بحول الله وقوته . وكما هو المتبع نذكر أولا الشروط التي وردت في الفتح ثم التي ذكرها الأصوليون .

المطلب الأول:

شروط العلة التي ذكرها ابن حجر في الفتح:

١- اذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها كانت العلة:

مثال : عن عبد الله رضى الله عنهأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صليت الظهر خمسا ، فقيل له : أزيد في الصلاة ؟ فقال : وماذاك ؟ قال : صليت خمسا ، فسجد سجدتين بعد ماسلم .

قال ابن حجر: قبل أراد البخارى التفرقة بين ما إذاكان السهو بالنقصان أو الزيادة ، فغى الأول يسجد قبل السلام وفى الزيادة يسجد بعده، وبالتفرقة هكذا قال مالك والمزنى وأبو ثور من الشافعية ، وزعم ابن عبد البرانه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين قال : وهو موافق للنظر لأنه فى النقص جبر فينبغى أن يكون من أصل الصلاة ، وفى الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجها . وقال ابن دقيق العيد : لاشك أن الجمع أولى من الترجيس وإدعاء النسخ ، ويترجح الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة ، وإذا كانست

⁽۱) البخاري مع فتح الباري ، ۳ / ۹۳ ؛ ۲ / ۱۷.

المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها . كانت علة فيعم الحكم جميع محالها فلا تخصص إلا بنص .

٢- ترتيب الحكم على الوصف المناسب:

مثال : عنأبى سعيدأن أهل قريظة تزلوا على حكمسعد ، فأرسل النبى صلى الله عليه وسلم إليه فجا ، فقال : " قوموا إلى سيدكم . . . (٢) قال ابن حجر رحمه الله : قال : التوربشتى فى شرح المصابيح معنى قول " قوموا إلى سيدكم " أى إلى إعانته وإنزاله من دابته ، ولو كان المراد المتعظيم للقال : قوموا لسيدكم " وتعقبه الطيبى بأنه لا يلزم من كونه ليس للتعظيم أن لا يكون للإكرام ، وما اعتل به من الغرق بين إلى واللام ضعيف لأن إلى فى هذا المقام أفخم من اللام ، كأنه قيل قوموا وامشوا إليه تلقيا وإكراما ، وهذا مأخوذ من ترتيب الحكم على الوصف المناسب المشعر بالعلية ، فان قوله سيدكم علة للقيامله ، وذلك لكونه شريفا على القدر . (٣)

٣- الحكمة لا يعلل بها لخفائها أو لعدم إنضباطها.

مثال : عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه قال " كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية ويسمع الآية أحيانا وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين وكان يطول في الركعة الأولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية. (٤) قال ابن حجر رحمه الله : واستدل به بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركوع لأجل الداخل ، قال القرطبي : ولا حجة فيه ، لأن الحكمة لا يعلل .

⁽۱) فتح الباري ، ۳ / ۹ ۹ .

⁽۲) البخاري مع فتح الباري ، ۱۱/ ۱۹ ؛ ۱۰/ ۱۰۰ ۰

⁽۳) فتح الباری ، ۱۱/۲۰ – ۶۹۰ ؛ ۱۲ / ۹۲۰

⁽٤) البخاري مع فتح الباري ، ٢٤٣/٢.

بها لخفائها أولعدم انضباطها، ولأنه لم يكن يدخل في الصلاة يريد تقسير تلك الركعة ثم يطيلها لأجل الآتى ، وإنما كان يدخل ليأتى بالصلاة على سنتهامن تطويل الأولى ، فافترق الأصل والفرع فامتنع الإلحاق .١. ه.

٤- يدور الحكم مع علته وجود ا وعد ما :

أمثلة (١) عن هشام قال حدثنى أبى قال : سمعت عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " اذا وضع العشاء وأقيمت المسلاة فابدأوا بالعشاء" (٢)

(٢) عن عطا ً بن أبى رباح رضى الله عنه قال : زرت عائشة رضى الله عنها مع عبيد بن عمير الليثى فسألتها عن الهجرة فقالت: لا هجرة اليوم ، كان المؤمنون يغر أحدهم بدينه إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم مخافة أن يفتن عليه ، فأما اليوم فقد أظهر الله الإسلام ، واليوم يعبد ربه حيث شا ، ولكن جهاد ونيسة " . (٤)

قال ابن حجر رحمه الله :أشارت عائشة إلى بيان مشروعية الهجرة وأن سببها خوف الفتنة والحكم يدور مع علته ، فمقتضاه أن مسن

⁽۱) فتح الباري ، ۲/ ۲۲۶.

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/۱۰۹۰

⁽۳) فتح الباری ، ۲/ ۱۲۱ - ۲۲۳ .

⁽٤) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٢٢٦/٧٠ .

قدر على عبادة الله في أي موضع أتفق لم تجب عليه الهجرة منه وإلا وجبت. ٣- عن الشعبى أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله صلى الله على الله عليه وسلم" اذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلا" (٢)

قال ابن حجر رحمه الله: التقييد فيه بطول الغيبة يشير إلى أن علة النهى إنما توجد حينئذ ، فالحكم يدور مع علته وجودا وعدما ، فلما كان الذى يخرج لحاجته مثلا نهارا ويرجع ليلا لايأتى له مايحذر من الذى يطيل الغيبة كان طول الغيبة منظنة الأمن من الهجوم ، فيقع للذى يهجم بعد طول الغيبة غالبا ما يكره ".

والمعلم المعلم المعلم المعلم الله عليه وسلم " : من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة وبتى في بيته منه شي . فلما كان العام المعلم قالسوا الله ، نفعل كما فعلنا العام الماضى ؟ قال : كلوا وأطعموا ، وادخروا فإن ذلك العام كان بالناس جهد ، فأردت أن تعينوا فيها . (٤) عن عائشة رضى الله عنها قالت : الضحية كنا نملح منه فنقد مبه إلى النبى صلى اللهعليه وسلم بالمدينة ، فقال لا تأكلوا إلاثلاثة أيام. وليست بعزيمة ، ولكن أراد أن نطعم منه والله أعلم " . (٥)

قال ابن حجر رحمه الله: قال القرطبي : حديث سلمة وعائشة نصعلي أن المنع كان لعلة ، فلما ارتفعت ارتفع لإرتفاع موجبه فتعين الأخذ به ، وبعود الحكم تعود العلة ، فلو قدم على أهل بلد ناس محتاجون في زمان الأضحى ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقتهم إلا الضحايا تعيين.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/۹/۰

⁽۲) فتح الباري ، ۲۷ فتح ۱۳۴۰

⁽۳) فتح الباری ، ۹ / ۳۶۰ – ۲۲۹.

⁽٤)(٥) صحیح البخاری ، مع فتیح الباری ، ۱۰ / ۲۶.

عليهم ألا يدخروها فوق ثلاث . قلت : والتقييد بالثلاث واقعة حال ، وإلاقلو لم تستد الخله الا بتفرقة الجميع لزم على هذا التقرير عدم الإمساك ولو ليلة واحدة.

٥- عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تتركوا النار في بيوتكـم حين تنامون " (٢)

- عن ابى موسى رضى الله عنه قال : احترق بيت بالمدينة على أهله من الليل ، فحدّ ث بشأنهم النبى صلى الله عليه وسلم قال : إن هذه النارإنما هيى عدولكم ، فإذا نمتم فأطفئوها عنكم.

قال ابن حجر رحمه الله: قال ابن دقيق العيد إذا كانت العلة في إطغاء السراج الحذر من جر الفويسقة الفتيلة قمقتضاه أن السراج إذا كان على هيئة لا تصل إليها الفأرة لا يمنع ايقاده . . . وأما ورود الأمر بإطغاء النار مطلقا كما في حديث ابن عمر وأبي موسى _ وهو أعم من نار السراج _ فقد يتطرق منه مفسدة أخرى غير جر الفتيلة كسقوط شئ من السراج على بعض متاع البيت ، وكسقوط المنارة فينثر السراج إلى شيئ من المتاع فيحرقه فيحتاج إلى الاستيثاق من ذلك ، فاذا استوثق بحيث يؤ من معه الإحراق فيزول الحكم بزوال علته .

⁽۱) فتح الباری ، ۱۰ / ۲۸ – ۲۰۰۰

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری، ۲۲٦/۷.

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۱۱/ ۸۰۰

⁽٤) فتح الباري ۱۱ / ۸۲ : ۱۲ / ۱۲۰

- ٦- أن تكون العلة منصوصة :
 آمثلـــــة :-
- الحمير معم الله : قال تعالى * والخيل والبغال والحمير (١)
 لتركبوها وزينة *

فقد تنسك بها أكثر القائلين بالتحريم وقرروا ذلك بأوجه: آحدها: أن اللام للتعليل فدل على أنها لم تخلق لغير ذلك ، لان العلة المنصوصة تغيد الحصر، فإباحة أكلها تقتض خلاف ظاهر الآية،

ثانيها: عطف البغال والحمير فدل على إشتراكها معها في حكم التحريسم فيحتاج من أفرد حكمها عن حكم ماعطفت عليه إلى دليل

والجواب على سبيل الإجمال: أن الآية النحل مكية إنفاقا والإذن فسى أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين فلو فهم النبى صلى الله عليه وسلم من الآية المندع لما أذن في الأكل وأيضا فآية النحل ليست نعا في منع الأكل و و. وأيضا أولا ولا فلو سلمنا أن اللام للتعليل لم نسلم إفيا دة الحصر في الركوب وللزينة وانه ينتفع بالخيل في غيرها وفي الأكل انفاقا وإنما ذكر الركوب والزينة لكونهما أغلب ما تطلب له الخيل وممهوه

عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ثم لينشر ، ومن استجمرفليوير ، وإذااستيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه ، فإن أحدكم للايدرى أين باتت يده ". (٣)

⁽١) سورة النحل الآية ٨

⁽۲) فتح الباری ، ۹ / ۲۵۲۰

⁽٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ١ / ٢٦٣٠

قال ابن حجر رحمه الله : قال البيضاوى : فيه إيما ً إلى أن الباعث على الأسر لله النجاسة ، لأن الشارع إذا ذكر حكما وعقبه بعلة دل على أن ثبوت الحكم لأجلها ، ومثله قوله في حديث المحرم الذي سقط فمات فانه بيعث ملبيا بعد نهيهم

(٣) عن ابن عمر رضى الله عنهما "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للغسرس سهمين ولصاحبه سهما" (٢)

قال ابن حجر رحمه الله: هذا الحديث يذكره الأصوليون في مسائل القياس في مسائل القياس في مسائل القياس في مسائلة الإيماء أي إذا اقترن الحكم بوصف لولا أن ذلك الوصف للتعليل لم يقع الإقتران ، فلما جاء سياق واحد أنه صلى الله عليه وسلم أعطى للفسرس سهمين وللراجل سهما دل على افتراق الحكم .

(٤) قال على رضى الله عنه : والذى فلق الحبة وبرراً النسمة ماعندنا إلا ما في القرآن إلا فهما يعطى رجل في كتابه ، وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة : قسال المعقل ، وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر " (٤)

قال ابن حجر رحمه الله: ذكر ابن العربي أن بعض الحنعية سأل الشاشسي عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد آن يستدل بالعموم فيقول اخسس بالحربي ، فعدل الشاشي عن ذلك فقال: وجمه دليلي السنة والتعليله لأن ذكر العمقة في الحكم يقتضي التعليل فمعنى لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالإسلام ، فاسكته ،

⁽۱) فتح المباري ، ۱ / ۲۲۶؛ ۲ / ۳۶۳۰

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲ ، ۲۲ ۰

⁽۳) فتح الباري ، ۲/ ۹٦.

⁽٤) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۲۰/ ۲۲۰

⁽ه) فتح البياري ، ١٢ / ٢٦٢٠

(٦) اشتراط عدم النقض:

مثال : عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
"إذا وقع الذباب في إناء آحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه ، فإن في أحسدى جناحيه داء وفي الآخر شفاء "(١)

قال ابن حجر رحمه الله : واستشكل ابن دقيق العيد إلحاق غير الذباب بسه في الذباب فعدوه إلى كل مالا في المذكور بطريق أخرى فقال : ورد النص في الذباب فعدوه إلى كل مالا نفس له سائلة ، وفيه نظر لجواز أن تكون العلة في الذباب قاصرة وهي عموم البلوى به ، وهذه مستبطة أو التعليل بأن في أحد جناحيه دا وفي الآخرو شغا ، وهذه منصوصة ، وهذان المعنيان لا يوجدان في غيره فيبعد كرون العلة مجرد كونه لادم ، له سائل ، بل الذي يظهر أنه جز علة لاعلة كالمار .

(Y) أن تكون وصفا متعديا:

عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خس مسسن الدواب كلمن فاسق يقتلن في الحرم : الغراب والحدأة ، والمعرب والغارة والكلب العقور ".

نهب الجمهور إلى إلحاق غير الخس بما في هذا الحكم ، إلا أنهم اختلفوا في المعنى فقيل : لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ ، وهذا قضية مذهب مالك ، وقيل : لكونها مما لا يؤكل ، فعلى هذا كل ما يجوز قتله لا فدية علمى المحرم فيه ، وهذا قضية مذهب الشافعي وخالف الحنفية فاقتصروا على المحرم فيه ، وهذا قضية مذهب الشافعي وخالف الحنفية فاقتصروا على الخس إلا أنهم ألحقوا بها الحية لثبوت الخبر ، والذئب لمشاركته للكلب فسي الكلبية ، وألحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها ، وتعقسب بظهور المعنى في الخس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب ، والمعنى بظهور المعنى في الخس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب ، والمعنى

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۰، / ۲۵۰

⁽٢) فتح البارى ، ١٠ / ١٥١؛ ٢ / ١٠٤؛ ١٢ / ١٦٤

إذا ظهر في المنصوص عليه تعدى الحكم إلى كل ماوجد فيه ذلك المعنى ، كما وافقوا عليه في مسائل الربا .

قال ابن دقيق العيد ...: والتعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوى بنا لاضافة إلى تعرف أهل القياسة فانه ظاهر من جهة الإيماء بالتعليل بالفسق وهو الخسروج عن الحد ، وأما التعليل بحرمة الأكل ففيه إبطال لما دل عليه ايماء النص من التعليل بالفسق ا ، ه ،

وقال غيره: هوراجع الى تفسير الفسق غمن فسره بأنه الخروج عن بقية الحيوان بالأذى علل به ، ومن قال بجواز القتل وتحريم الأكل علل به ، وقال منعلل بالأذى : أنواع الأذى سختلفة ، وكأنه نبه بالعقرب على مايشاركه فى الأذى باللسع ونحوه مسن ذوات السعوم كالمحية والزنبور ، وبا لفارة على مايشاركه فى الأذى بالنقب والقرض كابن عرس وبالغراب والحد أة على مايشاركهما بالا خنطاف كالصقر زء وبالكلب العقور على ما يشاركه فى الأذى بالعدوان والعقر كالاسد والفهد ، وقال : من علل بتحريم الأكل وجسواز فى الأذى بالعدوان والعقر كالاسد والفهد ، وقال : من علل بتحريم الأكل وجسواز القتل انما اقتصر على الخسالكثرة ملابستها للناس بحيث يعم أذاها ، والتخصيسي

المطلب الثاني : شروط العلة عند الأصوليين :

اشترط الاصوليون في العنة عدة شروط: ...

منها ماهو متغق عليه ، ومنها ماهو مختلف فيه ، ونقتصر هنا على أهم هذه الشروط وهسسي :

أولا : أن تكون العلة وصفا ظاهرا : ومعنى ظهوره أنه يمكن التحقق من وجوده في الفراد وله المراد وفي الفرد والفرد والفرد والمراد و

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲۶/۶ - ۰۰؛ عمدة القاری شرح صحیت البخاری ، الامام بدر الدین العینی (دار احیا التراث العربی) ۱۰ / ۱۲٪.

يكون حكمه حكم الأصل ، فإذا كانت العلة خفية لا تدرك بالحواس لا يمكن أن تدل على الحكم ، فلا بد إذن أن تكون العلة ظاهرة غير خفية : كالإسكار في الخمر فإنه علم تحريمها وهو وصف يمكن التحقيق من وجوده في الخمر ، كما يمكن التحقق من وجودة في كل نبيذ مسكر ، ولهذا إذا كانت العلم وصفا خفيا آقام الشارع مقامه أمسرا ظاهرا هو مظنته ويدل عليه : كالتراضي في المعاوضات ، وهو أساس ناتل الملكيسة ، وعلته : أمر خفي يتعلق بالقلب وخطجات النفس ولا سبيل إلى إدراكه فلا يصلح أن يكون هو العلمة الهذا أقام المشرع مقامه أمرا ظاهرا وهو صيغة العقد ،

ثانيا: أن يكون الوصف منفيطا ألى ذا حقيقة معينة منفيطة أى لا تختلف باختلاف الأنواد والأحوال وذلك كاختلاف المشقة باختلاف الناس والأحوال: فما يراه الشيخ شاقا لا يراه الفاب كذلك وما يراه الغنى شاقا لا يراه الغقير كذلك والمشقة المترتبة على السغر في الطائرة غير المترتبة على السغر بالقطار شلا، ولهذا فإن المشقة لا تصلح أن تكون علمة لإباحة إفطار الصائم السافر في رمضان لعدم انضباطها، بخلاف السفر فقد اعتساره الشارع علة في ذلك وفي قصر الصلاة للمسافر لأنه وصف منضبط لا يختلف باختلاف الأفراد والأحوال، فإن من سافر المسافة المحددة لإباحة القصر فإنه يباح له ذلك، سواء أحصلت له مشقة حسب نظرة وأولم لم تحصل، وسواء أسافر بطائرة أم بغيرها فهو مسافر وقطع المسافة المبيحة للقصر فيكون له القصر ولأن العلة قد تحققت وهي السغر، فهو مسافر وقطع المسافة المبيحة للقصر فيكون له القصر ولأن العلة قد تحققت وهي السغر، المسبب في هذا الشرط: أن القياس يقوم على التساوى بين الأصل والفرع في علمسة المناف النافراد والأحوال فإن حكم الأصل، فإن لم تكن تلك العلة منضبطة واختلفت باختلاف الأفراد والأحوال فإن هذا التساوى الذى بيني عليه القياس لا يتحقق ولا يكون هناك قياس.

ثالثا : أن يكون الوصف مناسبا للحكم : حتى يمكن أن يبنى عليه هذا الحكر وذلك : كالسرقة فإنها وصف مناسب للحكم يقطع يد السارق ، لأن هذا القطع يؤدى إلى حفظ أموال الناس الذي هو من المقاصد الضرورية للشريعة ، أما إن كان الوصف غير

مناسب لللحكم فانه لا يصلح علمة لهذا الحكم ، وذلك كأن يكون السارق طويل القامة فان هذا الوصف غير مناسب للحكم فلا يمكن ترتيبه عليه.

رابعا: أن تكون العلم وصفا متعديا: أى أن تتعدى العلم موضع الحكم فلا تكون مقصورة عليه.

وذلك مثل: السغر الذى هو علة للإفطار في رمضان، فانه مقصور على الصيام ولا يتعداه إلى غيره كالصلاة فإنه لا يصلح علة لا سقاطها، وذلك لا نه علة غير متعدية إلى غير محل الحكم فلا تصلح علة للقياس،

خاسا: أن تكون العلة من الأوصاف التي لم يلغ الشارع اعتبارها: أي الا تخالف العلة نصا أو إجماءا ، لأن مخالفتها تؤدى إلى عدم إمكان تعدية الحكم بها إلى غيرها، وذلك مثل: اعتبار اشتراك الذكر والأنثى في البنوة وصغا مناسبا للحكم بالتسوية بينهما في السيراث خطأ قطعا لأن الشارع أهدر مناسبة هذا الوصف للحكم المقترح (١) تعالى : * يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانشيين * (٢)

⁽۱) الاحكام للآمدى ، ٣ / ۲۰۱ ؛ النحرير مع التيسير ، لابن الهمام ، ٢/٢ ، ٣٠ ؛ ٣٠ ؛ ٣٠ ؛ ٣٠ ؛ ٣٠ ؛ ٣٠ ، ٢١٣ ؛ شرح المقاضى عضد الملة على مختتصر ابن الحاجب ، ٢/ ٣١٣ ؛ شرح الكوكب المنير ، لابن النجار ؛ ٤/ ٢٢ – ٢٥ ؛ ارشاد المفحول الشوكاني شرح الكوكب المدخل لابن بدران ، ٣١٣ ؛ أصول الفقه ، لابي زهـــره ٢٣٨ – ٢٤١ .

⁽٢) سورة النساء ، الآية ١١٠

ويشنمل تمهيدا وثلاثة مباحث

المبحث الاول: أقسام القياس كما وردت في الفتح .

المبحث الثانس : القياس الغاسسد .

المبحث الثالث : اقسام القياس عند الأصوليين .

تمسد:

القياس ينقسم إلى أقسام عديدة من وجوه مختلفة : فباعتبار قوته وضعفه ينقسم إلى قلائسة إلى قسميسن : الجلى والخفى ، ومن حيث ذكر المعلة فيه وعدم ذكرها ينقسم إلى ثلاثسة أقسام : قياس المعلة ، وقياس دلالة ، وقياس في معنى الأصل .

ومن حيث اعتبار العلم أو الظن بعلة حكم الأصل ينقسم إلى قسمين : قطعسى وطنى ، وينقسم من حيث طريق اثبات العلة السستنبطة إلى : قياس الاخالة ، وقياس الإطراد .

وكما هو المتبع في هذا البحث نبدأ اولا بذكر ماورد في الفتح مع المتشيل لذلك ثم نذكر اقتسام القياس عند الأصوليين وبالله التوفي .

السح الأول

اولا: أقسام القياس الوراردة في الفتح:

١- القياس الجليس :

أمثلة: ١- عن عروة أنه سئل: أتخد منى المائض أو تدنو منى المرأة وهسى جنب؟ فقال عروة: كل ذلك على هين هوكل ذلك تخد منى وليس على أحد في ذلك بأس ، أخبرتنى عائشة أنها كانت تترجل ـ تعنى رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ وهى حائض ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ مجاور في المسجد ، يدني لهارأسه وهي في حجر تها فترجله وهي حائض .

قال ابن حجر رحمه الله: ألحق عروة الجنابة بالحيض قياسا ، وهو جلى لأن الإستقدار بالحائض أكثر من الجنب وألحق الخد مسه بالترجيل . (٢)

قال البخارى (باب الإحصار في الحج) قال ابن المنير في الحاشية : أشا ر البخارى إلى الإحصار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إنما وقع في العمسرة فسقماس العلماء الحج على ذلك ، وهو من الإلحاق بنغى الغارق وهو من أقوى الاتيسة ، قلت : وهذا بيني على أن حراد ابن عمر بقوله " سنة نبيكم "قياس من يحصل له الإحصار وهو حاج على من يحصل له في الاعتمار ، لأن الذي وقع نلنبي صلى الله علية وسلم هو الإحصار عن العمرة ، ويحتمل ان يكون ابن عمر أراد بقوله " سنة نبيكم " وبما بينه بعد ذلك شنيئا سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم في حق من لم يحصل له ذلك وهو حاج والله أعلم . (٣)

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۰ / ۱۰ ۰

⁽۲) فتح البارى ،۱/۱۰۱

⁽٣) فتح البارى ، ١٤ ٨.

٣- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من أعتق عبد ا بين اثنين فإن كانموسبرا قوم عليه . ثم يعتق "

قال اسحق : إن هذا الحكم لا يتناول الأنثى وخالفه الجمهور فلم يفرقوا في الحكم بين الذكر والأنثى ، اما لأن لفظ ، العبد يراد به الجنس كقوله تعالى * الا آتى الرحمن عبدا * .

فانه يتناول الذكر والأنثى قطعا ، وإما على طريق الإلبحاق لعدمالغارق ، واما على طريق الإلبحاق لعدمالغارق ، واما على عروة بن الزبير "أن امرأة سرقت في غزوة الفتح فأ تي بها رسول الله صلبي الله عليه وسلم ثم أمر بها فقطعت يدها ، فقالت عائشة : فحسنت توبتها وتزوجت

وكانت تأتى بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلمم

قال البخارى : باب القاذف والسارق والزاني .

آورد المصنف حديث عائشة "فحسنت توبتها "الحديث وأنه أراد إلحساق (٣) القاذف بالسارق لعدم الغارق عنده .

٥- عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : "نهى النبى على الله عليه وسلمم وسلم عن جابر عن لحوم الحمر ، ورخص في لحوم الخيل "

قال ابن المنير: الشبه الخلق بينهما وبين البغال والحمير ما يؤكد القول بالمنع، فمن ذلك هيئتها وزهومة لحمها وغلظه وصغة أرواثها وأنسمها لا تجتر قال: واذا تأكد الشبه الخلقى التحق بنغى الغارق وبعدالشبه بالإنعام المتغق على أكلها.

⁽١) سورة مريم ، الآية ٩٣.

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ه/ ۱۵۱ ؛ عمدة القاری ، ٣ / ٨٣٠

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ،ه/هه۲ - ۸ه۲؛ عددة القاری، ۱۳ / ۲۱۱

⁽٤) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹ / ۲۵۰

تال الحسن البصرى: قياس النبيذ على الخمر بعلمة الإسكار والإضطراب من أجل الأقيسة وأوضحها ، والمفساسد التي توجد في الخمر توجد في النبيذ ومن ذلك أن علة الإسكار في الخمر لكون قليله يدعو الى كثيره موجودة في النبيذ ، لأن السكر مطلوب على العموم ، النبيذ عند هم عند عدم الخمر يقوم مقام الخمسر لأن حصول الفرح والطرب موجود في كل منهما ، وإن كان في النبيذ غلظ وكسدرة وفي الخمر رقة وصفاء ، لكن الطبع يحتمل ذلك في النبيذ لحصول السكر كسا تحتمل المرارة في الخمر لطلب السكر ، قال : وعلى الجملة فالنصوص المصرحسة بتحريم كل مسكر قل أو كثر مغنية عن القياس والله أعلم .

المتخذ عبرها الله عنه : "أن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر والتمر (٢) قال ابن حجر رحمه الله : وقد انعقد الإجماع على أن القليل من الخمر المتخذ من العنب يحرم قليله وكثيره ، وعبلى أن العلة في تحريم قليله كونه يدعو إلى تناول كثيره ، فيلزم ذلك من فرق في الحكم بين المتخذ من العنب وبين المتخذ من غيرها ، فالمتخذ من العنب يحرم القليل منه والكثير إلا إذا طبخ ، ، وفسى المتخذ من غيرها لا يحرم منه إلا القدر الذي يسكر وماد ونه لا يحرم ، ففرقوا بينهما بدعوى المفايرة في الإسم مع اتحاد العلة فيهما ، فإن كل ماقد ر في المتخذ من العنب يقد ر في المتخذ من غيرها ، قال القرطبي : وهذا من أرفع أنواع القياس لمساواة الغرع فيه للأصل في جميع أوصافه ، مع موافقته فيه لظواهر النصوص الصحيحة والله أعلى

⁽۱) فتح الباری ۱۰، / ۳۶۰

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۰ / ۳۲۰

⁽۳) فتح الباری ، ۱۰ / ۰۶۰

٢- قياس الد لال___ة:

قال ابن حسجر رحمه الله: أن المرأة إذا وجدت حاملا ولا زوج لها ولاسيد وجب عليها الحد إلا أن تقيم بينة على الحمل أو الإستكراه، وقال ابن العربى: إقامة الحمل عليه اذا ظهر ولد لم يسبقه سبب جائز يعلم قطعا أنه من حرام، ويسمى قياس الد لالة كالد خان على النار، ويعكر عليه احتمال أن يكون الوطء مسسن شبهة.

٣- قياس في معنسي الاصل

عن ابن عازب قال نبهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن المياثر الحمر وعن القسي قال ابن حجر رحمه الله : ويحتمل أن تكون المغايرة باعتبار النوع فيكون الكلمن المحرير ه . . ولكن الذي يظهر من سياق طرق الحديث في تفسير القسى أنسه الذي يخالط المسحرير لا أنه الحرير الصرف ، فعلى هذا يحرم لبس الشوب الذي خالطه الحرير وهو قول بعض الصحابة كابن عروالتبابعين كابن سريين وذهب الجمهور إلى جواز لبس ما خلطه الحرير إذا كان غير الحرير الاغلب وهو قياس في معنى الأصل ، لكن لا يلزم من جسواز قال ابن د قيق العيد : وهو قياس في معنى الأصل ، لكن لا يلزم من جسواز (٢)

٤- قياس الشيه:

عن أبى هريرة رضى الله عنه " أن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم ققسال: يارسول الله ولد لى غلام أسود ، فقال هللك من إبل ، قال : نعم ، قال :

⁽۱) فتح اللباري ، ۱۲ / ۱۵٤

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۰ / ۲۹۲

⁽۳) فتح الباری ، ۱۰ / ۲۹۶

ما أكونها ، قال حسر ، قال : هل فيها من آورق ؟ قال : نعم ، قال : فأنى ذلك ؟ قال نزعه عسرق ، قال فلمعل ابنك هذا نزعه "
قال نزعه عسرق ، قال فلمعل ابنك هذا نزعه "
قال الخطابى : هو أصل فى قياس الشبه.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹ / ۲۶۲ - ۶۶۶.

هو مافقه شرطا مسنشروط صعهة القيرساس على مقتضى مذهب الجمهور أنه قد يتعارض القياس مع النص ، وحيث وجسد النص فلاعمل للقياس وهذا مايسي بالقياس الغاسد ، وقد وردت بهذا القسم أمثلسفة كثيرة في فتح البارى ولذا أفردنا له مبحثا مستقلا.

الاشسلة:

عن عبد الله بن مسعود قال: " أتى النبي صلى الله عليه وسلم الفائط فأمر نسى أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتست الثالث فلم أجده ، فأخذت روثة فأتيته بها ، فأخذ الحجرين وألعى الروثة وقال : هذا ركس " استدل به الطحاوى على عدم اشتراط الثلاثة قال : لأنه لوكان مشترطا لطلب ثالثا ، كذا قال وغفل رحمه الله عما أخرجه أحمد في مسنده من طريق معسمر عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث فإن فيه " فألقي الروثة وقال أبانها ركس ، ائتنى بحجر " ورجاله ثقات أثبات واستد لا ل الطحاوى فيه نظر بعد ذلك لاحتمال أن يكون اكتفى بالأمر الأول في طلب الثلاثة فلسم يجدد الأثر بطلب الثالث وأكتفى بطرف أحدهما عن الثالث لأن المقصود بالثلاثة أن يسح بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو بواحد ، والدليل على صحته أنسه لو مسح بطرف واحد ورماه ثم جاء شخص آخر فمسح بطرفه الآخر لأجزأ هم بلا خلاف ، وقال أبو الحسن بن القصار المالكي : روى أنهأتما ، بثالمها المكن الا يصح ، ولو صح فا الاستدالال به لمن الايشترط الثلاثة قائم الانه اقتصر في الموضعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة ١٠ه وفيه نظر لأن

⁽۱) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ۱۳ / ۳۰۰۰

الزيادة ثما بت كما قد مناه ، وأما استدلالهم على عدم الإشتراط للعدد بالقياس على مسح الرأس فغاسد الإعتبار ، لأنه في مقابلة النص الصريح من حيث أبي هريسوة رضى الله عنه : " ولا يستنجى بدون ثلاثة أحجار " وخبر سلمان : " نهانا ارسسول الله صلى الله عليه وسلم أن نكتفي بدون ثلاثة أحجار والله أعلم .

- ٢- عن أبي هريرة رض الله عنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسال:
 " إذا شرب الكلب في إنا أحدكم قليفسله سبعا".
- . . . إن العدرة أشد في النجاسة من سوّر الكب ، ولم يقيد با لسبع فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى ، وأجيب بأنه لايلزم من كونها أشد منه في الإستقذار أن لا يكون أشد منها في تفليظ الحكم ، بأنه قياس في مقابلة النصوهو فاسد الإعتبار .
 - ٣- قال عمار لعمر : تمعكت فأتيت النبي صلى الله عليهوسلم فقال : يكفيك الوجسه والكفان .

قال النووى في شرح مسلم في الجواب عن هذا الحديث : إن المراد بـــه بيان صورة الضرب للتعليم وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيم.

وتعقب بأن سياق القصد يدل على أن المراد به بيان جميع ذلك ، لأن ذلك هو الظاهر من قوله "إنما يكفيك " وأما ما استدل به من اشتراط بلوغ المسح إلى المرفقين من أن ذلك مشترط في الوضوء ، فجوابه أنه قياس فسسى مقابله النص فهو فاسد الإعتبار ، وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخسسر

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۰ / ۲۰۱ – ۲۰۲ ؛عمدة القاری، ۲/ ۳۰۶.

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۰/ ۲۷۷ عددة القاری، ۳/ ۲۲ .

⁽٣) صحيح مسلم بشرح المنووى ، الطبعة الثانية (بيروت: دار أحياء التسرات العربي ، ١٣٩٢ - ١٣٩٢).

وهو الإطلاق في آية السرقة ، ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص.

٤- عن ابن عبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الذى تغوته صلاة المعصر كأنما وتر أهله وماله ".

وظاهر الحديث التفليظ على من تفوته العصر ، وأن ذلك مختصبها . وقسال ابن عبد البر : يحتل أن يكون هذا الحديث خرج جوابا السائل سأل عن صلاة العصر فاجيب ، فلا يمنع ذلك إلحاق غيرها من الصلوات . وتعقب النووى بأنه إنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها. قال : والعلة في هذا الحكم لم تتحقق فلا يلتحق غير العصر بها . وهلذا لا يد فع الإحتمال ، وقد احتج ابن عبد البربما روا ، بن أبي شيبة وغيره من طريق أبي قلابة عن أبي الدرداء مرفوعا " من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته" الحديث قت . وفي إسناده إنقطاع لأن أبا قلابة لم يسمع من أبي الدرداء . (٢)

استدل به على مشروعية إجابة المؤذن في الإقامة ، قالوا : إلا في كلمتبيي الإقامة فيقول " أقامها الله وأدامها " وقياس إبدال العيعلة بالحوقلة في الأذان أن يجئ هنا ، لكن قد يغرق بأن الأذان إعلام عام فيعسر على الجميع أن يكونوا دعاة إلى الصلاة والإقامة إعلام خاص وعدد من يسمعها محصور في يعسر أن يدعو بعضهم بعضا .

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱/ ۲۶۲.

⁽٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٢/ ٣٠ ؛ عمدة القاري ، ٥/ ٣٩.

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ۲۰ / ۹۲

٢- عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : " إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصحيطاة وعليكم بالسكينة والوقار ، ولا تسرعوا ، فما أدركتم فصلوا ، ومافاتكم فأتبوا ".

واستدل بهذا الحديث على حصول فضيلة الجماعة بادراك جز من الصلطة " فما أدركتم فصلوا " ولم يفصل بين القليل والكثير وهذا قول الجمهور، وقبيل لا تدرك الجماعة بأقل من ركعة للحديث السابق " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك " وقياسا على الجمعة ، وأنه ورد في الأوقات ، وأن فسسى الحمعة حديثا مخاصا بها . (1)

۲- عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " بت فى بيت خالتى ميمونة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ، ثم جاء فصل أربع ركعات ، ثم نام ، شمم فجئت فقمت عن يساره فجعلنى عن يمينه فصلى خسس ركعات ، ثم صلى ركعتمين

ثم نام حتى سمعت غطيطه _ وقال خطيطه _ ثم خرج إلى الصلاة".
وقد نقل بعضهم الإتفاق على أن المأموم الواحد يقف عن يمين الإمام ، إلا النخفى فقال : " إذا كان الإمام ورجل قام الرجل خلف الإمام قبل أن يجبئ أحد قام عن يمينه ، أخرجه سعيد بن منصور ، ووجهه بعضهم بأن الإسام مظنة الإجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك ، وهو حسسن لكنه مخالف للنص وهو قياس فاسد .

٨- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إنى لأد خل في الصلاة فأريد إطالتها فأسم بكاء الصبى فأتجوز مما أعلم من شدة وجد أمه ومن بكائه".

قال ابن بطال : احتج به من قال يجوز للامام إطالة الركوع إذا سمع بحس داخل.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتع الباری ۲۰ / ۱۱۸

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/ ۱۹۰ - ۱۹۱۰

ليدركه ، وتعقبه ابن المنير : بأن التخفيف نقيض التطويل فكيف يقاس عليه ؟ قال ثم أن فيه مفايرة للمطلوب ، لأن فيه الدخال مشقة على جماعة لا جل واحد .

9- ان ابن عمر رض الله عنه كان إنّ الله على الصلاة كبر ورفع يديه ، وإذا ركسع
رفع يديه ، وإذا قال سمع الله لمن حمد ، وفع يديه ، وإذا قام من الركعتيسين
رفع يديه ، ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه و تبلم ".

قال البخارى : مازاده ابن عمر وعلى وأبو حميد في عشرة من الصحابة من البرفع عسند القيام من الركعتين صحيح ، لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة فاختلفوا فيها وإنما زاد بعضهم على بعض ، والزيادة مقبولة من أهل العلم ، وقال ابن فيها بطال : هذه زيادة يجب قبولها لمن يقول بالرفع وقال الخطابى : لم يقبل به الشافعى ، وهو لا زم على أصله في قبول الزيادة وقال ابن خزيمة : هو سنسة ولن لم يذكره الشافعى ، وقولا إلى السنة ودعسوا ولن لم يذكره الشافعى فالإسناد صحيح ، وقد قال : قولوا بالسنة ودعسوا قولى ، وقال ابن دقيق العيد : قياس نظر الشافعى أنه يستحب الرفع فيسه لأنه أثبت الرفع عند الركوع والمرفع منه لكونه زائدا على من اقتصر عليه عنسد الإفتتاح ، والحجة في الموضعين واحدة وأول راض سيرة من يسيرها ، قال : والصواب إثباته ، وأما كونه مذهبا للشافعى لكونه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي ففيه نظر ا .ه. ووجه النظر إلى أن محل العمل بهذه الوصية فهو مذهبي نا الحديث لم يطلع عليه الشافعى ، أما اذا عرف أنه اطلع عليسه ما إذا عرف أن الحديث لم يطلع عليه الشافعى ، أما اذا عرف أنه اطلع عليسه ورده أو تأوله بوجه من الوجوه فلا ، والا مر هنا محتمل .

• ١- قال سعد : "كنت أصلى بهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتسى العشس لا أخرم عنها : أركد في الله وليبران ما فعد ال عمر رضى عنه : ذلك الظن بك .

⁽۱) صحیح البدخاری مع فتح الباری ، ۲/۲۰۲-۲۰۳ ؛ عمدة القاری ، ٥/ ٢٠ ٢٠٠

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/۲۲ - ۲۲۲۳؛ عمدة القاری ٥/ ۲۷٠٠

فيستغاد من هذا الحديث بنم القول بالرأى الذى لا يستند إلى الأصل ، و فيه أن القياس في مقابلة النص فاسد الإعتبار.

۱۱- عن الحسن عن أبى بكرة " أنه انتهى إلى النبى صلى الله عليه وسلم وهوراكم فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فقسمال زادك الله حرصا ولا تعد ".

ان ابن بطال استدل بحدیث انس فی صلاة ام سلیم : "المراة وحد هسیا تكون صغا "لصحة صلاة السنفرد خلف الصف إلحاقا للرجل بالمراة، شمل وجد ته مسبوقا بالاستدلال به عن جماعة من كبار الائمة ، لكنه متعقب ، وأقد م من وقفت على كلامه ممن تعقبه ابن خزيمة فقال : لا يصح الإستدلال به لأن مسلاة المرا خلف الصف وحده منهى عنها باتفاق ممن يقول تجزئه أولا تجزئه وصلاة المراة وحدها إذا لم يكن هناك امرأة أخرى مأمور بها باتفاق ، فكيف يقاس مأمسور منهى منها ما من منها باتفاق ، فكيف يقاس مأمسور

الـ قال مصعب بن سعد : صلبت إلى جنب أبى فطبقت بين كنى ثم وضعتها بين فخذى فنهانى أبى وقال : كنا نغعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع آيد بناعلى الركب . حكى ابن بطال عن الطحاوى وأقره أن طريق النظر يقتضمنى أن تغريق اليدين أولى من تطبيقهما ، لأن السنة جائت بالتجافى فى الركوع والسجود ، وبالمراوحة بين القد مين قال : فلما اتفقوا على أولوية تغريقهما فى هذا واختلفوا فى الاول اقتضى النظر أن يلحق ما اختلفوا فيه بمااتفقوا عليه ، قال : فثبت إنتقاء التطبيق ووجوب وضع اليدين على الركبتين انتهى عليه ، قال : فثبت إنتقاء التطبيق ووجوب وضع اليدين على الركبتين انتهى

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح البخاری ۲۳۲/۲۰ - ۲۳۹.

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح البخاری ، ۲/ ۲۲۷ - ۲۲۸۰

كلامه ، وتعقبه المزين المنير بأن الذى ذكره معارض بالمواضع التى سين فيها النم كوضع اليمنى على اليسرى في حال القيام ، قال ، وإذا ثبت مشروعية الضم في بعض مقاصد الصلاة بطل ما اعتده من القياس المذكور .

18— عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : "كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده قال : الله مربنا ولك الحمد ، وكان النبى صلى الله علهو سلم إذا ركع وإذا رفع رأسه يكبر ، وإذا قام من السجد تين قال : الله أكبير". فان قبل : ليس فى حديث الباب ذكر ما يقوله المأموم ، أجاب ابن رشيد بأنه أشار إلى التذكير بالمقد مات لتكون الأحاد يث عند الإستنباط نصب عيني المستنبط فقد ورد حديث " إنما جعل الإمام ليوّتم به" وحديث " صلواكما رأيتمونى أصلى " قال : ويمكن أن يكون قاس المأموم على الأمام لكن فيه ضعف ، قلت : و قسد ورد في ذلك حديث أبى هريرة أيضا أخرجه الدار قطنى بلغظ "كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سمع الله لمن حمده ، قال من و رائه سمع الله لمن حمده ، قال من و رائه سمع الله لمن حمده " ولكن قال الدارقطنى : المحفوظ في هذا " فليقل من ورائه ربنا ونك الحمد ".

١٤ عن ثابت رضى الله عنه قال : كان أنس ينعت لنا صلاة النبى صلى الله عليه وسلم فكان يصلى وإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى نقول قد نسى", عن البراء رضى الله عنه قال كان ركوع النبى صلى الله عليه وسلم وسجوده و إذا رفع رأسه من الركوع وبين السجد تين قريبا من السواء".

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/ ۲۲۳ - ۲۲۴

⁽٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٢٨٢/٢

قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث يدل على أن الإعتدال ركن طويل ، وحديث أنس يعنى الذى قبله أصرح في الدلالة على ذلك ، بل هو نصفيه فلا ينبغى العدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم : لم يسن فيه تكرير التسبيحات كالركوع والسجود .

ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص وهو قاسد ، وأيضا فالذكر المشروع في الإعتدال أطول من الذكر المشروع ، فتكرير سبحان ربى العظيم ثلاثا يجيئ قد رقوليه النهم ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طبيا مباركا فيه ، وقد شرع في الإعتدالذكر أ طول ، والنهم ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طبيا مباركا فيه ، وقد شرع في الإعتدالذكر أ طول ، والمناب من أبى هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسم يقول : "نحن أبى هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسم يقول : "نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بُيّد أنهم أوتوا الكتاب من قبلناشم شهذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله ، فالناس لنا فيه ثبه عند " . "بعد غد " .

في الحديث دليل على فريضة الجمعة كما قال النووى ، لقوله " فرضعليهم فلم النووى ، لقوله " فرضعليهم فلم النا الله له " فإن التقدير فرض عليهم وعلينا فضلوا وهدينا ، وفيمه ان القياس مع وجود النص فاسد وذلك أن كلا منهما قال بالقياس مع وجود النصص على قول التعيين قضلا .

17-عنجابربن عبد اللمرض الله عنهما تقال: "جا ولنبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس يوم الجمعة فقال: أصليت يافلان قال: لا قال: قم فاركمع".

قيل اتفقوا على أن منع الصلاة في الأوقات المكروهة يستوى فيه من كان داخل المسجد أو خارجه ، وقد اتفقوا على أن من كان داخل المسجد يمتنع علميه المنتقل حال الخطبة فليكن الآتي كذلك قاله الطحاوى وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد، ومانقله من الإتفاق وافقه عليه الماوردى وغيره.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲ / ۲۸۸ - ۲۸۹

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/ ۳۵۲ - ۳۵۲ ؛عمدة القاری ، ۲/ ۱۱ ۹ ۲۰۰

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/۲۰٪ - ۱۰٪ عمدة القاری ، ۲ / ۳ ۲۰۰

17- عن جابر رض الله عنه وعن ابن عباس: "لم يكن يؤذن يوم الغطر ولا يسوم الأضحى." روى الشافعى عن الثقة عن الزهري قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأ مر المؤذن في العيدين أن يقول: الصلاة جامعة" وهسسذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها، قال الشافعي : أحب أن يقول: الصلاة، أو الصلاة جامعة، فان قال: هلموا إلىسي الصلاة لم أكرهه، فان قال: حي على الصلاة أو غيرها من الغاظ الأذان أو غيرها كرهت له ذلك.

تعليـــق:

مراسيل الزهرى ضعيفة عند أهل العلم ، والقياس لا يصح اعتباره مع وجدود النص الثابت الدال على أنه لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلسسم لصلاة العيد أذان ولا إقامة ولا شئ. (1)

1/- عن ابن عباس رضى الله عنهما: "أن النبى صلى الله عليه وسلم خرج يسوم الغطر فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها ومعه بلال ". نقل بعض المالكية الإجماع على أن الإمام لا يتنغل في المصلى، وقال ابسسن العربى: التنغل في المصلى لو فعل لنقل ، ومن أجازه رأى أنه وقت مطلق للصبلة ، ومن تركه رأى أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يفعله ، ومسن اقتدى فقد اهتدى اه. ه.

والحاصل ان صلاة العيد لم تثبت لها سنة قبلها ولا بعدها خلافا لسببن قاسها على الجمعة

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/ ۱۵۱ - ۲۵۲ .

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ٢/ ٢٩٦٠

في رواية ابن شهاب " ثم قال سمع الله لمن حمده " وزاد من وجه آخر عنسه "ربنا ولك الحمد " واستدل به على استحباب الذكر المشروع في الإعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى ، واستشكله بعض متأخرى الشافعيه من جهة كونه قيام قراءة لا قيام اعتد ال بدليل ا تفاق العلماء من قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الغاتحة فيه وإن كان محمد بن مسلمة المالكي خالف فيه ، والجواب أن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلامد خل للقياس فيها ، بل كل ماثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعله فيها كان مشروعا لانها أصل براسه ، وبهذا المعنى رد الجمهور على من قاسها على صلا له النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها . وقد أشار الطحاوى الى أن قو ل أصحابه جرى على القياس في صلاة النوافل ، لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص يضمحل ، وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها ممسا. يجمع فيه من حطلق النوافل، فامتازت صلاة الجنازة بترك الركوع والسجود وصلاة العيدين بزيادة التكبيرات ، وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستد بار القبلة ، فكذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع ، فالآخية به جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل به .

⁽۱) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ۲/ ه ۲ ه - ۰۵۳۰

- من الله عليه وسلم نودى : إن الصلاة جامعة ، فركع النبى صلى الله عليسه وسلم ركعتين في سجدة ، مم جلس ، مم جلس عن وسلم ركعتين في سجدة ، مم جلس ، مم جلس عن انشمس قال : وقالت عائشة رضى الله عنها : ماسجدت سجود ا قط كان أطول منها "، واستدل بعض المالكية على ترك إطالة السجود بأ ن الذى شرع فيه الطويل شرع تكراره كالقيام والركوع ولم تشرع الزيادة في السجود فلا يشسر ع تطويله ، وهو قياس في مقابلة النص فهو فاسد الإعتبار ، وأبدى بعضهم فسى مناسبة التطويل القيام والركوع دون السجود أن القائم والراكع يمكنه رؤية الإنجلا المناسبة التطويل القيام والركوع دون السجود أن القائم والراكع يمكنه رؤية الإنجلا بخلاف السجود ، ولا أن تطويل السجود استرخا الأعضاء فقد يغضى إلى النوم ، وكل هذا مرد ود بثبوت الأحاد يث الصحيحة في تطويله .
- ٢- ((باب ماجاً في التطوع مثنى مثنى) آى في صلاة الليل والنهار وقال ابسن جحر : مراد البخارى بهذه الأحاديث الرد على من زعم أن التطوع في النهار يكون آربها موصولة ، واختار الجمهور التسليم من كل ركعتين في صلاة الليل والنهار ، وقال أبوهنيفة وصاحباء : يخير في صلاة النهار بين الثنتينوالأربع وكرهوا الزيادة على ذلك ، واستدل من قال أن صلاة الليل مثنى بقولسه صلى الله عليه وسلم " صلاة الليل مثنى " على أن صلاة النهار بخلاف ذلك .
 وقال ابن المنير في الحاشية : انما خص الليل بذلك لأن فيه الوتر فلايقياس على الوتر غيره فيمنقل السمصلى بالليل أوتارا ، فبين أن الوتر فيتنغل لا يعاد وأن بقية صلاة الليل مثنى ، وإذا ظهرت فائدة تخصيص الليل صار حاصل الكلام صلاة الناظة سوى الوتر مثنى فيعم الليل والنهار ، والله أعلم .

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/۹۳۵؛ عددة القاری ، ۲/۹۷۰

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۳/۹ ا - ۰۰۰

7٢- عن عبد الله بن عبر رضى الله عنهما "أن رجلا قال: يارسول، مايلبسبس المسحرم من الثياب؟ قال رسول الله صلى الله عليهوسلم: لا يلبس القسسس ولا المعماعم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف، إلا أحد لا يجد نعليسسن فيلبس خفين وليقطعهما أسفل الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه زعفر ان أو ورسن"

استدل بعضهم على عدم قطع النعلين من أسغل الكعبين على السراويل ، لأنه تحرم عليه ولا يجب عليه قطعه عند عدم الإزار : وأجيب بأن القياس مسع وجود النص فاسد الإعتبار ، و احتج بعضهم بقول عطا : إن القطع فساد والله لا يحب الفساد ، وأجيب بأن الفساد إنما يكون فيما نهى الشرع عنه لا فيما أ ذن فيسسه .

٢٣- قال تعالى * الحج أشهر معلومات ، فمن فرض فيهن السعج فلا رفث ولا فسوق ولا خدول في السعج المحج الله ولا أله على السعج المحلم ا

اختلف العلما في اعتبار هذه الأشهر هل هو على الشرط أو الإستحباب ؟ فقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين : هو شرط فلا يصح الإحرام بالحج إلا فيها وهو قول الشافعي ، واستدل بعضهم بالقياس على الوقوف وبالقياس على إحرام الصلاة وليس بواضح لان الصحيح عند الشافعية أن من أحرم بالحج في غير أشهره انقلب عمرة تجزئه عن عمرة الفرض ، وأسال الصلاة فلو أحرم قبل الوقت انقلب نقلا بشرط أن يكون ظانا دخول الوقسية

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۹۲۳ و ۶۰۶ عمدة القاری ، ۱۹۲۶ (۱) صحیح ۱۹۲۷ معنان ، ۱۹۲۹ و ۱۹۲۳ (۱)

⁽٢) سورة البقرة الآية γρ٠٠

- لاعالما فاختلفا من وجهين .
- ٢٤- عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضى الله عنهما قال : "لم أر النبي صلى الله عنهما قال : "لم أر النبي صلى الله عليه وسلم يستلم من البيت إلا الركتين اليمانيين".

روی ابن السندر وغیره استلام جمیع الأركان أیضا عن جابر وأنس والحسن والحسین من الصحابة وعن سوید بن غفلة من التابعین وقد یشعر من حدیث عبید بن جریح أنه قال لا بن عس " رأیتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك یصنعها" فذكر منها " ورأیتك لا تسسمن الأركان إلا الیمانیین " الحدیث ، بأن الذیسن رآهم عبید بن جریح من الصحابة والتا بعین كانو الایقتصرون فی الإستلام علی الركتین ، وقال بعض أهل العلم : اختصاص الركتین مبین بالسنة ومستند القیصساس ، وأجاب الشافعی عن قول من قال لیسشی " من البیت مهجورا بانا لم ندع استلامهما هجر اللبیت ، وكیف یهجره وهو یطوف به ، ولكنا نتبع باننا لم ندع استلامهما هجر اللبیت ، وكیف یهجره وهو یطوف به ، ولكنا نتبع السنة فعلا أو تركا ، ولو كان ترك استلامهما هجرا لكان ترك استلام مابیسن الأركان هجرا نها ولا قائل به ، ویؤ خذ منه حفظ المراتب وإعطا كل ذی

٢٢- عن عائشة رضى الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجسة الوداع فأهللنا بعمرة ثم قال : من كان معه هدى فليهل بالحج والعمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما . فقد مت مكة وأنا حائض ، فلما قضينا حجنا ارسلنس مع عبد الرحمن إلى التنعيم فاعتمرت ، فقال صلى الله عليه وسلم : هذه مكان عمرتك . فطاف الذين أهلوابالعمرة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد آن رجعوا من منى . وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فأنما طافوا طوافا واحدا.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۳/ ۲۶۰

⁽٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٠/ ٢٧١ - ٢٧٤ ٠

قال ابن انسندر: احتج أبو أيوب من طريق النضر بأنا أجزنا جميعا للحسج واسعمرة سغرا واحدا وإحراما واحدا وتلبية واحدة فكذلك يجزى عنهما طواف واحدوسعى واحد لأنهما خالفا في ذلك سائر العبادات، وفي هذا القياس مباحث كثيرة لانطيل بها، واحتج غيره بقوله صلى الله عليه وسلم "د خلت العمرة في الحج الى يوم القيامة " وهو صحيح فدل على أنهما لا تحتاج بعد أن د خلت فيه إلى عمل آخر غير عملسه والحق أن المتبع في ذلك السنة الصحيحة وهي مستفنية عن غيرها.

7- عن نافع وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كلما عبد الله بن عبر رضى الله عنهما ليالى نزل الجيش بأبن الزبير فقالا : لا يضرك أن لا تحج العام وأنانخاف أن يحال بينك وبين البيت فقال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحال كفار قريب من دون البيت فنحر النبى صلى الله عليه وسلم هديه وحلق رأســـه وأشهد كم أنى قد أوجبت العسرة إن شاء الله انطلق فإن خلى بينى وبين البيت طفت وإن حيل بينى وبينه فعلت كما فعل النبى صلى الله عليه وسلموأنا معه . فأهل بالعسرة وإن حيل بينى وبينة فعلت كما فعل النبى على الله عليه وسلموأنا معه . فأهل بالعسرة من ذى الحليفة ، ثم سار ساعة ، ثم قال : إنماشاً نهما واحد ، أشهد كمأنى قد أوجبت خرجــة مع عمـــرتى

عند الأكثر أن يكون قبل الشروع في طواف العمرة ، وقيل إن كان قبل مضــى في الحديث جواز إد خال الحج على العمرة وهو قول المالكية أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية ، وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البرأن آباثور شذ فنع إد خال الحج على العمرة قياساعلى منع اد خال المعرة على العمرة على العمرة قياساعلى منع اد خال المعرة على العمرة على العمرة على الحج .

9 ٢- قال ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم "لا يعضد شوكه "

قال القرطبي : خص الفقها ؛ الشجر المنهى عن قطسعه بما ينبته الله تعالسي

⁽۱) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٣/ ٩٤ - ٩٦٠.

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ٤/٤ - ٢؛ عمدة القاری ، ١/١٠٤٠

من غير صنع آد مي ، فأما ماينبت بمعالجة آد مي فاختلف فيه والجمهور علسي

المجواز ، وقال الشافعى : فى الجميع الجزاء ، ورجحه ابن قدامة . واختلغوا فى جزاء ماقطع من النوع الأول ، فقال مالك : لا جزاء فيه بل يأثم ، وقال عطاء : يستغغر وقال أبو حنيفة : يؤ خذ بقيمته هدى ، وقال الشافعى : فى العظيمة بغرق وفيما د ونهما شاة ، واحتج الطبرى بالقياس على جزاء الصيد ، وتعقبه ابن القصار بأنه كيسان يلزمه أن يجعل الجزاء على المحرم إذا قطع شيئا من شجرالحل ولا قائل به ، وقال ابن العربي ، اتفقواعلى تحريم قطع شجر الحرم ، إلا أن الشافعى أجاز قطع السواك من فروع الشجرة ، كذا نقله أبو ثور عنه ، وأجاز أيضا آخذ الورق والشر إذا كان لا يضرها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤدى بطبعسه فلا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤدى بطبعسه نأشبه الغواسق ، ومنعه الجمهور للحديث " لا يعضد شوكه " وصححه المتولى مسن الشافعية ، وأجابوا بأن القياس المذكور فى مقابلة النص ، فلا يعتبر به ، حتى ولسو نم يود النصطى تحريم الشوك لكان فى تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطسسع الشوك لأن غالب شجر الحرم كذلك ، ولقيام الغارق أيضا فإن الغواسق المذكورة تقصد بالاثدى بخلاف الشجر المرد الملك الشجر دليك على تحريم قطسسع الشوك لأن غالب شجر الحرم كذلك ، ولقيام الغارق أيضا فإن الغواسق المذكورة تقصد

-٣٠ عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال : " كان الغضل رديف النبى صلى الله عليه وسلم فجائت إمراة من خشعم ، فجعل الغضل ينظر إليها وتنظر إليه فجعل النبى صلى الله عليه وسلم يصرف و جه الغضل إلى الشق الآخسس فقالت : إن فريضة الله أدركت أبى شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة ، أفاحسس عنه ؟ قال : نعم وذلك في حجة الوداع ".

⁽١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١/٤٠ - ١٤٤ عمدة القاري ، ١٨٩ /١٠٠

وفى الحديث جواز الحج عن الغير ، واستدل الكوفيون بعمومه على جسواز صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره ، وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حجعن نفسه واستدلوا بما فى السنن وصحيح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس ايضا .

"ان النبى صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يلبى عن شبرمة فقال: أحججست عن نفسك ؟ فقال: لا. قال: هذه عن نفسك ثم احجج عن شبرمة ، واستدل بمسسه على أن الإستطاعة تكون بالفير كما تكون بالنفس ، وعكس بعض المالكية فقال: من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب ، وأجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من المسائل على جهة التبرع وليس في شمسي من طرقه تصريح بالوجوب ، وبانها عبادة بدنيسسة فلا تصح النيابة فيها كالصلاة ، وقد نقل الطبرى وغيره الإجماع على أن النيابة لا تدخل في الصلاة ، ولا أن النيابة لا تدخل في الصلاة ، ولا أن العبادات فرضت على جهة الإبتلاء ، وهو لا يوجد فسسي في الصلاة ، ولا باتعاب البدن فيه يظهر الإنقياد أو النغور بخلاف الزكاة فيسإن العبادات البدنية إلا باتعاب البدن فيه يظهر الإنقياد أو النغور بخلاف الزكاة فيسإن العبادات البدنية إلا باتعاب البدن فيه يظهر الإنقياد أو النغور بخلاف الزكاة فيسإن العبادات البدنية إلى الملاة على الماقها الصلاة لا يصح أن عابرة المنه بدنية معا فلا يترجح إلحاقها بالصلاة على الحاقها بالزكاة .

٣١- عن ابن عباس رضى الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تسافسسر السرأة إلا مع ذي محسرم "

وتوسك الحمد بعموم الحديث فقال : إذا لم تجد زوجا أو محرما لا يجسب وتوسك الحمد بعموم الحديث فقال : إذا لم تجد زوجا أو محرما لا يجسب عليها الحج ، هذا هو المشهور عنه، وعنه رواية أخرى كقول مالك وهسسو تخصيص الحديث بفير سفر الفريضة ، قانوا : وهو مخصوص بالإجماع، قسال

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۶/ ۱۲-۱۹۰

البغوى لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرد إلا مع زوج أومحرم إلا كافرة أسلمت في دار الحرب أو أسيرة تخلصت. وزاد غيره أو أمرأة انقطعت مسن الرفقة فوجد ها رجل مأمون فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة ،قالوا: وإذا كان عمومه مخصوصا بالإتفاق فليخص منه حجة الفريضة. وأجاب صاحب "المغنى" بأنه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الإختيار ،ولأنها تدفع ضررا متيقنا بتحمل ضرر بأنه سفر اللحج ، وقد روى الدارقطنى وصححه أبوعوانه حديث البساب متوهم ولا كذلك السفر للحج ، وقد روى الدارقطنى وصححه أبوعوانه حديث البساب من طريق ابن جريح عن عمرو بن دينار بلغظ "لا تحجن امرأة إلا ومعها ذومحرم" فنص في نفس الحديث عن عمرو بن دينار بلغظ "لا تحجن امرأة إلا ومعها ذومحرم" فنص

٣٢- عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال "إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه "

قال ابن دقيق المعيد: ذهب مالك إلى ايجاب القضاء على من أكل أوشدرب ناسيا و هوالقياس ، فإن الصوم قد فات ركته وهو من باب المأمورات ، والقاعدة أن النسيان لا يؤثر في المأمورات ، قال : وعدة من لم يوجب القضاء حديث إبي هريرة لأنه أمر بالإتمام ، وسمى الذي يتم صوما ، وظاهره حملة على العقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على أن المراد بالصوم هنسسا حقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على أن المراد بالصوم هنسسا قوله" فليتم صومه " أي الذي كان دخل فيه وليس فيه نفى القضاء. قال وقوله " فإنماأطعمه الله وسقاه " مما يستدل به على صحة الصوم لاشماره وقوله " فإنماأطعمه الله وسقاه " مما يستدل به على صحة الصوم لاشماره بأن الفعل الصادر منه مسلوب الإضافة إليه فلو كان أفطر لأضيف الحكسم بأن الفعل الصادر منه مسلوب الإضافة إليه فلو كان أفطر لأضيف الحكسم

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱ / ۲۲ - ۲۲ ۰

إليه ، قال : وتعليق الحكم بالأكل والشرب للفالب لأن نسيان الجمساع نادر بالنسبة إليهما ، وذكر الفالب لا يقتض مفهوما ، وقد اختلف فيه القائلون بمآن أكل الناسي لا يوجب قضاء ، واختلف القائلون بالإفساد هل يوجب مع المقضاء الكفارة أولا ، مع اتفاقهم على أن الناسي لا يوجبها ، ومد ار كل ذلك على قصور حالة المجامع ناسيا على حالة الآكل ، ومن أراد إلحاق الجماع بالمنصوص عليه فانما طريقه القبيا س والقياس مع وجود الفارق متعذر ، إلا إن بين القائلس أن الوصف الغارق ملفى . (1)

قال ابن العربي: تسك جميع فقها الأمصار بظاهر هذا الحديث ، وتطلسسع مالك إلى المسألة من طريقها فاشرف عليه ، لأن الغطر ضد الصوم والإساك ركن الصوم فأشبه مالونسي ركعة من الصلاة . قال : وقد روى الدار قطني فيه "لاقضا عليسك" فتأوله علماؤنا على أن معناه لاقضا عليك الآن وهذا تعسف ، وأنا أقول ليته صسح فنتبعه ونقول به إلا على أصل مالك في أن خبر الواحد إذا جا بخلاف القواعد لسم فنتبعه ونقول به إلا على أصل مالك في أن خبر الواحد إذا جا بخلاف القواعد لسم يعمل به ، فلما جا الحديث الأول الموافق قلقاعدة في رفع الإثم عملنا به ، وأما الثاني فلا يوافقها فلم نعمل بسه قال ابن حجر وأما القياس الذي ذكرها بين العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ورده للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالسف العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ورده للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالسف العاعدة ليس بمسلم ، لأنه قاعدة مستظة بالصيام فين عارضه بالقياس على الصلاة أد خل قاعدة في قاعدة ، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث قاعدة في قاعدة ، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل ، وفي الحديث لطف الله بعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة والحرج عنهم ... (٢)

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۶/ ۱۵۵ –۱۵۱ / ۱۲۱ – ۱۵۰ (۱)

⁽٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٤/ ١٥٦ - ١٥٧٠

٣٣- قال ابن عباس : لا بأس أن يفرق لمقول الله تعالى : * فعدة من أيام أخر * وقال الزين بن المنير :

فقوله تعالى يقتمض التغريق لصدق "أيام أخر" سوا كانت متتابعسة أو متفرقة ، والقياس يقتض التتابع إلى العاقا لصغة القضا بصغة الأرا قليت ظاهر صنيع البخارى يقتض جواز التراخى والتغريق لما أودعه فى الترجمية من الآثار كعادته وهو قول الجمهور .

آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وآبي الدرداء، فزار سلمان أبا الدردائ، فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها : ماشأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرد ا وليس له حاجة في الدنيا . فجا وابو الدرد ا وفضيع له طعا ما فقال له : كل ، قال : فإنى صائم، قال : ما أنها بآكل حتى تأكيل. قال فأكل ، فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ، قال : نم فنام . شم ذهب يقوم ، فقال : نم من فلما كان من آخر الليل قال سلمان : قسم الآن ، فتصليا ، فقال له سلمان : إن لربك عليك حقا ولنفسك عليك حقا ، ولا هلك عليك حقا ، فأعط كل ذى حق حقه ، فأتى النبي صلى الله عليسم وسلم فذكر له ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : صدق سلمان". في الحديث جواز الغطر من . صوم التطوع كنسما ترجم له المصنف ، وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه القضاء إلا أنه يستحب له ذلك ، وروى عبد الرزاق عن ابن عباس أنه ضرب لذلك مثلا كمن ذهب بمال ليصدق به ثم رجع ولم يتصدق به أو تصدق ببعضه وأسك بعضه ، ومن حجتهم حديث أم هاني "إنها د خلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهي صائمة فدعا بشراب فشرب ، شم

⁽١) سورة البقرة الآية ه١٨٠

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ١٨٩/٤؛ عمدة القاری ، ١١/ ٥٣٠

ناولها فشربت ، ثم سألته عن ذلك فقال : أكنت تقضين يوما من رمضان؟ قالت لا . قال : فلا بأس " وفي رواية " إن كان من قضاء فصومي مكانه ، وإن كان تطوعا فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه" وعن مالك الجوازوعدم القضاء بعدر والمنع وإثبات القضاء بغير عذر ، وعن أبي حنيقة يلزمه القضاء مطلقا ذكره الطحاوي وغيره وشبهه بمن أفسد حج المتطوع فان عليه قضاء ا تفاقا ، وتعقب بأن الحج امتاز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها ، فمن ذلك أن الحج يؤمسر مفسد ، بالمضى في فاسد ه والصيام لا يؤمر مفسد ، بالمضى فيه فافترقا ، ولانه قياس في مقابلة النص فلا يعتبربه ، ٠٠٠ عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عن " المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يتغرقا إلا بيع السخيار" في النعديث دليل على إثبات خيار المجلس وابن عمر حمله على التفسيرق بالأبدان وكذلك ابو بسرزة الأسلى ، و لا يعرف لهما مخالف من الصحابسة وخالف في ذلك إبراهيم النخمى فروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عنسسه قال "البيسع جائز كان لم يتفرقا " ورواه سعيد بن منصور عنه باللغظ " إذ ا وجبت الصفقة فلا خيار " وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلم مم قال ابن حزم: لانعلم لهم سلغا إلا ابراهيم وحده ، وقد ذهبا وا في الجيواب عن حديث الباب فرقا: فمنهم من رده لكونه معارضا لما هو أقوى منه ومنهم من صححه ولكن أوله على غير ظاهره فقالت طائفسة. منهم : هو منسوخ بحديث " المسلمون على شروطهم " والخسيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ، وبعديث التعالف عند اختلاف المنها يعين لأنسه يقتضى الحاجة الى اليمين وذلك يستلزم نزوم العقد ولو ثبت الخيار لكسان كافيا في رفع العقد ، وبقوله تعالى ﴿ وأشهدو إذا تبايعتم ﴿ والإشهاد

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۶ ۲۰۹ - ۲۱۲۰

⁽٢) سورة البقرة ، الآيسة ٢٨٢.

اذا وقع بعدد التغرق لم يطابق الأمر وإن وقع قبل التغرق لم يصان ف محسلا ولا حجة في شيء من ذلك لأن النسخ لا يثبت بالإحتمال والجمع بين الدليلين مهمها أمكن لا يصار معه إلى الترجيح ، والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكروة بغير تعسف ولا تكلف ، وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على أنه عارضه ما هو أقوى منه ، والراوى إذا عمل بخلاف ماروى حل على وهن المروى عنده ، وتعقب بأن مالكا لم يتفرد به ، فقد رواه غيره وعمل به وهم آكثر عدد ا رواية وعملا ، ومن القواعد عند الأصوليين : الراوى أعلم بماروى ، وابن عمر هو راوى الخبر وكان يغارق إذا باع ببدنه فاتباعه أولى من غيره ،

وقالت طائفة هو معارض بعمل أهل المدينة ، ونقل ابن التين عن أشهب بأنه مخالف لعمل أهل مكة أيضا ، وتعقب بأنه قال به ابن عسم ثم سعيد بن السيب شم ايسن أبن ذئب كما مض ، وهؤ لا عن أكابر علما الهل المدينة في أعصارهــــم ولا يحفظ عن أحد عن علما * المدينة القول بخلافه سوى عن ربيعة . وأما أهل مكة فسسلا يعرف أحد منهم القول بخلافه ، وقد اشتد إنكار ابن عبد البر وابن العربي على مسن زعم من المالكية أن مالكا ترك العمل به لكون عمل أهل المدينة على خلافه ، قال ابسن العربى: إنما لم ياخذ به مانك لأن وقت التغرق غير معلوم فاشبه بيوع الغرر كالملامسة وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يحده بوقت معين ، وما ادعاه من الغرر موجود فيه وبأن الفرر في خيار المجلس معد وم لأن كلا منهما متمكن من إمضاء البيع أوفسخه بالسقول أو بالمغمل فلا غرر ، وقالت طائغة هو خبر واحد فلا يعمل به إلا فيما تعم بـــه البلوى ، ورد بأنه مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خبر القهقسة في الصلاة وايجاب الوتر ، وقال آخرون : هو مخالف للقياس الجلى في الحاق ماقبل التغرق بما بعده ، وتعقب بأن القياس مع النص فاسد الإعتبار . وقال آخرون : التغرق بالأبدان محمول على الإستحباب تحسينا للمعاملة مع المسلم لاعلى الوجوب ، وقال آخرون : هو محمول على الإحتياط للخروج من الخلاف وكلاهما على خلاف الظاهر، وقالمت طائغة : المراد بالتغرق في الحديث التغرق بالكلام كمافيعقد النكاح والإجارة والعتق وتعقب بأنه قياس مع ظهور الغارق لأن البيع ينقل فيه ملك رقبة المبيع ومنفعته بخلاف ماذكر ، وقال ابن حزم : سوا ً قلنا التغرق بالكلام أو بالأبدان فاض عيار المجلسس بهذا المحديث ثابت ، أما حيث قلنا التغرق بالأبدان فواضح ، وحيث قلنا بالكلام فواضح ايضا

٣٤- عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يفزو جيش الكعبة ، فإذا كانو ببيدا ، من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم ، قالست: قلت يارسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس سنهم قال : يخسف بأولهم وآخرهم ، ثم يبعثون على نياتهم".

واستنبط مالك من الحديث عقوبة من يجالس شربة الخمر وإن لم يشرب ، وتعقبه ابن المنير بأن المقوبة التى في الحديث هي الهجمة السماوية فلا يقاس عليها (٢) العقوبات الشرعية ويؤيده آخر المدديث حيث فال " يبعثون على نياتهم".

ه ٣- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: انذهب بانذهب ربا إلا ها وها والبر بالبر ربا إلا ها وها والبر بالتمريا الله الله وها ، والشفير بالشفير ربا إلاها وها ، والتبر بالتمريا إلاها وها .

فى الحديث أن النسبة لا تجموز فى بيع الذهب بالورق ، وإذا لم تجز فيسها مع تفاصلها بالنسبئة فأحرى أن لا يجوز فى الذهب بالذهب ، وهو جنسس واحد وكذا الورق بالورق ، وقد نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على هسذا الحكم ، أى التسوية فى المنع بين الذهب بالذهب وبين الذهب بالسورق

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱/ ۳۲۸ - ۳۳۰

⁽٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ،٤/٣٣٨ - ٣٤١ ؛ عمدة القارى ،١١/٣٣٧٠

فيستفنى حينئذ بذلك عن القياس .

- عن ابن عبر رض الله عنهما قال : "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة : أن يبيع شرحائطه إن كان نخلا بتبركيلا ، وإن كان كرما أن يبيعه بزييب كيلا وإن كان زرعا أن يبيعه بكيل طبعام ، ونهى عن ذلك كله".

قال ابن بطال : أجمع العلما على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام لأنه بيع مجهول بمعلوم ، وأما يبع رطب ذلك بيابسه بعد القطع وإسكسان السائلة فالجمهور لا يجيزون بيع شئى من ذلك بجنسه لا متفاضلا ولا متما شهلا واحتج الطحاوى لأبي حنيفة في جواز بيع الزرع الرطب بالحب اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلا بمثل مع أن رطوبة أحد هما ليست كرطوبة الآخر ، بل تختلف إختلافا متباينا ، وتعقب بأنه قياس في مقابلةالنص فهو فاسد ، وبأن الرطب بالرطب وان تغاوت لكنه نقصان يسير فعفي عنه فهو فاسد ، وبأن الرطب بالرطب وان تغاوت كثير والله أعلم . (٢)

٣٧- عن ابن عمر رض الله عليه وسلم وهسو ياكل جمارا ، فقال : " كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهسى ياكل جمارا ، فقال : من الشجر شجرة كالرجل المؤمن فأردت أن أقول هسى النخلة ، فإذا أنا أحدثهم قال : هي النخلة ".

قال ابن بطال : بيع الجمار والكه من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفسيع به للأكل فييعه جائز ، قلت : قائدة الترجمة رفع توهم المنع من ذلك لانسسه قد يظن إفسادا وإضاعة ونيس كذلك ، وفي الحديث أكل النبي صلى الله عليه

وسلم بحضرة القوم فيود ذلك على من كره إظهار الاكل واستحب اخفاء قياسا.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱ / ۳۲۸ - ۳۲۹.

⁽٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٤٠٣/٤ ؛ عمدة القاري ، ١٢ - ١٣٠

- على إخفاء مخرجه.
- ٣٨- عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أعمر أرضا ليست لأحد فهو أحق ".

قال القرار: انموات: الأرض التملى لم تعمر ، شبهت العمارة بالحياة وتعطيلها فقد الحياة ، وإحياء الموات أن يعمد الشخص لأرض لا يعلم تقدم ملك عليها لأحد فيحييها بالسقى أو الزرع أو الفرس أو البناء فتصير بذلك ملكه سواكانت فيما قرب من العمران أم بعد ، سواء أذن له الإمام فى ذلك أم لم يأذن ، وهذا قول الجمهور ، وعن أبى حنيفة لا بد من إذن الإمام مطلقا ، وعن ماليك فيما قرب وضابط القرب ما بأهل العمران إليه حاجة من رعى ونحوه ، واحتسب فيما قرب وضابط القرب ما بأهل العمران إليه حاجة من رعى ونحوه ، واحتسب الطحاوى للجمهور مع الحديث الباب بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيوان ، فانهم اتفقوا على أن من آخذه أو صاده يملكه سواء قرب أم بعمد سواء أذن الإمام أو لم يأذن " .

هذا قياس بالغارق فإن الإمام لا يجوز له تطيك ما نهر لا حد ولو ملك رجلا أرضا ملكه ولو احتاج الامام الى بيعها في نوائب المسلمين جاز بيعه لها ولا يجوز ذلك في مائهم ولا صيدهم ولا نهرهم وليس للإمام بيعها ولا تطيكها لا حسد وان الإمام فيها كسائر الناس .

٣٩- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ".... فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم" وأجاب من حمل الأمر بالتسوية على الندب بأجوبة عساشر الأجوبة أن.

⁽١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٤ / ٥٠٥؛ عمدة القاري ، ١٢ /١٠٠

⁽٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ،ه/١٨ ؛ عمدة القاري ، ١٢ / ١٧٦٠

الإجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده ، فإذا جاز له أن يخرج ، جميع ولده من ماله وجاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم ، ذكره ابن عسبد البر ، ولا يخفى ضعفه لأنه قياس مع وجود النص .

البر كانت المؤاخاة مرتين : مرة بين المراجرين خاصة وذلك بمكة ، ومسرة بين المهاجرين ، والأنصار فهي المقصودة هنا ، وذكر ابن سعد بأسانيسد الواقدى إلى جماعة من التابعين قالوا: لماقدم النبي صلى الله عليه وسلسم المدينة " آخى بين المهاجرين و آخى بين المهاجرين والأنصار على المواساة وكانويتوارتون، وكانوا تسعين نفسا بعضهم من المها جرين و بعضهم مسين الأنصار ، وقد يل كانو مائة ٥٠٠ وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافض المؤاخاة بين المها جرين وخصوصا مؤاخاة النبي صلى اللبه عليه وسلم لعلى رضى الله عنه قال : لأن المؤاخاة شرعت لارفاق بعضه سم بعضا ولتأليف قلوب بعضهم على بعض فلا معنى لمؤاخاة النبي صلى اللسه وسلم لا حسد منه ولا لمؤاخاة مهاجرى لمهاجرى ، وهذا رد للنص بالقياس واغفال عن حكمة المؤاخاة لأن بعض المهاجرين كسان أقوى من بعض بالمال والعشيرة والقوى فآخى بين الاطى والأدنى لبرتفسيق الأدنى بالأعلى ويستعين الأعلى بالأدنى وبهذا تظهر مؤاخاته صلى اللسه عليه وسلم لعلى الأنه هو الذي كان يقوم به من عهد الصبا من قبل البعشسة واستمر ، وكذا مؤاخاة حمزة وزيد بن حارثة لأن زيد ا مولا هم فقد ثبت أخوتهما

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ،ه/ ۲۱۱-۲۱۶-۱۲، مدة القاری ،۳۱

⁽۲) منهاج السنة النبوية ، ابن تيمية ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد رشساد سالم (الرياض : ادارة الثقافة والنشر جامعة محمد بن سعود ، ٢٠١ ١ ٢٠١٠) ٢ ، ٢٦١ ، ٢٦١٠

وهما من المهاجرين مه وأخرج الحاكم وابن عبد البر بسند حسن عن أبي الشعشاء عن ابن عباس " آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين الزبير وابن مسعود " وهما من المهاجرين ، قلت : وأخرجه الضياء في المختارة من المعجم الكبير للطبواني وابن تيمية يصرح بأن أحاد يث المختارة أصع وأقوى من أحاد يث المستدرك وقصية المؤاخاة الآولى أخرجها الحاكم من طريق جميع بمن عمير عن ابن عمر " آخى رسول الله عليه وسلم بين أبي بكر وعمر ، وبين طلحة والزبير ، وبين عبد الرحمين بن عوف وعثمان _ وذكر جماعة قال _ فقال على : يارسول الله إضبك آخيت بيسين أصحابك فمن أخى ؟ قال : أنا أخوك " وإذا أنضم هذا إلى ما تقدم تقوى به . (1) أصحابك فمن أخى ؟ قال : أنا أخوك " وإذا أنضم هذا إلى ما تقدم تقوى به . (1) أسيسية الواقفي رجلين صالحين قد شهدا بدرا " .

هذا طرف من حدیث کعب الطویل فی توبته ، وکان المصنف عرف آن بعیض الناس ینکر أن یکون مرارة وهلال شهد أ بدرا وینسب الوهم فی ذلك إلی الزهری فرد ذلك بنسبة ذلك إلی کعب بن مالك ، وهو الظاهر من السیاق فإن الحدیث عنه قد آخذ وهو اعرف بمن شهد بدرا ممن لم یشهدها من جا بعده والا صل عدم الإدراج فلا یثبت إلا بدلیل صریح ، ویؤید کون وصفهما بذلك مسسن کلام کعب آن کعبا ساقه فی مقام التالسی بهما فوصفهما بالصلاح وبشهسود بدر التی هی اعظم المشاهد : فلما وقع لهما نظیر ماوقع له من القعسود عن غزوة تبوك ومن الا مر بهجرهما كما وقع له تأسی بهما ، واحتج ابن القیسم فی المهدی بانهما لوشهدا بدرا ما عوقها بالهجر الذی وقع لسهما بل كانا

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲۲۰ - ۲۲۱۰

يسامحان بذلك كما سومح حاطب بن أبي بلتعة كما وقع في قصته المشهورة. قلت وهو قياس مع وجود النص ، ويمكن الغرق ، وبالله التوفيق والله أعلم.

عن عائشة رضى الله عنها " أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب ، فأبيت أن آذن له فلمسل جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الخبرته بالذي صنعت ، فامرني ان Tنن لــه"،

وأحتج بعضهم من حيث النظر بأن اللبن لا ينفصل من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة إلى الرجل ؟ والجواب أنه قياس في مقابلة النمسيص فلا يلتفت إليه . وأيضا فان سبب اللبن هو ما الرجل والمراة معا فوجب أن يكون الرضاع منهما كالبود لما كان سبب الولد أوجب تحريم ولد الولد بسه لتعلقه بولده ، وإلى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذ 4 المسألة" اللقاح واحد " أخرجه ابن أبي شيبة .

- واخرج الطحاوى من طريق عبد الله بن محسد بن أبي بكر قال : سألست أنسا عن نكاح المحرم فقال: لا بأس به وهل هو إلا كالبيع واسناد ، قوى ، لكنه قياس في مقابلة النص ، فلا عبرة به وكأن أنسا لم يبلغه حديث عثمان" لا ينكح المحرم ولا ينكح ". (")
- عن يونس عن الحسن قال : * فلا تتعضلوهن قال حدثني معقل بن يسار انها نزلت فيه قال : زوجت أختا لى من رجل فطلقها ، حتى إذا انقضت عد تهسا جا يخطبها ، فقلت له زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقتها ، ثم جئت تخطبها .

صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/ ۳۱۰ - ۳۱۹ ۰ (1)

صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹/ ۱۵۰ - ۱۵۱۰ 177

صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹ / ۱۹۲۹ ، عمد ق القاری ، ۲ ، ۱۱۰ و سورة البقرة ۲۳۲ . (T)

 $^{(\}xi)$

لا والله لا تعود إليك أبدا ، وكان رجلا لا بأس به ، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه ، فأنزل الله هذه الآيه ﴿ فلا تعضلوهن ﴾ فقلت الآن أفعل يارسول اللسه قال فزوجها إياه.

ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يشترط الولى أصلا ، و يجوز أن تزوج نفسه ولو بفير إذن وليها إذا تزوجت كفؤا ، واحتج بالقياس على البيع فانها تستقل بسه وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولى على الصفيرة وخص بهذا القياس عمومه ساله في الأصول ، وهو جواز تخصيص العموم بالقياس ، لكن حديث معقسل المذكور رفع هذا القياس ، ويدل على اشتراط الولى في النكاح دون غيره ليند فع عن موليته العار با ختيار الكفة (٢)

⁽١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٢.

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹/ ۱۸۳ - ۱۸۷۰

في السرقة . قال : عياض : تفرد بهذا مالك عن الحجازيين ، لكن مسنده الإلتَّفَاتُ إلى قوله تعالى : ﴿ أَن تَبتَفُوا بِأُمُوالِكُم ﴾ وبقوله ﴿ ومن لم يستطيع منكم طولا * فإنه يدل على أن المراد ماله بال من المال وأقله مااستبيح به قطع العضو المحرم ، قال : وأجازه الكافة بما نراضي عليه الزوجان أو من العقد إليه بمسا فيه منفعة كالسوط والنعل إن كانت قيمته أقل من درهم وقال أبوحنيفة : أقسسله عشرة ، وابن شبرمة أقله خمسة ، ومالك أقله ثلاثة أو ربع دينار بنا على إختلافهم في مقد ار ما يجب فيه القطع ، وقد قال الدراوردي لمالك لما سمعه يذكر هذه المسالة تعرفت ياأبا عبد الله ، أى سلكت سبيل أهل العراق في قياسهم مقد ار الصد اقعلى مقد ار نصاب السرقة ، وقال القرطبي : استدل من قاسه بنصاب السرقة بأنه عضو ٦ د مسى محترم فلا يستباح بأقل من كذا قياسا على يد السارق ، وتعقبه الجمهور بأنسسه قياس في مقابل النص فلا يصح ، وبأن اليد تقطع وتبين ولا كذلك الغرج ، وبأن القسدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك الصداق ، وقد ضعف جماعة مسن المالكية أيضا هذا العياس . فقال أبو الحسن اللغس : قياس قدر الصداق بنصــا ب السرقة ليس بالبين ، لأن اليد قطعت في ربع دينار نكالا للمعصية والنكاح مستسبباح (٣) بوجه جائز .

13- عن أنسبن سيرين قال : سمعت ابن عبر قال : طلق ابن عبر ابرأته وهسى حائض ، فذكر عبر للنبى صلى الله عليه وسلم فقال : ليراجعها . قلسست تحتسب ؟ قال . فمه". قال النووى : شذ بعض أهل الظاهر فقال إذا طلق الحائض لم يقع الطلاق لأنه غير مأذون فيه فأشهه طلاق الاجنبية وحكسساه

⁽١) سورة النساء الآية ٢٠٠

⁽٢) سورة النساء الآية ٥٢٠

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ۹/ ۲۰۹ ، ۲۰۹ - ۲۱۰

الخطابي عن الخوارج والروافض وكان النووي أراد ببعض الظاهريسة ابن حزم ، فإنه من جرد القول بذلك وانتصر له وبالغ وقد وافق ابن حسزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية ، وله كلام طويل في تقدير ذلك والإنتصار لسسه. واحتج ابن القيم لترجيح ماذهب اليه شيخه بأقيسة ترجع إلى مسألة أن النهى يقتضى الفساد فقال : الطلاق ينقسم إلى . حلال وحرام ، فالقياس أن حرامه باطلكالنكاح وسائر المعقود ، وأيضا فكما أن النهى يقتضى التحريم فكذلك يقتضى الغساد ، وأيضا فهو طالل منع منه الشرع فأ فاد منعه عدم جواز إيقاعه فكذلك يغيد عدم نغو ذه و إلالم يكن للمنع فائدة ، لأن الزوج لو وكل رجلا أن يطلق امرأته على وجه فطلقها على غير الوجه المأذون فيه لم ينغذ ، فكذلك لم يأذن الشارع للمكلسف في الطلاق إلا إذاكان مباحاً ، فإذا طلق طلاقا محرما لم يصح وأيضا فكل ماحرمه الله من المعقود مطلسبوب الإعدام فالحكم ببطلان ما حرمه أقرب إلى تحصيل هذا المطلوب من تصحيحه ، ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس كالحرام المنتوعشه، ثم أطال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لا تنهض مع التنصيص على صريح الأمر بالرجعة فإنها فرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة بانها حسبت عليه تطليقة ، والقياس في معمارضة النص فاسد الإعتبار والله أعلم ، وقد عورض بقياس أحسن من قياسه فقال ابن عبد البر : ليس الطلاق من أعسال البر التي يتقرب بها ، وإنما هو إزالة عصمة فيها حق آد مي ، فكيفما أوقعه ، سموا ، أجر في ذلك أم أثم ، ولولزم المطبع ولم يلزم العاصي لكان العاصي أخف حالاسين

۲۶ قال البخاری رحمه الله: باب من جوز الطلاق الثلاث لقوله تعالى: ---- ۱ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان * .

⁽۱) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ۹/ ۱۵۱ - ۳۵۰

٢) سورة المبقرة الاية ٢٢٩.

قد استشكل وجه استد لا ل المصنف بهذه الآية على ما ترجم به من تجويز الطلاق الثلاث، والذى يظهر لى أنه كأن أراد بالترجمة مطلق وجود الثلاث مغرقة كانست أو مجموعة ، فالآية واردة على المانع لأنها دلت على مشروعية ذلك من غير نكير، وإن كان أراد تجوبير الثلاث مجموعة وهو الأظهر فأشار بالآية إلى أنها مما احتج بهسه المخالف للمنع من الوقوع الأن ظاهرها أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب المذكور ، فأشار إلى أن الإستد لالبذلك على منع جميع الثلاث غيسر متجه إذ ليس في السياق المنع من غير الكيفية المذكورة ، بل انعقد الإجساع على أن إيقاع الواحدة أرجح من اينقاع الثنتين ٥٠٠٠٠ فالحاصل أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لا الإحتجاج بها لتجويز الثلاث ، هذا الذي ترجح عندى ، وقال الكرماني : وجمه . استدلاله بالآية أنه تعالى قال ﴿ الطلاق مرتان ﴾ فدل على جواز جسسم الثنتين وإذا جاز جمع الثنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا ، قال: وهو قيسساس مع وضوح الغارق ، لان جمع الثنتين لا يستلزم البينونة الكبرى بل تبقى له الرجعة إن كانت رجعية وتجديد العقد بفير انتظار عدة إن كاست بائنا ، بخلاف جمع الشلاث ثم قال الكرماني : أو التسريح باحسان عام يتناول إيقاع الثلاث د فعة ، ظت : وهدا لا بأس به لكن التسريح في سياق الآية انما هو فيما بعد ايقاع الثنتين فلا يتناول إيقاع الطلقات الثلاث وممده

- اخرج ابن ماجه من طريق الثورى عن منصور عن ابراهيم عن الا سود عن عائشية قالت: " أمرت مريرة أن تعتد بثلاث حيض " وهذا مثل حديث ابن عبيساس في. قوله " تعتدعدة الحرة " ويخالف ماوقع في رواية أخرى عن ابن عباس

⁽١) · سورة البقرة الآية ٢٢٩٠

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۹ ۳۲۱ - ۳۲۰

" تعتد بحيضة " واختلف في عدة المختلعة ، من قال الخلع فسخ قسال تعتد بحيضة ، وهنا ليس اختيار العتيقة نفسها طلاقا فيكان القياسان تعتد بحيضة ، لكن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو في أعلى درجات الصحة وقد اخرج أبو يعلى والبسيهقي من طريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عسسن عائشة " أن النبي صلى الله عليه وسلم جمل عدة بريرة عدة المطلقة وهو شاهد قوى و عائشة " أن النبي صلى الله عليه وسلم جمل عدة بريرة عدة المطلقة وهو شاهد قوى و به الجمهور إلى تحريم النساء المجوسيات ، وجاء عن حذيقة أنه تسسري بمجوسية أخرجه ابن أبي شيبة وأورده ايضا عن سعيد بن المسيب وطائفة وبه قال أبو ثور ، وقال ابن بطال هو محجوج بالجماعة والتنزيل ، وأجيب بأنه لا إجماع مع ثبوت الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين ، وأما التنزيل فظاهره أن المجوس ليسو ا أهل كتاب لقوله تعالى * أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا *

لكن لما أخذ النبى صلى الله عليه وسلم الجزية من المجوس دل على أنهم أهل كتاب ، فكان القياس أن تجرى عليهم بقية احكام الكتابين ، لكن أجيب عن أخذ الجزية من المجوس أنهم اتبعوا فيهم الخبر ولم يرد مثل ذلك في النكاح والذهاع .

• ٥٠ (أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول في الإيسالا الذي سبى الله تعالى و ٥٠ (أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول في الإيسالا الذي سبى الله تعالى و و الاعداد بعد الأجل) الذي يحلف عليه بالامتناع من زوجته (إلا

⁽۱) صحیح البخاری ،۹/۶۰۶ - ۵۰۰۰

⁽٢) سورة الانعام، الآية، ١٥٦

أن يسك بالمعروف ، أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل) هو قول الجمهبور في أن المدة إذا انقضت يخير الحالف : فإما أن يفي ، وإما أن يطلق ، وذهسب الكوفيون إلى أنه إن فا بالجماع قبل إنقضا المدة استمرت عصمته ، وإن مضت المدة وقع الطلاق بنفس مضى المدة قياسا على المعدة ، لأنه لا تربص على المرأة بعد انقضا عها الطلاق بنفس مضى المدة تياسا على الإيلا ، بعد مضى المدة بخلاف العدة فانسها وتعقب بأن ظاهر القرآن التفصيل في الإيلا ، بعد مضى المدة بخلاف العدة فانسها شرعت في الأصل للبائنة والمتوفى عنها بعد إنقطاع عصمتها لبراءة الرحم فلم يبق بعد مضى المدة تفصيل ، وأخرج الطبرى بسند صحيح عن ابن مسعود ، وبسند آخر لا بأس بسه عن على وزيد عن على "إن مضت أر بعة أشهر ولم يغي طلقت طلقة بائنة " وبسند حسن عن على وزيد بن ثابت مثله .

اختلف السلف في نغقة المطلقة البائس وسكناها : فقال الجمهور لانفقة لسهسا ولها السكني ، واحتجوا لإثبات انسكني بقوله تعالى ولا أسكنوهن من حيست سكنتم من وجدكم ولا أولات ولا سقاط النفقة بعفهوم قوله تعالى ولان كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن والإن مفهومه أن غير المحامل لانفقة لها وإلا لم يكن لتخصيصها بالذكر معنى ، والسياق يفهم أنها فسي غير الرجعية ، لأن نفقة الرجعية واجبة لولم تكن حاملا ، وذهب أحمد واسحق وأبو ثور إلى أنه لانفقة لها ولا سكني على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ، ونازعوا في تناول الآية الأولى المطلقة البائن ، وقد احتجت فاطمة بنت قيس ونازعوا في تناول الآية الأولى المطلقة البائن ، وقد احتجت فاطمة بنت قيس

⁽۱۱ صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹ / ۲۲۸.

⁽٢) سورة الطلاق ، الآية ٦

⁽٣) سورة الطلاق ، الآمية ٦٠

صاحبة القصة على مروان حين بلغها إنكاره بقولها: بيني وبينسكم كتاب اللمه قال تعالى * لا تخرجوهن من بيوتهن الى قوله ـ يحدث بعد ذلك أمرا * قالت هذا لمن كانت له مراجعة ، فأى أمريعدث بعد الثلاث ؟ وإذا لم يكن لها نفقة وليست حاملًا فعلام يحبسونها ؟ وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى: * يحدث بعد ذلك أمرا * المراجعة ، قتادة والحسن والسدى والضحاك أخرجه الطبرى عنهم ولم يحك عن أحد غيرهم خلافه ، وحكى غيره أن المراد بالأمر ماياتي مسن قبل الله تعالى من نسخ أو تخصيص أو نحو ذلك فلم ينحصر ذلك في المراجعة ، وأمسا ما أخرجه أحمد من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حد يشها مرفوعا " إنما السكني والنفقة لمن يملك الرجعة " فهو في أكثر الروايات موقوف عليها ، وقد بين الخطيب فسيسسى " المدرج " أن مجالد بن سعيد تفرد برفعه وهو ضعيف ، ومن أد خله في رواية غيسسر رواية مجالد عن الشعبى فقد أدرجه ، وهو كما قال ، وقد تابع بعض الرواه عن الشعبي في رفعه مجالدا لكنه أضعف منه . وأما قولها "إذا لم يكن لها نفسقة فعلا م يحسبسونها" فأجاب بعض العلماء عنه بأن السكنى التي تتبعما النفقة هو حال الزوجية الذي يمكسن معه الإستمتاع ولو كانت رجعية ، وأما السكني بعد البينونة فهو حق لله تعالى بدليل أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط العدة لم تسقط بخلاف الرجعية قدل على أن لا ملازمة بين السكنى والنفقة ، وقد قال بمثل قول فاطمة أحمد واسحق وأبو ثور ود اود وأتباعهم وذ هب أهل الكوفة من الحنفية وغيرهم الى إن لها النفقةوالكسوة وأجابو عن الآية بانسه تعالى إنما قيد النفقة بحالة الحمل ليدل على إيجابها في غيرحالةالحمل بطريق الأولسي لا"ن مدة الحمل تطول غالبا . ورده السمعاني بمنع العلة في طول مدة الحمل تكون مدة الحمل اقصر من غيرها تارة وأطول أخرى فلا أولوية ، وبأن قياس الحائل على الحامل

⁽١) سورة الطلاق، الآية ١٠

فاسد ، لأنه يتضمن إسقاط تقييد ورد به النص في القرآن والسنة . (١) محم اخقد اختلف السلف فيما يكون به الرجل مراجعا ، فقال الأوزاعي : إذا جامعها فقد راجعها وجاء ذلك عن بعض التابعين وبه قال مالك واسحق بشرط أن ينوى بسه الرجعة ، وقال الكوفيون كالأوزاعي وزاد وا : ولو لسمها بشهوة أونظر إلى فرجها بشهوة ، وقال الكوفيون كالأوزاعي لاتكون الرجعة إلا بالكلام ، وانبني بشهوة ، وقال الشافعي لاتكون الرجعة إلا بالكلام ، وانبني

٥٦- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر: "لا يحل لإمرأة تو من باللمه واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث ليال ، والا على زوج أربعة أشهر وعشرا . أن الرجعية لا إحداد عليها إجماعا ، وإنما الإختلاف في البائن ، فقال الجمهور لإ إحداد ، وقالت المحنفية وأبو عبيد وأبو ثور : عليها الإحداد قياسا على المتوفى عنبها ، وبه قال بعض الشافعية والمالكية ، واحتج الأولون بأن الإحداد شمسرع لأن تركه من التطيب واللبس والتزين يدعو إلى الجماع فمنعت المرأة منه زجسرا لها على ذلك ، فكان ذلك ظاهرا في حق الميت لأنه يمنعه الموت عن منسبع لما على ذلك ، فكان ذلك ظاهرا في حق الميت لأنه يمنعه الموت عن منسبع

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹ / ۱۹۰۰

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹ / ۱۸۶۰

المعتدة منه عن التزويج ولاتمراعميه هي ولا تخاف منه ، بخلاف المطلق الحيي في كل ذلك ، ومن ثم وجبت العدة على كل متوفى عنها وان لم تكن مد خولا بها، بخلاف المطلقة قبل الد خول فلا إحد اد عليها اتفاقا ، وبأن المطلقة البائن يمكنها العود إلى الزوج بعينه بعقد جديد .

(باب وجوب النفقة على الأهل والعيال) الدليل من السنة حديث جابر عند مسلم " ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف " ومن جهة المعنسي أنها معبوسة عن التكسب لحق الزوج ، وانعقد الإجماع على الوجوب ، لكسين اختلفوا في تقديرها فذهب الجمهور إلى أنها بالكفاية ، والشافعي وطائفهة _ كما قال ابن المنذر _ الى أنها بالأمداد ، ووافق الجمهور من الشافعية أصحاب الحديث كابن غزيمة وابن السندر ومن غيرهم أبو الغضل بن عيدان ، وقال الروياني في " الحلية " هو القياس ، و وتسك بعض الشافعية بأنها لسو قدرت بالساجة لسقطت نفقة المريضة والفنية في بعض الأيام ، فوجب الساقها بمايشبه الدوام وهو الكفارة لاشتراكها في الاستقرار في الذمة ، ويقويه قولسه تعالى ﴿ من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴿ فاعتبروا الكفارة بها والأمداد معتبرة تنى الكفارة") ويخدش في هذا الدليل أنهم صححوا الاعتياض عنه، وبأنها لو أكلت معه على العادة سقطت بخلاف الكفارة فيهما ، و الراجح من حيث الدليل أن الواجب الكفا. ية ، ولا سيما وقد نقل بعض الأئمة الاجماع الغملي في زمن الصحابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ علن أحد منهم خلافسه.

⁽۱) صحیح البخاری مع الغتح الباری ، ۹/ ۱۸۶ - ۱۸۲۰

⁽٢) سورة المائدة الآية ٩٨٠

⁽٣) صعیح البخاری مع فتح الباری ، ۹ / ۰۰۰ ۰

واما أن تطلقتى والبد أبين تسعول ، تقول البرأة : إما أن تطعمنى خير من البد البغلي ، وأبد أبين تسعول ، تقول البرأة : إما أن تطعمنى وإما أن تطلقتى " من قال وإما أن تطلقتى والما أن تطلقتى " من قال يغرق بين الرجل و امرأته إذا أعسر بالنفقة واختارت فراقه ، وهو قول جمهسور العلما . وقال الكوفيون : يلزمها الصبر وتتعلق النفقة بذمته ، واستدل الجمهور بقوله تعالى * ولا تسكوهن ضرارا لتعتدوا * (1) وأجاب المخالف بأنه لسو كان الغراق وأجبا نما جاز الإبقا إذا رضيت ، ورد عليه بأن الإجماع دل على جواز الإبقاء اذا رضيت فيقي ماعد أه على عموم النهي و واستدل للجمهسور أيضا بالقياس على الرقيق والحيوان فإن من أعسر بالإنغاق عليه أجبر على بيعمه أيضا القياقا .

القياس على الرقيق والحيوان قياس مع الغارق فلا يصح بيانه أن الرقيق والحيسوان لا يملكان شيئا ولا يجد الرقيق من يسلغه ولا يصبران على عدم النغقة بخلاف الزوجة فإنها تصبر وتستدين على ذمة زوجها ولأن التغريق يبطل حقها وإبقاء النكاح يؤخر حقها إلى زمن اليسار عند فقره وإلى زمن الإحضار عند عيبته والتأخير أهون من الإبطال .

٥٦ - عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه قال : نهى النبى صلى الله عليه وسلسم

قال القرطبي : النهى عن الخليطين ظاهر في التعريم ، وهو قول جمهور فقها الأمصار ، وعن مالك يكره فقط وشذ من قال لا بأس به لأن كلا منهما يحل

⁽١) سورة البقرة ، الآية ٢٣١.

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹/ ۱۰۱ ؛ عمدة القاری ، ۲۱/ ۱۰

منفردا فلايكره مجتمعا ، قال : وهذه مخالفة لننص ، وقياس مع وجود الفارق فهو فاسد من وجهين : ثم هو منتقض بجواز كل واحدة من الأختين منفردة وتحريمهما مجتمعتين ، قال و أعجب من ذلك تأويل من قال منهم أن النهى إنما هو من بساب السرف ، قال : وهذا تبديل لا تأويل ، ويشهد ببطلانه الأحاديث الصحيحة ، قسال وتسمية الشراب الأملا قول من ذهل عن الشرع واللغة والعرف قال : والذي يغهم من الأحاديث التعليل بخوف إسراع الشدة بالخلط ، وعلى هذا يقتصر في النهي عن الخلط على ما يؤثر فيه الإسراع ، قال : وأفر طبعسض أصحابنا فمنع الخلط وإن لسم توجد العلة المذكورة ، ويلزمه أن يمنع من خلط العسل واللبن والخل والعسل . (١) من ديل من ديار فسائته عن هذا الحديث فقال : سمعت ابن عمر من ديار من ديار فسائته عن هذا الحديث فقال : سمعت ابن عمر المناس المناس واللبن فقال : سمعت ابن عمر المناس والله المناس فقال : سمعت ابن عمر المناس والله المناس فقال : سمعت ابن عمر المناس المناس فقال : سمعت ابن عمر المناس المناس المناس فقال : سمعت ابن عمر المناس المناس فقال : سمعت ابن عمر المناس المناس في المناس في المناس في المناس المناس في المناس في

رض الله عنهما يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم عنهما يقول: قال رسول الله يوم القيامة: فقلت لمعارب: أذكر إزاره؟ قال ما خص إزارا ولا قبيصا ".

كان سبب سؤال شعبة عن الإزار أن أكثر الطرق جاءت بلفظ الإزار، وجنواب معارب خاصله أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره ، وقد جاء التصريح بما اقتضاء ذلك ، فأخرج أصحاب السنن إلا الترمذى واستغربه ابن أبي شيب من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيسه عن النبي على الله عليه وسلم قال : "الإسبال في الإزار والقبيص والعما مسة من جر شيئا خيلاء " الحديث كحديث الباب ، وعبد العزيزفيه مقال . وقد أخرج ابو داول من رواية يزيد بن أبي سمية عن ابن عمر قال : "ماقسال رسول الله عليه وسلم في الإزار فهو في القبيص " وقال الطبرى : إنما

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۰ / ۱۲ - ۲۹ ۰

ورد الخبر بلغظ الإزار لأن أكثر الناس في عهده كانو يلبسون الإزار والأرد يسه: فلسا لبس الناس القميص والدراريع كان حكمها حكم الإزار في النهي ، قال ابن بطسال هذا قياس صحيح لولم يأت النص بالثوب ، فانه يشمل جميع ذلك

٨٥- عن أبى هريرة رض الله عنه قال: "الغطرة خس _ أو خس من الغطرة _الختان والإستحداد ونتف الإبط وتقليم الأظفار وقص الشارب".

واستدل من أوجب الاختتان بأدلة :الرابع احتج أبو حامد وأتباع المد كالماوردى بأنه قطع عضو لا يستخلف من الجسد تعبدا فيكون واجبا كقطع اليد في السرقة ، وتعقب بأن قطع اليد إنما أبيح في مقابلة جرم عظيم ، فلسم يتم القياس .

عن أبى هريرة رض الله عنه عن النبى على الله عليه وسلم قال: من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتصدق ". قال جمهور العلماء ،: من حلف بالبلات والعزى أوغيرهما من الأصنام أو قال إن فعلت كذا فأنا يهودى أونصراني أوبرئ من الإسلام أو من النبي صلى الله عليه وسلم لم تنعقد يمينه وعليه أن يستفغر الله ولا كفارة عليه ويستحب أن يقول لا إله إلا الله ، وعن الحنفية تجب الكفارة إلا في مشل قوله أنا مبتدع أو برئ من النبي صلى الله عليه وسلم ، واحتج بإيجاب الكفارة على المظاهر مع أن الظمهار منكر من القول وزور كما قال الله تعالى والحلسف بهذه الأشياء منكر ، وتعقب بهذا الخبر لأنه لم يذكر فيه إلا الأمر بلاإلسه إلا الله ولم يذكر فيه ولا الأمر بلاإلسه على الظهار فلم يذكر فيه كفارة والأصل عدمها حتى يقام الدليل ، وأما القياس على الظهار فلا يصح لأنهم لم يوجبوا فيه كفارة الظهار واستثنوا أشياء لسم

⁽۱) صحبیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۰ / ۸۵۲ - ۲۵۲۰

⁽٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٠/ ٣٣٤ ٠٣٤٠.

يوجبوا فيها كفارة أصلا مع أنه منكر من القول .

--- (بابإذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله) أى هل يكون حالفا ، وقسد اختلف في ذلك فقال الحنفية والحنابلة نعم وهو قول النخعى والثورى ، والراجح عند الحنابلة ولو لم يقل بالله أنسه يمين ، وهو قول ربيعة والأوزاعي ، وعنسد الشافعية لا يكويون يمينا إلا أن أضاف إليه بالله ، ومع ذلك فالمراجسح أنه كناية فيحتاج إلى القصد وهو نص انشافعي في المختصر لأنها تحتمل أشهد بأمر الله أو بوحد انية الله ، وهو قول الجمهور ، وعن مالك كالروايات الثلاث ، واحتج من أطلق بأنه ثبت في العرف والشرع في الأيمان ، قال الله تعالى : * إذا جاك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله * (٢) ثم قسال التخذوا أيمانهم جنة * فهل على أنهم استعملوا ذلك في اليمين ، وكذا ثبت في اللمعان ، والجواب أن هذا خاص باللعان فلا يقاس عليه والآول ليس صريحا إلا حتال أن يكون حلفوا مع ذلك .

71- عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : نهى النبى صلى الله عليه وسلم عسن الندر وقال إنه لا يرد شيئا ولكنه يستخرج به من البخيل ".

وال ابن المبارك : معنى الكراهة فى النذر فى الطاعة وفى المعتصية فإن نذر الرجل فى الطاعة فوفى به فله فيه آجر ويكره له النذر . قال ابند قيق العبد : وفيه إشكال على القواعد فإنها تقتض أن الوسيلة إلى الطاعة طاعة كما أن الوسيلة إلى التزام القربة فعيلزم كما أن الوسيلة إلى التزام القربة فعيلزم أن يكون قربة إلا أن الحديث دل على الكراهة . ثم أشار إلى التغرقة بين نذر الهجازاه فحمل النهى عليه وبين نذر الإبتداء فهو قربة محضة ، وقال ابن أبسى

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۱، / ۱۳،

⁽٢) سورة المنافقون ، الآية ١.

⁽٣) سورة السنافقون ، الآية ٢٠.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۱ / ۱۶۰ - ۱۵۰۰

الدم فی شرح الوسیط انقیاس استحبابه ، والمختار أنه خلاف الأولی ولیسس بمکروه ، كذا قال ونوزع بأن خلاف الأولی ما اندرج فی عموم نهی والمکروه مانهی عند بخصوصه ، وقد ثبت النهی عن النذر بخصوصه فیکون مکروها ، وانی لا تعجب سسن انظلق لسنانه بأنه لیس بمکروه مع ثبوت الصریح عنه فأقل درجاته آن یکون مکروها کراهسه تنزیسه ،

77- قال تعالى ﴿ فإن كن نسا ً فوق اثنتين ﴾ قيل ذكر في الآية حكم البنتين وقد انفرد ابن عباس بأن حكهما حكم الواحدة وأبي ذلك الجمهور ، واختلسف في مأ خذهم فقيل حكهما حكم الثلاث فمازاد ، ودليله بيان السنة فإن الآية لما كانت محتملة بينت السنة أن حكمهما حكم مازاد عليها ، وذلك واضح في سبب النزول فان العم لما منع البنتين من الإرث وشكت ذلك أمها قال صلى الله عليه وسلم نها قيض الله في ذلك " فنزلت آية الميراث ، فأرسل إلى العم فقال " أعط بنتي سعد الثلثين " فلا يود على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فانه بيان لانسخ ، وقيل بالقياس على الأختين وهما أولى لما يختص بهما من أنهما أمس رحما بالسيت من أختيه فلا يقصر بهما عنهما من (٣)

عن أنس بن مالك أن يهود يا رض رأس جارية بين حجرين ، فقيل لها : سسن فعل بك هذا ؟ أفلان أفلان ، حتى سمى اليهودى فأومات براسها ، فجى باليهودى فاعترف فأمر به النبى صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بالحجارة ، وقد قال همام : بحجرين " ، فى قصة اليبهودى حجة للجمهور فى أنه لا يشترط

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۱۰ / ۲۲۰ - ۲۸۰۰

⁽٢) سورة النساء ، الآية ١١٠

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۲ / ۱۵ .

فى الإقرار بانقتل ان يتكرر وهو مأخوذ من إطلاق قوله " فأخذ اليهودى فاعترف فانه لم يذكر فيه عددا والأعل عدمه ، وذهب الكوفيون إلى إشتراط تكرار الإقرار بالقتل مرتين قياسا على اشتراط تكرار الاقرار بالزنا أربعا تبعا لعدد الشهود في الموضعين .

- عن عطاء عن صغوان بن يعلى " عن أبيه قال : خرجت في غزوة ، فعض رجـــل فانتزع ثنيته ، فأبطلها النبي صلى الله عليه وسلم ".

وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور فقالوا لا يلزم المعضوض قصاص ولا دية لأنه في حكم الصائل ، واحتجوا أيضا بالإجماع بأن من شهر على آخر سلاحسا ليقتله فد فع عن نفسه فقتل الشاهر أنه لاشئ عليه ، فكذا لا يضمن سنه يد فعه إياه عنها قالوا ولو جرحة المعضوض في موضع آخر لم يلزمه شيء . وشرط الإهدار أن يتألم المعضوض وأن لا يمكنه تخليص يده بفير ذلك من ضرب في شد قيه أوفك لحيته ليرسلها ، ومهما أمكن التخليص بدون ذلك فسعدل عنه إلى الأشقل لم يهدر ، وعند الشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق ، ووجه أنه لو د فعه بفير ذلك ضمن ، وعن مالك روايتان أشهرها يجب الضمان ، وأجابوعن هدا الحديث بإحتمال أن يكون سبب الإنذار شدة المعض لا النزع فيكون سقوط ثنية العاض بسفعله لا يفعل المعضوض ، إذ لوكان من فعل صاحب اليد لأمكسه أن يخلص يد 4 من غير قلع ، ولا يجوز الدفع بالأثقل مع إمكان الأخف ، وقسال بعض المالكية: العاض قصد العض نفسه والذي استحق في اتلاف ذلك العضو غير ما فعل به فوجب إن يكون كل منهما ضامنا ماجناه على الآخر ، كمن قلع عين رجل فقطع الآخريده . وتعقب بأنه قياس في سقابل النص فهو فاسد . (٢)

⁽۱) صحیح البخاری مع فتخ الباری ، ۱۲ / ۲۱۳ ؛عتمدة القاری، ۲۱۲ ۲۱۳ ،

⁽۲) صحیح البخداری مع فتح الباری ، ۱۲ / ۲۱۹ - ۲۲۲۰

٥٦- عن أنس رضى الله عنه أن ابنة النضر لطمت جارية فكسرت ثنيتها ، فأتوا النبسى
 صلى الله عليه وسلمفأمر بالقصاص".

٦٦- عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : هذه وهذه سواء ، يعنسى الخنصر والإبهام".

ومن طريق الشعبى "كتعند شريح فجاء رجل فسأنه فقال : في كل أصبسع عشر ، فقال : في كل أصبسع عشر ، فقال : ويحك عشر ، فقال : ويحك إن السنة منعت القياس اتبع ولا تبتدع

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۲/ ۲۲۶؛ عمدة القاری ، ۲۶/ ۳۵۰ (۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۲/ ۲۲۱

٦٧- عن أبي هريرة قال : قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم : لوأن إمر الطلبع عليه عليك بفير إذن فذذ فته بحصاة ففقأت عينه لم يكن عليك جناح ".

..... وهل يلحق الإستماع بالنظر ؟ وجهان : الأصح لا ، لأن النظـــر الى العورة أشد من استماع ذكرها ، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقيـس وهنا العكس .

٦٨- عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : المجما عرجها جبار والبكرجبار والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس .

قال أبوعبيد : السراد بالبئر هنا العادية القديمة التى لا يعلم لها مالك تكون فى البادية فيقع فيها إنسان أو دابة فلا شيء فى ذلك على أحد ، وكذلسك لو حفر بئرا فى ملكه أوفى حوات فوقع فيها انسان أوغيره فتلف فلا ضمان إذا لهم يكن منه تسبب إلى ذلك ولا تغرير ، وكذا لو استأجر إنسانا ليحفر له البئسر فانهارت عليه فلا ضمان ، وأما من حفر بئرا فى طريق المسلمين وكذا فى ملسك غيره بغير إذن فتلف بها إنسان فإنه يجب ضمانه على عاقمة الحافر والكفارة فى ماله ، وإن تلف بها غير آد مى وجب ضمانه فى مال الحافر ، ويلحق بالبئسر ماله ، وإن تلف بها غير آد مى وجب ضمانه فى مال الحافر ، ويلحق بالبئسر كل حفرة على التفصيل المذكور والمراد بجرحها وهى بفتح الجيم لاغير كما نقله فى النهاية عن الأزهرى ما يحمل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة في النهاية عن الأزهرى ما يحمل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة في ذلك بل كل الإتلافات ملحقة بها : قال ابن بطال : وخالف الحنفية فى ذلك فضمنوا حافرالبئر مطلقا قياسا على راكب الدابة ، ولا قياس مع الناسم.

٦٩ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "٠٠٠ وأن لا يقتل مسلم بكافر".
 ومن حجج الحنفية على قتل المسلم بالكافر: قطع المسلم بسرقة مال الذمين،
 قالوا والنفس أعظم حرمة ، وأجاب ابن بطال بأنه قياس حسن لو لا النمين ،

⁽۱) صحبيح البخاري مع فتح الباري ، ۱۲/ ۲٤٣ - ۲٤٥٠

⁽٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٢/ ٥٥١

واجاب غيره بأن القطع حق لله ومن ثم لوأعيدت السرقة بعينها لم يسقط الحسد ولوعفا ، والقتل بخلاف ذلك ، وأيضا القصاص شعر بالمساواة ولا مساواة للكافر والمسلم والقطع لا تشترط فيه المساواة .

٢٠- قال بعض الناس في رجل له إبل خاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بإبل مثلسها أو بغنم أو ببقر أو بدرهم فرارا من الصدقة بيوم إحتيالا فلاشئ عليه ، وهو يقول إن زكى إبله قبل أن يحول الحول بيوم أوبستة جازت عنه ".

وقال بعض الحنفية: هذا الذى ذكره البخارى ينسب لأبي يوسف وقال محسد: يكره لمافيه من القصد إلى إبطال حق الفقراء بعد وجود سببهوهو النصاب، واحتج أبو يوسف بأنه إمتناع من الوجوب لاإسقاط للواجب، واستدل بانه لوكان له مافتا درهم فلما كان قبل الحول بيوم تصدق بدرهم منها لم يكره، ولونوى بتصديقه بالدرهم أن يتم الحول وليس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة، وتعقب بأن من أصل أبي يوسف أن الحرمة تجامع الفرض كطواف المحدث أوالعارى، بأن من أصل أبي يوسف أن الحرمة تجامع الفرض كطواف المحدث اوالعارى، فكيف لا يكون القصد مكوها في هذه الحالة ، وقوله إمتناع من الوجوب معتسرض فإن الوجوب قد تقرر من أول الحول ، ولذلك جاز التعجيل قبل الحول ، وقد انفقوا أن الإحتيال لإسقاط الشفعة بعد وجوبها مكروه ، وإنما الخلاف فيما قبل الوجوب ، فقياسه أن يكون أبو يوسيف الوجوب ، فقياسه أن يكون أبو يوسيف الوجوب ، فتياسه أن يكون أبو يوسيف برجع عن ذلك فإنه قال في "كتاب الخراج " بعد إيراد حديث " لا يغرق بين مجتع" ولا يحل لرجل يؤون بإلله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها عن ملكمه مجتع" ولا يحل لرجل يؤون بإلله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها عن ملكمه لملك غيره ليفرقها بذلك تبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منهما مسالا ،

⁽۱) صحيح البخاري مع فتخ الباري ، ۱۲ / ۲٦٠ - ۲۲۲٠

تجب فيه الزكاة ، ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه انتهى ، ونقل أبو حفس الكبير راوى " كتاب الحيل " عن محمد بن الحسن أن محمد اقال : ما احتال به المسلم حتى يتخلص به من الحرام أريتوصل به من الحرام أو يتوصل به إلى الحلال فلا بأس بسه وما احتال به حتى يبطل حقا أويحق باطلا أو ليدخل به شبهة في حق فهو مكسروه ، والمكروه عنده إلى الحرم أقرب ، وذكر الشافعي أنه ناظر محمد ا في امرأة كرهت زوجهسا وامتنع من فراقها فمكنت ابن زوجها سن نفسها فإنها تحرم عند هم على زوجها بنا علمي قولهم أن حرمة المصاهرة تثبت بالزنا ، قال وفقات لمحمد : الزنا لا يحرم الحلال الأنه ضده ولا يقاس شي على ضده فقال : يجمعها الجماع ، فقلت : الغرق بينهما أن ضده ولا يقاس شي على ضده فقال : يجمعها الجماع ، فقلت : الغرق بينهما أن الأول حمدت به وحصنت فرجها والآخر ذمت به ووجب عليها الرجم (1)

۲۱ قال بعض الناس: إن هوى رجل جارية يتيمة أوبكرا فأبت ، فاحتال فجـــائ
بشاهدى زور على أنه تزوجها فأد ركت فرضيت اليتيمة فقبل القاض بشهــادة
الزور - والزوج يعلم ببطلان ذلك - حل له الوطئ".

قال ابن بطال : لا يمل هذا النكاح عند أحد من العلماء ، وحكم القاضسى بماظهر له من عد الة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم الله عليه . وقد اتفعوا على أنه لا يحل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ولا فرق بين أكسل مال الحرام ووطء الغرج الحرام . وقال المهلب : قاس أبو حنيفة هذه المسائلة والتي قبلها على مسألة إتفاقية وهي مالوحكم القاضي بشهادة من ظن عد التهما أن الزوج طلق امرأته وكانا شهدا في ذلك بالزور أنه يحل تزويجها لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة قال : وكذلك لوعلم ، وتعقب بأن الذي يقدم على شيء باطن تلك الشهادة قال : وكذلك لوعلم ، وتعقب بأن الذي يقدم على شيء جاهلا ببطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه مع علمه ببطلانه ولا خلاف بين الائمسة

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۲، / ۳۳۱ - ۳۳۲.

أن رجلا لو أقام شاهدى زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك ظانا عدالتهما انه لا يحل له وطؤ ها وليس الذى نسبه إلى أبى حنيفة من هذا القياس مستقيما ... ٢٢ عن زيد بن ثابت أن النبى صلى الله عليه وسلم أمره أن يتعلم كتاب اليهود، حتى كتبت للنبى صلى الله عليه وسلم كتبهم إذا كتبوا اليه .

قال ابن المنذر: " القياس يقتضى اشتراط العدد في الأحكام ، لأن كل شمي غاب عن الحاكم لا يقبل فيه إلا البينة الكالمة ، والواحد ليس بينة كالمة حتسى يضم إليه كمال النصاب ، غير أن الحديث إذا صح سقط النظر وفي الإكتفساء بزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة لا يجوز خلا فها انتهى ، ويمكن أن يجا ب أن ليس غير النبي صلى الله عليه وسلم من الحكام في ذلك مثله لإمكان إطلاعه عسلى ماغاب عنمه بالوحى بخلاف غيره بل لا بد له من واحد ، فمهما كان طريقه الإخبار يكتفى فيه بانواحد ، ومهما كان طريقه الإخبار وقد نقل الكربيس " إن الخلفاء الراشدين والملوك بعد هم لم يكن لهم إلا ترجمان واحد ، وقد نقل ابن التين من رواية ابن عبد الحكم " لا يترجم إلا حر عدل" وإحد ، وقد نقل ابن التين من رواية ابن عبد الحكم " لا يترجم إلا حر عدل" وإذا أقر المترجم بشئ فأحب إلى أن يسمع ذلك منه شاهد ان ويرفعان ذلك إلى

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۲ / ۳۶۱.

⁽٢) صعیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۸۳ / ۱۸۹ - ۱۸۹ ،

⁽٣) سورة فصلت ، الآية ٢٢.

قال ابن بطال : وفي هذا الحديث إثبات القياس الصحيح وإبطال القيساس الفاسد لان الذي قال " يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا "قاس قياسا فاسدا لأنسه شبه سمع الله تعالى بأسماع خلقه الذين يسمعون الجهر ولا يسمعون السر ، والذي قال: إن كان يسمع إن جهرنا فانه يسمع إن أخفينا " أطب في قياسه حيث لم يشهه الله بخلقه ، ونزهه عن ماثلتهم

⁽۱) صحیح البخاری ۱۳، / ۱۹۵ - ۹۹۱ ؛ عمدة القاری ، ۲۰ / ۱۲۸٠

المبحث الثالبي : أقسينام القياس عند الأصوليين :

ويشم للب: ـ ل أربعه مطالب: ـ

السطلب الأول: القسم الأول باعتبار درجة إقتضاء العلة للحكم في الغرع وينقسم بهدا الإعتبار إلى قسمين: الجلى والخفي .

الاول : القياس الجلى: حيث تكون د رجة إقتضاء العلة للحكم بجلاء ووضوح ، حيست لا يوجد فارق يذكر بين الأصل والفرع في إقتضاء العلة للحكم ، فغيهم اقتضت العلة للحكم بجلاء ووضوح وبدون فرق يذكر وإن كان ذلك أكثر وضوحا في القياس الأولى دون المساوى ، وهذا القسم كذلك ينقسم بدوره إلى قسمين الأولى والمساوى : هو ماكانت درجة اقتضاء العلة للحكم في السفرع بصورة أولى من أقتضائها في الأصل ، مثاله قوله تعال في الوصية بالوالمدين : بد فلا تقل لهما أف *

فالنصيحرم التأفيق للوالدين ، والعلة هي مافي هذا اللفظ من إيذا ، وهذه العلة موجودة في ضرب الوالدين بشكل أقوى وأشد ما في الأصل ، فيكسون تحريم ضرب الوالدين بالقياس على موضع النص بطريق القياس الأولى .

أما العياس المساوى : وهو ماكانت درجة إقتضاء العلة للحكم فى الغرع مساوية لدرجة اقتضائها للحكم فى الغرع مثال ذلك : تحريم أكل مال اليتاس ظلما الثابت بقولة تعالى * إن الذين يأكلون أموال اليتاس ظلما إنما يأكلون فى الطونهم نارا وسيصلون سعيرا * (٢) وعلة الحكم هى الإعتداء على مال اليتيم وإتلافه عليه ، وإحراق مال اليتيم ظلما يساوى واقعة النص فى العلة ، فيساوى

⁽١) سورة الاسراء ، الآية ٣٠.

⁽٢) سورة النساء ، الآية .١٠

معه في الحكم وهو التحريم.

الثانى : القياس الخفى : ويسمى التياس الأدنى ، وهو ماكان تحقق العلة فى الفسرع أضعف وأقل وضوحا سا فى الأصل ، وإن كان الإثنان متساويان فى تحقق أصل المعنى الذى صار الوصف علة ، كالإسكار فسسهو علة تحريم الخمسر ولكن قد يكون على نحو أضعف فى نبيذ آخر وإن كان فى الإثنين صفة الإسكار. المطلب الثانى : القسم الثانى باعتبار التصريح بالعلة وعدمه ، وينقسم القياس بهذا الإعتبار إلى ثلاثة أقسام : قياس علة ، قياس دلالة ، قياس فى معنى الأصل الأول : فقياس العلة : هو الذى صرح فيه بالعلة بيمن الأصل والفرع ، مثل التصريح بالإسكار عند قياس النبيذ على الخمر فى التحريم ، فإن علة تحريم الخمر همى الإسكار وهى العلةالتى بنى عليها تحريم النبيذ وقد صرح بها فى القيساس فيسمى بذلك قياس العلة .

الثانى : قياس الدلالة : هو ماجمع فيه بين الأصل والغرع بمايدل على العلة كلازمها وذلك كالجمع بين النبيذ والخمر في التحريم بالرائحة المشتدة في كليهسا فإن هذا الجامع بين الأصل والغرع ليس هو علة التحريم فيهما _لأن العلسة هي الإسكار ولم يصسر بها في القياس وإنما هو لا زم العلة ، فالرائحسة المشتدة لا زمة للإسكار ودليل عليه ، والإسكار علة التحريم ، وسمى بقياس الدلالة لأن العلة فيه د الة على حصول موجب الحكم .

الثالث : القياس في معنى الأصل ، ويراد به : ما ألفى الفارق فيه ، بأن كان الوصف الثالث : الجامع غير مصرح فيه بالقياس ، فيقوم المعلل بالفاء الفارق بين الأصيل

⁽۱) ميزان الأصول ، للسعرقندى ، ۲۹۰ ؛ الاحكام للآمدى ، ۲۹۴ ؛ شيرت العضد على المختصر ، ۲۲۲۲ ؛ نهاية السول للاسنوى ، ۲۹/۳ ؟ شرح الكوكب المنير ، ۲۲۰۲ – ۲۰۸ ؛ ارشاد الفحول للشوكياني ۱۹۵ ؛ فواتح الرحموت للانصارى ، ۲۲۰۳۰

والغرع ويمثل نه بالمحاق صب البول في الما من الإنا الذي تبول فيه با لبول في الما مباشرة . (1)

المطلب الثالبيت: القسم الثالث باعتبار العلم أو الظن بعلة حكم الأصل ثم بوجود مثلها في الفرع : وينقسم القياس بهذا الإعتبار إلى : القياس القطعي والظني ،

الاول : القياس القطعى : هو القياس الذى يقطع فيه بعلة الحكم فى الأصل أنسها هى العلة الغلانية ، كما يقطع بوجود مثل تلك العلة فى الغرع ، فعند ذلك يقطع القائس بثبوت الحكم فى الغرع ومثال ذلك : لوعلم المجتهد أن عملسة تحريم تأفيف الوالدين هى الإيذا علم علم بوجود مثلها فى ضربهما فإنه يقطع بإثبات التحريم للضرب قياسا على التأفيف ويسبى هذا قياسا قطعيا .

الثانى : القياس الظنى : وهو الذى لا يقطع فيه بعلة حكم الاصل أو يقطع بهما فيه إلا أنه لا يقطع بوجود ها فى الفرع ، وقد تكون مظنونة فيهما معا ، وذلك كقياس السفرجل ، أو التفاح على البر فى الربا ، فإن الحكم بأن العلة فى التحريم بيع بعضه ببعض متفاضلا هى الطعم كما هو عند الشافعية ، ليس مقطوعا به ، أذ يحتمل أن تكون هى الكيل كما هو عند المنفية ، (٣) أو الإقتيات والاد خار كما هو عند المالكية .

⁽۱) الاحكام للآمدى ، ٤/٤؛ شرح العضد على المختصر ؛ ٢٢٢/٢، التقريور التحبير على التحرير لامير الحاج ، ٣٢١/٣ - ٢٢٢؛ شرح الكوكسب المنير للفتوحى ، ٤/٠١٠ – ٢١١؛ فواتح الرحموت لنظام الديسين الانصارى ، ٣٢٠/٢؛ ارشاد الفعول للشكوكانى ، ١٩٥٠

⁽٢) الا قناع في الغقه الشافعي ، أبو الحسن عشلي بن حبيب الماوردي ، الطبعة الاولى ، تحقيق : خضر محمد حضر (الكويت : مكتبة د ار العسروبة للنشر والتوزيع ، ١٤٠٢ - ١٩٨٢) ه٠٩٠

⁽٣) مختصر الطحاوى ، وابوجعفر أحمد بن سلامة الطحاوى ، الطبعسة الاولى ، تحقيق : ابو الوفا الافغاني) (بيروت : دار الاحيا العلو م ١٤٠٦ - ١٤٠٦) ه ٢٠٠

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصدا محمد بن رشد القرطين) الطبعة السابعة (بيروت : دار المعرفة ، ٥١٤٠ - ١٩٨٥) ٢٠/٢ ٠.

وبنا على ذلك فإن الحاق السفرجل بالبر في تحريم بيع بعضه ببعض متفاضي الا

المطلب الرابع : القسم الرابع باعتبار طريق إثبات العلة المستنبطة ، وهذا العسم ينقسم إلى : قياس الشبه ، والإخالة ، والسبر ، والإطراد .

الاول: قياس الشبه: مالم يظهر فيه المناسبة بعد البحث التام عنها معن هو أهلسه ولكن ألف من الشارع الإلتفات إليه في بعض الأحكام.

ومثاله: قول الشافعى فى إزالة النجاسة المتقدمة: طبارة تراد لأجل الصلاة فلا تجسور بغير الماء كطبارة الحدث، فإن الجامع هو الطبارة ومناسبتها لتعيين الماء فيها غير ظاهرة بعد البحث عنها ، وبالنظر إلى كون الشارع اعتبرها في بعض الأحكام كس المصحف والصلاة ، والطواف يوهم إشتمالها على المناسبة .

الأحكام كس المصحف والصلاة ، والطواف يوهم إشتمالها على المناسبة .
الثانى: قياس الإخالة: هو تعيين العلة بمجرد ابداء المناسبة من ذات الأصـــــل

(بملاحظة المناسبة بين وصفه وحكمه) لا بنص ولا بغيره ، كالإسكار للتحريم فان النظر في المسكر ونعكمه ووصفه يعلم منه كون الإسكار مناسبا لشرع التحريم أسر

الثالث: قياس السبر والتقسيم: السبر هو اختبار الوصف في صلاحيته وعد مسه للتعليل به ، ويراد بالتقسيم: حصر الأوصاف المحتطة للتعليل ، بأن يقبال العلة إما كذا وكذا، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأصوليين لم يعرفوا السبسر والتقسيم مجزا ، بل عرفوه مجتمع اللفظيمن فقالوا: "هو حصر الأوصاف الموجودة في الأصل الصالحة للعلية في عدد شم ابطال بعضها وهو ماسوى الذي يدعى

⁽۱) البرهان للجويني ، ۲/ ۷۸۷ ؛ الابهاج شرح المنهاج للسبكي ، ۲ / ۲۶٪ نهاية السول للاسنوى ، ۳ / ۲۸۰

⁽۲) السحصول للرازى ، ۲/ ۲ - ۲۷۸؛ روضة الناظر لابن قد امة ، تبعقيق سيف الدين الكاتب ، ۲۹۹؛ الاحكام للآمدى ، ۳/ ۲۹۱ ؛ نهاية السول للاسنوى ٣ / ٣٣٠

⁽٣) الاحكام للآمدى ، ٤/٤ ؛ نهاية السول للاسنوى ، ٣ / ٦٣ ، شرح العضد على المختصر ، ٢ / ٢٩٠٠

أنه العلة واحدا كان أو أكثر " مثال ذلك : ربوية البريحتمل أن تكون العلة فيها : إما كونه مكيلا ، وإما كونه مطعوما ، وإما كونه مقتاتا ، وإما كونه مالا ، فإذا قام القائس بجمع هذه الأوصاف المحتملة للتعليل فإن هذا مايسمي بالمتقممين عنم إذا اختبر الاوضاف ونظر فيها وأسقط مالم يجده مناسبا بحيث أبقى مايمكن التعليل به في نظهره فان هذا مايسمي بالسبر ، (١)

الرابع: قياس الطرد: كما يقصد به الجريان أن الطرد عرفه الأصوليون تارة بما يصدق على نفسسسس على المعنى المصدرى الذى هو المسلك، وعرفوه تارة بما يصدق على نفسسسس الوصف الطردى.

تعريف الطرد بالمعنى الأول: وهو "أن يثبت معه المحكم فيما عدا التنازع فيه". أى مسقارنة الوصف الطردى للحكم في جميع الصور ماعدا المتنازع فيه ، وذلك بنا علمسسى ظبة ظنه بأن هذا الوصف علة لهذا المحكم ، مثل الرائحة الغائحة الملازمة للشمسدة المطربة (أى الإسكار) في الخمر .

وأما تعريف الطرد بالمعنى الثانى فهو : الوصف الذى لا يناسب الحكم ولا يشعسر (٣)

به " و هو ماذ هب إليه امام الحرمين . " وقرب منه ماذكره الفزالى : "الوصف الذى "
لا يناسب الحكم ولا المصلحة المتوهمة للحكم . ومثال ذلك : الخل مائع لا يصح أن تزال به النجاسة ، والعلة في ذلك أنه لا تبنى عليه القنطرة ، ولا يصطاد فيه السمك ، وتجرى فيه السفينة ، فكان في ذلك كالدهن ، فإنه لا يصحح إزالة النجاسة به بالإ تغاق ، وهذا

⁽۱) البرهان للجويني ، ۲ / ۱۱۵ ؛ الاحكام للآمدى ، ۲۱۶/۳؛ نهاية السول للاسنوى ، ۳/ ۱۶۲؛ شرح الكوكب المنير للغتوجي ، ٤/ ۱۶۲؛ فواتســـح الرحموت بشرح مسلم الثبوت مع المستصفى ، ۲/ ۹۹۲ ،

⁽٢) السنهاج للبيضاوى مع نهاية السول ، ٣/ ٧٢ ؛ السحصول للرازى ، ٢/ ٢ ، ٢ السحصول الرازى ، ٢/ ٢ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٢ ، ٢٩١ .

⁽٣) البرهان ، ٢/ ٧٨٨٠

بخلاف المائ، فإنه تبنى القنطرة على جنسه، ويصطاد فيه السمك، و تجرى فيه السفينة ، فصح أن تزال به النجاسة، فهذه الأوصاف لا مناسبة فيها للحكسسم أصلا.

⁽١) المستصفى ، ٢ / ٢١٠٠

الخـــــا تــــة

ما يستدخيل من البياب

مايستلخص من الباب

ان مما جاء في خطة البحث أن جعلنا لكل باب خاتمة نستخلص فيها أهم مسا يمكن استخلاصه من خلال البحث : _

1- أن أبن حجر رحمه الله لم يأت بجديد في تعريف القياس لفة وأنما نراه ينقسل تعاريف الأصوليين التي أوردوها في كتبهم ، ولا يعلق عليها وكأنه ير تضيهسسا ولذلك لم يتسطرق إلى الإختلاف الموجود بين الأصوليين في تعريف القياس لمفة.

وأما تعريف القياس إصطلاحا ، فابن حجر رحمه الله بعد أن أورد بعض التعاريف الإعطلاحية للقياس عند الأعوليين ذكر تعريف القياس أنه : هو إثبات مثل معلوم في آخر لإشتراكهما في علة الحكم ." ثم قال : " وهذا هو عين القياس عند العلما ! ومن خلال قوله هذا يتضح لنا أن الحافظ ابن حجر يرتض هذا التعريف ويقره . وبهذا التعريف يظهر لنا أن صاحب الفتح يذهب إلى ماذهب إليه جمهسور وبهذا التعريف يظهر لنا أن صاحب الفتح يذهب إلى ماذهب اليه جمهسور المتكلمين والفقها عنان القياس من عمل المجتهد ، أي هو الذي يبحث عنسه ويقرر وجسوده .

لم يتطرق ابن حجر إلى الاختلافات الكثيرة الوراردة في هذا المضمار، فاقتصر فعط على التعريف الذي ارتضاء بقوله هو عين اللقياس.

- وبما يخص الأركان وتعريف الركن فإن الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يتطرق إلى

ذكرها وما يتعلق بها . ولم يذكر من هذه الأركان إلاركانا واحد إوهو العلمية وأنها من أركان القياس: " ولا يتعسف في إثبات العلة الجمامعة التي هي مئ أركان القياس ولم يورد الإختلافات الواردة في العلة .

⁽۱() فتح الباري مع شرح صحيح البخاري ۱۳، / ۲۹۱ - ۲۹۳٠

⁽۲) فتح البارى مع شرح صحيح البخارى ۱۳، / ۱۲۸۲

وبهذا فان ابن حجر رحمه الله يوافق جمهور المتكلمين في أن أركان القيسيساس أربعة ويخالف جمهور الفقهاء، أن العلة هي ركن القياس الوحيد.

- 3- وأما ما يتعلق بشروط الأركان التي لا يصح القياس إلا بها ، نلاحظ أن الحافظ قد ذكر بعض الشروط مع التمثيل لها ، والشروط المذكورة في الفتح من نفسها التي أورد ها الأصوليون في كتبهم .
- ه- إن القياس ينقسم إلى أقسام كثيرة من عدة وجوه ، باعتبار القوة والضعف ، ومسن ذكر العلة وعدم ذكرها ، ومن حيث اعتبار العلم أو الظن بالعلة ، ومن حيث إثبات العلة الستنبطة.

وابن حجر رحمه الله لم يتطرق إلى هذه الأنواع وإنما اقتصر على ذكر بعسسف الأقسام التى كانت مناسبة عند استنباطه لبعض الاحكام ، مثل القياس الجلس وقياس الدلالة ، وقياس في في معنى الأصل والقياس الغاسد وغيرها .

وفي هذه الأقسام التي ذكرها لم يخالف الأصوليين فيها ، وإنما وافقهم فيها واستفنى عن الخلاف الوارد في هذه الأنواع . لأن المجال ليس موالل

البـــاب الشـــانى

حجيسة القياس عدمسة فصول وخاتمة:

- مقد مسة : حجية القياس -

الغصل الاول : المذاهب في المجية

الغصل الشـــانى: آدلة المثبتين

الغصل الثالسيث : شبه المنكسرين

الفصل السيرابع: الرد على شبه المنكرين

الخاتم الباب : بيأن المذهب الراجح وما يستخلص من الباب

المقد مــــــة

بعد أن وضحت أهمية القياس كمصدر للتشريع ، ثم بينت حقيقته ، يجدر بنسسا أن نقف في هذا الباب على حجية وآراء العلماء في تلك الحجية ، والمراد بحجيته همو وجوب العمل بمقتضاه باعتباره دليلا شرعيا وهذا المعنى للحجية هو نفس المعنى المقبول للتعبد بالقياس ، وهذا وقع الخلاف بين العلماء في حجيته .

فالجمهور على أنه حجة ، وأن الله تعبدنا به عقلا وشرعا ، والا قلون على خلاف ذلك ، وهذا الخلاف مما طال فيه الكلام ، وملخص ما نقلوا عن الغقها ان منهم مسن يقول بحبيته ، ومنهم من لا يقول بها ، ومنهم من اضطرب النقل عليسهم .

وما تجد ر الإشارة إليه هنا : أن الا تغاق قاعم على أن أقيسة النبي صلى اللهه عليه وسلم حجة وليس محل خلاف لأنها سنة في حقنا .

كما أنه متغق على حجية القياس في الأمور الدنيوية ، وهي التي لا يكون المقصيود باجراء القياس فيها حكما شرعيا ، كقياس دواء على دواء .

وإنما محل الخلاف القياس الذي يكون الشارع قد نصطى حكم محل معين شم لمسم يذكر علة هذا المحكم ، فإن المعجتهد يجتهد في استخراج علة الحكم ليقيس غير هذا المحل عليه ويثبت له نفس الحكم،

وكما هو المتبع في بحثنا هذا ، نذكر أولا ماورد في الغتح ثم ماذكره الأصوليسون ثانيا ، ونحاول أن لانتظرق في تفصيل الجزئيات بل نكتفي بذكر المهم من أرا العلما في حجية القياس والآدلة عليه ، والله ولى التوفيق .

الغصل الأول

المذاهب فـــى المجيــــة

ويشمل مبحثين : ..

المبحث الاول : المذاهب في حجية القياس كما وردت في الفتح ،

المبحث الثاني : المذاهب في الحجية عند الأصوليين .

السبحث الأول: المذاهب في حجية الدقياس كما وردت في الغتر:

ابن حجر رحمه تعالى لم يستوعب في كتابه الغتح كل الآراء الأصولية وأدلتها على حجية القياس لأنه ليس من أصل موضوعه وإنما هي جزيئات توجد متناثرة تعرض لذكرها عند الحاجة إليها ، ولذا نحاول ان نرتب ماذكره رحمه الله وبالله التوفيق .

اولا: مذهب الجمهور:

1- قال البخارى : ماكان النبى صلى الله عليه وسلم يسأل سالم ينزل عليه الوحسى فيقول لاأدرى أولم يجب حتى ينزل عليه الوحى ، ولم يقل برأى ولا قياس لقوله تعالى الله به با أراك الله به وقال ابن مسعود رضى الله عنه : سئل النبسى صلى الله عليه وسلم عن الروح فسكت حتى نزلت الآية .

قال ابن حجر رحمه الله ; وقد نقل ابن بطال عن المهلب مامعناه إنما سكت النبي صلى الله عليه ولسلم في أشياء معضلة ليست لها أصول في الشريعة ، فلابد فيها من اطلاع الوحى وإلا فقد شرع صلى الله عليه وسلم القياس.

قال الكرمانى : قال المحورون كان التوقف فيما لم يجد له أصلا يقيس عليه والا فهو مأور راه العموم قوله تعالى (فاعتبروا يا أولى الأبصار (٤)

٢- قال ابن بطال : مده وقد علم الجميع بأن النصوص لم تعط بجميع العوادث فعرفنا أن الله قد أبان حكمها بغير طريق النص وهو القياس و يؤيد ذلك قوله تعالى ﴿ لعلمه الذين يستنبطونه منهم ، ٠٠٠ ﴾ لأن الإستنباط هو الإستشراج وهو بالقياس . (٦)

⁽١) سورة النساء ، الآية ه ١٠٠

⁽۲) صعیح البخاری ، ۱۳ / ۲۹۰

⁽٣) فتح الباري ، ١٣ / ٢٩١- ٢٩٢؛ عددة القاري للعيني ، ٢٥ / ٤٦.

⁽⁽٤) سورة الحشر ، الآية ٢.

⁽⁽٥) سورة النساء ، الآية ٨٠٠

⁽۲) قتح الباری ، ۱۳ ، ۱۰۰۰.

ثانيا: مذهب المنكرين

قال ابن نعجر رحمه الله : قال المنوفى : وأول من انكر القياس إبراهيم النظام وتبعه بعض المعتزلة ومن ينسب إلى الفقه د اود بن على .

وتعتب بعضهم الأولية _ أى أن أول من انكر القياس ثبت عن ابن مسعسود من الصحابة ومن التابعين عن عامر الشعبى من فقها الكوفه ، وعن محمد بسن سيرين من فقها البصرة . (٢)

⁽۱) فتح الباري ، ۱۳ / ۲۰۳۰

⁽۲) جامع البيان العلم وفضله لابن عبد البر ، ۲ / ۹۱ – ۹۶ ؛ فتح البسما رى ۱۲ – ۹۱ ، فتح البسما رى ۱۳ – ۹۱ ، ۱۳ – ۱۹۸ ، عمدة القارى للعينى ، ۲۰ / ۰۰ – ۱۰۰

المبحث الثانسين : المذاهب في الحجية عند الأصوليين :

اتفق الأصوليون على أن القياس حجة في الأمور الدنيوية ، وأما القياس في غير الأمور الدنيوية ، وأما القياس في غير الأمور الدنيوية أي الشرعية فهذا الذي وقع الخلاف فيه بين العلماء على ستة مذاهب المذهب الأول : الجمهور : من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلمين ، أن التعبد بالقياس جائز عقلا مطلقا وواقع بأدلة سمعية تدل على وجوب العمل به .

المذهب الثانى : مذهب العقال من الشافعية ، وأبى الحسن البصرى من المعتزلية ان العقل قد دل على وجوب التعبد بالقياس ، وأن الأد لسبة السمعية وردت مؤكدة لما أثبتته الأدلة العقلية . (٢) وقد نسبب للى أبى الحسين قوله : أن دلالة الأدلة السمعية على التعبيسيد بالقياس ظنية وليست قطعية كنذهب الجمهور . (٣)

المذهب الثالث : مذهب النهرواني ، والقاشاني ، أن القياس حجة ولكن ليسسس مطلقا ، بل في حالتين فقط.

الاولى: إذا نص الشارع على علة الحكم ، سوا أكان ذلك عسن طريق صريح اللفظ ، كقوله تعالى ﴿ والسارق والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴿ (٤) فإن ترتيب القطع على الوصف بالسرقة يوسئ إلى علية السرقة للقطع.

انثانية : إذا كان انغرع المقيس أولى بالحكم من الأصل المقيس عليه كما فعن قياس الضرب على التأفيف حرمة الضرب بعلة الإيذاء، فسيان

⁽۱) الربرهان للجوينى ،۲ / ۲۰۰؛ المستصغى الغزالى ، ۲ / ۲۳۲، ارشاد الفحول ، ۱۷۶

⁽۲) . السعت لا بن الحسن البصرى ، ۲ / ۲۱۵؛ السعصول للرازى ، ۲ / ۲ (۳۱) نهاية السول للاسنوى ، ۳ / ۱۰ /

⁽٣) ارشاد الفعول للشوكاني ١٧٤.

⁽٤) سُسورة المائدة ، الآية ٣٨.

الضرب أولى بالتحريم من التأفيف لظهور الإيذاء فيه بصورة أكبر من التأفيف.
المذهب البسرابع: مذهب الظاهرية عن قال ابن حزم: وذهب أصحاب الظاهسر إلى إبطال القول بالقياس في الدين جلة ، وقالوا: لا يجوز الحكم البتة في شي عن الأشياء كلبها ، إلا بنص كلام اللسبه تعالمي ، أو نص كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، أوبما صح عنه صلى الله عليه وسلم ، أوبما صح عنه علماء الأمة كلبها ، متيقن أنه قاله كل واحد منهم ، دون مخالف من أحد منهم ، أو بدليل من النص أو من الإجماع المذكور الذي من أحد منهم ، أو بدليل من النص أو من الإجماع المذكور الذي من رسول الله وجها واحدا والإجماع عند هؤلاء راجح إلى توقيف من رسول الله على الله عليه وسلم ولابد ، لا يجور غير ذلك أصلا وهذا هو قولنا الذي ندين الله به ، ونسأله عز وجل أن يثبتنا فيه ، ويستنا عليه بنه ورحميه ، آمين .

ندهب الخامس : مذهب الشيعة ، إستحالة التعبد بالقياس عقلا فليس للعقل قياس المثل على المثل لا متناع ذلك عقلا ، وقد رأى الأسنوى ان نسبة ذلك إلى الشيعة عامة فيه تجوز ، لأن الشيعة منقسمة إلى المية وزيدية والمزيدية قائلون بحجية القياس ، فكيف ينسب إليهم القول باستحالة التعبدية .

⁽۱) المحصول للرازى ، ۲/۲ - ۳۲ ؛ نهاية السول للاسنوى ، ۱۰/۳ ارشاد الفعول ، ۱۷۶

⁽٢) الأحكام أصول الاحكام لابن حزم ، ٢ ٢٨١٠

⁽٣) المستصفى للتفزالي ١٠٠/ ٢٠٠٠ على المختصر، ٢١/ ٢١٨٥ على المختصر، ٢١/ ٢١٥

⁽٤) نهاية السول للأسنسوى ، ٣/ ١١٠.

المذهب السادس: مذهب النظام يقول بامتناعه عقلا وشرعا في شريعتنا خاصة ، فليس نلمعقل أن يقيس المثل على المثل في شرعنا ، لأن شرعنا مبني على الجبع بين المختلفات والتغريق بين المتماثلات ، وهذا مانع من القياس ، وقد نسب إمام الحرمين جحسود القياس الشرعي إلى طوائف من الروافض والإباضية والأزارقة ، ومعظم فرق الخوارج .

القياس الشرعي إلى طوائف من الروافض والإباضية والأزارقة ، ومعظم فرق الخوارج .

المذهب الأول ويتلخص فى أن القياس حجة وهو رأى الجمهور القائلين بأن القياس حجة على المناهب الأول ويتلخص فى أن القياس حجة على المناهب ال

المذهب للثانى: ويتلخص فى أن التعبد بالقياس مستحيل عقلا وشرعا، وهؤلا مم منكرو القياس، وهم الشيعة الإمامية والنظام وجماعة من المعتزلة.

⁽۱) البرهان للجويني ، ۲ / ۲۰۰ ؛ الاحكام للآمدى ، ۲ / ه ؛ نها يسة السول للاسنوى ، ۳ / ۱۱ ؛ شرح التلويح على التوضيح للتغتازاني ، ۲ / ۳۰۰

الغصــــل الثانــــى

ارل______ة

الشبتي____ن

=======

ويشمل مبحثين :

المبحث الاول: أدلة المثبتين كما وردت في فتح البارى .

المبحث الثاني: أدلة الشبتين عند الأصولين

السبح الاول : أدلة المثبتين كما وردت في فتح البارى .

وردت عدة أدلة في الفتح تدل على حسجية القياس ، من الكتاب والسنية وإجماع الصحابة ومن المعقول ، وهذا المبحث يشمل أربعة مطالب : الأدلة من الكتاب .

1- قال رسول الله على الله عليه وسلم: "ما بال أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله فليس له ، وإن شرط مائسة مرة ، شرط الله أحق وأوفق".

قال ابن حجر رحمه الله: قال القرطبي : قوله صلى الله عليه وسلم "ليس في كتاب الله " أي ليس مشروعا في كتاب الله تأصيلا ولا تفصيلا ، ومعنى هسذا أن من الأحكام مايؤ خذ تفصيله من كتاب الله كالوضو ، ومنها مايؤ خذ تأصيله دون تفصيله كالصلاة ، ومنها ماأصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنسة والإجماع ، وكذلك القياس الصحيح ، فكل ما يقتبس من هذه الاصول تفصيلا فهو ما خوذ من كتاب الله تأصيلا .

٢- قال تعالى ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق مالا تعلمون ﴿ ٢) وسئل رسول الله عليه وسلم عن الحمر فقال : ماأنزل على فيها إلا هذه الآية الجمعة الغاذة : فمن فيعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره "

قال ابن بطال : فيه تعليم الإستنباط والقياس ، لأنه شبه مالم يذكر الله حكمه في كتابه وهو الحمر بماذكره من عمل مثقال ذرة من خير أوشر إذا كان معناها

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ٥/ ۱۸۸ ٠

⁽٢) سورة النحل ، الآية ٨٠

واحدًا ، قال : وهذا نفس القياس الذي ينكره من لا فهم عنده وتعقبه ا بــن المنير بأن هذا ليس من القياس في شيء وإنما هو استدلال بالعموم وإثبات الصيفـــه خلافا لمن انكر أو وقف. (١)

- قال الله تعالى * وانظر الى العضام كيف ننشزها * الآيسة قال ابن حجر رحمه الله: استدل بهذه الآية بعض أئمة الأصول على مشروعيا القياس بأنها تضمنت قياس إحياء هذه القرية وأهلها وعمارتها لما فيها من الرزق بعد خرابها على إحياء هذا المار وإحياء حماره بعد موتها بما كان مع المار مسن الرزق .
- وقال ابن مسعود رض الله عنه: سئل النبي على الله عليه وسلم عن الروح فسكت
 حتى نزلت الآية .

قال ابن حجر رحمه الله: قال الكرمانى: قال المجوزون ـ أى القياسـ كأن التوقف فيما لم يجد له أصلا يقيس عليه وإلا فهو مأمور به (٤) لعموم قوله تعالىى (٥) لا فاعتبروا يا أولى الا بصار * الا ية .

٥- قال ابن حجر رحمه الله تعالى : قال ابن بطال وقد علم الجميع بأن النصوص لم تحط بجميع الحوادث فعرفنا أن الله تعالى قد أبان حكمها بغيسر طريق النص وهو القياس ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾

لأن الإستنباط هو الإستخراج وهو بالقياس.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱/ ۲۶ – ۲۵ ؛ عمدة القاری ، ۲/۲۶٠

⁽٢) سورة البقرة الآية ٢٥٩٠

⁽٣) صحيح البخاري مع فتح البياري ، ٨ / ١٩٩ - ١٠٠٠.

⁽٤) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۳ / ۲۹۰ – ۲۹۲ ؛ عدد القاری ، ۲۱/۲۵

⁽٥) سورة الحشر ، الآية ، ٢.

⁽٦) سورة النساء ، الآية ٨٠٠

⁽۷) فتح الباري ، ۱۳/ ۳۰۰.

المطلب الثانسي : الأدلة من السنة: :

ا- عن أبن عباس رضى الله عنهما "أن أمرأة من جهينة جائته إلى النبي على الله عليه وسلم فقالت: إن أبى نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفاحج عنها؟ قال نعم حجى عنها ، أرأيت لوكان على أمك دين أكنت قاضية ؟ اقضوا الله ، فالله أحق بالوفساء".

قال ابن حجر رحمه الله: فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع فسى نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه وفيه تشبيه سا اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه.

٢- عن أبي هريرة رضى الله عنه ": أن رجلا أتي النبي صلى الله عليه وسلم قدال : عم، قال يارسول الله ولد لي غلام أسود ، فقال هل لك من أبل ؟ قال : نعم، قال ماألوانها ؟ قال : حمر ، قال : هل فيها من أورق ؟ قال : نعم ، قال : فأتى ذلك ؟ لعل نزعه عرق ، قال : ظعل ابنك هذا نزعه ".

قال ابن حجر رحمه الله : وفي الحديث ضرب المثل ، وتشبيه المجهول بالمعلوم تقريبا لفهم السائل ، واستدل به لصحة العمل بالقياس ، قال الخطابي هو أصل في قياس الشبه ، وقال ابن العربي : فيه دنيل على "صحة القياس والإعتبار بالنظير.

٣- عن سهل بن سعد قال : إطلع رجل من حجر النبي صلى الله عليه وسلم ، ومع النبي صلى الله عليه وسلم ، ومع النبي صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به رأسه فقال : لوأعلم أنك تنعظير لطعنت به في عينك ، إنما جعل الإستئذان من أجل البصر ".

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۶ / ۲۱ - ۲۲؛ عمدة القاری ، ۱۰/۲۱۶

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹/ ۲۶۲ - ۶۶۶ ، ۱۳ / ۲۹۲ - ۲۹۲ ؛ عمدة القاری ۲۰ / ۲۹۲ .

قال ابن حجر رحمه الله: واستدل بقوله " من أجل البصر "على مشروعيسة القياس والعلل ، فإنه دل على أن التحريم والتحليل يتعلق بأشيا متى وجدت فسسسى شي وجب الحكم عليه .

ع- قال البخارى : باب ماكان النبى صلى الله عليه وسلم يسأل مما لم ينزل عليه الوحى فيقول لا أدرى أولم يجب حتى ينزل عليه الموحى ، ولم يقبل برأى ولا قياس لقولمه تعالى لا بما أراك الله لا . وقال ابن مسعود : سئل النبى صلى الله عليمه وسلم عن الروح فسكت حتى نزلت الآية .

قال ابن حجر رحمه الله تعالى : _ صور وقد نقل ابن بطال عن المهلب ما معناه إنما سكت النبي صلى الله عليه وسلم في أشياء معضطة ليست لها أصول في الشريعة فلا يد فيها من إطلاع الوحى وإلا فقد شرع صلى الله عليه وسلم لأمته القيا س وأعلمهم كيفية الإستنباط فيما لانص فيه . (٣)

٥- عن ابن عباس رضى الله عنه أن امرأة جائت إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقاليت إن أبى نذرت أن تحج فماتت قبل أن تحصيح ، أفأحج عنها ؟ : قال: نعم ، حجى عنها ، أرأيت لوكان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ قالت نعم ، قال : فاقضوا الذى له ، فإن الله أحق بالوفاء.

قال ابن حجر رحمه الله: قال الكرمانى: عقد هذا الباب ومافيه يدل على صحة القياس وأنه ليس مذموما.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۱۱ / ۲۶ - ۲۵

⁽٢) سورة النساء ، الاية ١٠٥٠

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ١٣ / ٢٩٠ ؛ عمدة القاری ، ٢٥ / ٢٥٠

⁽٤) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۳، ۱۳۹ ، ۲۹۲ ؛ عمدة القاری ، ۲۵/۰۰

-- عن عبد الله رضى الله عنه قال : اجتمعند البيت بُقفيان وقرشى ، أو قرشديان وشقى ، كثيرة شمم بطونهم قليلة فقه قلوبهم ، فقال أحدهم : أترون أن اللسه يسمع مانقول ؟ قال الآخر : يسمع إن جهرنا ، ولا يسمع إن أخفينا . وقال الآخر إن كان يسمع إذا جهرنا فإنه يسمع إذا أخفينا ، فأنزل الله تعالى إلى وماكت تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم الآية . قال ابن حجر رحمه الله : قال ابن بطال : وفي هذا الحديث إثبات القيا سالفاسد ، لأن الذي قال : (يسمع إن جهرنا الدين الصحيح ، وابطال القياس الفاسد ، لأن الذي قال : (يسمع إن جهرنا فإند رئا يسمع إن أخفينا) قاس قياسا فاسدا لأنه شبه الله تعالى بأسماع خلقه الذين يسمعون الجهر ولا يسمعون السر ، والذي قال " إن كان يسمع إن جهرنا فإند يسمعون الجهر ولا يسمعون السر ، والذي قال " إن كان يسمع إن جهرنا فإند يسمع إن أخفينا " أصاب في قياسه حيث لم يشبه الله بخلقه ، ونزهه عن مائلتهم .

الأولسة من الاجماع ...

عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسالم ابن عبد الله أخبراه أنهما كلما عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ليالى نزل الجيش بابن الزبير فقالا : لا يضرك أن تحي العام ، وإنما نخاف أن يحال بينك وبين البيت ، فقال : خرجنا مع رسول الله على الله عليه وسلم ، فحال كفار قريش دون البيت ، فنحر النبى على الله عليه وسلم هديه ، وحلق رآسه ، وأشهد كم أنى قد أوجبت العمرة إن شاء الله عليه وسلم هديه ، وحلق رآسه ، وأشهد كم أنى قد أوجبت العمرة إن شاء الله أنطاحق ، فإن خلى بينى وبين البيت طفت ، وإن حيل بينى وبينه فعلىت

⁽١) سورة فصلت ، الآية ، ٢٢

⁽۲) فتح الباري ، ۱۳ / ۹۲ ، عمدة القاري ، ۲۵ / ۱۲۸٠

كما فعل النبى صلى الله عليه وسلم وآنا معه . فأهل بالعمرة من ذى الحليفة من سار ساعة ، ثم قال : إنما شأنهما واحد ، أشهدكم أنى قد أوجبت حجة مع عمرتسى فلم يحل منهما حتى دخل يوم النحر وأهدى ، وكان يقول : لا يحمل حتى يطوف طوافسا واحد ا يوم يد خل مكة ".

قال ابن حجر رحمه الله وفيه أن الصحابه كانوا يستعملون القياس ويحتجون (١)

- ٢- عن أبى هريرة رضى الله عنه : إذا قاء فلا يغطر ، إنما يخرج ولا يولج .
 قال ابن حجر رحمه الله : قال ابن المنير فى الحاشية يؤخذ من هذا الحديث أن
 الصحابة كانوا يؤولون الظاهر بالأقيسة من حيث الجملة .
- ٣- سئل آبو مسوسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال للإبنة النصف وللاخت النصف والت ابن مسعود فسيتا بعنى فسئل ابن مسعود وآخبر بقول آبى موسى فقال لقسد ضللسبت إذا وما أنا من المهتدين اقضى فيها بما قضى النبي على الله عليسه وسلم للإبنة النصف ولإبنة الإبن السدس تكلة الثلثين وما بقى فللأخت فأتينا أباموسى فأخبرناه يقول ابن مسعود ، فقال : لا تسألونى ماد ام هذا الحبر فيكم قال ابن الحجر رحمه الله : قال ابن العربى : يؤخذ من قصة آبى موسى وابسن قال ابن الحجر رحمه الله : قال ابن العربى : يؤخذ من قصة آبى موسى وابسن مسعود جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر ، والرجوع إلى الخبر بعدمعرفته ونقض الحكم إذا خالف النص .
- ٤- قال ابن عباس: يرثنى ابن ابنى دون إخوتى ، ولا أرث أنا ابن ابن .
 قال ابن عبد البر: وجه قياس ابن عباس أن ابن الإبن لما كان كالإبن عند عدم الإبن كان أبوالاب عند عدم الأب كالأب ، وقد ذكر من وافق ابن عباس فى هذا التوجيه

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۶/۶ - ۲ ، ۱۳۱/ ۲ ه ، عمدة القاری ، ۱۰/ ۱۹۶۰ ا

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۲۳/۶ - ۱۲۰۰

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۲، ۱۷ - ۱۸ ،عمدة القاری ۲۳، ۲۲۰ . ۲۲۰

- قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالأب في الشهادة وفي العتق عليه ...

 قال ابن حجر رحمه الله : وعمر هو الذي كتب إلى شريح : " انظر ما تبين لك مسن كتاب الله فلا تسأل عنه أحد ا ، فإن لم يتبين لك من كتاب الله فا تبع فيه سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومالم يتبين لك من السنة فاجتهد فيه رأيك "
- 7- أخرج مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد "أن عمر استشار في الخمر فقال له على بن أبي طالب رضي الله عنهم: نرى أن تجعله ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذي وإذا هذي افترى " فجلد عمر في الخمر ثمانين "

قال الطحاوى فلما اعتمد على رض الله عنه في ذلك على ضرب المثل واستخرج المحد بطريق الإستنباط دل على أنه لا توقيف عنده من الشارع في ذلك ، فيكون جزمه بأن النبي على الله عليه وسلم جلد أربعين غلطا من الراوى، إذلو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه الى إلقياس ، ولو كان عند من بحضرته من الصحابة كعمسر وسائر من ذكر في ذلك شئ مرفوع لأنكروا عليه ، وتعقب بأنه إنما يتجه الإنكار لوكان المنزع واحدا فأما مع الإختلاف فلا يتجه الإنكار (٣)

Y- قال تعالى * ياأيها الذين آمنو الاتسألوا عن أشيا و إن تبد لكمتسؤكم * اخرج أحمد عن أبي أمامة قال : لما نزلت * يا أيها الذين آمنوا لاتسألوا عـن أشيا * الآية .

كنا قد إتقينا أن نسأله على الله عليه وسلم فأتينا أعرابيا فرشوناه بردا وقلنا سل النبي على الله عليه وسلم ، ولأبي يعلى عن البراء إن كان ليأتي على السنة أريد أن أسأل رسول الله على الله عليه وسلم عن الشي فأتهيب ، وإن كنسا

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۱/۱۲ - ۲۰؛ عمدة القاری ، ۲۳ /۲۲۱۰

⁽۲) فتح البارى ، ۱۳ / ۲۸۸

⁽۳) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ،، ۱۲/ ۲۱ - ۲۹٠

⁽٤) سورة المائدة ، الآية ١٠١٠

لنتمنى الأعراب - أى قومهم -ليسألوا فيسمعوهم أجوبة سؤالات الأعراب فيستفيد وها وأما ماثبت فى الآحاديث من أسئلة الصحابة فيحتمل أن يكون قبل نزول الآية، ويحتمل أن النهى فى الآية لا يتناول مايحتاج إليه مما تقرر حكمة أو ما لهم بمعرفته حاجة راهنة، كالسؤال عن الذبح بالقصب، والسؤال عن وجوب طاعة الأعراء إذا أمروا بغير الطاعة، والسوال عن أحوال يوم القيامة وماقبلها من الملاحم والفتن، والأسئلة التى فى القرآن كسؤا لهم عن الكلالة والخمر والمسر والقتال فى الشهر الحرام واليتامى والمحيض والنساء والعيد، وغير ندك، لكن الذين تعلقوا بالآية فى كراهية السمائل عما لم يقع، أخذ وه بطريق الإلحاق من جهة أن كثرة السؤال لما كانت سببا للتكليف بما يشق فحقها أن تجتنب.... (1)

⁽۱) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ۱۳ / ۲٦٤ - ٢٦٦٠

المطلب الرابع: الأدلة من المعقول:

- السنة ، فإن عدمه رجع إلى الإجتماع فإن لم يجده نظر هل يصح الحل على بعض والسنة ، فإن عدمه رجع إلى الإجتماع فإن لم يجده نظر هل يصح الحل على بعض الأحكام المقررة لعلة تجمع بينهما ، فإن وجد ذلك لزمه القياس عليها إلا أن عارضتها علة أخرى فيلزمه الترجيح ، فإن لم يجد علة استدل بشواهد الأصول وظبة الإشتباه ، فإن لم يتوجه له ,شي من ذلك رجع إلى حكم العقل .
 - ٢ ـ وأما من اتبع النص وقاس عيه فلا يحفظ عنن أحمد من أئمة السلف انكار ذ لـــك ٢ . لأن الحوادث في المعاملات لا تنقضي وبالناس حاجة الى معرفة الحكم .

⁽۱) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ۱۳ / ۲۹۹٠

⁽۲) فتح الباري ، ۱۳ / ۲۵۳۰

المبحث الثاني: أدلة حجية القياس عند الأصوليين:

استدل الجمهور لجين القياس بالكتاب والسنة والأجماع ، والعقل .

المطلب الأول: الآدلة من الكتاب.

استدل الجمهور إلا تبات القياس من الكتاب بآيات كثيرة منها:

۱- قوله تعالى * هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ماظننتم أن يخسرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حييت لم يحتسبوا وقذف فى قلوبهم الرعب ، يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدى الموئمنين فاعتبروا ياأولى الألهاب *

وجه الإستدلال بالآية :

آن الله سبحانه وتعالى بين في هذه الآية الكريمة ماحل ببنى النضير جزاء كفرهـم وكيد هم لرسول الله على الله عليه وسلم والمؤ منين ، فأمرنا أن نتأمل فيما نزل بهؤلاء من العقاب وسببه ، وحذر آن نفعل مثل فعلهم ، فنعاقب بمثل عقوبتهم ، لأن ماجرى على المثيل يجرى على مثيله.

وبعبارة أخرى : إن الاعتبار معناه العبور ، والعبور معناه المجاوزة ، يقال : عبرت النهر بمعنى جاوزته ، وبما أن القياس فيه مجاوزة بالحكم عن الأصل إلى الفرع، والإعتبار مجاوزة من حال الفير إلى حال النفس ، فإنه يكون والإعتبار بمعنى واحد ، ولما كان الإعتبار مأمورا به فإن القياس يكون مأمورا به أيضا . (٢)

⁽١) سورة الحشر (١)

⁽۲) أصول البزدوی؛ فخر الاسلام علی بن محمد البزدوی ، وبهامشه تخریج أحادیثه لابن قطلوبغا ویلیه اصول الكرخری ، (كراجی نور محمد كارخانة تجارات كتـــب) ۳۰۰؛ المحصول للرازی ، ۲/۲ - ۳۲؛ الاحكام للامدی ، ۱۲/۳؛ نهایة السول للاسنوی ، ۱۲/۳.

إن الأمر بطاعة الله وطاعة رسوله يقتضى الإمتثال للأوامر ، واجتناب النواهى حيث كان ذلك منصوصا عليه ، وإذا لم يكن كذلك وجب الرد إلى ماورد به نص ، ليأخذ النظير حكم نظيره ، وكان على المجتهذ أن يبحث في المنصوص حتى يجد عليه النظير حكم نظيره ، وكان على المجتهذ أن يبحث في المنصوص حتى يجد عليه جامعة بينه وبين الحادثة التي لانص فيها ، ليرد هذه إلى تلك .

"- قوله تعالى : * يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمد ا
فجزا مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم *
فنص الله تعالى على وجوب الجزا من النعم في المقتول من الصيد ولم ينص علمي

ما يعتبر من المماثلة فكان ما نصعليه أنه من النعم لا اجتهاد فيه وكان المرجع فسي الوجه الذي به تعلم مماثلته فيه لا طريق له غير الإجتهاد والإعتبار.

٤- قوله تعالى * وإذا جاء هم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوابه ولو ردوه إلى الرسول
 وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم *

وأولو الأمر هم العلماء ، والإستنباط ليس الإستخراج المعنى من النص بالبرآى والمتنباط المعنى من النص يكون بتعدية الحكم إلى نظائره وهو عين القياس .

⁽١) سورة النساء ، الآية ٥٥٠

⁽٢) الفقيه والمتفقه للبغد ادى ، ١ / ١٨٨؛ ميزان الأصول للسمرقندى ، ٢٦٥

⁽٣) سورة المائدة ، الآية ه ٩ .

⁽٤) الرسالة للشافعي ، ٩٠٠ ؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، ٢/ ٨١ الفقيه والمتفقه للبغدادي ، (/١٨٦) ارشاد الفحول ، ١٧٦

⁽٥) سورة النساء الآية ٨٠.

⁽٦) أصول السرخسي ، ٢/ ١٢٨ ؛ ارشاد الفعول ، ١٧٦٠

المطلب الثاني : الأديسة من السنة :

استدلوا من السنة بأدلة كثيرة منها:

1- عن شعبة عن الحارث بن عمرو ، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل أن رسول الله على الله عليه وسلم أراد أن يبعث معاذا إلى اليمن قال : كيــف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد في كتاب الله قال: فبسنة رسول الله على الله عليه وسلم ، قال : فإن لم تجد في سمنة رسول الله على الله عليه وسلم ولا في كتاب الله ؟ قال : أجتهد رأبي ولا آلو، فضــرب الله عليه وسلم ولا في كتاب الله ؟ قال : أجتهد رأبي ولا آلو، فضــرب رسول الله عليه وسلم صدره ، وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله عليه وسلم صدره ، وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله عليه الله عليه وسلم صدره ، وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله عليه الله لما يرضى رسول الله " (1)

وجه الإستدلال بالحديث:

إن معنى قول معاد رضى الله عنه "أجتهد رأيي "أبذل الوسع في طلب الحكم بالقياس على مافى كتاب الله والسنة ، وذلك برد القضايا التى لم أجد حكمها فيها اليهما عن طريق القياس ، وهذا الحديث يدل على أن الرسول على الله عليه وسلم أقر العمل بالقياس فيجب العمل به لأنه لولم يكن دليلا للأحكام الشرعية لم يصوب النبى على الله عليه وسلم ماقاله معاد رضى الله عنه ولم يقره عليه لأنه على الله عليه وسلم لا يقر على خطأ .

٢- عن ابن عباس أن امرأة جائت إلى النبي على الله عليه وسلم فقالت: إن أبي نذرت ان تحج ، فماتت قبل أن تحج ، أفاحج عنها ؟ قال : نعم حجى عنها ، أرأيت

⁽۱) سنن الترمزي ، ۳ / ۲۱٦٠

⁽۲) المستصفى ، ۲ / ۶۶۲ ؛ الاحكام للآمدى ، ۶ / ۳۲ ؛ شرح تنقيح الفصول ، للقرافي ، ه / ۳۸ ؛ نهاية السول للاسنوى ، ۱۳/۳ ؛ اعلام الموقعين لابن القييم، ۱ / ۲۰۲ .

لوكان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ قالت : نعم . قال : فأقضوا الذي ليه، فإن الله أحق بالوفاء.

وجه الإستدلال بالحديث:

إن رسول الله على الله عليه وسلم آلحق دين الله تعالى الذى هو الحج ، بالدين المادى في أن كلا منهما يجب قضاؤه ، وعندما يقضى فإن القضاء ينفع ، وهذا هو القياس. (٣) قل أن كلا منهما يجب قضاؤه ، وعندما يقضى فإن القضاء ينفع ، وهذا هو القياس. ٣- عن أبي هريرة رضى الله عنه أن أعرابيا أتى رسول الله على الله عليه وسلم : هل امرأتي ولدت غلاما آسود وإني أنكرته فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل لك من إبل ؟ ،قال : نعم ، قال : قما ألوانها ؟ قال : حمر ،قال : هل فيها من أورق ،قال : إن فيها لورقا ، قال : فأثى ترى ذلك جاءها ؟ قال : يارسول الله عرف نزعها . قال : ولعل هذا عرف نزعه . (٣)

قياس الرسول على الله عليه وسلم الولد الاسود على الحمل الاورق .

٤- ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمر رضى الله عنه لما سأله عن قبلة الصائم من غير إنزال ؟: " أرأيت لو تمضمضت بما "ثم مججته أكنت شاربه ؟ فقال عمر : لا فقال عليه الصلاة والسلام فغيم . (٥)

وجه الإستدلال بالخديث :

أن النبي صلى الله عليه وسلم ألحق القبلة التي تقع من الصائم من غير أن ينســـزل بالمضمضة في عدم الإفطار ، والجامع بينهما : أن كلا الأمرين يعد مقدمة لا يترتب

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۳، / ۱۹۱؛ صحیح مسلم بشرح النووی ، ۹۷/۹.

⁽٢) المحصول للرازى ٢/٢- ٢٣ ؛ الاحكام للامدى ،٤/٣٣؛ ارشاد الفحول للشوكاني ١٧٨ .

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۳، / ۱۹٦٠

⁽٤) ارشاد الفحول للشوكاني ، ١٧٨٠

⁽ه) سنن أبى داود ، ابوداود بن الأشعث السجتانى الازدى ، ومعه معالم السنان للخطابى ، الطبعة الأولى ، تحقيق ، عذت عبيد الدعاس (حمص : محمد علي السيد للنشر والتوزيع ، ١٣٨٩ - ١٩٧٠) ٢/ ٩٧٩٠

عديها المقصود ، فالقبلة لم يترتب عليها الإنزال ، والمضمصة لم يترتب عليه السال (١)

المطلب الثالث: الأركية من الإجمياع:

استدل الجمهور بإجماع الصحابة ، فقد ثبت أنه وقع من بعض الصحابة العمل بالقياس ، أو القول به من غير إنكار من أحد ، فكان فعلهم مع عدم إنكار الباقين ، إجماعا منهم على أن القياس حجة يجب العمل به ومصدر من مصاد رالتشريع ومن أمثلة إجماعهم ما يأتسبى :

- ا سئل أبو بكر عن الكلالة فقال : أقول فيها برأي ، فإن يكن صوابا فين الله ، وإن يكن خطأ فينى ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان منه : الكلالة ماعد ا الوالسد والولد . فهذا تصريح من أبى بكر بإفتائه برأيه في هذه المسالة ، والرأى هـــو القياس .
- 7- آجمع الصحابة على قتل بنى حنيفة عند ما منعوا إعطاء الزكاة بعد وفاة الرسول الله على الله عليه وسلم ، وكان ذلك من الصحابة آخذا برأى من رأى قتالهم ، ومنهم أبو بكر رضى الله عنه ، الذى قال : والله لأقتلن من فرق بين الزكاة والمصلاة فقاس منع الزكاة على ترك الصلاة فى أن كلا منهما يوجب حل القتال لفاعلهما والصحا بقنى إجماعهم على ذلك ، قد قاسوا أبا بكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى القيام متنفيذ الشريعة ، وأخذ الزكاة لمستحقها وهذا من أبى بكر رضى الله عنه ومن الصحابه أخذ بالقياس .

⁽۱) البرهان للجويني ز،۲ / ۲۹۹؛ المعصول للرازي ،۲/۲ - ۲۲؛ ميزان الأصول للسبرقندي ، ۲/۳ ؛ ارشاد الفعول للشوكاني ، ۱۲۸ ·

⁽۲) الفقية والمتفقه للبفدادى ،۱۹۹ ؛ روضة الناظر لابن قدامة تحقيق : سيف الدين الكاتب ؛ ۲۵۲ ؛ نهاية السول للأسنوى ، ۱۱/۳ .

⁽٣) الأحكام للآمدى ، ٤ / ٠٤ ؛ شرح العضد على المختصر ، ٢ / ١٥١ ؛ البلبل فسي

٣- ولى عمر أبا موسى الأشعرى رضى الله عنهما قضاء البصرة ، وأرسل إليه رسالة قال فيها : .٠٠٠٠ ثم الفهم الفهم فيما أدلى واليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم قايس الأمور عند ذلك و اعرف الأمثال ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله واشبهها بالحق

قال ابن القيم : هذا آحد ما اعتمد عليه القياسون في الشريعة ، وقال : هـــذا كتاب عمر إلى أبي موسى رضي الله عنهما، ولم ينكره أحد من الصحابة ، بل كانـــوا متفقين على القول بالقياس، وهو أحد أصول الشريعة، ولا يستفني عنه فقيه .

- ٤- قال على رضى الله عنه : " اجتمع رأين ورأى عمر رضى الله عنه في أن ألا تبساع أسهات الأولاد ورأيي الآن أن يبعن . فقال له عبيدة السلماني : رأى ذوى عد ل أحب إلينا من رأيك وحدك ، وفي بعض الروايات من رأى عدل واحد ". فدل جواز العمل بالقياس .
- ٥- قال عثمان رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه ، في واقعة معينة : إن تتبع رأيك فسديد وإن تتبع رأى من قبلك ، فنعم ذلك الرأى كان ، فصوّ ب أن يأخذ عبر برأيه ، وصوب كذلك أن يأخذ برأى من قبله ، وهذا لا يحدث إن كان في المسألة دليل قطعي .
- قاس مجزر المدلجي وقاف ، وحكم بقياسه وقيافته ، على أن اقدام زيد وأسامة ابنـــه بعضها مع بعض سر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى برقت أسارير وجم من صحة هذا القياس وموافقته للحق ، وكان زيد أبيض وابنه أسامة أسود ، فألحق هذا القائف الفرع بنظيره وأصله وألغى وصف السواد والبياض الذي لاتأثير لسيه فالحكيم.

⁽١) أعلام الموقعين لابن القيم الجوزية ، ١٣٠٠٨٦/١ ؛ أصول السرخسي ، ١٣٣/٢ نهاية السول للاسنوى ٣٠/ ١٦٠٠

⁽٢) اللمع للشيرازي ، ٤٥؛ المحصول للرازي ، ٢/٢ -١٨؛ نهاية السول للاسنوي ١٦/٣.

⁽٣) التبصرة للشيرازي ، ٢٦٦؛ الاحكام للآمدي ،٤/٣٤ ؛ الابهاج شرح المنهاج ، ١٣/٣

⁽٤) اعلام الموقعين لابن القيم الجوزية ، ١/ ٢٠٤٠

والأمثلة والوقائع على ذلك كثيرة ، وكلما تؤكد إجماع الصحابة على العملل بالقياس والقول بحجيته .

المطلب الرابع: الأدنية العقلية.

- الأعلى معلل بوصف موجود في الفرع ، ظن أن حكمه كحكمه ، وهو يعلم الأعلى معلل بوصف موجود في الفرع ، ظن أن حكمه كحكمه ، وهو يعلم أن مخالفة حكم الله تعالى توجب العقاب فوجب العالم على المرجوح متعين في بدايسة فوجب العمل به ، لأن ترجيح الراجح على المرجوح متعين في بدايسة العقول .
- 7- إن المجتهد إذا غلب على ظنه كون الحكم في الأصل معللا بالعلة الغلانية ثم وجد تلك العلة بعين في الغرع يحصل له بالضرورة ظن ثبوت ذلك الحكم في الغرع ، وحصول الظن بالشئ مستلزم لحصول الوهم بنقضيه، وحينئلذ فلا يمكنه أن يعمل بالظن والوهم ، لإستلزامه إجتماع النقيضين ، ولاأن يتمسل العمل بهما ، لاستلزامه إرتفاع النقيضين ، ولا أن يعمل بالوهم د ون الظن لأن العمل بالمرجوح مع موجود الراجح متنع شرعا وعقلا ، فتعين العمل بالظن ، ولا معنى لوجوب العمل بالقياس إلا ذاك .
 - ٣- أن احكام انشارع معقولة المعنى ولها مقاصد فالله سبحانه لم يشرع حكما.
 إلا لمعلمة ومعالج العباد هي الفاية المقصودة من تشريع الاحكام.

⁽۱) المحصول للرازى ، ۲ / ۱۳۸؛ التحصيل من المحصول ، سراج الديسن محمود بن أبى بكر الأرموى ، الطبعة الأولى ، تحقيق : د ، عبد الحميد علسى ابو زنيد (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ۱ ، ۱ ۱۸۵ م ۱۹۸۸ م) ۱۲۲۲/۲ .

⁽٢) نهاية السول للاسنوى ، ١٧/٣ ؛ الابهاج شرح المنهاج للسبكي ، ١٥٠٣.

فان غلب على ظن المجتهد أن حسكم الأصل معلل بعلة ، وتحققت المقاصد والعلل في غير موضع النص أى في الفرع ، فيثبت الحكم المقرر في النص فيما لانسس فيه في أغلب الظن عند المجتهد والعمل بالظن أمر واجب .

هذه أهم وأبرز الأدلة التي استدل بها الجمهور على حجية القياس

⁽١) شرح العضد على المختصر لابن الحاجب، ٢٣٨/٢.

الفصـــــل الثالــــث

شبـــه المنكريـــن

ويشمـــل مبحثيـــن : _

السبحث الأول : شبه المنكرين كما وردت في فتح الباري

السبحث الثانى : شبه السنكرين كما وردت في كتب الأصول .

السحث الأول: شبه المنكرين كما وردت في فتح الباري.

أورد المنكرون للقياس شبها مستدلين بالقرآن والسنة والإجماع ، والمعقول المطلب الأول : الأدلة من الكتاب :

۱- قوله سبحانه وتعالى * اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا *

قال ابن حجر رحمه الله: ظاهره يدل على أن أمور الدين كلت عند هذه المقالة وهي قبل موته على الله عليه وسلم بنحو شانين يوما فعلى هذا لم ينزل بعد ذلك من الأحكام شئ.

٢- قوله تعالى ﴿ ولا تقف ماليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤ ال كل أولئك كان
 عنه مسئولا ﴾

قال ابن حجر رحمه الله: لا تحكم بالقيافة والظن ، أي لا تتبع ماليس لك به علم والقياس أمر ظنى مشكوك فيمه ، فيكون العمل به بفير علم ومن قبيل الظن المسلدى لا يفنى من الحق شيئا .

٣- قوله تعالى * إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما آراك الله * الله *

⁽١) سورة المائدة ، الآية ٣.

⁽۲) فتح الباري ، ۱۳ / ۲٤٦٠

⁽٣) سورة الاسراء ، الآية ٢٦.

⁽٤) فتح الباري ، ١٣ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ،عمدة القاري ، ٢٥ / ٣٠٠

⁽٥) سورة النساء ، الآية ه١٠٠

قسال البخسسارى رحسه اللسسه: ماكان النبى عملى اللسه عليه وسلم يسأل مما لم ينزل عليه الوحى فيقول لا أدرى أولم يجب حتى ينزل عليه الوحى ولم يقل برأى ولا قياس، لتقوله تعالى * بما أراك الله *

٤ قوده تعالى * ما فرطنا في الكتاب من شئ *

أى : فلا حاجة إلى القياس ماد امت كل الأمور مند رجة تحت النصوص الشرعية .

المطلب الثانيي : الأدلة من السنة :

واستدلوا لمذهبهم من السنة بأحاديث كثيرة:

1- "عن عروة رضى الله عنه قال : حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطا كموه إنتزا على ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء : بسعلمهم ، فييقى ناسجهال يستفتون فيفتون برايهم فيضلون ويضلون " (٣)

أوضح الحديث أن الذين يقيسون الأمور بآرائهم أعظم ضررا على المسلمين ، ووصعفهم بالضلال والإضلال .

٢- قال ابن مسعود : سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن الروح فسكت حتى نزلت الآية وقال أصحاب هذا المذهب : ماكان النبى صلى الله عليه وسلم يسأل مما لم ينزل عليه الوحى ، ولم يقل برأى ولا قياس.

⁽۱) فتح الباري ۱۳، / ۱۳، عمدة القاري ، ۲۵/ ۶۲ - ۶۲ .

⁽٢) سورة الانعام ، الآية ٣٨ ، فتح البارى ، ١٣ / ٩٩ ٢ - ٠٣٠٠

⁽٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٣ / ٢٨٢.

⁽٤) فتح البارى ١٣٠ / ٢٨٧ ؛ عمدة القارى ١٥٠ / ٩٠٠

⁽٥) فتح البارى ١٣٠/ ٢٩٠ - ٢٩١ ، عمدة القارى ، ٢٥ / ٢٦ - ٤١٠

٣- عنائبى سعيك جائت إمرأة إلى رسول الله على الله عليه وسلم فقالت : يارسول الله نهب الرجال بحديثك فاجعل لنا من نفسك يوما نأتيك فيه تعلمنا معاطمك الله . فقال : اجتمعن في يوم كذا وكذا وفسي مكان كذا وكذا ، فاجتمعمن ، فأتاهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلمهن معاطمه الله . ثم قال : مامنكن امرأة تقد مبينيديها من ولد هائلا ثقالا كان لها حجابها من النار . فقالت امرأة منهن يارسول الله ، ا ثنين ؟ قال فأعاد تها مرتين ،ثم قال : واثنين واثنين واثنين واثنين واثنين واثنين واثنين واثنين على الله قال ابن حجر رحمه الله : قال البخاري رحمه الله : باب تعليم النبي على الله عليه وسلم أمته من الرجال والنساء معا علمه الله ليس برأى ولا تمثيل . والتمثيل هو القياس .

المطلب السثال ... : الأدلة من الإجماع :

واستدلوا كذلك لمذهبهم أن بعض الصحابة وقع منهم ذم القياس وسكت الباقون على هذا الذم ، فيكون إجماعا منهم على إنكاره.

- 1- قال ابن مسعود رضى الله عنه: " ليسعام إلا الذى بعده شر منه ، لاأقول عام أخصب من عام ، ولا أمير خير من أمير ، ولكن ذهاب العلماء ، ثم يحدث قسوم يقيسون الأمور بآرائهم فيهدم الأسلام.
- ۲- عن عسر رضى الله عنه قال: إياكم وأصحاب الرأى فإنهم أعدا السنن، أعيته والمحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا ".

⁽۱) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ۱۳ / ۲۹۲.

⁽۲) فتح الباري ، ۱۳ / ۲۹۳ ، عمدة القاري ، ۲۰ / ۲۶٠

⁽۳) فتح البارى ، ۱۳ / ۱۳۳ - ۲۹۱ - ۲۹۸ - ۲۹۸

٤) فتح الباري ، ١٣/ ٢٨٩ - ٢٩٢ - ، عمدة القاري ، ٢٥ / ٣٤٠

المطلب الرابيع: الأدلة من المعقول

واستدلوا كذلك لمذهبهم بالمعقول:

قال ابن حجر رحمه الله: وقد عسر فهم المعنى فى الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكرى القياس فقال: القطع فى السرقة وون الفصب وغيره وغيره وغيره قول المعنى فإن الفصب أكثر هتكا للحرمة من السرقة ، فدل على عدم اعتبار القياس لأنه إذا للسم يعمل به فى الأعلى فلا يعمل به فى المساوى .

⁽۱) فتح الباری ، ۱۲ / ۹۸

المبح الثاني : شبه المنكرين كما وردت في كتب الأصول :

استدل نفاة القياس لمذ هبهم بأدلة من الكتاب والسنة ، والإجماع والمعقول:

المطلب الأول : الأدلة من الكتاب :

استدلوا من الكتاب بآيات كثيرة منها:

الله ورسوله ، واتقوا الله ورسوله ، واتقوا الله ورسوله ، واتقوا الله ورسوله ، واتقوا الله (۱)
 إن الله سميع عليم *

فهذه الآية تنهى عن العمل بفير كتاب الله وسنة رسوله ، والعمل بالقياس عمل لله ورسوله ، فكان منهيا عنه .

٢- قوله تعالى ﴿ ولا تقع ماليس لك به علم إن السمع والبصر والغؤاد كل أولئك كانعنه
 مسئولا ﴾

فهذه الآية تنبى عن إتباع الإنسان ماليس مفيد اللعلم واليقين ، والقياس انسا يفيد الظن ، فكان المجتهد منهيا عن العمل به.

(٣)
 عوله تعالى * ... ما فرطنا في الكتاب من شئ ... *

٤ - قوله تعالى ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم ... ﴿

فهاتان الآيتان تدل على أن الأحكام كلها مبينة في الكتاب ، وليس فيها مايحتاج فيه إلى القياس ، يقول ابن حزم : " فإذ قد صح يقينا بخبر الله تعالى السدي

⁽١) سورة الحجرات ، الآية ١

⁽٢) سورة الاسراء ، الاية ٢٣.

⁽٣) سورة الانعام، الآية ٣٨.

⁽٤) سورة المائدة ، الآية ٣.

- ه قال جل شأنه ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناسمانزل إليهم ولعله ملم ولعله ملم الماسمانزل المام ولعله ملم (٢) يتفكرون ﴿
- ٦- وقال سبحانه وتعالى ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شئ وهدى ورحمـــة
 (٣)
 وبشرى للمسلمين ﴿

فمعنى البيان فى هاتين الآيتين : إنه تبيان لكل شئ شرع لكم لأنه ليس فيه بيان الأشياء كلما ، بل بيان الأحكام كلما فيه ، وعلى ذلك فلم يبق شئ يبين بالقياس ماد امت كل الأحكام مبينة فى الكتاب .

γ- قال تعالى : ﴿ ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأسر (٥) منكم فإن تنازعتم في شئ فرد وه إلى الله والرسول إن كنتم تؤ منون بالله واليوم الأخر ﴾.

⁽٢) سورة النحل ، الآية ٤٤.

⁽٣) سورة النحل ، الآية ٩٨٠

⁽٤) الاحكام لابن خزم ، ٢/ ٣٧٤ ، اصول السرخسى ، ٢/ ٢٠٠٠ المستصفى للفزالي ١ / ٢٠٠٠ المستصفى للفزالي ١

⁽٥) سورة النساء ، الآية ٥٥.

فهذا هو الذى لاشك فى صحته ، وليس فيه الرد عند التنازع إلا إلى الله تعالى وهو القرآن ، وإلى الرسول ، وهو كلامه على الله عليه وسلم ولا ذكر القياس فى ذلسك، فصح أن ماعدا القرآن والحديث لا يحل الرد إليه عند التنازع ، والقياس أعلا ليسس قرآنا ولا حديثا ، فلا يحل الرد إليه أعلا .

حال الله تعالى * ياأيها الذين آمنوا لا تسالوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكيم وإن تسالوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور حليم * * فبين الله تعالى أن ما أمرنا به في القرآن أوعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فهو واجب طاعته ، وضد الطاعة المعصية فمن لم يطع فقد عصى ، ومن لم يفعل ماأمر به فلم يطع ، ونهانا عن أن نسأل عن شئ جملة البتة ولم يدعنا في لبس ... فسيصح أن مالم يأت به نص أو إجماع فليس واجبا علينا . (٣)

9- قال تعالى ﴿ أُولِم يكفهم أَنَا أَنْزَلِنَا عليك الكتاب يتلى عليهم إِن في ذلك لرحمة (٤) وذكرى لقوم يؤ منون ﴾

فأوجب الله تعالى أن يكتفى بتلاوة الكتاب ، وهذا هو الأخذ بظاهره ، وإبطال كل تأويل لم يأت به نص أو إجماع ، والله جعل الكتاب كافيا ، ومن جعل القياس حجة لم يجعل الكتاب كافيا .

⁽۱) الاحكام لابن حزم ، ۲/۰۶۶ العدة في أصول الفقه ، أبويعلى البغدادي ، الطبعة الاولى ، تحقيق : أحمد بن على سير المباركي (دار النشر (بدون) ١٣١٤/٤ (١٤١٠-١٤١٠)

⁽٢) سورة الماعدة الآية ١٠١٠

⁽٣) الأحكام لاين حزم ، ٢/ ٢٢٥٠

⁽٤) سورة العنكبوت ، الآية ١٥٠

⁽٥) الاحكام لابن حزم ، ٢/ ٣١٥ ، ميزان الأصول ، ٨٥٥٠

- ر الله تعالى ﴿ فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلم ورد ﴾ الله فنص تعالى ألا تضرب له الأمثال ، وهذا نصجلى على إبطال القياس وتحريمه لأن القياس ضرب أمثال للقرآن و تمثل عنص فيه بمافيه النص ، ومن مثل مالا ينص الله تعالى على تحريمه أو إيجابه بما حرمه الله تعالى وأوجبه ، فقد ضرب له الأمثال ، وواقع المعصية ، ونص تعالى على أنه يعلم ونحن لا نعلم فلو علم تعالى أن الذي لم ينص عليه مثل الذي نص عليه لأعلمنا بذلك وملا أغظه وما ضيعه (٢)
 - 11 قال تعالى : * إن هى إلا أسما سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن . . . *
 والقياس إسم فى الدين لم يأذن به الله تعالى ، ولا أنزل به سلطانا ، وهوظن منهم بلاشك ، لتجاذبهم علل القياسات بينهم ، كتعليلهم الربابالآكل ، وقال آخرون منهم : بالكيل والوزن ، وقال آخرون : بالإد خار ، وهذه كلهاظنون فاسدة ، وتخاليط وأسما الم يأذن تعالى بها ، ولا أنزل بها سلطانا .
- ١٢- قال تعالى : ﴿ إِن نحن إِلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشا من عباده وماكانلنا أن التيكم سلطان إلا باذن الله ﴾ فنص الله تعالى عن الأنبيا الصادقين أنه ليسلهم أن يأتوا بسلطان إلا بإذن الله تعالى ، والسلطان الحجة بلا شك ، فكل حجة لم يأذن الله تعالى بها في كلامه فهو باطله مُ ولم يأذن قط تعالى في القياس فهو باطل .

⁽١) سورة النحل ، الآية ٧٤.

⁽٢) الاحكام لابن حزم ، ٢/ ٣٣٥٠

⁽٣) سورة مريم ، الآية ٢٤ .

⁽٤) سورة النجم ، الآية ٣٦.

⁽ه) الاحكام لاين حزم ، ٢/ ٣٥٠

⁽٦) سورة ابراهيم ،الآية ١١٠

⁽٧) الاحكام لابن حزم ، ٢/ ٣٥٠

السطلب الثاني : الأدلة من السنق:

- ١- واستدلوا لمذ هبهم من السنة بأحاديث كثيرة منها : _
- 1- قال رسول الله صلى الله عليه وسيلم: أن الله لاينيوع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلمياء
- بعلمهم فبيقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضرون ويضلون ، (١) قال ابن حجر: ومعنى الحديث ذم من أفتى مع الجهل ولذلك وصفهمالضلال والاضلال.
 - ٢- مارواه أبوهريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه ولسلم قال :: دهونى ماتركتم إنما أهلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا، نهيتكم عن شئ فاجتنبوه ، وإذاأمرتكم بأمر فأتوا منه مااستطعتم" (١) يقول ابن حزم في هذا الحديث : "فهذا حديث جامع لكل ماذكرنا ،بين فيه على الله عليه وسلم أنه إذا نهى عن شئ فواجب أن يجتنب، وأنه إذا أمر فواجب أن يؤتى منه حيث بلغت الإستطاعة ، وأن مالم ينه عنه، ولا أمر به فواجب أن لا يبحث عنه في حياته عليه الصلاة والسلام وإذ هذه عفته فغرض على كل مسلم أن لا يحرمه ولا يوجب . (٣)
 - ٣- عدن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله على الله عليه وسلم
 تعمل هذه الأمه برهمة بكتاب الله ثم تعمل برهة بسنة رسول الله على

الله عليه وسلم شم تعمل برهة بالرأى فإذا عملوا فقد غلواوأضلوا".(٤) فقد وصف عملهم بالرأى بالضلال ، لانه لا ينمكن أن يكون عملهم بالكتاب والسنة ضلالا ، فلم يبق إلا عملهم بالرأى وهذا يدل على أن العمل بالرأى والقياس غير صحيح . (٥)

عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله على الله عليه وسلم : " دعونى ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على انبيائهم فإنا المرتكم بشيء فاجتنبوة ".

(۱) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ۲۸۲/۱۳،

(٢) الجامع الصحيحة المروذي ، ٥/ ٢١٠

(٣) الاحكام لابن حزم ، ٢/٢ه ، النبذ في أصول الفقه ، لابن حزم ، ١٠- ٦١ ، الاحكام التبصرة للشيرازي ٢٣٦ ؛ السحصول للرازي ، ٢/ ٢ - ١٤٥ - ١٤٦ ؛ الاحكام للآمدي ، ١٢/٣ ، الابهاج شرح المنهاج ، ١٢/٣٠٠

()) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الحافظ نور الدين على بن آبى بكر المهيشى ، (القاهرة دار الريان للتراث ، ١١٠٧ - ١٩٨٧) ، ١ / ٩٩ ، جامع العلم وفضله لابن عبد البر ، ٢ / ١٦٣، الفقيه والمتفقه للبغد ادى ، ١ / ١٩٩ ، الاحكام لابن حزم ، ٢ / ٢٥ ، ٢١ ، ١٢ ه

(ه) اصول السرخسي ، ۲/ ۱۲۱؛ المحصول للرازي ، ۲/ ۲- ۲ ، ه۱۱، شرح تنقيح العضو للقرافي ، ۳۸٦،

فصح نصا أن مالم يقل فيه على الله عليه وسلم فليس واجبا ، لانه لم يأمر بــه وليس حراما لأنة لم ينه عنه ، فبقى ضرورة انه مباح ، فمن ادعى انه حرام مكلف أن يأتى فيه بنهى من النبى على الله عليه وسلم ، فإن جا وسمعنا واطعنا ، وإلا فقوله باطـل ، ومن ادعى فيه إيجابا كلف أن يأتى فيه بأمر من النبى على الله عليه وسلم فإن جا ومن ادعى فيه إيجابا كلف أن يأتى فيه بأمر من النبى على الله عليه وسلم فإن جا ومن المعنا واطعنا ، وان لم يأت به فقوله باطل ، وصح بهذا النص ان كل ماأمر به على الله عليه وسلم فهو فرض علينا إلا مالم نستطع من ذلك ، وأن كل مانهانا عنه فحرام حاشا مابينه على الله عليه وسلم أنه مكروه أوند ب فقط ، فلم يبق في الدين حكم الا وهو همنا منصوص جملــــة.

ه- عن عوف بن مالك عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: " تغترق أمتى على بضيع وسبعين فرقة أعظمها فتنة على أمتى قوم يقيسون الأ مور برأيهم فيحلون، الحرام ويحرمون الحلال."

وهذا الحديث دليل على إبطال القياسلمن نصح نفسه .

٦-عن أبن وهب قال : قال لى مالك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم _ امام المرسلين _ يسأل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتيه الوحى من السماء.

قال أبو محمد : فاذا كان رسول الله على الله عليه وسلم لا يجيب إلا بالوحى وإلا لم يجب ، فمن الجرأة العظيمة إجابة من أجاب في الدين برأى أو قياس ، أو إستحسان أو إحتياط أو تقليد ، إلا بالوحى وحده ، وبالله تعالى التوفيق .

⁽١) الاحكام لابن حزم ، ٢/ ١٩٥٠

⁽۲) مجمع الزوائد للميشى ، ۱ / ۱۲۹ ؛ جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر ١٢/٢ - ١٦٣/٢ ، المعصول للرازى ، ۲/۲ - ١٦٣/٢ ، العدة لابى يعلى ، ٤/ ١٣١٤.

⁽٣) الاحكام لاين حزم ، ٢/ ٢٥٠٠

⁽٤) الاحكام لابن حزم ، ٢/ ٥٤٥٠

γ- عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "بد آ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بد أ فطوبى للفرباء.

قال ابو محمد : ولا معنى لغشو القول بالقياس وغلبته على أكثر الناس فهذا برهان بطلانه وفساده ، وقد أنذر رسول الله على الله عليه وسلم بغلبة الباطل وظهوره وخفاء الحق ود ثوره .

المطلب الثالست : الأدلة من الإجماع:

وهو ان بعض الصحابة ذم العمل بالقياس ، وسكت الباقون على هذا الذم والإنكار علي ما يدل على التي استدلوا بها عليه ما يدل على أن القياس مذموم بإجماع الصحابة ومن الأدلة التي استدلوا بها ما يلى :

- 1- قال عمر رض الله عنه : إياكم وأصحاب الرأى فإنهم أعدا السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأى فنطلوا وأضلوا.
- ۲- وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : لا يأتى عليكم زمان إلا وهو شر من الذى قبله ، أما أنى لا أقول أمير خير من أمير ، ولا عام أخصب من عام ولكن فقها كم يذهبون ثم لا يجدون منهم خلفا ، ويجى قوم يقيسون الأمور برايهم .
 - عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : لم يزل أمر بنى اسرائيل مستقيما حتى نشأ فيهم المولد ون أبناء سبايا الأمم فأخذ وا فيهم بالرآى فأضلوا بنى اسرائيل .

⁽١) الاحكام لابن حزم ١٦/ ٢٥٠٠

⁽٢) الاحكام لابن حزم ، ٢ / ٢١، ؛ جامع بيان العلم ، لابن عبد البر ، ١٦، ١٦٤ ؛ التبصرة للشيرازي ، ٢٩٠ .

⁽٣) الاحكام لا بن حزم ، ٢/ ١٥٥ ز، الفقيه اوالمتفقه للبغدادي ، ١٨٢/١٠

⁽٤) الاحكام لابن حزم ، ٢/ ٢٢٩ ، جامع بيان العلم لابن عبد البر ، ٢/٦٦/٠.

- وعن أبن عباس رضى الله عنه قال: " من أحدث رأيا ليس في كتاب الله ولم تميض به سنة رسول الله على الله عليه وسلم لم يدر على ماهو منه إذا لقى الله عز وجل.
- عن على رضى الله عنه قال ؛ لوكان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح
- عن أبى مليكة قال : قال ابو بكر رضى الله عنه : أي أرض تقلني وأي سما تظلنسي إن قلت في آية من كتاب الله بغير ما أراد .
 - قال سهل بن حنيف : أتهموا آرا كم على دينكم .
- قال محمد بن سيرين : القياس شؤم وأول من قاس إبليس فهلك ، وإنما عبدت الشمس
 - قال مسروق : لا أقيس شيئا بشئ إنى أخاف أن تنزل رجلي،

يقول ابن حزم ، فهؤ لا عمر وابن عمر ، وابن مسعود وأبو هريرة ، ومعاذ بن جبل وسمرة بن حنيد ب ، وابن عباس والبراء بن عازب وغيرهم كلهم يبطل القياس ، وما ليس موجود ا في القرآن ، ولا في السنة عن رسول الله على الله عليه وسلم، وهذه صفة الرأى والقياس والتعليل وأن لا يصح خلاف عن أحد من الصحابية (Y) بوجه من الوجوه . --

⁽١) الاحكام لابن حزم ، ٢ / ٢ ٢ ؛ الفقيه والمتفقه ، ١ / ١٨٣٠

⁽٢) الاحكام لابن حزم ١٠/ ١٩ ٢ ؛ الاحكام للآمدى ، ٢/٢٤ ؛ اعلام الموقعين لابن القيم • 0人/1

⁽٣) الاحكام لا بن حزم ، ٢/٢١٦؛ اعلام الموقعين لا بن القيم ، ١/٤٥؛ الاحكام للآمدى ٢/٢٤ ؛ شرح تنقيح الفصول للقرافي ، ٣٨٦٠

⁽٤) النبذ في أصول الفقه لابن حزم ؟ ٦٠ ، اعلام الموقعين ، ١/ ٩٥٠

⁽٥) الاحكام لابن حزم ، ٢/٢٥٥ ، التبصرة للشيرازي ، ٢٩٠٠

⁽٦) الاحكام لابن حزم ، ٢/٢٤ هز، التبصرة للشيرازي ، ٢٩٤ ، الاحكام للآمدي ، ٤٧/٤ .

⁽٧) الاحكام ، ١/ ١٤٥٠

المطلب الرابع: الأدلية من المعقول:

استدل المنكرون بأدلة عقلية منها:

1- كان الدين والإسلام لا تحريم فيه ، ولاإيجاب ، ثم أنزل الله تعالى الشرائي ،
فما أمر به فهو واجب ، وما نهى عنه فهو حرام ، ومالم يأمر به ولانهى عنه فه وما مباح ، حلال كما كان ، هذا أمر معروف ضرورة بفطرة العقول من كل واحد ، فغى ماذا يحتاج إلى القياس أو إلى الرأى ؟ فمن أقر بماذكر ، ثم أوجب مالا ينيس ماذا يجابه ، أو حرم مالانص بالنهى عنه ، فقد شرع في الدين مالم يأذن به الله تعالى .

۲- یسأل ابن حزم فیقول: فی آی شی یحتاج رالی القیاس؟ آفی ماجا به النص والحکم من الله تعالی و رسوله عیه الصلاة والسلام، أم فیمالم یات به نص ولاحکم من الله تعالی فإن قالوا: فیما جا به النص علم آنه باطل لا نه لو کان کذلك لکان واجب تحریم ما آحل الله تعالی بالقیاس و تحلیل ما حرم الله تعالی و ایجاب مالم یوجبه الله تعالی ، وایجاب مالم یوجبه الله عز وجل . (۲)

وإن قالوا بل فيما لانصفيه . قلنا : قد ذم الله تعالى هذا . وكذب قائله . فأما ذمه ذلك ففى قوله عز وجل : * أم لهم شركا " شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به الله *

وأما تكذيبه تعالى من قال ذلك فغى قوله تعالى : * مافرطنا في الكتاب من شئ *

⁽١) الاحكام لاين حزم ، ٢/ ١٥٥٠.

⁽٢) النبذ في اصول الفقه لابن حزم ، ٥٥.

⁽٣) سورة الشورى ، الآية ٢١.

⁽٤) سورة الانعام، الآية ٣٨.

وقال تعالى : ﴿ لتبين للناس مانزل اليهم ﴾ (١) . وقال على الله عليه وسلم في حجة الوداع : اللهم هل بلغت ؟ قالوا : نعم، قال : اللهم أشهد "، فصح يقينا بطلان (٢)

"- قالوا: إن القياسيؤدى إلى المنازعة والخلاف ، وماهذا شأنه ثبت النهى عنه من قبل الشارع ، فالقياس منهى عنه لان القياس ينبنى على أمارات ومقد مات ظنيية وهذا مما يقتضى وقوع الخلاف فيه قطعا ، وحينئذ فيكون القياس ممنوعا ، لأن الله سبحانه وتعالى نهى عن التنازع (٣) بقوله : * ولا تنازعوا فتغشلوا وتذهب ريحكم *،

٤- لوكان العمل بالقياس واجبا لم يخل العمل بذلك من أن يكون ضرورة أوإستدلالا،

وليس يسوغ إدعاء العلم الضرورى في وجوب ذلك ، لانا لانجد نغوسنا مضطرة

الى العلم بذلك ولا تتعرى من الشكوك.

وان كان العلم بوجود ه إستد لا لا لم ينعل إما أن يكون الإستد لال عقلا أوشرعا . والعقل لا مد خل له في إيجاب ذلك ، لأن العلم بأعول الأشياء التي يقساس عليها لا يقع من ناحية العقول ، ولا يجوز أن يفرق الله تعالى بين الخمر وسائسوي الأشربة في الحكم ، فيحرم الخمر ويبيح غيرها مع تساويها في الإسكار، والعقل يسوى بينهما . ولو كان ثبوته شرعا لظهر ، وليس في وجود ذلك خبر.

وتحرير هذه الدلالة: أن العلم بوجوبه ، اذا لم يكن من ناحية العقول ، ولاشرع ورد بذلك لم يجز القضاء به .

⁽١) سورة النحل ز، الآية ٤٤.

⁽٢) النبذ في اصول الفقه لابن حزم ، ٢٥؛ الاحكام لابن حزم ٢/ ١٦٥٠

⁽٣) المحصول للرازى ، ٢/٢/-١٤٩؛ نهاية السول للاسنوى ٣/٢٠٠

⁽٤) سورة الانفال ، الآية ٢٦.

⁽٥) العدة لابي يعلى ، ٤/٥١٦ ؛ التبصرة للشيرازي ، ٣٢٠.

إن القياس فيه شبهة في أصله ، لأن الوصف الذي تعدى به الحكم غير منصوصطيه ولا هو ثابت بإشارة النص ولا بدلالته ولا بمقتضاه ، فتعيينه من سائر الأوصاف بالرآي لا ينغك عن شبهة ، والحكم الشابت به من إيجاب أوإسقاط أو تحليل أو تحريم محض حق الله تعالى ، ولاوجه لإثبات ماهو حق الله بطريق فيه شبهة ، لآن من له الحق موصوف بكمال القدرة يتعالى عن أن ينتسب إليه العجز أو الحاجمة إلى إثبات حقه بمافيه شبهة ، ولا وجه لإنكار هذه الشبهة فيه ، فإن القياس لا يوجب العلم قطعا بالإتفاق وكان ذلك بإعتبار أصله ، وعلى هذا التقرير يكون همذا العلم قطعا بالإتفاق وكان ذلك بإعتبار أصله ، وعلى هذا التقرير يكون همذا العقلية التي : * ولا تقف ماليس لك به علم *

ا(١٢١) اصول السرخسي ، ١٢١/٢٠

⁽٢) سورة الاسراء ، الآية ٣٦ .

الرد علم شبم المنكرين ويشمل مبحثيمن :-

المبحث الأول : الرد على شبه المنكرين كما وردت في الفتح

المبحث الثاني : الرد على شبه المنكرين كما وردت في كتب الأصول .

المبحث الأول : الرد على شبه المنكرين كما وردت في فتح البارى :

اجاب الجمهور على شبه المنكرين بالآتى : أولا : الشبه التى استدلوابهامين الكتاب :

ا- قوله تعالى : * اليوم أكملت لكم دينكم * قوله تعالى : * اليوم أكملت لكم دينكم * قال ابن حجر رحمه الله : ظاهره يدل على أن أمور الدين كملت عند هـــنه

المقالة وهى قبل موته صلى الله عليه وسلم بنحو ثمانين يوما فعلى هذا لم ينول بعد ذلك من الا حكام شئ وفيه نظر ، وقد ذهب جماعة إلى أن المراد بالإكمال ما يتعلق بأصول الأركان لا مايتفرع عنها ، ومن ثم لم يكن فيها متسك لمنكري القياس في القياس ، ويمكن د فع حجتهم على تقدير تسليم الا ول بأن إستعمال القياس في القياس في القياس في التعلق بالمناس القياس في التعلق بالمناس في المناس في التعلق بالمناس في التعلق بالمناس في التعلق بالمناس في المناس في ال

الحوادث متلقى من أمر الكتاب ، ولو لم يكن إلا عموم قوله تعالى ﴿ وماآتاكـــم الرسول فخذ وه ﴾

وقد ورد أمره بالقياس وتقريره عليه فاند رج في عموم ماوصف بالكمال . ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال في قوله تعالى : * وأنزلنا إليك الذكر لتبين للنساس مانزل إليهم * قال : أنزل سبحانه وتعالى كشيرا من الأمور مجملا ، ففسر نبيه ما احتيج إليه في وقته ومالم يقع في وقته وكل تفسيره إلى العلماء بقوله تعالىي :
* ولو رد وه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم *.

⁽١) سورة المائدة ، الآية ٣.

⁽٢) سورة الحشر ، الآية ٧.

⁽٣) سورة النحل ، الآية ؟؟.

⁽٤) سورة النساء ، الآية ٨٠٠

⁽ه) فتح الباري ، ۱۳/ ۲٤٦.

٢- قوله تعالى : * ولا تقف ماليس لك به علم ٠٠٠ *

قال ابن حجر رحمه الله: قال ابن بطال: أن نص الآية ذم القول بغير علمه ، فخص به من تكلم برأى مجرد عن استناد إلى أصل ، . . وإلا فقد مدح من استنبط من الأصل لقوله تعالى * لعلمه الذين يستنبطونه منهم * (٢) فالرأى إذاكان مستندا إلى أصل من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو المحمود ، وإذا كان لا يستند إلى شئ منها فهو المذموم . (٣)

٢- قوله تعالى : ﴿ إِنَا أَنزَلنا إِليكَ الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بماأراك الله ... ﴾ قال ابن حجر رحمه الله : وقد نقل ابن بطال عن المهلب مامعناه إنما سكيت النبى على الله عليه وسلم فى أشياء معضلة ليست لها أصول فى الشريعة ، فلابد مسن إطلاع الوحى والا فقد شرع على الله عليه وسلم لأمته للقياس ، وأعلمهم كيفية الإستنباط فيمالانص فيه . ونقل ابن التين عن الداودى ما حاصله أن الذى احتج به البخارى لما ادعاه من النفى حجة فى الإثبات ، لأن المراد بقوله ﴿ بماأراك به البخارى لما ادعاه من النفى حجة فى الإثبات ، لأن المراد بقوله ﴿ بماأراك الله ﴾ ليس محصورا فى المنصوص ، بل فيه إذن فى القول بالرأى ، ثم ذكر قصة الذى قال إن امرأتي ولدت غلاما أسود هل لك من ابل ؟ إلى أن قال ، فلعله نزعه عرق . ثم ذكراثارا تدل على الإذن فى القياس .

وتعقبها ابن التين بان البخارى لم يرد النفى المطلق ، وإنما أراد انه على الله عليه وسلم ترك الكلام في أشياء ، وأجاب بالرأى في أشياء ، وقد يوب لكل ذلك بما ورد فيه ، وأشار إلى قوله بعد بابين : باب من شبه أصلا معلوما باصل مبين .

⁽١) سورة الاسراء ، الآية ٣٦.

⁽٢) سورة النساء ، الآية ٩٨٠

⁽٣) فتح الباري ، ١٣ / ٢٨٨ ؛ عمدة القاري ، ٢٥ / ٤٣.

⁽٤) سورة النساء ، الآية ١٠٥٠

⁽٥) فتح الباري ز، ١٣ / ٢٩١ ز، عمدة القاري ، ٢٥ / ٤٦ - ٤٠٠

٤- قوله تعالى تعالى : ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شي ﴾ .

قال ابن حجر رحمه الله: وقد علم الجميع بأن النصوص لم تحط بجميع الحسواد ث فعرفنا أن الله قد أبان حكمها بغير طريق النص وهو القياس ، ويؤيد ذلك قوله: تعالى : * لعلمه الذين يستنبطونه منهم * (٢) لأن الإستنباط هو الإستخراج وهو بالقياس ، لأن النص ظاهر ،ثم ذكر _ ابن بطال _ في الرد على منكرى القياس وألزمهم التناقض ، لأن من أصلهم إذا لم يوجد النص الرجوع إلى الإجماع قال : فيلزمهم أن يأتوا بالإجماع على ترك القول بالقياس ولاسبيل لهم إلى ذلك قوضح أن القياس إنما ينكر إذا استعمل مع وجود النص أو الإجماع لاعند فقد النص والإجماع على . وبالله التوفيق . (٣)

ثانيا: السرد على الشبه التي استدلوا بها من السنة :

۱- مارواه عبد الله بن عمرو: ----- فيبقى ناسجهال يستغتون يفتون برأيه___
 فيضلون ويضلون ".

قال ابن حجر رحمه الله : ومعنى الحديث ذم من أفتى مع الجهل ولذلك وصفهم بالضلال والإضلال ، وإلا فقد مدح من استنبط من الأصل لقوله تعالى :

* لعلمه الذين يستنبطونه منهم * . فالرأى إن كان مستندا إلى أصل

فهو المدموم .

⁽١) سورة الانعام ، الآية ٣٨.

⁽٢) سورة النساء ، الآية ٨٣٠

⁽۳۰) فتح الباری ، ۱۳ / ۳۰۰۰

⁽٤) سورة النساء، الآية ٨٣٠

وحديث سهل بن حنيف : ياأيها الناس الهموا رأيكم على دينكم "." وان كان يدل على ذم الرأى لكنه مخصوص بما إذا كان معارضا للنص ، فكأنه قال الهموا السرأى إذا خالف السنة .

۲- قال ابن مسعود رضى الله عنه: سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن الروح فسكت
 حتى نزلت الآية .

قال ابن حجر رحمه الله : قال الكرمانى : قال المجوزون كأن التوقف فيما لـــم يجد له أصلا يقيس عليه ، والا فهو مأمور به لعموم قوله تعالى : * فاعتبروا ياأولىي الابصار *.

فكان السلف يتحرزون من المحدثان . ثم انقسموا ثلاث فرق : الأولى تمسكت بالأمر وعملوا بقوله صلى الله عليه وسلم "عليكم بسنتى وسنة الخلفا الراشدين "، فلم يخرجوا في فتاويهم عن ذلك ، وإذا سئلوا عن شي لا نقل عند هم فيه أمسكوا عن الجواب وتوقفوا . والثانية : قاسوا مالم يقع على ما وقع وتوسعوا في ذلك ، حتى انكرت عليهم الفرقة الأولى . والثالثة : توسطت فقد مت الأثر ماد ام موجود ا فإذا فقد قاسوا .

٣- عن أبى سعيد جائت امرأة إلى رسول الله على الله عليه وسلم فقالت: يارسول الله نهب الرجال بحديثك فاجعل لنا من نفسك يوما فنأتيك فيه تعلمنا ما علمك الله نهب الرجال بحديث. قال ابن حجر رحمه الله: قال المهلب مراده أن العالم إذا كان يمكنه أن يحدث بالنصوص، لا يحدث بنظره ولا قياسه.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ز، ۱۳ / ۲۸۲.

⁽۲) فتح البارى ، ۱۳/ ۲۸۸

⁽٣) سورة الحشر ، الآية ٢.

⁽٤) فتح البارى ، ١٣/ ٢٩٢، عمدة القارى ، ٢٥/ ٢٦ - ٤٧.

⁽ه) فتح الباري ، ۱۳/ ۱۹۲ - ۲۹۳ ، عمدة القاري ، ۱۳/ ۲۹۲ .

ثالثا : الرد على الشبه التي ستدلوا بها من الأجماع:

1- قول ابن مسعود رضى الله عنه: ثم يحدث قوم يقيسون الأمور بآرائهم فيهدم الإسلام. قال ابن حجر رحمه الله: - ومااتفق عليه الجماعة فهو حجة ، فقد قاس الصحابة فمن بعد هم من التابعين وفقها الأمصار ، وتعقب بعضه الأولية التى ادعاها ابن بطال بأن إنكار القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ومن التابعين عن عامر الشعبى من فقها الكوفة ، وعن محمد بن سيرين من فقها البصرة ، وقال الكرماني عقد هذا الباب - البخارى - ومافيه يدل على صحد القياس وأنه ليس مذموما ، لكن لو قال من شبه أمرا معلوما لوافق اصطلاح أهدل القياس قال : وأما الباب الماضى (۱) المشعر بذم القياس وكراهته ، فطريق الجمع بينهما أن القياس على نوعين : صحيح وهو المشتمل على جميع الشرائط ، وفاسد وهو بخلاف ذلك ، فالمذموم هو الفاسد وأما الصحيح فلا مذمة فيه بل هو مأموربه .

٢- قول عمر رضى الله عنه : إياكم واصحاب الرأى

فظاهره وإن كان يدل على ذم الرأى لكنه مخصوص بما إذا كان معارضا للنسص، فكأنه قال: التهموا الرأى إذا خالف السنة ، وعمر رضى الله عنه هو الذىكتب أوالسنة . والله شريح يأمره بالقياس، فدل على أن الرأى الذى ذمه ما خالف الكتاب أوالسنة . وقال ابن عبد البر في بيان العلم بعد أن ساق آثارا كثيرة في ذم الرأى ما ملخصه اختلفالعلماء في الرأى المقصود إليه بالذم في هذه الأثار مرفوعها وموقوفها وموقوفها ومقطوعها ، فقالت طائفة هو القول في الإعتقاد بمخالفة السنن لانهم استعملوا

⁽۱) فتح الباري ، ۱۳/ ۲۸۲.

⁽۲) فتح الباري ،۱۳ / ۲۹۷.

آرائهم وأقيستهم في رد الأحاديث ، حتى طعنوا في المشهور منها الذي بليغ التواتر كأحاديث الشفاعة ، وأنكروا أن يخرج أحد من الناربعد أن يدخلها ، وأنكروا الحوض ، والميزان وعذاب القبر ، إلى غير ذلك من كلامهم في الصفات والعلم والنظروقال وقال أكثر أهل العلم : الرأى المذموم الذي لا يجوز النظر فيه ولا الإشتفال به هروا الكان في نحو ذلك من ضروب البدع ، وقال جمهور أهل العلم : الرأى المذموم فروس البدع ، وقال جمهور أهل العلم : الرأى المذموم فروس البدع ، وقال جمهور أهل العلم الرأى المذموم فروس البدع ، وقال جمهور أهل العلم الرأى المذموم فروس البدع ، وقال جمهور أهل العلم الرأى المذموم فروس النام المؤلم القبل المؤلم المؤلم المؤلم المؤلم المؤلم المؤلم الفلم المؤلم الفلم المؤلم الفلم ورد الفرو الفلم المؤلم ا

رابعسا: الرد على الشبه التي استدلوا لها من المعقول:

وأما ما استدلوا به على انكار القياس من المتقول في عدم الفرق بين السرقة والنهب، يقول ابن حجر رحمه الله بعد أن ذكر دليلهم: وجوابه أن الأدلة على العمل بالقيساس اشهر من أن يتكلف لا يرادها.

ومن أصلهم إذا لم يوجد النص الرجوع الى الإجماع ، فيلزمهم أن يأتوا بالاجماع على ترك القول بالقياس ولا سبيل لهم إلى ذلك ، فوضح أن القياس إنما ينكرإذا استعمل مع وجود النص أو الإجماع لاعند فقد النص أو الإجماع.

⁽۱) ۲/ ۲۹، فتح الباري ، ۱۳/ ۲۸۸ – ۲۸۹ ،عمدة القاري ، ۲۵/ ۳ ۶٠

⁽۲) فتح الباری ، ۱۲ / ۹۸ ، ۱۳ ، ۳۰۰

السحث الثانيي : الرد على شبه المنكرين كما وردت في كتب الأصول :

أولا : الشبه التي استدلوا بها من الكتاب:

(-) شبههم في الاستدلال بقوله تعالى * لا تقد موا بين يدى الله ورسوله *
إن هذه الآية لا تمنع العمل بالقياس ، وقولهم أن القيا س تقد يم بين يدى الله ورسوله غير مسلم ، ماد ام الله تعالى قد أمرنا به كما سبق في أدلة الجمهور. والعمل بالقياس عمل بكتاب الله وسنة رسوله فحجيته مستمد لا منها كما أن الآية التى نهت عن التقد يم بين يدى الله ورسوله خارجة عن محل النزاع ، لأنها نزلت في قوم ارتفعت أصواتهم عند رسول الله على الله عليه وسلم .

٢- قوله تعالى : * لا تقف ماليس لك به علم * الآية .

أن العمل بالقياس عمل بما علمناه ، لأن الدليل قد دل على صحته ، وصار كالعمل بشهادة الشاهدين ، وخبر الواحد فإن ذلك كله لما دل عليه كان حكما لما علم ، فكذلك هاهنا . وعلى أن هذا نجعله حجة عليهم في رد القياس فإنهم رد وا ذلك فأبطلوه من غير علم ، فوجب أن لا يجوز .

٣- قوله تعالى * اليوم أكملت لكتاب من شئ * وقوله تعالى * اليوم أكملت لكم (٥) د ينكم *.

نقول بموجب الآية ، وأنه أكمل الدين ، ولم يفرط في الكتاب من شي ، ولكن

⁽١) سورة الحجرات ، الآية ١٠

⁽۲) الجامع لاحكام القرآن ، ابوعبد الله محمد بن أحمد الانصارى القرطبى ، الطبعة الثانية ، تحقيق : أحمد عبد العليم البردونى (دار النشر (بدون) ١٣٨٤- ١٣٨٥) ١٩٦٥) ١٩٦٥) ١٩٦٥ ، ١٩٠٥) ١٩٦٥ ، ١٩٠٥) خليفه عليوى ، الطبعة الأولى (الرياض : مطابع الاشعاع، ١٤٠٤ه) ١٢٩٦/١٥ ٢٠ .

⁽٣) سورة الاسراء الآية ،٣٧.

⁽٤) سورة الانعام الآية ٢٨٠

⁽٥) سوره المائدة ، الآيه ٣

الغياس دل عليه الكتاب ، وأكمل به الدين ، كما أن ما يين بالا خباروالإجماع ممادل عليه الكتاب وأكمل به الدين ، ومن غير المسلم أيضا أن يكون الكتاب مشتمل على جميع الا حكام الشرعية حتى الغرعية منها من غير واسطة ، لأن هذا يكذبه الواقع ، بل يمكن أن يقال : أنه مشتمل على الأحكام من حيث الجملة ، سوا كان ذلك بواسطة أوبغير واسطة ، والقياس على هذا من الوسائط لدلالة الكتاب على بعلى الا حكسام .

ثانيا : الرد على الشبه التي استدلوا بها من السنة :

٢- حديث أبى هريرة: " دعونى ماتركتكم إنما أهلك من كان قبلكم بسؤ الهم... أن الرأى المذكور فى هذه الآثار عن النبى صصلى الله عليه وسلم ... هوالقول فى أحكام شرائع الدين بالإستحسان والظنون والإشتفال بحفظ المعضللات والأغلوطات ، ورد الفروع والنوازل بعضها على بعض قياسا دون ردها عليل أصولها والنظر فى عللها واعتبارها ، فاستعمل فيها الرآى قبل أن تسليل أصولها والنظر فى عللها واعتبارها ، فاستعمل فيها الرآى قبل أن تسليل أرد النفرة والنوازل بعضها على بعض قياسا دون ردها عليها الرائي قبل أن تسليل أحولها والنظر فى عللها واعتبارها ، فاستعمل فيها الرأى قبل أن تسليل المرائي المرائي

¹⁻ قوله عليه الصلاة والسلام: فأفتوا بالرأى فضلوا وأضلسوا" (٢)
أجيب عن الحديث أنه معمارض بالأحاديث التي تفيد وجوب العمل بالقياس،
وأما الرأى المذموم هنا هو المخالف لنص الكتاب والسنة.

⁽۱) التبصرة للشيرازى ، ۳۰ - ۳۱ ؛ البرهان للجوينى ، ۲/۹۰۲؛ المستصفى للفزالى ، ۲/۲۰-۲۰۲ ؛ روضة الناظر لابن قدامة ، ۱۲۲ الاحكام للآمدى ، ٤/ ٥٥ - ٥٠ .

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۳ / ۲۸۷.

⁽٣) التبصرة للشيرازى ، ٢٠٩٠؛ المستصفى للفزالى ، ٢/٨٥٢؛ المحصول للرازى ، ٢/٢-١٤٧٠

وفرعت وشققت قبل أن تقع ، وتكلم فيها قبل أن تكون بالرأى المضارع للظين . ففى الإشتفال بهذا والإستفراق فيه تعطيل للسنن والبعث على جهلها وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليها منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه.

ثالباً: الرد على الشبه التي استدلوا بها من الإجماع:

النافون للقياس ذ هبوا إلى أن بعض الصحابة قد ذم العمل بالقياس ، وسكت بقيــة الصحابة عن الإنكار ، فكانا إجماعا .

وقد أجاب المشبتون : بأن هذه الروايات على فرض صحتها معارضة باجماع السحابه على العمل بالقياس ، وحينتذ لابد من الجمع بين تلك المرويات ، بحمل ماورد فيسى ذم الرأى على الاتيسة الغاسدة غير المستكملة لشرائط القياس بأوالا تيسة المخالفيية للنصوص . . وبحمل الروايات الواردة في مدح الرأى على الأقيسة الصحيحة المستجمعة

رابعا: الرد على الشبه التي استدلوا بها من المسعقول: -

وهو أن القياس يؤدى إلى التنازع والإختلاف بين المجتهدين ٠٠ وحينئند فيكون القياس ممنوعا لأن الله سبحانه نهى عن التنازع بقوله ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب (٣) ريحكم *

جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، ١٢٠/٢٠ ()

اصول السرخي ، ١٣٣/٢؛ شرح الاسنوى للمنهاج مع شرح البد خشى ، ٣ (7) ٣١ ، الابهاج للسبكي ٣/ ١٧ - ١٨ ، الموافقات للشاطبي ، ٣/ ٢٢٢٠

سورة الانفال الآية ٢٦. (٣)

وقد أجيب على هذا بما ملخصه : أن التنازع الذى تنهى عنه الشريعة : هو ماكان في العقائد وأصول الدين أوفي الأمور العامة كسياسة الدولة وشرون الحرب ، بقرينة قوله تعالى ﴿ فتغشلوا وتذهب ريحكم ﴾ أى قوتكم ، فسهذاالتحذير لما يترتب عليه من خطورة : وهو التنازع في أصل العقائد أوفيما يتصل بكيان الأمة لأنه الذي يترتب عليه ذهاب الشرع أمام العدو الخارجي . أما التنازع في الأحكام الشرعية المجالية الجزئية فلا مانع من حصوله . (١) لأنه لا يترتب عليه الغشل .

⁽۱) المحصول للرازى ، ۲/ ۲ - ۱٤۸ ؛ شرح تنقيح الفصول للقرافى ، ۳۸۷؛ شرح الاسنوى على المنهاج مع شرح البد خشى ، ۳/ ۲۱ - ۲۲؛ الابهاج شرح المنهاج للسبكى ، ۳/ ۱۸۰۰

الخـــا تمــة

وتشميل مبحثيين :

المبحث الأول : بيان المذهب الراج

المبحث الثانسي: ما يستلخص من الباب.

المحث الأول : المذهب السراجع ؛

بعد سرد أدلة القائلين بحجية القياس ، وأدلة القائلين بعدم حجيته والمرد عليها ،ولدى التأمل في أدلة الفريقين ، والنظر في مبانى الأحكام الشرعية والفسرض من التشريع ، يتضح لنا رجحان مذهب الجمهور القائل بحجية القياس . وفي هسذا نرى ابن حجر في الفتح يقول : . . والمذهب المعتدل ماقاله الشافعي أن القياس شروع عند الضرورة لا أنه أصله برأسه .

وتغصيل ذلك : إن بعض الأحكام الشرعية معيللة ، أى أنها بنيت على على المواوعة وتغصيل ذلك : إن بعض الأحكام سواء كانت عباد ات أو معاملات ، ولكن علل بعسف العباد ات محجوبة عنا لا سبيل إلى إدراكها تغصيلا ، وإن كنا جازمين بوجود هده المعلل التي اقتضت هذه الأحكام المعينة في العباد ات. أما في المعاملات فسيان عللها يمكن إدراكها غالبا وهذا هو سبب الخلاف في حجية القياس ، أي أن الذين أثبتوا القياس قرروا أن الأحكام معللة ، ونغاة القياس قالوا إنها غير معللة ، والظاهرية يقولون أن النصوص كالمة في بيان الأحكام وليس لأنبها غير معللة ، ولذا لا يأخذ ون بالقياس ." إن تعليل النصوص هو أساس الخلاف بين شبتي القياس ونغاته ، فنفات ننوا التعليل فقصوا النصوص على العبارة ، وشبتوه أثبتوا التعليل فاعتبروا القياس نقد نواالتعليل فقصوا النصوص، فقد أد المعالم إلى أن قرروا أحكاما تنفيها المعقول ، فقد قرروا أن بول الآد مسي نجس للنصطيع ، وبول الخنزيز طاهر لعدم النص ، وأن لعاب الكلب نجس وبوله نجس للنصطيع ، ولو اتجهوا إلى قليل مسن الفهم لفقه النص ماوقعوا في مناقضة البد هيات

⁽۱) فتے الباری ، ۱۳ / ۲۹۸۰

على ذلك النحـــو.

والقياس قائم على أساس أن الأحكام الشرعية معللة ، وأن التسوية بين المتماثلين والتغريق بين المختلفين أمر مشهود له بالصحة والإعتبار ، وطفحت به نصوص القرآن الكثيرة من ذلك ما احتج به المثبتون للقياس مثل قوله تعالى * فاعتبروا يا أولسسى الأبصار * (٢) فهذه الأية وأمثالها تدل على أن حكم الشئ حكم نظيره.

وأما ما احتج به نغة القياس فلا حجة لهم فيه ولا يدل على مدعاهم ، لأن القياس يؤخذ به حيث لا نص في المسألة فلا يكون مخالفا لقوله تعالى * لا تقد موا بين يدى الله ورسموله * وإن القياس يفيدنا الظن الراجح في صحة الحكم والظمسن الراجح كاف في إثبات الأحكام التملية فلا يكون مخالفا لقوله تعالى * ولا تقف ماليس الراجح كاف في إثبات الأحكام التملية فلا يكون مخالفا لقوله تعالى * ولا تقف ماليس الله به علم * وكون القرآن تبيانا لكل شئ ، يعنى تبيانه للأحكام لفظللا أو معنى ، وليس معناه النص الصريح على كل حكم ، والقياس تعلق بد لالةالقرآن على الأحكام بالمعنى فلا يستفنى عن القياس.

أما الآثار الواردة عن الصحابة في ذم الرأى والقياس ، فتحمل على الرأى الفاسد ولل والقياس الذكر فهو صحيح وقد والقياس الفاسد ، وأما ماتوافر فيه من الأركان والشروط السابقة الذكر فهو صحيح وقد أحسن الشهرستاني في رده على داود الأصفهاني الذي أنكر القياس قائلا :

إن أول من قاس إبليس ، وعبارته هي : "لقد ظن أن القياس أمر خارج عن مضمون الكتاب والسنة ، ولم يدر أنه طلب حكم الشرع من مناهج الشرع ، ولم تنضبط قـــط

⁽١) أصول الفقه لابي زهرة ، ٢٢٧٠

⁽٢) سورة الحشر، الآية ٢.

⁽٣) سورة الحجرات ، الآية ١.

⁽٤) سورة الاسراع، ٣٦٠

شريعة من الشرائع إلا باقتران الإجتهاد بها ، لأن من ضرورة الإنتشار في العالم الحكم بأن الإجتهاد معتبر ، وقد رأينا الصحابة رضى الله عنهم كيف اجتهدوا، وكم المحكم بأن الإجتهاد معتبر ، وقد رأينا الصحابة رضى الله عنهم كيف اجتهدوا، وكم الحكم بأن الإجتهاد معتبر ، وقد رأينا الصحابة رضى الله عنهم كيف اجتهدوا، وكم قاسسوا .

يقول ابن حجر رحمه الله: " فكان السلف يتحرزون من المحدثات . ثمانقسموا ثلاث فرق : الأولى : تمسكت بالأمر وعملوا بقوله صلى الله عليه وسلم " عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين " فلم يخرجوا في فتاويهم عن ذلك ، وإذا سئلوا عن شلك لانقل عند هم فيه أمسكوا عن الجواب وتوقفوا . والثانية : "قاسوا مالم يقع على ما وقسع وتوسعوا في ذلك ، حتى أنكرت عليهم الفرقة الأولى والثالثة : توسطت فقد مت الأثر مان ام موجود ا فإذا فَقِد قاسوا ." (٢)

وأما ماقالوه من أن القياس شار اختلاف ونزاع ، فالإختلاف موجود في استنباط الاحكام الشرعية العملية مادام هذا الإختلاف في وجمهات النظر في أمور إجتهادية ، ولا يوجد نص صريح قطعى في حكم المسألة المختلف فيها . فقد اختلف الفقها في زمن الصحابة حتى يومنا هذا ، بل إن نفاة القياس أنفسهم اختلفوا فيما بينهم في كثير من الأحكام حتى ولو كانبوا من مذهب واحد . فدل ذلك على أن الإختلاف أمر بدهسى سائغ في كل مسألة اجتهادية ، وليس سببه الأخذ بالقياس أوعدمه.

وأما الإختلاف المذموم ما كان في المسائل الاعتقادية وأصول الدين لا في فروعه،

⁽۱) الملل والنحل ، ابو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، بهامش الفصل في الملل والاهواء والنحل لابن حزم ، الطبعة الثانية (بيروت: دارالمعرفة معرفة ١٣٩٥ - ١٩٧٥) ٢/٥٥٠

⁽۲) فتح الباری ، ۱۳ / ۲۹۲

وفى الأحكام القطعية أو المجمع عليها لا فى الأحكام الظنية.
يقول الإمام أبو زهرة: ولاشك أن منهاج الجمهور أهدى سبيلا، وأقوم قيلاوادلته مشتقة من النصوص القرآنية ومن منهاج النبى على الله عليه وسلم اللذى أرشد نا إليه وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم، ومن المنطق العقلى

والقياس في حقيقة معناه ليس الا إعمالا للنصوص بأوسع مدى للإستعمال ، فليس تزيد ا عليها ، ولكنه تفسير لها .

والخسلاصة : إن القياس الصحيح دليل من أدلة الأحكام ، وحجة شرعية كما ذهب رالى هذا الجمهور ، وهو الراجح من القولين ، وأنه يعمل به ويصار إليه بعد الكتاب والسنة والإجماع.

⁽۱) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، ۲/ ١٦٩ - ١٢٠ ؛ فتح البارى ٢١/ ٢٨٩ ٠٢٨

⁽٢) أصول الفقه لابي زهرة ، ٢٢١، ٢٢٤٠.

المبحث الثاني : مايستخلص من الياب

اختلف العلماء في حجية القياس ، فالجمهور على أنه حجة وأن الله تعالى .
 تعبدنا به عقلا وشرعا ، والأقلون على خلاف ذلك .

فابن حجر رحمه الله لم ينقل كل الأراء الأصولية الموجودة في كتب الا عسول وإنما اكتفى بذكر بعضها عند الحاجة إليها . فاقتصر على ذكر رأى الجمهور؛ " وأما من اتبع النص وقاس عليه فلا يحفظ عن أحد من أعمة السلف إنكارذلك لأن الحوادث في المعاملات لا ينقضي وبالناس حاجة إلى معرفة الحسكم . " وما اتفق عليه الجماعة هوالحجة فقد قاس الصحابة فمن بعد هم من التابعين وفقهاء الأمهار . . " (٢)

ورأى المنكرين: " وأول من أنكر القياس إبراهيم النظام وتبعه بعض المعترلة ومن ينسب إلى الفقه د اود بن على ".

- 7- وبما يخص أدلة المثبتين أورد الحافظ ابن حجر رحمه الله نفس الأكلة الموجودة في كتب الأصول ، من كتاب وسنة وإجماع ومسعقول ذكرهابدون أن يعليق عليه أو يكون له رأى في هذه الأدلة ، وكا نه بهذا التصرف يذهب إلى فا ده إلى فا ده المثبتون .
 - أورد الحافظ رحمه الله في الفتح شبه المنكرين للقياس ، وهي نفس الشبيه التي ذكرها الأصوليون في كتبهم من الكتاب والسنة وإجماع ومعقول . وليم يبد أي اعتراض علي هذه الأدليية.
- إن الرد على شبه المنكرين التي جاءت في كتاب الفتح لابن حجر رحمه الله هينفس الرد ود المذكورة في كتب الأصول من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

⁽۱) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ۱۳ / ۳۵۲

⁽۲) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ۱۳/۱۳ - ۲۹۸

⁽٣) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ٣ ! / ٢٩٨٠٠

البساب الشسالسث

ما يجرى فيه القياس ومن لـــــه أن يقيـــس

يشميل مقدمة وسعتة فصول وخاتمة:

الفصل الاول: القياس في جميع الأحكام الشرعية

الفصل الثاني : القياس في الحدود والكفارات.

الفصل الثالث: القياس في الأسباب والشروط

الفصل الرابع: القياس في المستثنيات

الفصل الخامس: القياس في العقليات

الفصل السادس: من له أن يقيس

الخاتمية: أهم مايستدخلص من الباب

المقد مسسة:

الإتفاق قاعم على كون القياس حجة في الأمور الدنيوية ، كما أن الجمهورائبست حجيمة في الشرعيات ، لكن هل حجيمة فيها عامة ، أم أنه يجرى في بعضهاد ون البعض ، وأذا كان يجرى في بعضها دون البعض فهل من هذا البعضالسحدود والكفارات ، والأسباب والشروط والمستثنيات.

يرى جمهور الأصوليين أن القياسيجرى في الحدود والكفارات والرخصوالشروط كما يجرى في غيرها من الأحكام الشرعية ، واشتهر عن الحنفية الخلاف في ذلك، فقالوا : إن الحدود والكفارات والرخص والمقدرات لا تثبت بالقياس ولا يكون القياس حجة في المستمال .

وضابط إجراء القياس في الحدود والكفارات والرخص وغيرها من الأحكام الشرعية هو تحقق الشروط، فإن تحققت عن القياس وجرى، وإلا فلا، وبناء على ذليك فالصحيح المعتمد عند الأعوليين أن القياس لا يجرى في جميع أحكام الشريعة، وذلك لأن هذه الأحكام منها مالا يدرك معناه، ولا تعرف علته فلا يجرى فيه القياس.

ومنها ما تدرك علته ، ويعرف معناه ، فلا شك في جريان القياس فيه إلا أن يكون ثمة مانع يمنع منه .

والحافظ ابن حجر ـرحمه الله ـ يذهب مذهب القائلين بأن القياس لا يجرى في جميع الأحكام الشرعية ، وذلك لأن هذه الأحكام منها مالا يدرك معناه ، و أمــا مأيد رك معناه فلا مانع من جريان القياس فيه ، ولذلك نراه يذكر مذهب القائلين بالجواز ولا يعقب كما سنبينه ، وكذلك يذكر مذهب القائلين بالمنع ولا يعقب إلا بعبارات يفهم منها أنه يمانع فيما لا يدرك معناه وعلته .

⁽۱) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، ١٣/٤ ، ٥/١٢ ، ١٢،٢٢٩ ، ٧٥-٧١٠

وكما هو المتمع في البحث نذكر ما أورده المحافظ ابن حجر في الفتح مع الأدلة والأمثلة إن وجدت ، ثم نذكر ماورد من أراء الأصوليين في هذه المسالة. والله الموفق.

الفميل الأول

القيساس فسي الأحكام الشسرعية

ويشمل تمهيدًا ومبحثين: ...

المبحث الاول : الأحكام الشرعية كما وردت في فتح البارى.

السحث الثاني : الأحكام الشرعية عند الأصوليين.

تمم يد :

إن الأمور الدنيوية لم يقع خلاف بين العلماء في أن القياس فيها حجية، وإنما الخلاف في غير الأمور الدنيوية ، فهذا هو الذي وقع الخلاف فيه بين العلماء فهل يجرى في العقليات وفي اللغات وفي الشرعيات ؟ وهل حجته في الشرعيات عامة في جميعها ، أم هو يجرى في بعضها دون البعض ؟ وهذا ماستعرض ليف في مباحث هذا الفصل بحول الله وقوته.

ملاحظة: الأمثلة في جريان القياس في الأحكام الشرعية كثيرة ولذا فإنني ساقتصر على مثالين أو أكثر من كل مجلد ، ثم أحيل على بقية الأمثلة.

المبح الا ول : القياس في الأحكام الشرعية كما وردت في فتح الباري .

ابن حجر رحمه الله تعالى يذهب إلى القول بجريان القياس في الأحكام الشرعية إذا عرفت علتها وأدرك معناها . والأدلة على ذلك في الأمثلة التالية :

١- قال ابن حجر رحمه الله:

روى النسائى وغيره أن النبى صلى الله عليه وسلم كان أحيانا ينوى صوم التطبوع ثم يفطر ، وفى البخارى (۱ أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تغطريوم الجمعة بعد أن شرعت فيه ، فدل على أن الشروع فى العبادة لا يستلزم الإ تمام _إذا كانت ناظة _ بهذا النص فى الصوم وبالقياس فى الباقى . فإن قيل : يرد الحج قلنا : لا ، لأنه امتازعن غيره بلزوم المسقسي فى فاسده فكيف فى صحيحه. وكذلك امتاز بلزوم الكفارة فى نظه كفرضه . والله أعلم . (٢)

7- واحتج مالك بالصك يقرأ على القوم فيقولون: أشهدنا فلان ، ويقرآ ذلك قراءة عليهم ، ويقرآ على المقرئ فيقول القارى: أقرأني فلان .

قال ابن حجر رحمه الله: وأما قياس مالك قراءة الحديث على قراءة القررآن فرواه الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال: سمعت مالكا ، وسئل عن الكتب التي تعرض عليه أيقول الرجل حدثني ؟ قال: نعم ، كذلك القررآن أليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول: أقرأني فلان ، فكذلك إذا قرئ على العالم عرب أن يروى عنه .

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۶ ۲۳۲.

⁽۲) فتح الباري ، ۱/ ۱۰۷ ؛ عمدة القاري ، ۱/ ۲۲۸.

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ١٤٨ /١

⁽٤) فتح البارى ، ١/٩١١ ، عمدة القارى ، ١٨/٢٠

٣- قال رسول الله على الله عليه وسلم: "إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء، والدا أتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ولا يتمسح بيمينه" (١)

قال ابن حجر رحمه الله: قال الطيبى: إن النهى عن الإستجما رباليميس مختص بالدبر والنهى عن المسمختص بالذكر ، وما ادعاه الطيبى من تخصيص الإستنجاء بالدبر مردود، والمسول كان مختصا بالذكر لكن يلحق به الدبر قياسا ، والتنصيص على الذكر لا مفهوم له بل فرج المرأة كذلك ، وإنما خصص الذكر لكون الرجال في الأحكام الذكر لكون الرجال في الفالب هم المخاطبون والنساء شقائق الرجال في الأحكام إلا ما خص .

عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله على الله عليه وسلم قال: "إذاسمعتم
 النداء فقولوا مثل مايقول المؤذن".

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: واستدل به على جواز إجابة المو نن فسى العلاة عملا بظاهر الأمر، ولأن المجيب لا يقصد المخاطبة، وقيل يؤخسر الإجابة حتى يفرغ لأن في العلاة شغلا، وقيل يجيب إلا في الحيعلتين لأنهما كالخطاب للآد ميين والباقي من ذكر الله فلا يمنع . لكن قد يقال: من يبدل الحيعلة بالحوقلة لا يمنع ، لأنهما من ذكر الله قال ابن د قيق العيد: وفرق ابن عبد السلام في فتاويه بين ماإذا كان يقرأ الفاتحة فلا يجيب بنا على وجوب موالا تها وإلا فيجيب ، وعلى هذا إن أجاب في الفاتحة استأنف وهذا وقله بحثا ، والمشهور في المذهب كراهة الإجابة في العلاة بل يؤ خرهاحتى

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۱/ ۲۵۳۰

⁽٢) فتح البارى ، ١/٤٥١ ؛ عمدة القارى ، ٢/ ٩٦٠٠

⁽٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٩٠/٢.

يفرغ ، وكذا في حال الجماع والخلاء ، لكن إن أجاب بالحيعلة بطلبت كذا أطلقه كثير منهم ، ونص الشافعي في الأمر على عدم فساد الصلاة بذليك ، واستدل به على مشروعية إجابة المؤذن في الإقامة ، قالوا : إلا في كلمتي الإقامة في واستدل به على مشروعية إجابة المؤذن في الإقامة ، قالوا : إلا في كلمتي الإقامة فيقول " أقامها الله وأد امها " وقياس إبد ال الحيعلة بالحوقله في الآذ ان يجي هنا. هما منا ومن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي على الله عليه وسلم قال : إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار ، ولا تسرعوا ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا " . (٢)

قال ابن حجر رحمه الله تعالى : إن ماأد ركه المأموم هو آخر علاته حتى استعب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقرائة السورة وترك القنوت ، بل هو أولها وإن كان آخر علاة إمامه لأن الآخر لا يكون إلا عن شي تقدمه وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يتشهد في آخر علاته على كل حال فلو كان مايد ركه مع الإمام آخر له لما احتاج إلى إعادة التشهد .

وقول ابن بطال : انه ماتشهد إلا لأجل السلام لأن السلام يحتاج إلى سبق تشهد، ليس بالجواب الناهض على دفع الإيراد المذكور ، واستدل ابن المنذر لذلك أيضا على أنهم أجمعوا على تكبيرة الإفتتاح لا تكون إلا في الركعة الأولى وقد عمل بمقتضى اللفظين الجمهور فإنهم قالوا : إن ماأد رك المأموم هو أول عسلاته إلا أنه يقنى مثل الذي فاته من قراءة السورة مع أم القرآن في الرباعية لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين ، وكأن العجة فيه قوله "ما أد ركت مع الإمام فهو أول علاتك واقنى ماسبقك به من القرآن " أخرجهه

١) فتح البارى ، ١/ ٩٢ ؛ عمدة القارى ، ٥/ ١١٨٠٠

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۲ / ۱۱۷ .

البيهقى ، وعن اسحق والمزنى لا يقرأ إلا بأم القرآن فقط وهو القياس.

٦- عن محمد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله أخبره "أن النبي على الله عليه وسلم كان يصلى التطوع وهو راكب في غير القبلة.

قال ابن حجر رحمه الله: وهذا اللفظ يعنى - "وهو راكب فى غير القبله"... يتنا ول الدابة والراحلة فاختار فى الترجمة لفظا أعم ليتناول اللفظيين المذكورين قال ابن رشيد: أورد فيه الصلاة على الراحلة فيمكن أن يكون ترجم بأعم ليلحق بالقياس.

۲- باب: اذا صلى قاعدا ثم صح، أو وجد خفة ، تمم ما بقى ، وقال الحسن:
 إن شـاء المريض على ركعتين قائما وركعتين قاعدا .

عن عروة عن أبيه رضى الله عنهم ، عن عائشة رضى الله عنها أنها أخبرته أنها لم تر رسول الله على الله عليه وسلم يصلى الليل قاعدا قطحتى أسن ، فكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركسع

قال ابن حجر رحمه الله: والذى يظهر لى أن الترجمة ليست مختصمة بالمغريضة بل قوله "أو وجد خفة " يتعلق بالناظلمة وهذا الشق مطابق للحديث ، ويؤ خذ ما يتعلق بالشق الاخر بالقياس عليمه والجامع بينهما جواز إيقاع بعض الصلاة قاعد ا وبعضها قاعما .

٨- قال رسول الله على الله عليه وسلم في غسل ابنته: " إبد أن بميامنها ومواضع

⁽۱) فتح البارى ، ۲/ ۱۱۹.

⁽۲) فتح البارى ، ۲/ ۷۳ه ؛ عددة القارى ۲/ ۱۳۲٠

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲ / ۸۸۹

الوضوع منهــا.

قال ابن حجر رحمه الله: وكأنه اطلق في الترجمة الفسل ليشعر بأن غير الفسل المعربان غير الفسل المعربان غير ال

٩- قال رسول الله على الله عليه وسلم: ليس قيما دون خمس ذود عدقة من الإبل وليس فيما دون خمسة أوسق عدقة".

واستدل بهذا الحديث على وجوب الزكاة في الأمور الثلاثة ، واستدل به على أن الزروع لا زكاة فيها حتى تبلغ خسة أوسق ، وعن أبي حنيفة تجب في قليله وكثيره لقوله على الله عليه وسلم " فيما سقت السماء العشر " ولم يتعرض الحديث للقدر الزائد على المحدود ، وقد أجمعوا في الأوساق على أنه لا وقص فيها ، وأما الفضة فقال الجمهور هو كذلك ، وعن أبي حنيفة لا شئ فيمازاد على مائتى درهم حتى يبلغ النصاب وهو أربعون فجعل لها وقصا كالماشية ، واحتج عليه الطبراني بالقياس على الثمار والحبوب ، والجامع كون الذهب والغضية عليه الغير من الأرض بكلفة ومؤنة ، وقد أجمعوا على ذلك في خمسة أوسق فمازاد.

• ١- عن على رضى الله عنه "أن النبى على الله عليه وسلم أمره أن يقوم على بدنه والمن وأن يقسم بدنه كلما لحوسما وجلودها وجلا لما ، ولا يعطى في جزار تبما شيئا" قال ابن خزيمة : والنبى عن إعطاء الجزار المراد به أن لا يعطى منهاعن أجرته ، وكذا قال البغوى في شرح السنة "قال : وأما إذا أعطى الجرته كالمة ثم تصدق عليه إذا كان فقيرا كما يتصدق على الفقراء فلا بأس بذلك وقال غيره : إعطاء الجزار على سبيل الأجرة ممنوع لكونه معاوضة ، وأما اعطال الحراء المناوضة ، وأما اعطال المناوضة ،

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۳/ ۱۳۰۰

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲ / ۳۱۰ - ۳۱۱.

- صد قة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الحواز.
- قال ابن عباس رضى الله عنهما "كان ذو المجاز وعكاظ متجر الناس في الجاهلية فلما جاء الإسلام كأنهم كرهوا ذلك حتى نزلت: * ليسعليكم جناح أن تبتفوا فضلا من ربكم * . (البقرة ١٩٨) في مواسم الحج ".

واستدل بهذا الحديث على جواز البيع والشراء للمعتكف قياسا على الحس والجامع بينهما العبادة وهو قول الجمهور.

(باب سواك الرطب واليابس للمائم) وأشار بهذه الترجمة إلى الرد علسى من كره للصائم الإستياك بالسواك الرطب كالمالكية والشعبي ، وقد قاس ابين سيرين السواك الرطب على الماء الذي يتمضمض به فقال: لا بأس بالسواك الرطب قيل : له طعم ، قال : والنماع له طعم وأنت تمضمض به ،

ومنه تظهر النكتة في إيراد حديث عثمان في صفة الوضوع أنه تمضمض واستنشيق وقال فيه _ من توضأ: وضوئى هذا " ولم يفرق بين صائم ومغطر .

(باب ماقيل في الصواغ) قال ابن المنير : فائدة الترجمة لهذه الصياغة وما بعد ها التنبيه على أن ذلك كان في زمن النبي صلى الله عليه و سملم وأنه أقرها مع العلم بها فكان كالنص على جوازها ومالم يذكر يعمل فيه بالقياس. وهذا يعتبر من الأدلة القوية على جواز القياس في الأحكام الشرعيه. لأنه قيس ما كان موجود ا في عهد النبي على الله عليه وسلم ويعتبر هو الاصل ومالم يكن موجود ا في عهده على الله عليه وسلم يعتبر هو الفرع فيلحق بااللا صلى

⁽¹⁾ (٢)

⁽٣)

محیح البخاری مع فتح الباری ، ۳/ ،۹۵۰ محیح البخاری مع فتح الباری ، ۳/ ،۹۵۰ محیح البخاری مع فتح البلاری ، گ/ فتح الباری ، ۶/ ۳۱۷ - ۳۱۸ ، عمدة ، عمدة القارى ، ١١/ ٢٠٦ - ٢١١١ (٤)

إذا توفرت الشروط الصحيحة للقياس ، والشارع أقر هذا لما فيه مسن الإرفاق ، واستقر عمل الناس عليه ٠

الد عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:
الالتقوا الركبان ولايبع بعضكم على بيع بعض ، ولاتسنا جسسوا ،
ولايبع حاضر لباد ، ولاتصروا الغنم ، ومن ابتاعها فهو بحسسير
النظرين بعد أن يحلبها : إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردها وما عا
من تمسسر ".

من إن الخيار يثبت بالتدليس كمن باع رحى دائرة بما جمعه لها بغير علم المشترى فإذا اطلع عليه المشترى كان له الرد ، وأيفا فالمشترى لما رأى ضرعا مملوءا لبنا ظن أنه عادة لها فكأن البائع شرط لسه ذلك فتبين الأمر بخلافه فثبت له الرد لفقد الشرط المعنوى لأن البائع يظهر صفة البيع تارة بقوله وتارة بفعله فإذا أظهر المشترى علي صفة فبان الأمر بخلافها كان قد ولمس عليه فشرع له الخيار ، وهذا هو محض القياس ومقتضى العدل ، فإن المشترى إنما بذل ماله بناء علي المفقة التي أظهر ها له البائع ، وقد أثبت الشارع الخيار للركبان المفقة التي أظهر ها له البائع ، وقد أثبت الشارع الخيار للركبان إذا تلقوا واشترى منهم قبل أن يهبطوا إلى السوق ويعلموا السعير وليس هناك عيب ولاظف في شرط.

۱۵ عن عاشئة رضى الله عنها قالت: "واستأجر رسول الله صلى اللسه على دين عليه وسلم وأبو بكر رجلا من بنى الديل هاديا حربتا وهو على دين كفار قريش ، فدفعا إليه راطتيهما ، وواعدا ه غار ثور بعد تسلات

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۶ ۳۱۱ _ ۳۲۶ _ ۳۲۷

ليال ، فأتاها براحلتيهما صبح ثلاث ".

واستنبط من هذه القصة جواز إجارة الدار مدة معلومة قبل مجى أول السدة ، وهو مبنى على صحة الأصل فيلحق به الفرع .

اى قاس هنا الأجل البعيد وهو الفرع على الأجل القريب وهو الأصل .

17- (باب إذا وجد ماله عند مغلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به - ١٦ وقوله " في البيع " إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه نصا ، وهو ما رواه مسلم من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن عن حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع لم يعرفه أنه لصاحبه الذي باعه ، وقوله " والقرض " هو بالعياس عليه أولد خوله في عموم الخبر و هو قول الشافعي في آخرين ، والمشهور عند المالكية التفرقة بسين القرض والبيع ، وقوله " والوديعة " هوبالإجماع.

واستدل بحديث الباب كذلك على فسخ البيع إذا امتنع المشترى من أدا والثمن مع قدرته بمطل أو هرب قياسا على الفلس بجامع تعذر الوصول

والاصح من قولى العلماء أنه لايفسخ .

١٧ - قال الله تعالى ﴿ فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ ١٧ - قال الله تعالى ﴿ فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ قال ابن المنذر أجمع العلما على القول بظاهر هذه الآية ، فأجازوا شهادة النسامع الرجال ، وخص الجمهور ذلك بالديون والأمسوال

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۶ / ۳۶ ؛ عمدة القاری ، ۱۲ / ۸۳ / ۱۳

⁽٢) صحيح البخاري مع فتح البارى ، ه/٥٥ - ٦٢ ؛ عمدة القارى ٢٣٨/١٢.

⁽٣) سورة البقرة الآية ٢٨٢٠

وقالوا لا تجوز شهاد تشهن في الحدود والقصاص، واختلفوا في النكاح والطلاق والنسبوالولاء ، فمنعها الجمهور وأجازها الكوفيون ، قسال: واتفقوا على قبول شهادتهن مفرداتغيما لايطلع عليه الرجال كالحيض والسولادة والإستهلال عيوب النساء ، واتفقوا في الرضاع كما سيأتي في الباب الذي بعده وقال أبو عبيد أما إتفاقهم على جواز شهادتهن في الأموال فللآية المذكروة وأما إتفاقهم على منعها في الحدود والقصاص فلقوله تعالى : إذ ثم لم يأتـــوا بأربعة شهدا * (١) وأما إختلافهم في النكاح ونحوه فمن ألحقها بالأموال فذلك لما فيها من المهور والنفقات ونحو ذلك ، ومن ألحقها بالحدود فلأنها تكون إستحلالا للفروج وتحريمها بها ، قال وهذا هو المختار ويؤيد ذلك قوليه تعالى : ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ ثم سماها حدودا فقال ﴿ تلكك حدود الله ﴿ ﴿ وَالنساءُ لا يقبلن في الحدود ، قال : وكيف يشهدن فيما ليسلمن فيه تصرف من عقد ولاحل . قال البخارى : باب بلوغ الصبيان وشهادتهم.

ويستغاد مقصود الترجمة بالقياس على بقية الأحكام من حيث تعلىق (٥) الوجوب بالإحتلام.

وقول ابن حجر رحمه الله هذا مما يدلل ويؤيد ما قلناه سابقا أنــــه

⁽١) سورة النور ، الآية ٤.

⁽٢) سورة الطلاق ، الآية ٢.

⁽٣) سورة البقرة ، الآية ١٨٧٠

⁽٤) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ه/٢٦٦؛ عمدة القارى، ٢٢٢/١٣٠

⁽ه) صحیح البخاری مع فتح الباری، ه / ۲۷۲ - ۲۷۹.

يقول بجريان القياس في الأحكام الشرعية إذا أدركت العلة وعرفيت وتوفرت الشــــروط.

10- قبل يارسول اللهأى الناس أفضل ؟ " فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"مؤ من يجاهد في سبيل الله بعنفسه وماله . قالوا: ثم من ؟ قال :

مؤ من في شعب من الشعاب يتقى الله ويدع الناس من شره ."

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مثل المجاهد في سبيل الله

—والله أعلم بمن يجاهد في سبيله - كمثل الصائم القائم . و توكل الله

للمجاهد في سبيله بأن يتوفاه أن يدخله الجنة أويرجعه سالمها

مع أجر أوغنيمة ."

واستشكل بعضهم نقص شواب المجاهد بأخذه الغنيمة وهو مخالف لمايدل عليه أكثر الأحاديث وقد اشتهر تمدح النبى صلى الله عليه وسلم بحل الغنيمة وجعلها من فضائل أمته ، فلو كانت تنقص الأجر ماوقسع التمدح بها . وأيضا فإن ذلك يستلزم أن يكون أجر أهل بدر أنقص مسن أجر أهل أحد مثلا مع أن أهل بدر أفضل بالإتفاق . ومنسهم من حمل نقص الأجر على غنيمة أخذت على غير وجهها ، وظهور فساد هذا الوجه يغنى عن الإطناب في رده ، إذ لوكان الأمر كذلك لمييق لهم ثلست الأجر ولاأقل منه . ومنهم من حمل نقص الأجرعلى من قصد الغنيمة فسي ابتدا عهاده وحمل تمامه على من قصد الجهاد محضا ، وفيه نظر لأن صدر الحديث مصر بأن المقسم راجع إلى من أخلص لقوله في أوله "لا يخرجه إلا ايمان بي وتصديق برسلي " . وقال عياض : الوجه عندى إجرا المديثين على ظاهرهما واستعمالهما على وجههما . . . وقال ابن دقيق العيد .

لاتعارض بين الحديثين بل الحكم فيها جارعلى القياس لأن الانجـــول تتفاوت بحسب زيادة المشقة فيماكان أجره بحسب مشتقته ، إذ للمشقة دخــول في الأجر ، وإنما المشكل العمل المتصل بأخذ الغنائم ، يعنى فلو كا نــت تنقص الأجر لما كان السلف الصالح يتثابرون عليها ، فيمكن أن يجاب بــان أخذها من جهة تقديم بعض المسالح الجزئية على بعض لأن أخذ الغنائم أو ل ما شرع كان عونا على الدين وقوة لضعفا المسلمين ، وهي مسلحة عظمــي يغتفر لها بعض النــقي في الأجر من حيث هو

-۲۰ قال تعالى ﴿ حرض المؤ منين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون (٣) يغلبوا مائتين ﴾ .

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/ ۲ - ۹.

⁽٣) سورة الانفال ، الآية ه٠٠.

أى أنه عنده في حكم الجهاد ، الجامع مابينهما من إعلاء كلمة الحسق وإخماد كلمة الباطل .

٢١ كانت خولة بنت حكيم من اللائل وهبن أنفسهن للنبى صلى الله عليه وسلم فقالت عائشة رضى الله عنها : أما تستحى المرأة أن تهمب نفسها للرجل؟
 فلما نزلت :

(٢) المنهن و قلت: يارسول الله ، ما أرى ربك إلا يسارع و ترجى من تشاء منهن و قلت: يارسول الله ، ما أرى ربك إلا يسارع في هواك ، فهل للمرأة أن تهب نفسها لأحد أى فيحل له نكاحها بذلك ، وهذا يتناول صورتين :

إحداهما : مجرد الهبة من غير ذكر مهر ، والثانى العقد بلغظ الهبة فالصورة الأولى ذهب الجمهور إلى بطلان النكاح ، وأجازه الحنفيسة والأوزاعى ولكن قالوا يجب مهر العش ، وقال الأوزاعى : إن تزوج بلغظ الهبة وشرط أن لا مهر لم يصح النكاح ، وحجة الجمهور قولسه تعالى : (٣) فعدوا ذلك من تعالى : (٣) فعدوا ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وأنه يتزوج بلغظ الهبة بغير مهر فى الحال ولا فى المآل . وأجاب المجيزون عن ذلك بأن المراد أن الواهبة تختص به لا مطلق الهبة ، والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائغة إلى أن النكاح لايصح إلا بلغظ النكاح أو التزويج ، لأنهما الصريحان اللذان وردبهما القرآن والحديث .

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۸/ ۳۱۱ – ۳۱۲ ،عمدة القاری ،۱۸/ ۱۸۰ محدة القاری ،۱۸/ ۲۵۲ محدة القاری ،۲۵۲

 ⁽٢) سورة الاحزاب ، الآية ، ١٥٠

⁽٣) سورة الاحزاب، الآية ٥٠٠

وذهب الأكثر إلى أنه يصح بالكنايات ، واحتج الطحاوى لهم بالقياس على الطلاق فإنه يجوز بصرائحه وبكناياته مع القصد .

- ٢٣ عن عائشة رضى الله عنها ﴿ وإن أُمرأة خافت من بعلها نشوزا أوإعراضا. ٢٣ قالت ، هى العرأة تكون عند الرجل لايستكثرمنها ، فيريد طلاقها ويتزوج غيرها ، تقول له :أمسكنى ولاتطلقنى ، ثم تزوج غيرى ، فأنت فى حل من النفقة على والقسمة لى ، فذلك قوله تعالى ، ﴿ فلاجناح عليه ما أن يصلحا بينه ما صلحا والصلح خير ... ﴾

واختلفالسلف فيبا إذا تراضيا على أن لاقسمة لها هل لها أن ترجع فى ذلك؟ فقال الثورى والشافعى وأحمد وأخرجه البيهقى عسن على وحكاه ابن المنذر عن عبيد ة بن عمرو وابراهيم ومجاهد وغيرهم، إن رجعت فعليه أن يقسم لها وإن شاء فارقها وعن الحسن: ليسس لها أن تنقض ، وهو قياسقول مالك فى الإنظار والعارية أى فمسن أنظره بالدين أو أعاره عارية إلى مدة أن لا يرجع فى ذلك .

77- (باب إستئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره). قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا استأذنت المرأة أحد كمإلى المسجد فلا يمنعها."

قال ابن التين : ترجم بالخروج إلى المسجد وغيره واقتصر في الباب

⁽۱) صحیح البخاری سع فتح الباری ، ۹ / ۱۹۶۰

⁽٢) سورة النساء ، الآية ١٢٨٠

⁽٣) سورة النساء ، الآية ١٢٨٠

⁽٤) صحیح البخاری مع فتح الباری ،٩/ ٣٠٥ – ٣٠٥ ؛عمدة القاری ،٢ /١٩٤٠

رالى المسجد إلى غيرالمسجد ، والجامع بينهما مما لها فيهما حاجة (١) فرورية شرعية والشرط في الجواز في الجميع أمن الفتنة .

37- قال النبى صلى الله عليه وسلم : " قال إبراهيم لسارة :هــنه أختى ، وذلك فى ذات الله عز وجل " ، أراد البخارى بذكر قــصـة إبراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك فى حالة الإكراه لايفره قياسا على ماوقع فى قصة إبراهيم ، لأنه إنما قال ذلك خوفا من الملك أن يغلبه على سارة ، وكان من شأنهم أن لايقربوا الخلية إلا بخطبــة ورضا ، بخلاف المتزوجة فكانوايغتصبونها من زوجها إذا أحبوا ذلــك فلخوف إبراهيم على سارة قال إنها أخته وتأول أخوة الدين.

٥٦- أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهرى عن الدابة تموت فى الزييت والسمن وهو جامد أو غير جامد ، الفأرة وغيرها من قال : بلغنا أن رسول الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت فى سمن فأمير بما قرب منها فطرح ، ثم أكل ".

ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لايفرق بين السمن وغيره ولابين الجامد منه والذائب لأنه ذكر ذلك في السبق ال ثم استدل بالحديث في السمن ، وألحق غير السمن به قياسا عليه، وأماعدم الفرق بين الذائب والجامد فلأنه لم يذكر في اللفظ الذي استدل به.

٢٦- عن ربيع بنت معود بن عفرا ً قالت : " كذا نغزو مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ،نسقى القوم ونخدمهم (، ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة .

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹/۳۳۷ – ۳۳۸ ؛ عمدة القاری، ۲۰ / ۲۱۸۰

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹ / ۳۸۷ ؛ عمدة القاری ،۲۰۰/۰۲۰

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ،٩/ ٦٦٨ - ٦٦٩ ، عمدة القاری ١١ / ١٣٨٠

قال البخارى (بابهل يداوى الرجل المرأة والمرأة الرجل)، يو، خصد حكم مداواة الرجل المرأة من الحديث بالقياس، وإنما لم يجزم البخارى بالحكم لإحتمال أن يكون ذلك قبل الحجاب، أو كانت المرأة تصنع ذليك بمن يكون زوجا لها أو محرما، وأما حكم المسألة فتجوز مداواة الأجانب عند الضرورة وتقدر بقدرها فيما يتعلق بالنظر والجس باليد وغيرذلك، (١) عن أبى هريرة رضى الله عنه رواية " الفطرة خمس " _ أوخمس من الفطرة للخمسان والإستحداد ونتف الإبط وتقليم الأظا فر وقص الشا رب "

قال ابن دقيق العيد : يحتاج من ادعى استحبا ب تقديم اليد فى القص على الرجل إلى دليل ، قالن الإطلاق يأبى ذلك · قلت: يمكن أن يَوَّنـــد

> (٢) بالقياس على الوضوء والجامع التنظيف.

٨٢- وقال كعب حين تخلف عن النبى صلى الله عليه وسلم " نهى النبى صلى الله
 عليه وسلم المسلمين عن كلا منا " وذكر خمسين ليلة .

عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم إنى لا عرف غضبك ورضاك • قالت : قلت وكيف تعرف ذاك يارسول الله ؟ قال : إنك إذا كنت راضية قلت بلى ورب محمد ، وإذا كنت ساخطة قلت لاورب إبراهيم ، قالت : قلت : أجل لا أهجر إلا اسمك •

قال المهلب: غرض البخارى فى هذا الباب أن يبين صفة الهجران الجائز وأنه يتنوع بقدر الجرم ، فمن كان من أهل العصيان يستحق الهجران بترك

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۰ / ۱۳۳ ؛ عمدة القاری ، ۲۱ / ۲۳۰

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۰ / ۳۳۶ _ ۳۴۰

المكالمة كما في قصة كعب وصاحبيه ، وما كان من المغاضبة بين الأهل والإخوان فيجوز الهجر فيه بترك التسمية مثلا أو بترك بسط الوجه مسع عدم هجر السلام والكلام ، وقال الكرماني : لعله أراد قياس هجران مسن يخالف الأمر الشرعي على هجران اسم من يخالف الا مر الطبيعي ،

٢٩ عن ابن عمر أن عمر رضى الله عنهما قال : يارسول الله إنى نذرت فـــى
 الجاهلية أن أعتكف ليلة فى المسجد الحرام ، قال : أوف بنذرك .

قال البخارى : (باب إذا نذر أوحلف أن لايكلم إنسانا فى الجاهلية ثم أسلم

قال ابن بطال : قاس البخارى اليمين على النذر وترك الكلام على الإعتكاف فمن نذر أوحلف قبل أن يسلم على شئ يجب الوفاء به لوكائن مسلما فإنه إذا أسلم يجب عليه على ظاهر قصة عمر ، قال : وبه يقلول الشافعي وأبو ثور ، كذا قال وكذا نقله ابن حزم عن الإمام الشافعيي، والمشهور عند الشافعية أنه وجه لبعضهم وأن الشافعي وجل أصحابه على أنه لا يجب بل يستحب وكذا قال المالكية والحنفية ، وعن أحمد في رواية يجب وبه جزم الطبرى والمغيرة بن عبد الرحمن من المالكية والبخارى وداود

قلت : إن وجد عن البخارى التصريح بالوجوب قبل والا فمجرد ترجمته

⁽۱) صحیح البخاری بیع فتح الباری ، ۱۰ / ۱۹۷ ؛ عمدة القاری ، ۲۲/۱۶۱۰

جواب الإستفهام يندب له ذلك ، قال القابس : لم يأمر عمر علي المهم أن الوفي المهم الإيجاب بل على جهة المشورة كذا قال ، وقيل أراد أن يعلمهم أن الوفي المبادة بالنذر من آكد الا مور فغلظ أمره بأن أمر عمر بالوفاء ، واحتج الطحاوى بأن الذي يجب الوفاء به مايتقرب به إلى الله والكافر لايصح منه التقرب بالعبادة وأجاب عن قصة عمر باحتمال أنه صلى الله عليه وسلم فهم من عمر أنه سمح بأن يفعل ماكان نذره فأمره به لأن فعله حنئذ اطاعة لله تعالى فكان ذلك خلاف ميا أوجبه على نفسه لأن الإسلام يهدم أمر الجاهلية ، قال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث يخالف هذا ، فإن دل دليل أقوى منه على أنه لايمح من الكافر قوى هذا التأويل والا فلا ، والا فلا ، (1)

عن بشير بن يسار " زعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبى حثمـــة أخبره أن نفرا من قومه انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها ووجدوا أحدهـم قتيلا وقالوا للذى وجد فيهم قد قتلتم صاحبنا ، قالوا: ماقتلنـــا ولاعلمنا قاتلا ، فانطلقوا إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقالــوا : يارسول الله إنظلقنا إلى خيبر فوجدنا أحدنا قتيلا ، فقال : الكبر الكبر ، فقال لهم : تأتون بالبينة على من قتله ؟ قالوا: مالنابينة الكبر فيحلفون ، فالوا : لانرضى بأيمان اليهود،فكرة رسول الله طلــى الله عليه وسلم أن يُظّل دمه ، فوداه مائة من ابل الصدقة ""

اتفق العلماء كلهم على أنها لاتجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يقترن٠

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۱ / ۸۲۰ – ۸۸۷ عمدة القاری ،۳۳/ ۲۰۹

بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها ، واختلفوا في تصوير الشبهة على سبعة أوجه ، وبعد أن ذكر الستة الأوج الأولى قال السابعة : أن يوجد قتيل في محلة أوقبيلة ، فهذا يوجب القسامة عند الثوري والأوزاعي وأبى حنيفة وأتباعهم ، ولايوجب القسامة عندهم سوى هذه الصورة ، وشرطهاعندهم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثر ، وقال داود لانجري القسامة إلا في العمد على أهل مدينة أوقرية كبيرة وهم أعداء المقتول ، ودهيب الجمهور إلى أنه لاقسامة فيه بل هو هدر لأنه قد يقتل ، ويلقي في المحلة ليتهموا ،وبه قال الشافعي ، وهو رواية عن أحمد ، إلاأن يكون في مثل القصة التي في الحديث فيتجه فيها القسامة لو جود العداوة ، ولم تر الحنفية ومن وافقهم لوثا يوجب القسامة إلا هذه الصورة ، وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة ، والجامع أن يقترن بالدعوي شيئ يدل على صدق المدعى فيقسم معه ويستحق .

- (قال بعض الناس لوقيل له لتشربن الخمر أو لتأكلن الميتة أولنقتلن ابنك أو أباك أو ذا رحم محرم لم يسعه لأنَّ هذا ليس بمضطرثم ناقض فقال إن قيل له لنقتلن أباك أو ابنك أو لتبيعن هذا العبد أو تقر بدين أوتهب يلزمه في القياس ولكنا نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقدة في ذليك باطل بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولاسنة).

قال ابن بطال : معناه أن ظالما لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل

⁽۱) صحیح البخاری ، ۱۲ / ۲۲۹ - ۲۳۲ - ۲۳۲

مثلا ان لم تشرب الخمر أو تأكل الميتة قتلت أباك ،وكذا لوقال له قتلت ابنك أو ذا رحم لك ففعل لم يأثم عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة يأثم لأنه ليس بمضطر لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره وليس له أن يعصى الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يو اخذالإبن لأنه لم يقدر على الدفع إلابارتكاب مالايحل له بإرتكابه ، قال : ونظيره فيين القياس مالوقال إن لم تبع عبدك أو تقر بدين أو تهب هبة أن كل ذلك ينعقد، كما لايجوز له أن يرتكب المعصية في الدفع عن غيره ، ثم ناقض هذا المعنى فقال: ولكنا نستحسن ، ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل ، فخالف قيـــاس قوله بالإستحسان الذي ذكره فلذلك قال البخاري بعده " فرقوا بين كل ذي رحم وغيره بغير كتاب ولاسنة " يعنى أن مذهب الحنفية في ذي الرحم بخلاف مذهبه___م فى الأجنبى ، فلو قبل لرجل : لتقتلن هذا الرجل الأجنبى أو لتبيعن كذا ففعل لينجيه من القتل لرمه البيع ، ولو قيل له ذلك في ذي راحمه لم يلزمه ماعقده ٠ والحاصل أن أصل أبى حنيفة اللزوم في الجميع قياساً لكن يستثنى من له منه رحم إستحسانا ، ورأى البخارى أن لافرق بين القريب والأجنبي في ذلك لحديث المسللة أَخو اللمسلم" فإن المراد به أخوة الإسلام لاالنسب، ولذلك استشهد بقول ابراهيم " هذه أختى "؟؟ والمراد أخوة الإسلام ، والافنكاح الا خت كسان حراما في ملة إبراهيم ، وهذه الأُخوة توجب حماية أخيه المسلم والدفع عنيه فلا يلزمه ماعقده ولاإثم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه : فهو كما قيل له: لتفعلن كذا أو لنقتلنك فإنسه يسعه إتيانها ولايلزمه الحكم ولايقع عليه الإثم • وقال الكرماني : يحتمل أن يقرر البحث المذكور بأن يقال إنه ليس بمضطر الأنه مخير في أمور متعددة والتخير ينافي الإكراه ، فكمالا إكسراه فى الصورة الأولى وهى الا كل والشرب والقتل كذلك لا إكراه فى الصحورة الثانية وهو البيع والهبة والعتق ، فحيث قالوا ببطلان البيع إستحسانا فقد ناقضوا إذ يلزم منه القول بالإكراه وقد قالوا بعدم الإكراه ، قلت : ولقائل أن يقول بعدم الإكراه أصلا ، وإنما أثبتوه بطريق القياس فى الجميع لكحين إستحسنوا فى أمر المحرم لمعنى قام به ...

77- وقال بعض الناس: إن هوى رجل جارية يتيمة أوپكنبرا فأبت، فاحتال فجاء بشاهدى رور على أنه تزوجها فأدركت فرضيت اليتيمة فقبل القاضى بشهادة الزور والزوج يعلم ببطلان ذلك حل له الوطء.

أى مع علمه بكذب الشهادة المذكورة ، وقال ابن بطال : لايحل هذا النكاح عند أحد من العلماء ، وحكم القاض بماظهر له من عدالة الشاهدين فلي الطاهر لايحل للزوج ماحرم الله عليه ، وقد اتفقوا على أنه لايحل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ، ولافرق بين أكل مال الحرام ووطء الفرج الحرام ، وقال المهلب ؛ قاس أبو حنيفة هذه المسألة والتي قبلها على مسألة إتفاقية وهي مالوحكم القاض بشهادة من ظن عرالمروا أن السروج طلق امرأته وكانا شهدا في ذلك بالزور أنه يحل تزويجها لمن لايعلم باطن تلك الشهادة قال ؛ وكذلك لو علم ، وتعقب بأن الذي يقدم على الشيء جاهلا ببطلانه لايقاس بمن يقدم عليه مع علمه ببطلانه ، ولاخلاف بين الأقمة أن رجلا لوأقام شاهدي زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك ظانا

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۳۲۳/۱۲ ، ۳۲۴ ، ۳۲/۲۳ ، عمدة القاری ، ۱۰۲/۲۶ ، ۱۰۲/۲۶ ، ۱۰۲/۲۶

هذا لهما آنه لايحل له وطوعها ، وكذا لو شهد فى ابنة غيره من حصرة أنها أمة المشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما أنه لايحل له وطؤها انتهام ملخصا .

وليس الذى نسبه إلى ابى حنيفة من هذا القياس مستقيما ، وإنما حجتهم أن الإستئذان ليس بشرط فى صحة النكاح ولو كان واجبا ،وإذا كان كذلك فالقاضى أنشآ لهذا الزوج عقدا مستأنفا فيصح وهذا قول أبى حنيفة وحده واحتج بأثسر عن على فى نحو هذا قال فيه " شاهداك زوجاك " وخالفه صاحباه .

ويعقب بدر الدين العينى: أن أبا حنيفة إمام مجتهد ٠٠٠ وقد تكلم في هذه المسألة بأمل وهو إن القضاء لقطع المنازعة بين الزوجين من كل وجه فليو لم ينفذ القضاء بشهادة الزور باطنا كان تمهيدا للمنازعة بينهما وقد عهدنيا بنفوذ ذلك في الشرع ألا ترى أن التفريق باللعان ينفذ باطنا وأحدهماكاذب بيعين والقاضي إذا حكم بطلاقها بشاهدي زور وهو لايعلم أنه يجوز أن يتزوجها من لايعلم ببطلان النكاح ولايحرم عليه بالاجماع .

وقال البعض هذا خطآ في القياس ثم مثل لذلك بقوله : ولاخلاف بين الائمة أن رجلا لو أقام شاهدى زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك لايجوز له وطوءها فكذلك الذي شهد على نكاحهاهما في التحريم سواء ، قلت :هذا القياس الذي فيه الخطأ الظاهر يفرق بين القياسين من له إدراك مستقيم .

٣٣- ولاعن عمر عند منير النبي صلى الله عليه وسلم ٠

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۲/ ۳٤۰ ـ ۳۴۰

⁽٢) عمدة القارى ، ٢٤ / ١١٦ – ١١١٠

اى أمر عمر رض الله عنه باللعبان عند منير النبى صلى الله عليه وسلم هذا أبلغ فى التمسك به على جواز باللعان فى المسجد ، وإنما خص عمين المنبر لأنه كان يرى التحليف عند المنبر أبلغ فى التغليظ ٥٠٠ويو عذد مين التغليظ فى الايمان بالمكان وقاسوا عليه الزمان ؟ وإنما كان كذلك ميع أن المحلوف به عظيم لأن للمعظم الذى يشاهده الحالف تأثيرا فى التوقى عن الكذب المحلوف به عظيم لأن للمعظم الذى يشاهده الحالف تأثيرا فى التوقى عن الكذب المحلوف به عظيم يقضى بعلمه فى الأموال ولايقضى فى غيرها.

يعنى البخارى بقال بعضهم أهل العراق وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف فيما نقله الكرابسى عنه اذا رأى الحاكم رجلا يزنى مثلا لم يقض بعلمية حتى تكون بينة تشهد بذلك عنده وهى رواية عن أحمد ، قال أبوحنيفية : القياس أنه يحكم فى ذلك كله بعلمه ، ولكن أدع القياس وأستحسن أنلايقفى (٢)

٣٥- (باببيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم وقد باع النبى صلى الله وسياءهم وقد باع النبى صلى الله وسم عليه وسلم مدبّرا من نعيم بن النحام)٠

قال ابن المنير: ذكر في الترجمة الفياع ولم يذكر إلا بيع العبد، فكأنه أشار إلى قياس العقار على الحيوان ثم أسند حديث جابر قال: " بليغ النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا من أصحابه أعتق غلاما عن ذُبُر لم يكسن له مال غيره فباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل بثمنه إليه ".

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۵۵/۱۳ ؛ عمدة القاری ۲۶/ ۲۶۶۰

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ۱۳۰/ ۱۵۸ - ۱۲۱ ؛ عمدة القاری ۲۶۰/ ۲۶۹۰

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری، ۱۳/ ۱۷۹، عمدة القاری ، ۲۶/ ۲۵۹۰

٣٦- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لاتحاسد إلا في اثنين: رجل آتـاه
القرآن، فهو يتلوه آناء الليل والنهار يقول: لو أوتيت مثل ماأوتـي
هذا لفعلت كما يفعل ورجل آتاه الله مالا ينفقه في حقه فيقول: لـو
أوتيت مثل الوتى هذا لفعلت كما يفعل ".

قال البخارى: (بابتمنى القرآن والعلم) • وهو ظاهر فى تمنى القرآن وأضاف العلم اليه بطريق إلالحالق بهفى الحكم ، وكذا كل تمن فى أبواب (١)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا شرب أحدكم فلا يتنفس فــــ الإناء ، وإذا أتى الخلاء فلا يمس ذكره بيمينه ، ولايتمسح بيمينه ٠ قال الخطابي : أن المستجمر متى استجمر بيساره استلزم مس ذكره بيمينه ومتى أمسكه بيساره إستلزم استجماره بيمينه وكلاهما قد شمله النهــــى ومحصل الجواب أنه يقصد الأشياء الضخمة التى لاتزول بالحركة كالجدار ونحوه من الأشياء البارزة فيستجمر بها بيساره، فإن لم يجد فليلصق مقعدته بالأرض ويمسك مايستجمر به بين عقبيه أو إبهاى رجليه ويستجمر بيساره فلا يكون متصرفا في شيء من ذلك بيمينه ١٠ه٠ وهذه هيئة منكرة بـــل يتعذر فعلها في غالب الأوقات ، وقد تعقبه الطيبي بأن النهي عن الإستجمار باليمين مختص بالدبر ، والنهى عن المس مختص بالذكر فبطل الإيراد مــن أصله ، كذا قال ٠ وما ادعاه من تخصيص الإستنجاء بالدبر مردود، والمس وإن كان مختصا بالذكر يلحق به الدبر قياسا، والتنصيص على الذكـــر لامفهوم له بل فرج المرأة كذلك ، وإنما خص الذكر بالذكرلكون الرجال في الغالب هم المخاطون والنساء شقائق الرجال في الأحكام إلا ماخص .

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۳ / ۲۲۰ ؛ عمدة القاری ، ۲۵ / ۰۰

والصواب فى الصورة التى أوردها الخطابى ماقاله إمام الحرمين ومسسن بعده كالغزالى فى الوسيط والبغوى فى التهذيب أنه يمر العضو بيساره على شىء يمسكه بيمينه وهى قارة غير متحركة فلا يعد مستجمرا باليمين ولاماسابها، ومسن ادعى أنه فى هذه الحالة يكون مستجمرا بيمينه فقد غلظ ، وإنما هو كمن مسببيمينه الماء على يساره حال الإستنجاء.

٣٨- قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " إذا وضع العشاء وأقيمت الصللة قه ١٠٠٠ فابد أو ابالعشاء و

وقال عليه الصلاة والسلام:" إذا قدم العشاء فابدءوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولاتعجلوا عن عشائكم ".

وقال أيضا عليه الصلاة والسلام: إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت المسللة فابد أوا بالعشاء ، ولايعجل حتى يفرغ منه ،

وقال ايضا عليه الصلاة والسلام :" إذا كان أحدكم على الطعام فلايعجل

قال النووى: في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله ، لما فيه ذهاب كمال الخشوع ، ويلتحق به مافي معناه مما يشغل القلب ، وهذا إذا كان في الوقت سعة ، فإن ضاق صلى على حالت محافظة على حرمة الوقت ولايجوز التأخير ، وحكى المتولى وجها أنهيبدأ بالأكل وإن خرج الوقت ، لأن مقصود الصلاة الخشوع فلا يفوته ١٠هه وهدا.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱/ ۲۵۳ – ۲۵۶ ، عمدة القاری ،۲۹۲/۲۰

إنما يجى على قول من يوجب الخشوع ،ثم فيه نظر لأن المفسدتين إذاتعارضتا اقتصر على أخفهما ، وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع بدليل صلاة الخوف والغريق وغير ذلك ، وإذا صلى لمحافظة الوقت صحت مع الكراهة وتستحب الإعادة عند الجمهور .

يعلق محقق الفتح : الأولى عدم استحباب الإعادة لأن من صلى كما أمرفليس عليه إعادة ، فقد قال الله تعالى * فاتقوا الله مااستطعتم * سورة التغابن الاية ١٦ • والله اعلم •

٣٩ قال البخارى: وقول النبى صلى الله عليه وسلم من أكل الثوم أوالبصل من الجوع أوغيره فلا يقربن مسجدنا٠"

قال ابن المنير في الحاشية : ألحق بعض أصحابنا المجذوم وغيره بآكل الثوم أدخيل الثوم في المنع من المسجد ، قال : وفيه نظر لأن آكل الثوم أدخيل على نفسه باختياره هذا المنانع ، والمجذوم علته سماوية ، قال : لكين قوله صلى الله عليه وسلم " من جوع أوغيره " يدل على التسوية بينهما احمد وكأنه رأى قول البخارى في الترجمة وقول النبي صلى الله عليه وسلم الخ فظنه حديث ، وليس كذلك ، بل هو من تفقه البخارى وتجويزه لذكر الحديث بالمعنى .

٠٤- عن زيد بن جبير أنه أتى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فى منزلهما وحد الله بن عمر رض الله عنهما فى منزلهما وله فسطاط وسرادق _ فسألته : من أين يجوز أن أعتمر ؟ قال فرضها

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲/ ۱۵۹ – ۱۲۱؛ عمدة القاری،٥/ ۱۹۷۰

⁽٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ٢/ ٣٣٩ - ٢٤٣ - ٢٤٤ ؛ عمدة القاري،٦٠٦/١٠٠

رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل نجد قرنا ،ولا على المدينة ذا الحليفة، ولا هل الشام الجعفة ".

قال البخارى (باب فرض مواقيت الحج والعمرة) وهو ظاهر أنه لايجيز الإحسرام بالحج والعمرة من قبل الميقات ، ويزيد ذلك وضوحا ماسيأتى بعد قليل حيث قال : " ميقات أهل المدينة ولايهلون قبل ذى الطيفة " وقد نقل ابن المندر وغيره الإجماع على الجواز ، وفيه نظر فقد نقل عن اسحق وداود وغيرهما عسدم الجواز وهو ظاهر جواب ابن عمر ، ويوءيده القياس على الميقات الزمانى فقد أجمعوا على أنه لايجوز التقدم عليه ، وفرق الجمهور بين الزمانى والمكانى فلم يجيزوا التقدم على الزمانى وأجازوا في المكانى ، وذهب طائفة كالحنفية وبعض الشافعية إلى ترجيح التقدم وقال مالك يكره ،

عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال :" انطلق النبى صلى اللـــه عليه وسلم من المدينة بعد ماترجل وادهن ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للـمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته ، وأجمعوا أن الطيب لايجوز إستعماله في بدنه ، ففرقوا بين الطيب والزيت في هذا فقياس كون المحرم ممنوعا مصين استعمال الطيب في رأسه أن يباح لــه فقياس كون المحرم ممنوعا مصين استعمال الطيب في رأسه أن يباح لــه استعمال الزيت في رأسه أن يباح لــه استعمال الزيت في رأسه أن يباح لــه

ا٤- قال البخارى (باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء) أي إذا كان مما ينتفع به غير من كره له لبسه ، أما مالامنفعة فيه

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۳۸ ۱۳۸۰

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ،٣/ ٣٨٣ ؛ عمدة القاری ، ٩/ ١٣٦٠

⁽۳) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۳/ ۰٤٠٦

شرعية فلايجوز بيعه أصلا على الراجح من أقوال العلماء ، وذكر في مد حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في قصة عمر في حلة عطاردوفيه قول رسول الله عليه وسلم : " إنما بعثت بها إليك لتستمع بها ، يعنيا تبيعها " وفي الفظ آخر " إنما بعثت بها إليك لتبيعها أو لتكسوها " وهو واضح فيما ترجيم لفظ آخر " إنما بعثت بها إليك لتبيعها أو لتكسوها " وهو واضح فيما ترجيم له هنا من جواز بيع مايكره لبسه للرجال ، والتجارة وإن كانت أخص من البيع لكنها جزوءه المستلزمة له ، وأما مايكره لبسه للنساء فبالقياس علي أو المراد بالكراهة في الترجمة ماهو أعم من التحريم والتزيه فيدخل الرجال (۱)

٢٤ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لايبتع المراع على بيع أخيه،
 ولاتناجشوا ، ولايبع حاضر لباد ".

قال البخارى (باب لايشترى حاض لباد بالسمسرة) أى قياسا على البيع له ، حاصله أن الحاض كذالايبيع فكذلك لايشترى له ، أو إستعمالا للفليل البيع في البيع في البيع والشرأ، وقال ابن حبيب المالكي : الشراء للبادى ملك البيع لقوله عليه الصلاة والسلام : لايبيع بعضكم على بعض " فان معناه الشراء الشراء المسلام :

37- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يامعشر الشباب من استطاع منكمم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء".

استدل بالحديث الخطابي على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالأدوية

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۲۲۵/۶؛ عمدة القاری ، ۱۱/ ۲۲۳۰

⁽٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ، ٤/ ٣٧٣؛ عمدة القارى ، ١١/ ٢٨٣٠

وحكاه البغوى فى " شرح السنة " ينبغس أن يحمل على دوا السكان الشهوة دون مايقطعها أما لة لأنه قد يقدر بعد فيندم لفوات ذلك فى حقه ،وقد صرح الشافعية بأنه لايكسرها بالكنافور ونحوه ، والحجةفيه أنهم اتفقوا على حفع الجب والخصاء فيلحق بذلك مافى معناه من التداوى بالقطع أصلاه

33- عن ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول : " نهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعض على بيع بعض ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب ".

واستدل بقوله "على خطبة أخيه "أن محل التحريم إذا كان الخاطب مسلما فلو خطب الذمى ذمية فأراد المسلم أن يخطبها جازله ذلك مطلقب وهو قول الاوزاعى ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابى ويوءيده قوله فى أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم "المؤ من أخسو الموءمن فلايحل للموءمنن أن يبناع على بيع أخيه ولايخطب على خطبته حتى

وقال الخطابى : قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص النهى بالمسلم • وقال النهى بالمسلم • وقال المنذر : الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع ، وقد وردالمنع مقيدا بالمسلم فبقى ماعدا ذلك على أصل الإباحة •

وذهب الجمهور إلى الحاق الذمى بالمسلم فى ذلك وأن التعبير بأخيه خرج (٢) على الغالب فلا مفهوم له ، وهو كقوله تعالى ﴿ ولاتقتلوا أولا دكـــم

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹ / ۱۰۱ – ۱۱۱۰

⁽٢) سورة الانعام ، الآية ١٥١٠

(۱) ولقوله ﴿ وريائبكم اللاتي في حجوركم ﴾ ونحو ذلك ٠

ويئاه بعضهم على أن هذا المنهى عنه هل هومن حقوق العقد واحترامه أومن حقوق المتعاقدين ؟ فعلى الأول فالراجح ماقال الخطابى ، وعلى الثانى فالراجـــح

واستدل كذلك بهذا الحديث على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى إلحاقا لحكم النساء بحكم الرجال ، وصورته أن ترغب امرأه فى رجل وتدعوه إلى تزويجها فيجيها كما تقدم فتجىء امرأة أخرى فتدعوه وترغبه فى نفسها وتزهده فى التى قبلها

٥٤- نهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين التمر والزهو ، والتمـــر والزبيب ولينبـــذكل واحد منهما على حدة".

قال ابن العربى: واختلفوا فى الخليطين لأجل التخليل، ثم قال ويتحمل فهو حراماً و منصوص فهو حراماً و منصوص لنا أربع صور: أن يكون الخليطان منصوصين ومسكوت عنه فإن كان كل منهما لو انفرد أسكر فهو حرام قياسا على المنصوص، أو مسكوت عنهما وكل منهما لو انفرد لميسكسر جاز (٣) وهنا مرتبة رابعة وهى مالو خلط شيئين ، وأضاف اليهما دوًا ويمنع الاسكار فيجوز فى المسكوت عنه ويكره فى المنصوص .

27- عن حذيفة رضى الله عنه قال : " نهانا النبى صلى الله عليه وسلم أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها ، وعن لبس الحرير والديباج

واستدل بهذا الحديث على منع النساء من افتراش الحرير وهو ضعيف الأن

⁽۱) سورة النساء، الآية ، ۲۳۰

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹/ ۱۹۸ ،۰۰۰ ؛ عمدة القاری ،۲۰/۲۰۰

⁽۳) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۰/ ۲۷ ـ ۹۹۰.

خطاب الذكورلايتناول المؤنث على الراجح ، ولعل الذى قال بالمنسع تمسك بالقياس على منع إستعمالهن آنية الذهب مع جواز لبسهن الحلى منه ، فكذلك يجوز لبسهن الحرير ويمنعن من إستعماله ، وهذا الوجه صححه الرافعى وصحصالنووى الجواز واستدل به على منع إفتراش الرجل الحرير مع امرأته في فراشها ووجهه المجيز لذلك من المالكية بأن المرأة فراش الرجل فكما جاز لسسه أن يفترشها وعليها الحلى من الذهب والحرير فكذلك يجوز له أن يجلس وينام معها على فراشها المباح لها .

27- عن أبى بردة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"ثلاثة لهم أجران : رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد صلى اللـــه عليه وسلم ..."

قال أبو عبد الملك البونى وغيره : أن الحديث لايتناول اليهود البتهة وليس بمستقيم كما قررناه ، وقال الداودى ومن تبعه : إنه يحتمهاأن يتناول جميع الأمم فيما فعلوه من خير كما فى حديث حكيم بن حزام
" أسلمت على ما أسلفت من خير " وهو متعقب ، لأن الحديث مقيد بأهها الكتاب فلا يتناول غيرهم إلا بقياس الخير على الإيمان .

۸٤- قال البخارى : باب الطيب عند الإحرام ، ومايلبس إذا أراد أن يحسرم، ويترجل ويدهسن.

أراد بهذه الترجمة أن يبينأن الأمر بغسل الخلوق الذى في الحديث قبله

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۰ / ۲۹۲ ، عمدة القاری ، ۲۲/ ۱۰۰

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱/ ۱۹۰ – ۱۹۱۰

إلما هو بالنسبة إلى الثياب، لأن المحرم لايلبس شيئا مسه الزعفران٠٠٠٠ وأما الطيب فلا يمنع إستدامته على البدن، وأضاف إلى التطيب المقتصر عليه في حديث الباب الترجل والإدهان لجامع مابينهما من الترفه فكأنه يقول يلحق بالتطيب سائر الترفهات فلا يحرم على المحرم، كذا قال ابن المنير،

-0- عن ابن عباس رض الله عنهما " أن امرأة من جهينة جائت إلى النبى طلى الله عليه وسلم فقالت: " إن أمى نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت ، أفاحج عنها ؟ قال : نعم حجى عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته؟ اقضوا الله ، فاالله أحق بالوف____اء! ماأورد ، غير البخارى .

فى الحديث أن من مات وعليه حج وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه مسن رأس ماله كما أن عليه قضاء ديونه ، فقد أجمعوا على أن دين الآدمى مسن رأس المال فكذلك ماشبه به فى القضاء ، ويلتحق بالحج كل حق ثبت فسى ذمته من كفارة أو نذر أو زكاة أو غير ذلك .

٥١- قال ابن عباس رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم " أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله ".

إستدل الموالف بالحديث للجمهور في جواز أخذ الأجرة على تعليم القسرآن وخالف الحنفية فمنعوه في التعليم وأجازوه في الرقى كالدواء، قالوالأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله ، وهو القياس في الرقى إلاأنهم أجازوه فيها لهذا الخبر.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۳/ ۳۹۲

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۶/۶ – ۲۱ ؛ عمدة القاری ، ۱۰/ ۲۱۶۰

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ٤/ ٥٥٣ ؛ عمدة القباری ، ١٢/ ٥٩٠

(۱)
 ۲۵- عن ابن عباس رضی الله عنهما ﴿ إِن كان يكم أَذى من مطر أو كنتم مرضــی﴾
 قال " عبد الرحمن بن عوف وكان جريحا"

مقول ابن عباس ماذكر عن عبد الرحمن ، وقوله " كان جريحا " أى فنزلت الآية فيه ، وقال الكرمانى : يحتمل هذا ويحتمل أن التقدير قال ابن عباس وعبد الرحمن بن عوف يقول من كان جريحا فحكمه كذلك فكان عطيف الجريح على المريض إلحاقا به على سبيل القياس ، أولاً ن الجريح نوع من المرض فيكون كله مقول عبد الرحمن وهو مروى عن ابن عباس ، قليست وسياق ما أورده البخارى يدفع هذا الاحتمال ،

- عن جابر رضى الله قال : غزونا جيش الخبط ، وأمر أبو عبيدة ، فجعنسا جوعا شديد الفالقى البحر حوتا ميتا لم ير مثله يقال له العثبر ، فأكلنسا منه نصف شهر ، فأخذ أبو عبيدة عظما من عظامه فمر الراكب تحته " قا ل أبو بكر الصديق رضى الله عنه " الطافى حلال ، يستفاد من الحديث إباحة ميته البحر سواء مات بنفسه أو مات بالإصطياد ، وهو قول الجمهود ، وعن الحنفية يكره ، وفرقوا بين مالفظه فمات وبين ماهات فيه من غير آفة وتمسكوا بحديث أبى الزبير عن جابر " ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه ومامات فيه فطفا فلا تأكلوه " روى عن ابن أبى ذئب واسماعيل بن أمية مرفوعا ولايصح والصحيح موقوف ، وإذا لم يصح إلا موقوفا فقد عارفيد

⁽۱) سورة النساء ، الاسية ١٠٢٠

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۸ ۲۹۶۰

لأكل يغير تذكية ، ولو نضب عنه الماء أوقتلته سمكة أخرى فمات لأكــل (١) فكذلك إذا مات وهو في البحرو

ع صعن أبى تعلبة الخشنى قال : أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فقليين يارسول الله إنا بارض أهل الكتاب فنأكل فى آنيتهم ٠٠٠٠ فقال النبيي صلى الله عليه وسلم : أما ذكرت أنك بأرض أهل كتاب فلا تأكلوا في انيتهم إلا أن لاتجدوا بدا فإن لم تجدوا بدا فاعسلوها وكلوا فيها ٠٠٠٠٠ قال البخارى : باب : آنية المجوس ٠

قال ابن المنير : ترجم للمجوس والأُحاديث في أهل الكتاب لأنه بني على أن المحذورمنهما واحد وهو عدم توقيهم النجاسات ، وقال الكرمانى : أو حكمه على أحدهما بالقياس على الآخر ، أُوبًإعتبار أن المجوس يرعميون أنهم أهل كتاب .

ه ه - عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أت بلبن قد شيب بماء ، وعن يمينه أعرابى وعن شماله أبو بكر ، فشرب ثم أعطى الأعرابى وقال : الآيمن فالآيمن ".

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹/ ۱۲۵ - ۹۱۸ - ۹۱۹ ؛ عمدة القاری۲۱/۱۰۵۰

⁽٣) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۹/ ۱۲۳ ، عمدة القاری ، ۲۱/ ۱۱۰

يستفاد منهذا الحديث أنه يقدم من على يمين الشاربثم الذى عن يميسن الشانى ، وهلم جرا وهذا مستحب عند الجمهور • وقال ابن حزم · يجب، وقوله في الترجمة في الشربيعم الماء وغيره من المشروبات ، ونقل عن مالك وحده أنه خصه بالماء • قال ابن عبد البر: لايصح عن مالك • وقال عياض · يشبه أن يكون مراده أن السنة ثبتت نصا في الماء خاصة ، وتقديم الأيمن في غير شرب الماء يكون بالقيسساس •

٢٥ - عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله عليه وسلم النظرة خمس - أو خمس من الفطرة - الختان والإستحداد ونتف الإبلط وتقليم الأظفار وقص الشاب". قال ابن دقيق العيد: يحتاج من ادعلى استحباب تقديم اليد في القص على الرجل إلى دليل ، فإن الاطلاق يأبلي ذلك ، قلت: يمكن أن يو عذذ بالقياس على الوض والجامع التنظيف .

الله ومفاته لازم الله ماجاء عن الشافعي من اشتراط فيه اليمين في الحلف بالمفات وإلافسلا الا ماجاء عن الشافعي من اشتراط فيه اليمين في الحلف بالصفات وإلافسلا كفارة ، وتعقب إطلاقه ذلك عن الشافعي ، وإنما يحتاج إلى النية عنده مايمح إطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره ٥٠٠٠ ويظهر آثر الخلاف فيما لوقال قمدت غير الله هل ينفعه في عدم الحنث ، والمشهور عند المالكية التعميم ، وعن أشهب التفصيل في مثل وعرزة الله إن أرادالتي جعلها بين عباده فليست بيمين ، وقياسه أن يطرد في كل مايمح إطلاقه عليه وعلى غيره ، وقال به ابن سحنون منهم في عزة الله . (٣)

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۰/ ۸۲۸

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۰/ ۳۳۶ ـ ۳۳۰ (۳) عمدیح البخاری مع فتح الباری ،۱۲/ ۳۵۰

المبحث الشهساني و اللهاس في جميع الأحكام الشرعية عند الأموليين:

أولا: المذاهـــــ

- 1- المذهب الأول: القياسيجرى في جميع الأحكام الشرعية ، بما فيها الحدود والكفارات والمقدرات والمستثنيات مادامت شروط القياس تحققت وهذا مذهب الإمام الشافعي وجمهور الشافعية ، وابن القصار والباجي من المالكيــة ومذهب الإمام احمد ، وابن قدامة ، وابن تيمية ، وابن القيم .
- ۲- المذهب الثانى: لایجرى القیاس فی جمیع الأحكام الشرعیة فهو لایجرى فـــى
 الحدود والكفارات والمقدرات، والرخص، وهذا مذهب الحنفیة، واختاره
 (۲)
 ابن الحاجب والآمدى ٠
- ٣- المذهب الثالث: لا يجرى القياس فى أمول العبادات كجعل الملاة خمسية فروض، وكعدم جواز الملاة بالإيماء بالحاجب قياسا على جواز أداء النافلة في السفر على الراحلة بالإيماء بالرأس، بجامع عدم الأداء على الوجمة

⁽۱) احكام الفصول للباجى ، ٦٢٢ ؛ روضة الناظر لابن قدامة ، تحقيق سيف الدين الكاتب ، ١٣٠٥ الآمدى ، ١٦٢٤ المسودة في اصول الفقية جمعها ؛ شهاب الدين ابو العباس احمد بن عبد الغنى الحرانى ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد (مصر : مطبعة المدنى) ٣٢٧ ؛ اعلام الموقعين لابن القيم ، ١ / ٢٠٥ ؛ المدخل الى مذهب الامام أحمد لابن بدران، ٢٣٩٠

⁽۲) الفصول في الاصول ، ابو بكر الحصاص ، تحقيق : سعيد الله القاضي ، الطبعة الاولى و لاهور : المكتبة العلمية ، ۱۹۸۱م) ۱۱۳؛ الاحكام للآمدى ، ٤/ ٢٧ ، منتهى الوصول والامل ، لابن الحاجب ، ۱۹۱؛ تيسير التحرير على التحرير لامير بادشاه ، ٤/ ١٠٣٠

(۱) الأكمل في الحالتين وهذا مذهب الجبائي والكرخي ٠

ثانيا : أدلة المداهب :

أدلة المذهب الاول:

- ۱- حجية القياس التى أثبتتها الأدلة حجة مطلقة غير مقيدة بنوع دون نوعوعلى هذا فالقياس يجرى في جميع الشرعيات دون تفريق مادامت شروطه متحققـــة٠
- ۲- القياس حجة في غير الحدود والكفارات باقتضائه الظن ، والظن حاصل في الحدود والكفارات فيكون حجة فيها .
 - ٣- كما أن الأحكام الشرعية يجوز إثباتها كلها بالنص فيجوز ذلك بالقياس
- الأحكام الشرعية كلها يجمعها جنس واحد فتدخل تحت حد واحد وهو حد الحكم الشرعى ، وقد ثبت بعضها بالقياس فيثبت ذلك فى باقيها فتماثلها فــى الجنس يوءدى إلى تماثلها فى الحكم .

أدل___ة المذهبب الشباني

- ا- الحدود ، والمقدرات مشتملة على مقادير كالمائة حد الزنى ، وأعــداد
 الصلاة ومقادير الزكاة ، وهذه الأعداد لايدرك العقل لها معنى فلايمكــن
 إجراء القياس فيها لأنه قائم على تعقل المعنى وهو غير موجود والحــدود
- (۱) الاقوال الاصولية ، ابو الحسن الكرخى ، تحقيق ؛ حسين خلف الجبورى ، الطبعة الأولى (مكة المكرمة : مطابع الصفا ، ١٤٠٩ ١٩٨٩) ١١١؛ المعتمد، ابو الحسين البصرى ، ٢/ ٢٦٤ ؛ شرح تنقيح الفصول ، للقرافى ، ١١٥ ؛ شرح الكوكب المنير لابن النجار ، ٤/ ٢٢٠٠
 - (٢) نهاية السول للاسنوى ، ٢٤/٣ ؛ حاشية البنانى على شرح المحلى على جمع الجوامع ، ٢/ ٢١٥ ؛ ارشاد الفحول للشوكانى ، ١٩٥٠

التى بها معنى معقول كحد السرقة التى تقطع فيه اليد السارقة لجنايتها فإن القياس لايجرى فيها أيضا ، لأنه قائم على الظن باحتماله الخطأ والطين شبهة ، والشبهة تدر أ الحد،

- ۲- الحدود والكفارات مهمتها تكفير الذنوب والزجر عن المعاصى والقسدر
 الذى يتحقق به ذلك لايعلمه إلا الله ، فلا يحرى القياس فيه .
- ٣- جريان القياس في جميع الأحكام الشرعياة يؤدي إلى أمر ممتنع ، ومــا كان كذلك فهو ممتنع ، وبيان التلازم، أن كل قياس يحتاج إلى أصل يستند إليه فلو كان كل حكم يثبت قياسا لكان حكم الأصل للقياس ثابتا بالقياس وكذلك حكم أصله ، فأما أن يحتسلسل وهو ممتنع وباطل وإما أن يوجــد أصل لايتوقف على قياس وذلك خلاف المدعى .
- دليل المذهب الثالث: أمول العبادات ومايتعلق بها ، أمور تعبديــة غير معقولة المعنى وهي لأهميتها تتعدد دوافع نقلها وعدم نقلها كالصلاة بالإيماء بالحجابيدل على عدم جوازها مع أن الصلاة من أمول العبـادات ولذا فلا يثبت جوازها ، وإلا كان ذلك حكما بدون دليل من الشـارع .

 ولذا فلا يثبت جوازها ، وإلا كان ذلك حكما بدون دليل من الشـارع .

 المذهب المختار: بعد استعراض المذاهب السابقة يظهر أن ماذهب إليـــه المذهب المختار ، لأن ضابط راجراء القيـاس وإلا فلا،ولـو في الأحكام الشرعية هو إدراك العلة ، فإن ادركت صح القياس وإلا فلا،ولـو
 - (۱) الاحكام للآمدى ، ٤/ ٦٧ ؛ شرح العضد لمختصر المنتهى الاصولى ، ٢/ ٢٥٦ / ٢٥٦ ، تيسير التحرير على التحرير لامير بادشاه ، ٤/ ١٠٣ ، اصول الفقــه محمد الخضرى بك ، الطبعة السادسة (مصر : المكتبة التجارية الكبـــرى ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩) ٣٤٠٠
 - (۲) المعتمد لابى الحسين البصرى ، ۲/ ۲۱۵ ۲۱۵ ، شرح تنقيح الفصول للقرافى د ۱۵ ، الابهاج فى شرح المنهاج للسبكى ، ۳/ ۳۰ ، شرح الكوكب المنيـــر لابن النجار ، ٤/ ۲۲۰

كان ذلك في الحدود والكفارات، وغيرها فهو حجة في غيرها إلا أن يكون شمة مانع يمنع منه، أما إذا لم تتحقق الشروط ولم تنتف الموانع فلا يمكن اجراوءه عوالله اعلم ـ

النفصل الشسسانسيني

القياس في الحدود والكففسارات

ویشتمل تمهیـــدا ومبحثین ـ

المبحث الاول : القياس في الحدود والكفارات كما جاء في الفتح

المبحث الثانى: القياس في الحدود والكفارات عند الاصوليين.

تمـــهید:۔

بناء على ماذكرناه من ضابط إجراء القياس فى الأحكام الشرعية ، وهو تحقيق الشروط وإدراك العلة ، لم يمنع الجمهور من إجراء القياس فى الحدود والكفارات خلافا لما قاله الحنفية من أنه لايجوز إثبات مثل هذه الأمور بالقياس، وكماهو المتبع فى البحث نبدأ أولا بذكر ماجاء فى فتح البارى ثم ماورد فى كتبب الأصول مع إيراد الامثلة إن وجدت والله تعالى الموفق ،

المبحث الاول إما ذكره ابن حجر يشأن النبياس في الجدودوالكفارات.

اولا : مذهب الجمهور :

- عن أنس قال : جلد النبى صلى الله عليه وسلم فى الخمر بالجريد والنعال ، وجلد أبو بكر أربعين "
- قال عمير بن سعيد النخعى سمعت على بن أبى طالب رض الله عنه قال :ما كنت لأقيم حدا على أحد فيموت فأحد في نفسى ، إلاصاحب الخمر فإنه لومات وديته ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشته).
- عن السائب بن يزيد قال : كنا نوئتى بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإمرة أبى بكر فصدرا من خلافه عمر فنقوم إليه بايدينيا وتعالنا وأرديتنا ،حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين ، حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين ".

قال ابن حجر رحمه الله : إن عمر استشار في الخمر فقال له على بن أبي طالب رضي الله عنه : نرى أن تجعله ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى ، وعلى المفترى ثمانون جلدة فأمر عمر به فجلده ثمانين ، قال الطحاوى: فلما اعتمد على رضى الله عنه في ذلك على ضر ب المثل واستخرج الحد بطريق الإستنباط دل على أنه لاتوقيف عنده من الشارع في ذلك فيكون جزمه بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين غلطا مسن

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۲ / ۱۹۰

الر اوى ، إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس ولو كان عند من بحضرته من الصحابة كعمر رضى الله عنه وسائر من ذكر فى ذلك شىء مرفوع لأنكروا عليه ٠

وتعقب بأنه إنما يتجه الإنكار لوكان المنزعواحدا فأما مع الإختلاف فـــلا يتبجه الإنكار ، وبيان ذلك أن في سياق القصة مايقتضي أنهم كانو يعرفو ن أن الحد أربعون وإنما شاوروا في أمر يحصل به الإرتداع يزيد على ما كان مقـر را، ويشير إلى ذلك ماوقع من التصريح في بعض طرقه أنهم اختقروا العقوبة وانهمكوا الم فاقتضى رأيهم أن يضيقوا إلى الحد المذكور قدره إما إجتهادا بناء على حـواز دخول القياس في الحدود فيكون الكل حدا ، وأستنبطوا من النص معنى يقتض__ الريادة في الحد لاالنقصان منه ، أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التعريسر تحذيرا وتخويفالأن من احتقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت في حقه كان أقــر ب إلى إرتداعه ، فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى ماكـــان عليه قبل ذلك فرأى على رضى الله عنه الرجوع إلى الحدالمنصوص وأعرض عـــن الزيادة لإنتقاء سببها ، ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصا بمسن تمرد وظهرت منه أمارات الإشتهار بالفجور ، ويدل على ذلك أن في بعض طرق حديث الرهرى عن حميد بن عبد الرحمن عند الدارقطني وغيره " فكان عمر إذا أتىبالرجل الضعيف تكون منه الزلة جلده أربعين " قال وكذلك عثمان جلد أربعين وثمانين. وقال المازرى: لو فهم الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم حد في الخمر حدا معينا لما قالوا فيه بالرأى كما لم يقولوا بالرأى في غيره ، فلعلهم فهمــوا أنه ضرب فيه بإجتهاده في حق من ضربه ٠

وقد وقع التصريح بالحد المعلوم فوجب المصير إليه ورجح القول بأنالذى اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعزير على القول بأنهم اجتهدوا في الحد المعين لما يلزم منه من المخالفة التي ذكرها كما سبق تقريره .

وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج : أنبأنا عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول : كان الذى يشرب الخمر يضربونه بأ يديهم ونعالهم ، فلما كان عمر رضى الله عنه فعل ذلك حتى خشي فجعله أربعين سوطا ، فلما رآهم لايتناهون جعلية ثمانين سوطا وقال : هذا أخف الحدود٠

الجمع بين حديث على رض الله عنه المصرح بأن النبى صلى الله عليه وسلم جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور في هذا الباب أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يسنه بأن يحمل النفي على أنه لم يحد الثمانين أي لهين شيئا زائدا على الأربعين ، ويوءيده قوله " وإنما هو شيء صنعناه نحيين يشير إلى ما أشار به على عمر.

واستدل بصنيع عمر رضى الله عنه فى جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون ، وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القولين للشافعى واختاره ابن المنذر .

والقول الآخر للشافعي وهو الصحيح أنه أربعون • قلت: جاء عن أحمـــد كالمذهبين ، قال القاضي عياض: أجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلفوا في تقديره ، فذهب الجمهور إلى الثمانين ، وقال الشافعي في المشهور عنه وأحمد في رواية وأبو ثور وداود أربعين ، وتبعه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهــما •

وتعقب أن الطبرى وابن المذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لاحد فيها وإنما فيها التعزير • واستدلوا بأحاديث الباب فإنها ساكتة

عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أنس رضى الله عنه ولم يجرم في___ه بالأربعين فى أرجح الطرق عنه ٠

وقد قال عبد الرزاق " أنبأنا ابن جريج ومعمر سئل ابن شهاب : كــم جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر ؟ فقال : لم يكن فرض فيها حدا كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم إرفعوا " .

وورد أنه لم يضربه أصلا وذلك فيما أخرجه أبوداود والنسائى بسند قــوى

" عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوقت فى الخمر حدا، قال
ابن عباس: وشرب رجل فسكر فانطلق به النبى صلى الله عليه وسلم فلما حاذى
دار العباس انفلت فد خل على العباس فالتزمه فذكر ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم
فضحك ولم يأمر فيه بشىء "

وأخرج الطبرى من وجه آخر "عن ابن عباس ماضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الخمر والا أخيرا ، ولفت غزا تبوك فغشى حجرته من الليل سكران فقال: ليقم وليه دبيه دبيه حتى يرده والى رحله .

والجواب: أن الإجماع انعقد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبا بكر تحسري ماكان النبى صلى الله عليه وسلم ضرب السكران فصيره جدا واستمر عليه ،وكسذا

وجمع القرطبى بين الأخبار بأنه لم يكن أولا فى شرب الخمر حد وعلى ذلك يحتمل حديث ابن عباس فى الذى استجار بالعباس، ثم شرع فيه التعزير على مأ في الذي الأحاديث التى لاتقدير فيها ، ثم شرع الحد ولم يطلع أكثرهم على تعيينه

صريحا مع اعتقادهم أن فيه الحد المعين ، ومن ثم توخى أبو بكر مافعال بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم فاستقر عليه الأمر ثم رأى عمر رضى الله عنه ومن وافقه الزيادة على الأربعين إماحدا بطريق الإستنباط وإما تعزيرا .

واحتج من قال أن الحد ثمانون بالإجماع في عهد عمر حيث وافقه على ذلك كبار الصحابة • وتعقب بأن عليا أشار على عمر بذلك ثم رجع على رضى الله عنه عن ذلك واقتصر على الأربعين لأنها القدرالذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكـــر مستندين إلى تقدير مافعل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما الــــدى أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ردعا للذين انهمكوالأن في بعض طرق القصة " احتقروا المعقوبة " وبهذا تمسك الشافعيةفقا لو : أقل مافـــى حد الحمر أربعون وتجور الزيادة فيه إلى الثمانين على سبيل التعزير ولايجاور الثمانين ، واستندوا إلى أن التعزيز إلى رأى الامام مفرأى عمر فعله بموافقسة على رضى الله عنهما ثم رجع على رضى الله عنه ووقف عندما فعله النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه ووافقه عثمان على ذلك ، وأما قول على الله "وكسل سنة " فمعناه أن الأفتصار على الأرعين سنة النبي صلى الله عليه وسلم فصار إليه أبو بكر ، والوصول إلى الثمانين سنة عمر ردعا للشاربين الذيـــن احتقروا العقوبة الأولى ووافقه من ذكر في زمانه للمعنى الذى تقدما وسوغ لهم ذلك إما اعتقادهم جواز القياس في الحدود على رأى من يجعل الجميع حدا وإما إنهم جعلوا الزيادة تعزيرا بناء على جواز أن يبلغ بالتعزير قدرالحد٠٠٠٠

وقد تمسك بذلك من قال بجواز القياس فى الحدود وادعى إجماع الصحابةوهى دعوى ضعيفة لقيام الإحتمال وقد شنع ابن حزم على الحنفية فى قولهم أن القياس لايدخل فى الحدود والكفارات، مع جزم الطحاوى ومن وافقه منهم بأن حد الخمسر

وقع بالقياس على حد القذف وبه تمسك من قال بالجواز من المالكيـــة (۱) والشافعية ٠

ثانيا: مذهب الحنفية : يذهب الحنفية إلى أن القياس لايدخل فى الحدود والكفارات شرعت بحسب المصالح ، وقد تشرك أشياء مختلفة وتختلف أشياء متساوية فلا سبيل إلى علم ذلك إلابالنص

وأجابو ا عما وقع في زمن عمر رض الله عنه بأنه لايلزم من كونه جلد قدرحد القذف أن يكون جعل الجميع حدا بل الذي فعلوه محمول على أنهم للله يبلغهم أن النبي على الله عليه وسلم حد فيه أربعين إذ لو بلغهم لما جاوزوه كما لم يجاوزوا غيره من المحدود المنصوصة.

وقد اتفقوا على أنه لايجوز أن يستنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال فرجح أن الزيادة كانت تعزيرا٠

ويوعيده ما أخرجه أبوعبيد في " غريب الحديث " بسند صحيح عن أبي رافع عن عمر أنه أتى بشارب فقال لمطيع بن الأسود : راذا أصبحت غذا فاضربه ، فجاء عمر فوجده يضربه ضرباشديدا فقال : كم ضربته ؟ قال : ستين قال : اقتص عنه بعشرين ، قال أبوعبيد : يعنى اجعل شدة ضربك له قصاصا بالعشرين التي بقيت من الثمانين ، ١٠ هـ.

ثالثا: الرأى الراجــــ :

قال البيهقى : ويوعف من هذا الحديث أن الزيادة على الأربعين ليست بحد إذ لو كانت حدا لما جاز النقص منه بشدة الضرب إذ لاقائل به ، وقال صاحب " المفهم " ماملخصه بعد أن ساق الأحاديث الماضية : هذا كله يدل على أن الذى وقع فسى

⁽۱)فتح الباری ، ۱۲ / ۲۰ ـ ۰۷۳

عهد النبى صلى الله عليه وسلم كان أدبا وتعزيرا ، ولذلك قال على رضى الله عنه : فإن النبى صلى الله عليه وسلم لم يسنه، فلذلك ساغ للصحابـــة الإجتهاد فيه فألحقوه بأخف الحدود ، وهذا قول طائفة من علمائنا.

وير< عليهم قول على رضي الله عنه " جلد النبي صلى الله عليه وسلـ أربعين " وكذا وقوع الأربعين في عهد أبي بكر رضى الله عنه وفي خلافة عمــر رضى الله عنه أولا أيضا ثم في خلافة عثمان رضي الله عنه ، فلو لا أنه حـــد يلاختلاف التقدير ، ويؤيده قيام الإجماع على أن قى الخمر الحد وإن وقـــع الإختلاف في الأربعين والشمانين ، قال : والجواب : أن النقل عن المحابــــ اختلف في التحديد والتقدير ولابد من الجمع بين مختلف أقوالهم ، وطريقه أنهم فهموا أن الذي وقع في زمنه صلى الله عليه وسلم كان أدبا من أصل ماشاهدوه من اختلاف الحال ، فلما كثر الإقدام على الشرب الحقوه بأخف الحدود المذكورة في القرآن ، وقوى ذلك عندهم وجود الإفتراء من السكر فأثبتوها حدا ، ولهـــدا أطلق على أن عمر رضى الله عنه جلد ثمانين وهي سنة ثم ظهر لعلى رضي الله عنه أن الاقتصار على الأربعين أولى مخافة أن يموت فتجب فيه الدية ومراده بذلــــله الدية الثمانون،وبهذا يجمع بين قوله " لم يسنه " وبين تصريحه بأنه صلى الله عليه وسلم جلد أربعين قال : وغاية البحث أن الضرب في الخمر تعزير يمنع من الزيادة على غايته وهي مختلف فيها ، قال : وحاصل ماوقع من إستنباط الصحابة أنهــم أقاموا السكر مقام القذف لأنه لايخلو عنه غالبا فأعطوه حكمه ، وهو من أقوى حجج القائلين بالقياس ، فقد اشتهرت هذه القصة ولم ينكرها في ذلك الزمان منكر٠ قال : وقد اعترض بعض أهل النظر بأنه إن ساغ إلحاق حد السكر بحد القذف فليحكم له بحكم الزنا والقتل لأنهما مظنته وليقتصروا في الثمانين على من سكر لاعلى من اقتصر على الشرب ولم يسكر،

قال: وجوابه أن المظنة موجودة غالبا في القذف نادرة في الزنا والقتل والوجود يحقق ذلك، وأنما أقاموا الحد على الشارب وإن لم يسكر مبالغين في الردع لأن القليل يدعوإلى الكثير والكثير يسكر غالبا وهو المظنة، ويوءيده أنهم اتفقوا على إقامة الحد في الزنا بمجرد الإيلاج وإن لم يتلذذ ولا أنسرل ولا أكميل .

⁽۱) فتح الباري ، ۱۲ / ۷۳ ـ ۷۲۰

المبحث الشائل ؛ اللياس في الحدود والكفارات عند الأموليين :

المطلب الأول: المذاهب:

أولا مذهب الجمهور: أن القياسيجرى في الحدود والكفارات ، كما يجرى في في عليها .

(1)
غيرها من الأحكام الشرعية إذا وجدت شرائط القياس فيها .

ثانيا : مذهب الحنفية : أن القياس لايجرى في الحدود والكفارات ، ولايكون فيها حجـــــة .

مثال القياس فى الحدود: قياس نباش القبور على السارق فى وجوب قطيع اليد بجامع أخذ مال الغير خفية من حرزه ، فقال مالك والشافعى وأحمد وجماعة: على النباش القطع لأنهم يعتبرون الغبر حرزاً وقال أبو حنيفة : لاقطع عليه وكذلك قال سفيان الثورى .

ومثال القياس في الكفارات قياس القاتل عمدا على القاتل خطأ في وجو ب (٤) الكفــارة ٠

⁽۱) المستعفى للغزالى ، ۲/ ۲۳۰ ؛ المحصول للرازى ، ۲/ ۲ – ٤٧١ ؛ شـرح العضد على مختصر المنتهى ، ۲/ ۲۵٤ ؛ شرح الكوكب المنير لابن النجــار ٤/ ٢٢٠٠

⁽۲) أصول السرخسى ، ۲/ ۱۹۳ ؛ التقرير والتحبير لامير بادشاه ، ۳/ ۲۶۱ ؛ فواتح الرحموتبشرج مسلم الثبوت للأنصارى ، ۲/ ۳۱۷۰

⁽٣) البداية المجتهد و نُوْرِهُ المقتصد ، ابن رشد القرطبى ، الطبعة السابعية (لبنان : دار المعرفة ، ١٩٨٥ – ١٤٠٥) ٢/ ١٤٤٩

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ، ٢/ ١٦٠٠

المطلب الثاني بِ أَدَلَةَ المَدَاهِبِ إِن

أولا: أدلة الجمهور:

احتج الجمهور بأن الأدلة على حجية القياس من الكتاب والسنة ، مئيل قوله تعالى * فاعتبروا يا أولى الأبصار * • ومن السنة كتصويب رسول الليم صلى الله عليه وسلم معاذ ًو أبا موسى الأشعرى رضى الله عنهما • تتناول بعمومها جميع الأحكام الشرعية ، سواء أكانت من الحدود أم من الكفارات أم غيرها ،فقصر هذه الأدلة على بعض الأحكام تخصيص بلا مخصيص.

ويو عده إجماع الصحابة ، فإنهم تشوروا في حد شارب الخمر ،ثم أثبتوه بالقياس على حد الفرية ، فقال الإمام على رضى الله عنه : " أنه اذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، وحد المفترى ثمانون "، فإنه قياس السكران على المفترى ، أى القذف في أن السكر مظنة الإفتراء ، فأقام مظنة الشيء مقامه ، وذلك هو القياس ولم ينقل فيه نكير فكانا إجماعا ، وهدا الشيء مقامه ، وذلك هو القياس ولم ينقل فيه نكير فكانا إجماعا ، وهدا ماذهب إليه الجمهور في أن حد شارب الخمر شمانون ، وأما الشافعي فيذهب إليي الحد في ذلك أربعون .

واحتجوا أيضا بأن القياس إنما يثبت في غير الحدودوالكفارات لاقتضائمه

⁽١) سورة الحشر، الآية ٠٢

⁽٢) بداية المجتهد لابن رشد ، ٢/ ١٤٤٤

⁽٣) الاقتاع فى فقه الشافعى ، ابو الحسن الماوردى ، الطبعة الاولى ،تحقيق خضر محمد خضر (الكويت ؛ مكتبة دار العروبة ، ١٤٠٢ ، ١٩٨٢) ١٧٠٠

الظن ، والنص حاصل فيه ، لأن كل حكم شرعى أمكن تعليله فالقيهاس جائز فيه ، فوجب العمل به ، وقياسا على العمل بخبر الواحد المفيد للظهن، (۱)

ثانيا: أدلة المنفية:

١- استدل الحنفية على عدم جواز القياس في الحدود والكفارات:

بقوله عليه الصلاة والسلام:" أرراً الحدود بالشبهات " · والقياس إنما يفيد الظن ، والظن سبيل الخطأ ، فهو شبهة لادليل قاطع ، فيل

والكفارات فيها معنى العقوبة ، فهى تشبه الحد من هذه الجهة ، فلاتثبت (٣) بالقياس أيضا لوجود الشبهة فيها ٠

⁽۱) الاحكام للآمدى ، ٤/ ٦٢ – ٦٣ ؛ العضد شرح مختصر كم المناجي ، ٢/ ٢٥٤ – ١٥٥ ؛ شرح الكوكب المنير لابن النجار ، ٤/ ٢٢٠ ؛ ارشاد الفحول،١٩٦٠

⁽٢) تحفة الطالب لابن كثير ، ٢٢٦ - ٢٢٧٠

⁽٣) الفصول في الاصول ، ابو بكر الرازي الجصاص الطبعة الاولى ، تحقيـــق : د سعيد الله القاضي (لاهور : المكتبة العلمية ـ ١١٣١، ١١٣ ، تيسير التحرير لامير بادشاه ، ٤/ ١٠٣ العدة في اصول الفقه لابي يعلـــي ٤/ ١٤١١.

⁽٤) الاقوال الاصوليه ؛ لابى الحسن الكرخى ، ١١١ ؛ الفصول فى الاصول للجصاص ١١٣ ؛ ١١٣ ، ١٠٣٠

- ٣- ان مقادير العقوبات على الإجرام لاتعلم الامن طريق التوقيف ، لأن العقوبات إنما تستحق على الإجرام بحسب مايحصل بها من كفران النعمة ، ومعلوم أن مقادير عم الله تعالى على عباده لايحصيها أحد غيره فلا سبيل إذا إلى علم مقدار مايستحق من العقاب بالإجرام الا من طريق التوقيف ، فلذلك لم يجز إثباتها قياسيا.
- إن الحدود والكفارات لاتثبت بالقياس لاشتمالها على تقديرات لاتعقل كعدد
 المائة فى الزنا والثمانين فى القذف فإن العقل لايدرك الحكمة فى اعتبار
 خصوص هذا العصدد٠٠

مناقشة أدلة الحنفيية:

- 1- لانسلم احتمال الخطأ في القياس على قولنا أن كل مجتهد مصيب، وإن سلمنا احتمال الخطأ فيه ، لكن لانسلم أن ذلك يكون شبهة مع ظهور الطللل الغالب بدليل جواز إثبات الحدود والكفاارات بخبر الواحد مع احتمال الخطأ فيه لما كان الظن فيه غالبا .
 - (٤) حَالًا لَو وجدنا معنى القياس جاريا في ذلك الموضع أثبتناه ٠
 - ۳ إن الحدود يثبت قدرها بالشرع لأجرام معلومة ، فإذا وجدنا معنى ذليك
 الجرم موجودا في غيره ألحقناه به ، قياسا عليه ، لأن المعنى قد ثبت
 بالدليل ، ومادل عليه الدليل فهو بمنزلة التوقيف .

⁽۱) الفصول في الاصول للحصاص ، ١١٣ ؛ العدة لابي يعلى ، ٤/ ١٤١٢٠

⁽٢) تيسير التحرير لامير بادشاه، ٤/ ١٠٣ ؛ شرح تنقيح الفصول للقرافي، ١٠٥٠

⁽٣) الاحكام للآمدى ، ٤/ ٦٤ ؛ المحصول للرازى ، ٢/٢ - ٤٧٧٠

⁽٤) (٥) العدمة لابي يعلى ، ٤/ ١٤١٢ - ١٤١٣ ؛ العضد شرح المنتهي ، ٢٥٥/٢٠

إنا إنما نقول بالقياس حيث ظفرنا بالمعنى الذى لأجله ثبت الحكم فحيث تعذر ذلك ، وكان تعبدا فإنا لانقيس ، فلا يرد علينامواطن التعبد .
 المذهـــب الراجــج:

بعد استعراض المذاهب، وأدلتها ، ثم مناقشة أدلة المانعين ، يظهر أن المذهب الراجح ، هو مذهب الجمهور الذي يرى أن القياسيجرى في الحدود والكفارات التي عقل معناها ، أما مالايعقل معناه فلايجرى في القياس، وذلك لأن القياسيكون حيث يعقل المعنى ، أما وأن المعنى قد عقل فإن القياسيجرى في الحدود والكفارات كما يجرى في غيرها مين الأحكام ، وإلا فما الفرق بين جريانة هناك وجريانة هنا .

⁽۱) شرح تنقيح الفصول للقرافى ، ٤١٥ ؛ روضة الناظر لابن قدامة ، تحقيق سيف الدين الكاتب ، ٥٣٠٠

الفيضيف الشيالييث

القياس في الأسسباب والشسسراهسط

ويشمل تمهيــدا ومبحثين

المبحث الاول : القياس في الأسباب والشروط عند ابن حجر المبحث الثاني : القياس في الأسباب والشروط عند الاصوليين •

تسر

معنى القياس فى الأسباب والشروط ، أن يجعل الشارع بالنص أوالإجساع ، وصفا سببا لسحكم ، كجعل الزنى سببا للرجم أو الجلد ، أو يجعل وصفا شرطسا لحكم ، كجعسل النيسة فى التيم شرطا لصحسة العسسلاة فهل يجوز أن يقاس اللواط على الزنى ويجعسسل سببا مثله فى ايجساب الحد ، وهل يجوز أن تقاس النية فى الوضو كشرط فى عحة العلاة على النيسة فى التيم أفى التيم أفى التياس فى هذه الأمور . وفى هذا الفعسل فى التيم أفى المتعالى سنجيب على هذه التساؤلات .

لاشك في أن الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يتطرق للخلاف القائم بيسسن العلماء، وتحقيق أراءهم في جريان القياس في هذه الأمور ، ولكن المتعف للفتسح يلاحظ من خلال إيراد ابن حجر أمثلة حول هذه الأمور يدرك أنسه يسلك مسلسك المجيزين ما توفرت الشروط الصحيحة لجريان القياس في هذه الأمور ، ولذا سنقتصر في هذا المبحث على ذكر هذه الأمثلة ، التي تدل على جريان القياس في الأسباب والشروط عند ابن حجر والله أعلم.

السحست الأول : الدَّقياس في الأسباب والشروط عند ابن هجر :

أولا: الأسب

الله عال عمر لسعد : لعد شكوك عي كن شيء حتى الصلاة ، قال : أسسا أنا عامد في الأوليين وأحدث عي الأخريين ٠٠٠٠٠ فان البخاري (باب يطول في الأوليين) أي من صلاه المشسساء،

ورجه منا إما الإشارة إلى إحدى الروايتين في قوله " علاتي المشساء (١) أو العشي " وإما الإلحاق العشاء بالظهر والعصر لكون كل منهن رباعيه.

م. عن أنس رسى الله عنه قال : قال النبي على الله قليه وسلم: " ما من الساس من مسلم يتوقى له ثلاث لم يبلعوا الحنث إلا أد خله الله الجنه بديستال رحمته إياهم"،

هم يلتحق بالصفار من بلخ مجنونا شلا واستمر على ذلك فمات؟

فيه نظر لأن كونهم لا إثم عليهم يقتضى الإلحاق ، وكون الإمتحان بهم يخسسك بموتهم يقتضى عدمه ، ولم يقع التقيد في طرق الحديث بشده الحب ولاعدمه ، وكمان العياس يفتضى ذلك لما يوجد من كراهة بعض الناس لولده وتبرمه منه ولا سيما من كمان ضيف المحال ، لكن لما كان الولد مظنة المحبة والشفقة يبط به الحكم وإن تخلف بعسس الأفسسسراد .

⁽١) عديج البخاري مع فتح الباري ، ٢/ ٢٣٧ - ١٥١٠

⁽٢) عمدين البخاري مع فتي الباري ، ١٢ / ١١٨ - ١٢ ؛ عمدالقاري ، ١٨ - ٢٠ (٢)

الله على وسلم وهو يوع وعلى عن عبد الله عالى الله على وسلم وهو يوع وعلى عن عبد الله عالى والله ، إنى أوع وعلى فقلت والله ، إنى أوع وعكا شديدا ، فال والجب المربول الله ، إنى أوع وعكا شديدا ، فال والجب والله والل

غان البخاري: رباب: أشد الناسبلاء الأنبياء ، ثم الأمش فالأمش) .
ووجه د لإلة حديث البابعلى الترجمة من جهه قياس الأنبياء عسلى نبيانا
محمد صلى الله عليه وسلم والحاق الأولياء بهم لقربهم وإن كانت د رجتهم منحطه عنهم ، والسرفيه أن البلاء على معابلة النعمة ، فمن كانت نعمة الله عليه أكثر كان بلاء ه أشد ، ومن ثم ضوعف حد الحرعلى العبد ،

ثانيا: الشروط

قال النبى على الله عليه وسلم . "مع الفلام عفيفة ، فأهريعوا عنه لا ما وأميطسوا عنه الأدلى"، وذكر الحليبى أن الحكمة في كون الأنثى على النصف من الذكر أن المقصود إستبغاء النفس فأشبهت الدية ، وغواه ابن القيم بالحديست الوارد في أن من أعتق ذكرا أعتق كل عضو منه ، ومن أعتى جاريتين كذلسك إلى غير ذلك مما ورد ، ويحتمل أن يكون ذلك الوقت ماتيسر العدد، واستدل بإطلان الشاة والشاتين على أنه لا يشترط في العقيفة مايشترط في الا ضحيسة وفيه وجهال للشافعية ، وأصحها يشترط وهو بالغياس لا بالخبر ، (٢)

⁽٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٩٠ / ٩١٥٠

البيحيث الثاني: القياس في الأسباب والشروط عند الأصوليين:

المطلب الأول: المذاهب

المدهب الأول: نهب أكثر الشافعية والحنابلة ، إلى أن القياس يجرى في الأسباب والشروط ماد امت متحققة ، وذهب بعض الحنفية كفخر الإسلام وأتباعه ، إلى الجوواز بشرط أن يوجد لها أصل في الشرع ، كالقتل بالسيف فإنه أصل للقتل بالفعل ، فإن لم يوجد لها أصل فلا يجيز القياس .

المدهب الثانى: دهب أكثر الحنفية ، والآمدى ، وابن الحاجب ، والبيضاوى إلى أن العلام ، والبيضاوى إلى أن القياس اليجرى فيها ، وهذا هو المشهور عند القرافي المالكي .

المطلب الثانى: أدلة المداهب. :

أدلة المذهب الأول:

- 1- إقامة أسباب الأحكام ، من الأحكام الشرعية فيمكن الوقوف على علته ، كجعل الزنى سببا لوجوب الحد بعلة أنه إيلاج فرج محرم بالقطع مشتهى بالطبيع، وهذه العلة لسبب الأول وهو الزنى متحققة في السبب الثانى المقيس وهسو اللواط ، فيأخذ حكم الأول ويكون سببا موجبا للحد مثل الزنى .
- ٢- ثبت القياس في الاسباب و ذلك كقياس القتل بالمثقل على القتل بالمحدد في كونه سببا لوجوب القصاص في الأسباب ، وقياس اللواط على الزني في كونه سببا في وجوب الحسيد .
- (۱) المستعفى للفزالى ، ۲/ ۳۳۲؛ الابهاج فى شرح المنهاج للسبكى ،۲۹/۳ ؛ تخريج الغروع على الاصول ،للامام محمود بن احمد الزنجانى ،الطبعة الخامـة ، تخريج الغروع على الاصول ،للامام محمود بن احمد الزنجانى ،الطبعة الخامـة ، تحقيق : محمد أديب عالح (بيروت: موسسة الرسالة ، ١٤٠٤ ١٩٨٤) ، ٣٠٩ ، شرح الكوكب المنير لابن النجار ، ١٤/٣ ؛ فواتح الرحموت بشرح سلم الشبوت ، لابن عبد الشكور ، ٢/ ٣/ ١٩ ، ارشاد الفحول للشوكانى ، ١٩٥٠ .
- (٢) الاحكام للآمدى ،٤/٥١؛ منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب، ١٩١ ،نهاية السول للاسنوى ٣/ ٣٣ ؛ شرح تنقيح الغصول ،٤١٤.

٦- القول بأن القياس حجة فى إثبات الحكم ، وليس بحجة فى إثبات السبب والشرط قول لا معنى له ، لأنه إنكان المراد بالقياس معرفة علة الحكم عن طريق الإجتهاد فدلك جائز فى السبب والشرط كما هو جائز فى الحكم ، لأن المعرفة فى الجمعي لا تختلف وإن كان المراد أنه لا يتصور الجمع بين الأعل والفرع إلا فى الحكمة فذلك باطل ، لأن تصور ذلك يحصل فيهما كما يحصل فى الحكم وإن كان المراد أن القياس ليس شبتا بل هو معرف ، فذلك صحيح وكما هو معرف للحكم فإنسم معرف للسميب والشرط فلا أساس للتغريق بين الإحتجاج بالقياس فى الحكم دون السبب والشرط فلا أساس للتغريق بين الإحتجاج بالقياس فى الحكم دون السبب والشرط .

أدله المذهب الثانــــــى:

المشتهى ، وهذه العلة قد رمن الحكمة معلوم ثبوته فى السبب الأول المقيس عليه مشتهى ، وهذه العلة قد رمن الحكمة معلوم ثبوته فى السبب الأول المقيس عليه الذى هو الزنى وغير معلوم ثبوته فى السبب الثانى الذى هو اللواط وذلسك لأن اللواط مختلف عن الزنى ، والحكمة منضبطة ، لأن قدر تحققها فى الزنى وفى اللواط لا يعلمه إلا الله تعالى ، فمن الجائز أن يختلف قد ر الحكمة فيها وعلى ذلك فيلا يمكن قياس اللواط على الزنى لإثبات حكم أنه سبب فى الحد كالزنى ، لأن القياس يقوم على الإشتراك فى العلمة ، وهو غير موجود فلايمكن الإشتراك فى الحكم لأنه مبنى على الإشتراك فى العلمة .

⁽۱) شفاء البغليل للفزالي ، ۲۰۳؛ الوصول إلى الاصول ، أحمد بن برهان البعد ادى ، الطبعة الاولى ، تحقيق : د ، عبد الحميد على أبو زينيد (الرياض : مكتبقة المعارف ، ١٠٠٤ - ١٩٨٤) ٢/ ٥٠١؛ شرح البعضد على المختصر ، ٢/٥٥٢؛ المعارف ، ١٠٠٤ - ١٩٨٤) به فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لا بسن عبد الشكور ، ٢/ ٩١٩.

- فياس أحد السببين على الآخر، لإثبات إشتراكها في حكم السببية لهما لا بدوأن يكون ذلك قائما على إشتراكها في الحكمة التي كانت علة للحكم بسببية السببب الأول فالواط لا يكون سببا بقياسه على الزني إلا بإشتراكه في الحكمة التي هيئ العلة في الحكم على الزني بأنه سبب لوجود الحد ، هذه الحكمة إما تك_ون منضبطه جلية بداتها ، ويضابط لها ، وإما أن تكون خفية مضطربة ، في إن كانت الحالة الأولى، كانت الحكمة هي الشبتة للحكم، وكانت هي السبيب ولا حاجة إلى إثبات الحكم بإستناده إلى خصوص المقيس عليه والمقيس ، فالزنسي واللواط لا يسند إليها وجود الحد ،بل يسند إلى الإيلاج من الغرج محسرم في فرج محرم قطعا مشتهى طبعا ، ويكبون كل من الزنى واللواط فرد ا من أفراده فقط غير مستقل بالسببية ، فالقياس في الأسباب يؤدى والى إخراجها عن السبيبة وإن كانت الحالة الثانية فلا يمكن القياس إجماعا لإحتمال بين الأصل والغسرع، فيوس من الله الله التفاوت في الحكم ، لا أن الحكم يختلف بإختلاف الأحوال النَّياس في الأسباب والشروط المقصود منه إثبات الأحكام والأحكام تقوم على جامع مشترك يجمع بين الأصل والغرع ، فلاحاجة إلى قياس أحد السببين أو الشرطيين على الآخر ، فسقيا بس اللواط على الزنى مثلا هو قياس في وجوب الحد في اللواط على وجوبه في الزني بجامع الوصف المشترك ، وهو إيلاج فن محرم في فسرج محـــرم مشتهى ، وقياس الوضوء على التيم إنما هو في اعتبار النية ، بجامــع أن كلا منهما طهارة لا زمة للصلاة وليس القياس في الإشتراط.

⁽۱) الاحكام للآمدى ، ١٥/ ٤ ؛ منتهى الوصول والامل ، ١٩١ ؛ مرقاة الوصد و السمى بمرآة الاصول للملامة منلا خسرو مع حاشية الا زميرى (دار الطباعة المعامرة) المسمى بمرآة الاحموت بشرح مسلم الثبوت للانصارى ، ٢/ ٢١٩٠٠

السطلب الثالب : المذهب السختار:

بعد إستعراض المذاهب وأدلتها ، يترجح لنا المذهب الأون الغافي النياس يجرى في الأسباب والمشروط مادامت متوفرة ، وقد طبق ذلك أبو يوسف ومحمد صاحبا الإمام أبي حنيفة فذهبا إلى وجوب حد الزاني على اللائط لتحقق نفس العلمة التي اقتضت سببية الزني للحد في اللواط ، وقد قال بذلك فخر الإسلام البزد وى الحنفي ، وهذا لأن إثبات حكم الزني للواط تعنى سببية اللواط لهذا الحكم ، لأن الحد بسبب الزني ، فلا يكون ثبوته في اللواط إلا بسبب اللواط ، ولا تعارض بيسن أن تكون هناك حكمة جامعة بين حرمة الزني واللواط وبين أن يكون منها سبنسبا أن تكون هناك حكمة جامعة بين حرمة الزني واللواط وبين أن يكون منها سبنسبا ، فالحكمة التي هي علمة لسبيبة الزني هي نفسها العلمة لسببية اللواط ، وإذا كان المقصد من القياس هو بيان الحكم فإن هنذا لا يمنع أن وجوب الحد على اللائط سببه اللواط وليس الزني ، لأن اللواط عورة مختلفة عن الزني وإن اتفقت معه في الجامع المشترك وليس الزني ، لأن اللواط عورة مختلفة عن الزني وإن اتفقت معه في الجامع المشترك الزنها منفردة بكونها سببا مقايرا له ، متى وقعت تسببت في وجود الحد ، مشال الزني تناما ، وعلى هذا فالقياس ، يجرى لإثبات السببية وتبعا لثبوتها يثبست

⁽١) المستمعي للغزالي ، ٢/ ٣٣٢ ، أصوب الغفه للبرديسي ، ٢٩٨٠

الغيسل السرايخ

القياس فسيس المستثنيات

ويشمل تمهيـــدا ومبحثيـــن :-

السبحث الاول القياس في المستثنيات كما وردت في الفتح،

المبحث الثاني : الغياس في المستثنيات عند الأصوليين.

الاتمسميد

من الأحكام ماهو من تبيل العزيمة ، ومنه ماهو من تبيل الرخصة أما العزيمة في المناه المن

ماشرع من الأحكام العامة إبتداء كوجوب العلاة فإن ذلك شرع في جميع الأحوال ولجميع المملفين . ولم يستثن من حكم سبقة فقد شرع إبتداء .

وأما الرخمة فهى ماشرع من الأحكام فى حالات خاصة للتخفيف عن العباد بسبب أعد ارهم كما ترخس بيع العرايا . وهذا الحكم شرع فى حالة خاصة وليس فى كليل الأحول فهو من الأحكام الإستثنائية فهل يصلح هذا المستثنى أن يكون أسلل يتاس عليه ويعد ب حكمه ، أم لا يصلح أن يكون كذلك لأنه رخمة والرخصة لا تتعسد ي مسورد هسسا .

وهذا ماسنتعرض إليه في هذا الغصل ، وكما هو الجارى في هذا البحث نذكر ما أورد ه ابن حجر ثم نذكر ما قاله الأصوليون وبالله التوقيق .

االمحسث الأول : القياس في المستثنيات كما وردت في فتح الماري -٠٠

ا عن عبيد الله بن عمر قال حدثنى نافع قال : أذن ابن عمر فى ليلة بسساردة بضجنان شرقال صلوا فى رحالكم فأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر موئدنا يوئن شم يقول على أثره : ألا صلوا فى الرحال فى الليلة البستارية أو السطيرة فى السفر "

أو للتتويع لاللشك ، وفي صحيح أبي عوانة "ليلة باردة أو ذات ربيح" ودل ذلك على أن كلا من الثلاثة عذر في التأخير عن الجماعة ، ونقل ابن بطال فيه الإجماع لكن المعروف عند الشافعية أن الربيح عذر في الليل فقط، وظاهر الحديب إختصاص الثلاثة بالليل ، لكن في السنن من طريق ابن اسحق عن نافع في من هذا الحديث " في الليلة المطيرة والغداة القرة " وفيها بإسناد صحيح مسن حديث أبي المليح عن أبيه " أنهم مطروا يوما فرخص لهم " ولم أر في شيء سن الأحاديث الترخص بعذر الربيح في النهار صريحا ، لكن القياس يقتضي إلحاقيه وفد نقله ابن الرفعة وحمها .

وقوله (في السفر) ظاهره إختصاص ذلك بالسفر ، . . . وبها أخذ الجمهور لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد تقتفي أن يختص ذلك بالمسافر مطلقال

⁽۱) صحیح البخاری مع شرح فتح الباری ، ۱۱۳/۲ ؛ عددة القاری ، ۱/۵۰ ۱۴

٣- باب : إذا قال لا مرأته وهو مكره : هذه أختى ، فلا شي عليه ، قال النبيي على الله عليه وسلم : " قال إبراهيم لسارة عليها السلام : هذه أختى ، وذلك في ذات الله عزوجل ".

قال ابن بطال : أراد بذلك رد من أكره أن يقول لا مرأته يا أختى ، وقسد روى عبد الرزاق من طريق أبى تميمة الهجيمى " مر النبى على الله عليه وسلم على رجل وهو يقول لا مرأته : يا آخية ، فزجره " قال ابن بطال : ومن شم قال جماعة من العلماء : يصير بذلك مظاهرا إذا قصد ذلك ، فارشده النبيم على الله عليه وسلم إلى اجتناب اللغظ المشكل ، قال : وليس بين هذا الحديث وبين قصة إبراهيم معارضة ، لأن ابراهيم إنما أراد بها أخته في الدين ، فمن قال ذلك ونوى آخرة الدين لم يضره ، قلت : حديث أبى تميمة مرسل ، وقسد أخرجه أبو داود من طرق مرسلة ، وفي بعضها " عن أبي تميمة عن رجل مسن

قومه أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم " وهذا متصل ودكر أبود اود قبله حديث أبى هريرة فى قصة إبراهيم وسارة ، فكأنه وافق البخارى ، وقد قيد البخارى بكون قائل ذلك إذا كان مكرها لم يضره وتعقبه بعض الشراح بانه لم يقع فى قصصة إبراهيم إكراه ، وهو كذلك لكن لا تعقب على البخارى لأنه أراد بذكر قصة إبراهيسا إبراهيم أكراه ، وهو كذلك لكن لا تعقب على البخارى لأنه أراد بذكر قصة إبراهيسا إبراهيم ، لأنه إن من قال ذلك فى حالة الإكراه لا يضره قياسا على ماوقع فى قصة إبراهيم ، لأنه إنسا قال ذلك خوفا من الملك أن يغلبه على سارة . (١)

او آباك أو دا رحم محرم لم يسمعه لأن هذا ليس بمضطر ثم ناقضى فقـــال . او آباك أو دا رحم محرم لم يسمعه لأن هذا ليس بمضطر ثم ناقضى فقـــال . ان قبل له لتقتلن أباك أوابنك أولتبيعن هذا العبد أو تقر بدين أو تهــب يلزمه في القياس ولكنا نستحسن ونقول البيع والمهبة وكل عقدة في دلك باطل فرقوا بين كن ذى رحم محرم وغيره بعير كتاب ولاسنة وقال النبي صلى الله عليه وسلم قال إبراهيم لا مرأية هذه أختى وذلك في الله .

قال ابن بطال : مامعناه أن ظالما لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلا إن لم تشرب الخبر أو تأكل الصيعته قتلت أباك ، وكذا لوقال له قتليب ابنك أوذا رحم لك ففعل لم يأثم عند الجمهور وفال أبو حنيفة يأثم لأند ليس مفطرراً لإن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصد نفسه لا في غيره ، وليس له أن يعصى الله حتى يد فع عن غيره بل الله سائلل الظالم ولا يوا اخذ الإبن لأنه لم يقدرعلى الد فع إلا بإرتكاب مالا يحل له إرتكاب فال : وتظيره في القياس مالو قال إن لم يبع عبد ك أو تقريد بن أونوب هبه أن كل فال ينعفذ ، كما لا يجوز له أن يرتكب المعصية في الد فع عن غيره ثم نافتي هدذ الله ينعفذ ، كما لا يجوز له أن يرتكب المعصية في الد فع عن غيره ثم نافتي هدذ ا

⁽۱) صحیح البخاری مع شمیرج فتح الباری ، ۹/ ۳۸۷ ؛ عمدة القاری ۲۰۰/۲۰

البعنى ، فقال : ولكنا نستحسن ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل فخالف قياس قوله بالإستحسان الذى ذكره ، فلذلك قال البخارى بعده " فرقسوا بين كل ذى رحم محرم وغيره بغير كتاب ولاستة " يعنى أن مذهب الحنفية فى ذى الرحم بخلاف مذهبهم فى الأجنبي ، فلو قيل لرجل : للقلتم هذا الرجل الأجنبيين بخلاف مذهبهم فى الأجنبي ، فلو قيل لرجل البيع ولوقيل له ذلك فى ذى رحمه للولتبيعين كذا فغعل لينجيه من القتل لزمه البيع ولوقيل له ذلك فى ذى رحمه لليلزمه ماعقده ، والحاصل أن أصل أبى حنيفة اللزوم فى الجميع قياسا لكن يستثنى من له منه رحم استحسانا ، ورأى البخارى أن لا فرق بين القريب والأجنبي فى ذليك لحديث " المسلم أخو المسلم " فإن المراد به أخوة الإسلام ، وإلا فنكاح الأخست استشهد بقول ابراهيم " هذه أختى " والمراد أخوة الإسلام ، وإلا فنكاح الأخست كان حراما فى لملة إبراهيم ، وهذه الاخوه توجب حماية أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ماعقده ولا إثم عليه فيها يأكل ويشرب للدفع عنه ، فهو كما لوقيل له لتفعلن فلا يلزمه ماعقده ولا إثم عليه فيها يأكل ويشرب للدفع عنه ، فهو كما لوقيل له لتفعلن كذا أولنتلف فإنه يسعمه إتيانها ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الإشم . (1)

ه- - قال الزهرى : لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزل لأنه رجس قال الله تعالى (٢) * أحل لكم الطيبات *

وجهه ابن التين أن النبى صلى الله عليه وسلم سمى البول رجسا ، وقال تعالى

(٣)

« ويحرم عليهم الخبائث * والرجس من جملة الخبائث ، ويرد علي
إستد لال الزهرى جواز أكل الميتة عند الشدة وهي رجس أيضا ، ولهذا قال
ابن بطال : الغقها على خلاف قول الزهرى ، وأشد حال البول أن يكون

⁽۱) صحیح البخاری مع شرح فتح الباری ، ۱۲/ ۲۲۶؛ عمدة القاری ۲۶/ ۱۰۱۰

⁽٢) سورة السائدة ، الاية ه.

⁽٣) سورة الاعراف ، الآية ١٥٧٠

فى النجاسة والتحريم مثل السيتة والدم ولحم الدخنزير ، ولم يختلغوا فى جـــواز تناولها عند الضرورة ، وأجاب بعض العلماء عن الزهرى باحتمال أنه كان يرى أن القياس لا يدخل الرخس ، والرخصة فى الميتة لا فى البول . قلت : وليس هذا بعيدًا مــن مدهب الزهرى ، فقد أخرج البيهقى فى " الشعب " من رواية أبن أخن الزهــرى قال : كان الزهرى يصوم يوم عاشوراء فى السغر ، فقيل له أنت تغطر فى رمضان إذ اكنـت مسافرا ، فقال : إن الله تعالى قال فى رمضان * فعدة من أيام أخر * وليس دلك لعاشوراء ، قال ابن التين : وقد يقال إن الميتة لسد الرمق ، والبول لا يدفع المعطش فإن صح هذا صح ماقال الزهرى إذ لا فائدة فيه .

⁽١) سورة البقرة ، الآية ، ١٨٥٠

⁽٢) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ١٠/ ٢٨٠

المحست الثاني :: القياس في المستثنيات عند الأعوليين:

السطلب الأول: المذاهب:

المند هب الأول: يجرى القياس في المستثنيات ماد امت معقولة المعنى الذي به ينقل الحكم من الأصل إلى الغرع وهذا ماذ هب إليه جمهور الشافعية والحنابلة وبعض الحنفيدة.

المذهب الثانى : لا يجوز القياس على المستثنيات مطلقا وهذا مذهب جمهور الحنفيه،

المذهب الثالث : يجوز بشروط ثلاثة :

المارع على علة حكمه . لأن تنصيصه على العلم كالتصريح بالقياس عليه .

٢- أن تجتبع الأمة على تعليله، فلايكون من الأحكام التعبدية التي لا تعلل بالإ تغاق ولا من الأحمكام التي اختلفت في تعليلها.

٣- أن يكون القياس عليه موافقا لأصول أخر . وإن كان مخالفا للبعض .

⁽۱) الاقوال الاصولية للكرخي ، ۱۰۳؛ المعتبد لابي الحسين البعري ، ۲/ ١٦٢ - ٢٦٦ ، البرهان للجويني ، ۲/ ۱۹۵ ، احكام الغصول في احكام الاصول ، أبو الوليد الباحي الطبعة الاولى ، تحقيق : عبد اللمحد الجبوري ، (بيروت : موسسة الرسالة ، ۱۹۰۹ – ۱۹۸۹) ۷۹۰ ، المستصفى للفزالي ، ۲/ ۳۳۲ ، الوصول الى الاصول ، لابن برهان البغد ادى ، ۲/ ۱۹۶۹ ، روضة الناظر لابن قد امة ، تحقيق سين الدين الكاتب ، ۲/ ۲۹۲ ، الاحكام للآمدي ، ٤/ ۲۲ ، التمهيد في تخريمان الغروع على الاصول ، للاسنوي ، الطبعة الثالثة ، تحقيق : د ، محمد حسن الغروع على الاصوب ، للاسنوي ، الطبعة الثالثة ، تحقيق : د ، محمد حسن الغروع على الاصوب ، للاسنوي ، الطبعة الثالثة ، تحقيق : د ، محمد حسن الغصون للفرافي ، ۱۹۵۰ ، المسودة لال تيمية ، ۲۵۲) ۱۹۸۶ اسرت تنقيح الغصون للفرافي ، ۱۵۰۰ ، المسودة لال تيمية ، ۲۵۳ ،

المطلب الثاني : الأدلسة :

أدلة المذهب الأول :

- 1- الرخص منح من الله تعالى شرعت في أحوال معينة تيسيرا على الخلق فلا تتعدى مورد ها بأن يقاس عليه___ا.
 - ٢- أن الرخص مخالفة للدليل ، فالقول بالقياس عليها يوس ى إلى كمشرة مخالف من العلم الدليل ، فوجب أن لا يجوز . أدلة المذهب الثالث
 - ١- نص الشارع على علة الحكم . مثل التصريح بالقياس عليه .

⁽۱) اللمع في اصول الغقه ، ابو اسحاق الشيرازي الطبعة الثالثة (مسر: شركسة مكتبة ومطبعة مسطفى البابي الحلبي ، ۱۳۲۷ – ۱۹۵۷) ٥٤ ، السحسول للرازي ، ۲/ ۲ – ، (۲۱ – ۲۲۶) ، نشر البنود على مراقى السعود ،عبسد الله بن ابراهيم الشنقطى ، الطبعة الاولى (بيروت : دار الكتب العلميسة ١٠٥ – ١٠٠ . ١٠٥ – ١٠٠٠ .

⁽۲) الوصول الى الاصول لابن برهان ۱۲/۱۹۶۱، المحصول للرازى ۲۲/۲۲۱۶؟ شرح تنقيح الفصول للقرافي ، ۱۲۱ ، شرح التلويج على التوضيح للتفتازانسي ۲/ ۰۵۲

٢- إجماع الأمة على تعليل الحكر دليل على أنه ليس من الأحكام التعبدية التي لا تعلل بالإ تفاق ولا من الأحكام التي اختلف في تعليلها. (١)

السطلب بالثالث: المذهب المختار:

⁽۱) الاقوال الاصولية للكرخى ، ١٠٣ ؛ المعتمد لابى الحسين البصرى ، ٢ / ١٨١ ؛ ارشاد الغدول ، ١٨١٠

الغصل الخامسس

القيـــاس في العقطيــات

ويشمل تمهيدا ومحشين:

السبحت الأول : القياس في العظيات عند ابن حجر

السحت الثاني إلقياس في المعتليات عند الأصوليين.

القدويسسك

اختلف العلماء في جريان القياس في العقليات ، وضابط ذلك أن مدارالقياس على ادراك الجامع بين الأصل والغرع وبناء عليه فإن القياس يجرى في العقليات إذا تحقق الجامع كما يجرى في الشرعيات ، وذلك كإلحاق الفائب بالشاهد بجامع من العلمة ،أو الحد ، أو الشرط ، أو الدليل ، والمعنى بالشاهد هو المخلوقات، ومن منع جريان القياس في العقليات قال إن القياس شرعمى فلا يدل إلا علمى قضية شرعية ، وهذا ماسنتناوله في فصلنا هذا بحول الله تعالى ، وكما هو المعتاد نبدأ بما أورد ، ابن حجر -رحمه الله - في الفتح ، ثم نذكر خلاف الأصوليين وأدلة كل مذهب .

السحت الأول: القياس في المقليات عند الحافظ ابن حجر:

الفليب فقال : وجد تم ماوعد وكم حقا فقيل له أتدعو أمواتا فقال : ماأنت ماسم على السمع منهم ولكن لا يجيبون ."

أما إستدلال عائشة رضى الله عنها بقوله تعالى * إنك لا تسمع الموتى * فقالوا معناها لا تسمعهم سماعا ينفعهم ، أولا تسمعهم إلا أن يشاء الله. وقال السهيلى : عائشة لم تحضر قول النبى صلى الله عليه وسلم ، ففيرهامسن حضر أحفظ للفظ النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد قسالوا له : " يارسول الله أتخاطب قوما قد جيفوا لا فقال : ماأنتم بأسمع لما أقول منهم "قال : وإذ اجاز أن يكونوا سامعين إما بآذان رؤ سهر أن يكونوا في تلك المحال عالمين جازاًن يكونوا سامعين إما بآذان رؤ سهر كما هو قول الجمهور أوبآذان الروح على رأى من يوجه السوال إلى الروح مسن غيرسر رجوع إلى الجسد .

قالى : وأما الآية فإنها كقوله تعالى ﴿ أَفَأَنت تسمع العم أَو تهدى العمدي أَى أَن الله هو الذي يسمع ويهدى انتهى ، وقوله : إنها لم تحضر عحيك لكن لا يقدح ذلك في روايتها لأنه مرسل عاحبي وهو محمول على أنها سمعيت ذلك من حضره أو من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ، ولو كان ذلك قاد حيا في روايتها لغدح في رواية ابن عمر فإنه لم يحضر أيضا ، ولا مانع أن يكون النبي

⁽١)سورة النبل الآيه ٨٠.

⁽٢) سورة الزخرف الآيه ٤٠.

لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لا أن الموتى لا يسمعون بلا شك ، لكسن إذا أراد الله إسماع ماليس من شأنه السماع لم يمتنع كقوله تعالى ﴿ إِنَا عَرَضْنَا الْأَمَانَةُ ﴿ الآيه ، وقوله تعالى : * - . • فعال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها * الآيه . . . وقد أخذ ابن جرير وجماعة من الكرامية من هذه القمة أن السوال في القبريق على البدن فقط ، وأن يخلق فيه إدراكا بحيث يسمع ويعلم ويلذو يالم . وذهب ابن حزم وابن هبيرة إلى أن السواال يقع على الروح فقط من غير عود إلى الجسد ، وخالفه___ الجمهور فقالوا: تعاد الروح إلى الجسد أو بعضه كما ثبت في المحديث ، ولوكسان على الروح فقط لم يكن للبدن بذلك إختصاص ، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تتغرق أجزاء ، لأن الله قادر أن يعيد الحياة إلى جز من الجسد ويقع عليه السوال ، كسا هو قادر على أن يجمع أجزاء ، والحامل للقائلين بأن السوال يقع على الروح فقسط أن الميت قد يشاهد في قبره حال المسأله لا أثر فيه من إقعاد ولاغيره ، ولا ضيق فسي قبره ولا سعة ، وكذلك غير المقبور كالمصلوب ، وجوابهم أن ذلك غير منتبع في المقدرة بل له نظير في العادة وهو النائم فإنه يجد لذة وألما لا يدركه جليسه ، بل اليقظان قد يدرك ألما أولدة لما يسمعه أو يفكر فيه ولا يدرك ذلك جليسه ، وإنما أتى الشلمط من قياس المقائب على الشاهد وأحوال مابعد الموت على ما قبله ، والظاهر أن الليه تعالى عرف أبسار العباد وأسماعهم عن مشاهدة ذلك وستره عنهم إبغا عسليهم لئسلا يتدافنوا ، وليست للجوارح الدنيوية قدرة على إدراك أمور الملكوت إلا من شاء اللب. وقد ثبتت الأعماديت بما دُهب الجمهور كقوله على الله عليه وسلم: "إنه ليسمع خفت

⁽١) سورة الاحزاب ، الآية ٧٢.

⁽٢) سورة فعلت ، الآية ١١٠.

نعالبهم " وتواه على الله عليه وسلم " تختلف أضلاعه لضة القبر " وتوله على الله عليه وسلم " يصرب الله عليه وسلم " يصرب بين أذنيه " وقوله صلى الله عليه وسلم " فيقعد انه " وكل ذلك من صفات الأجساد . بين أذنيه " وقوله صلى الله عليه وسلم " فيقعد انه " وكل ذلك من صفات الأجساد . وذهب أبو البهذيل ومن تبعه إلى أن السيب لا يشعر بالتعذيب ولا بغيره إلا بيهد النفختين ، قالوا وحاله كحال النائم والمغشى عليه لا يحس بالقرب ولا بعيره إلا بعد الإفاقة ، والاحاديث الثابتة في السوال حالة تولى أصحاب السيت عنه ترد عليه الله عليك السلام عليك ياابن ذي الجناحين ".

إن النسفى روى عن البخارى أنه يقال لكل ذى ناحيتين جناحان ، وأته أشدار إلى الجناحين فى هذه القصه ليسا على ظاهرهما . وقال السهيلى : قولسه جناحان ليسا كما يسبق إلى الوهم كجناحى الطير وريشه لأن الصورة الآر ميسه أشسرف الصور وأكلها ، فالسراد بالجناحين صفة ملكية وقوة وروحانية أعطيها يعفر . وقد عبر القرآن عن العضد بالجناح توسعا فى قوله تعالى :

* وأضم إليك جناحك . . . * وقال العلماء في أجنحة الملائكة : إنه صغات ملكية لا تفهم إلا بالمعاينة ، فقد شبت أن لجبريل ستمائة جنساح ولا يعمد للطير ثلاثه أجنحة فضلا عن أكثر من ذلك ، وإذا لم يثبت خبر في بيان كيفيتها فتؤ من بها معير بحث عن حقيقتها ، انتهى . وهذا الذي جنز به في مقام المنح والذي نقله العلماء ليس صريحا في الدلالة لما الاعاه ، ولا مانع من المعمل على الظاهر إلا من جهة ما دكره من المعمهود ، وهو من قيسساس المفائب على الشاهد وهو ضعيف ، وكون الصورة البشرية أشرف الصور لا ينسع من حمل الخبر على ظاهره ، لأن الصوره باقية . وقد روى البيه في فسس

الدلائل من مرسل عاصم بن عمر بن قتادة أن جناحى جعفر من ياقوت، وجاً في جناحي جعفر من ياقوت، وجاً في جناحي جبريل أنهما لؤلو أخرجه ابن منده في ترجمة ورقه .

٣- عن أبى هريرة رض الله عنه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة منهم خبيبه الأعنصارى فأخبرنى عبيد الله بن عياضان ابنة الحارث أخبرتسه أنهم حين اجتمعوا استعار منها موسى يستحد بها فلما خرجوا من الحسرم ليقتلوه قال خبيب الأنصارى :

ولست أبالى حين أقتل مسلسا على أى شق كان لله مصرعسى وذلك في ذات الإله وإن يشسأ يبارك على أوصال شلو مسنع, قال البخارى (باب مايذكر في الذات والنعوت وأسامي الله عزو وجل) . أى مايذكر في ذا ت الله ونعوته من تجويز إطلاق ذلك كأسمائه أو منعمه لعمد م ورود النص به .

قال الكرمانى " قيل ليس فيه " يعنى قوله ذات الإله دلالة على الترجمة لأنه لسم يرد بالذات الحقيقية التي هي مراد البخارى وإنما مراده وذلك في طاعة الله أوفي سبيل الله ، وقد يجاب بأن غرضه جواز إطلاق الذات في الجملة ١. هـ والإعتراض أقوى من الجواب وأصل الإعتراض للشيخ تقى الدين السبكي فيما اخبرني به شيخنا أبو الغضل الحافظ وقد ترجم البيهقي في الأسما والصفات ماجا في الذات ، وأورد حديث أبي هريرة المتغق عليه في ذكر إبراهيم عليه السلام " إلاثلاث كذبات اثنتين في ذات الله " وحديث ابن عباس رض الله عند " تفكروا في كل شي ولا تغكروا في ذات الله " موقوف وسنده جيد ، وحديث أبي الدردا " لا تغقه كل الغقه عتى تمقت الناس في ذات الله " ورجاله ثقات.

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۷/ ۱۵۰ - ۱۱۵؛ عددة القاری، ۲۲۰/۱۷۰

إلا أنه منقطع ، ولغظ ذات في الآحاديث المذكورة بمعنى من أجل أوبمعنى حق ومثله قول حسان : وإن آخا الأحقاف إذ قام فيهم يجاهد في ذات الإله ويعدل وهي كقوله تعالى ﴿ ياحسرتي على مافرطت في جنب الله ﴾ فالذي يظهرا ن المراد جواز إطلاق لفظ ذات لا بالمعنى الذي أحدثه المتنكلمون ولكنه غير مرد ودإذا عرف أن المراد به النفس لثبوت لغظ النفس في الكتاب الموزيز . . . وقال ابن د تيسق العيد في العقيدة: تقول في الصفات المشكلة أنها حتى وعدى على المعنى السندى أراد ، الله ، ومن تأولها نظرنا فإن تأويله قريبا على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه وإن كان بعيد ا توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه . وماكان منها معناه ظاهرا مفهوما من تخاطب المعرب حملناه عليه لقوله تعالى : * ٠٠٠ على ما فرطت في جنسب الله * فإن المراد به في استعمالهم الشائع حق الله فلا يتوقف في حمله عليسه وكذا قوله عليه العلاة والسدلام "إن قلب بن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن"، فإن السراد به إرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله ، وما يوقعه فيه ، وكذا قوله تعاليسي (٣)
 الله بنیانهم من القواعد * معناه خرب بنیانهم ، وقوله تعالی * * إنما نطعمكم لوجه الله * معناه لأجل الله ، وقس على ذلك وهو تغصيل بالغ قل من تيقظ له ، وقال غيره اتفق المحققون على أن حقيقة الله مخالفة لسائسر الحقائق ، وذ هب بعض أهل الكلام إلى أنهما من حيث أنها ذات مساوية لسائسسر الذوات ، وإنما تمتاز عنها بالصغات التي تختص بها كوجوب الوجود ، والقدرة التاسة والعلم التام ، وتعقب بأن الأشياء المتساوية في تمام المعقيقة يجب أن يصح على كـــل واحد منها مايصح على الآخر ، فيلزم من دعوى التساوى المحال ، وبأن أصل ماذكروه

⁽١) ، (٢) سورة الزمر الآية ٥٠٠

⁽٣) سورة النحل ، الآية ٢٦.

⁽٤) سورة الانسان ، الآية و.

قياس الخائب على الشاهد وهو أصل كل خبط ، والصواب الإساك عن أشا ل هذه المباحث والتفويض إلى الله في جصيعها والإكتفاء بالإيمان بكل ماأوجب اللسه في كتابه أو على لسان نبيه على الله عليه وسلم إثباته له أوتنزيهه عنه على طريق الإجمال وبالله الموقين.

٤ - عن أبى هريرة رواية قال : لله تسعة وتسعون إسما - مائة إلا واحدة - لا يحفظها
 أحد إلا دخل الجنة ، وهو وتر يحب الوتر.

قال ابو الحسن القابسي: أسما الله وصفاته لا تعلم إلا بالتوفيق من الكتاب أو السنة أو الإجماع ، ولا يدخل فيها القياس ولم يقع في الكتاب ذكر عدد معين وثبت في السنة أنها تسعة وتسعون ، فأخرج بعض الناس من الكتاب تسعيد وتسعين اسما ، والله أعلم بما أخرج من ذلك ، لأن بعضها ليست اسما المرح من ذلك ، لأن بعضها ليست اسما يعنى عريحية ،

عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله على الله عليه وسلم قال: يعسرق
 الناسيوم القيامة حتى يذ هبعرقهم في الأرضسبعين ذراعا، ويلجمهم حتى
 يبلغ آذانهم ".

قال الشيخ أبو محمد بن أبى جمرة : والظاهر أن المراد بالذراع في الحديث المتعارف وقيل هو الذراع الملكي ، ومن تأمل الحالة المذكورة عرف عظلاله وله فيها ، وذاهك أن النار تحف بأرض الموقف وقد ني الشمس من الرواس قدر ميل ، فكيف تكون حرارة تلك الأرض وماذا يرويها من العرق حتى يبليغ منها سبعين ذراعا مع أن كل واحد لا يجد إلا قدر موضع قدمه ، فكيف تكسون حالة هوالا في عرفهم مع تنوعهم فيه ، وإن هذا لما يبهر العقول ويدل علسي عظيم القدرة ويقتضي الإيمان بما مورا الآخرة أن ليس للعقل فيها مجمعال

⁽۲)) صميح البخاري مع فتح الباري ١١٠/ ١١٤ - ٢١٢ - ٢٢١٠.

ولا يعترض عليها بعقل ولا تياس ولاعادة ، ولنما يوعد بالقبول أويد خل تحت الإيمان بالفيسب .

- عن أنسبن مالك رضى الله عنه أن نبى الله على الله عليه وسلم كان يقول -:
 يجا الكافر يوم القيامة فيقال له : أرأيت لوكان لك مل الأرض نهبا أكست
 تغتدى به ٢ فيقول : نعم ، فيقال له : قد كنت سئلت ماهو أيسرمن ناسك؟
 قال المازرى : مذهب أهل السنة أن الله تعالى أراد إيمان المو من وكفر الكافر ولو أراد من الكافر الإيمان لآمن ، يعنى لو قدره عليه لوقع ، وقرال أهل الإعتزال : بل أراد من الجميع الإيمان فأجاب المو من وامتنع الكافروف فحملوا المفائب على الشاهد الأنهم رأوا أن مريد الشر شريو والكفر شر فلايمسح أن يريد ، البارى ، وأجاب أهل السنة عن ذلك بأن الشر شر في حق المخلوقين وأما في حق المخلوقين وأما في حق المخلوقين الله عنه ، والبارى سبحانه ليس فوقه أحد يامره فلا يمح أن تقاس إرادة الشر شراك على الله عنه ، والبارى سبحانه ليس فوقه أحد يامره فلا يمح أن تقاس إراد ته على إرادة المخلوقيين المخلوقييين المخلوقيين المخلوقيين المخلوقييين المنادة المخلوقييين المخلوقييين المخلوقييين أرادة المخلوقييين المخلوقيين المخلوقييين المخلوقيين المخلوقين المخلوقية المخلوقية
 - Y قال رسول الله على الله عليه وسلم من حديث طويل حتى إذا فرغ الله من القضائ بين عباده ، وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج من كسان يشهد أن لا إله إلا الله ، أمر الملائكة أن يخرجوهم فيعرفونهم بعلامة آشار السجود ، وحرم على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود

قال القاض عياض: الحديث فيه دليل على أن عداب الموامنين المذنبيسين مخالف لعداب الكفار، وأنها لا تأتى على جميع أعضائهم إما إكراما لموضيع

⁽١) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١١/ ٣٩٥ - ٣٩٥.

⁽٢) عمديح البخاري سع فتح الباريد ، ١١/ ١٠٠ - ١٠٠٠

على سبيل التنزيل وإلا فعفات الخالق لا تقاس على صفات المخلوقين ، وأدلسة السمع طافعة بوقوع ذلك في الآخرة لا هل الإيمان دون غيرهم ، ومنع ذلك في الدنية قال الله تعالى ﴿ سيقول الذين أشركوا لوشا الله ماأشركنا ولا آباؤ سا * الآية . فقد تسك بها المعتزلة ، وقالوا إن فيها ردا على أهل السنية ، والجواب أن أهل السنة تسكوا بأصل قامت عليه البراهين وهو أن الله خالق كل مسخلوق ويستحيل أن يخلق السمخلوق شيئا ، والإرادة شرط في الخلق ويستحيل شبوت المشروط بدون شرطه افلما عانمد المشركون المعقول وكذبوا المنقول الذي جا عهم به الرسل وأكرموا الحجة بذلك تسكوا بالمشيئة والقدر وهي حجة مرد ودة لأن القدر لا تبطل به الشريعة وجريان الأحكام على العباد باكسابهم فمن قدر عليه بالسعصية كان ذلك علامة أنه قدر عليه العناب إلا أن يشاء يفغر له من غير المشركين ، ومن قدر عليه بالطاعة كان ذلك علامة على أنه قدر عليه بالثواب ، وحرف المسئلة أن المعتزلة قاسوا الخالق على المخلموق وهو باطل ، لأن المخلوق لوعاقب من يطعه من أتباعه عد ظالما لكونه ليسس مالكا له بالحقيقة ، والخالق لوعذب من يطيعه لم يعد ظالما لأن الجميسيع ملكه ظه الأس كله يفعل مايشا ولايسئل عما يفعل . (٣)

عن أبن مسعود رض الله عنه : إذا تكلم الله بالوحى سع أهل السماوات شيئا فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ، وناد وا ماذا قال ربكم قالبوا: الحق ، عن أبى رهريرة رض الله عنه يبلغ به النبى على الله عليه وسلم قال : إذا قض الله الأمر في السما فربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله كأنسه .

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۳ / ۲۲۲۰

⁽٢) سورة الانعام ، الآية ١٤٨٠

⁽٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ، ١٣ / ٤٤٩٠

سلسلة على صغوان.

إن السلائكة يسمعون عند حصول الوحيى صوتا فيحتمل أن يكون الصوت للسماء أو للملك الآتى بالوحى أو لأجنحة الملائكة وإذا احتمل ذلك لم يكن نما في المسئلة، وهـــنا حاصل كلام من ينفى الصوت من الآئمة ويلزم منه أن الله لم يسمع أحدا من ملائكت لله ورسله كلامه بل ألهمهم إياه ، وحاصل الإحتجاج للنثى الرجوع إلى القياس علــــي أصوات المخلوقين لأنها التي عهد أنها ذات مخارج ، ولا يخفى مافيه إذ المعــوت قد يكون من غير مخارج كما أن الروئية قد تكون من غير إتمال أشعة . . . لكن تسنع القياس المذكور ، وصفات الخالق لا تقاس على صفة المخلوق ، وإذا ثبت ذكر المعسوت بهذه الأحاديث المحديدة وجب الإيمان به . (١)

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۳/ ۲۵۳ – ۶۵۸ ۰

المبحث الثاني ::: القياس في المعقبية إن عند الأصوليين :

المطلب الأول: المذاهسب:

المذهب الأول نهب أكثر المتكلمين إلى جواز القياس في العظيات إذا تعقيق في العظيات العظيات هيئ في العظيات هيئ في العالم عظى ، وأشلة المعنى الجامع في القياس عند إجرائه في العظيات هيئ ما يلى ::-

- 1- سئال الجام المعظى: أن يقال العالمية أى كون الشخص عالما ف المخلوقات وهو ماسموه السشاهد علتها العلم ، فهى تكون كذلك فسى المغائب وهو الله سبحانه وتعالى ، وسنتضى هذا القياس ثبوت العلم للسمة تعالى لا تعافه بالعالمية .
- ٢- الجامع العقلى بالحد (أى بالتعريف): أن يقال: المالم الشاهد هو من ثبت له العلم كذلك.
- ٣- الجامع العظى بالدليل: أن يقال: إتقان الشي والتخصص فيه بدلان فسى الشاهد على العلم والإرادة، فهما في الخائب يدلان عليهما أيضا.
- ١لجامع المعقلي بالشرط: شرط اتصاف المخلوق المشاهد بالعلم والارادة هـو
 الحياة فكذا الخالق سبحانه وتعالى غير المشاهد .

المذهب الثانسي : لا يجوز القياس في العظيات وهذا مذهب جماعة منهم الإمام المغزالي ، والإمام الرازي . (١)

⁽۱) اللمع للشيرازى ، ٥٦ ؛ شفا العليل للفزالى ، ١٣٥ ؛ شرح تنقيــــح الفعول للقرافى ، ٢١٦ ؛ الابهاج في شرح المنهاج ، ٣/ ٣١ ؛ نهايــة السول للاسنوى ، ٣/ ٣٢ ، تيسير التحرير على التحرير لامير بادشــا ه ١٣٠ / ٣٨ ، حاشية العطار على جمع الجوامع ، ٢/ ٢٤٩٠٠

المطلب الثانى: الأدليية:

أدلة المذهب الأول:

الأدلة التي بها تثبت حجية القياسلم تفرق بين الشرعيات وغيرها كالعظيات فثبتت حجية التياس في الجميع دون أى تغريق .

الله المذهب الثانى:

- ال يجوز أن يثبت بالقياس الشرعى القضايا المقلية لأن القياس دليل شرعي.
 فلا يدل إلا على قضية شرعية.
- ۲- السطلوب في المسائل المعقلية هو اليقين والقياس لا يغيد و وعلى ذلك لا يجرى فيهــــا .
 - ٦- لا حاجة في العظيات لأنه يستغنى عنه بالأدلة السنطقية .
 السطلب الثالث : المذهب المخسستار:

بعد إستعراض المذاهب وأدلتها ، يوجح لدينا ماذهب إليه أكثر المتكلمين من صحة جريان القياس في العظيات حيث وجد الجامع العظي وهو الذي بسه يكون القياس في غير العظيات فلم لا يكون به فيها ، والقول بأن القياس لا يغيد اليقين غير مسلم لأن اليقين يحصل في أحيان وعدم حصوله في أحيان أخسرى اليقين غير مسلم لأن اليقين يحصل في أحيان وعدم حصوله في أحيان أخسرى ليس دليلا على عدم حصوله مطلقا ، والقول بالإستغناء بالأدلة المنطقية عن القياس بما يمنع جريانه في العظيات ، كلام غير مقبول لأن وجود القياس العين يعند الترجيح عند تعارض الأدلة فالقياس لا يستفنى عنه .

⁽۱) شرح اللمع للشيرازى ، ۲/ ۲۵۷ ؛ حاشية البنانى على جمع الجوامع ، ۲/ ۲۸۷ ؛ حاشية الازمرى على شرح مرقاة الوصول ، ۲/ ۳۸۷ ؛ حاشيـــة المعطار على جمع الجوامع ، ۲/ ۹۲۰ .

اللمسل السادس

من لية أن يقلم سي (شروط السجالية)

ويشهل شمهيد ومبحثيسسن

السبحث الأول: شروط السجتهد كما وردت في الفتح.

المبحث الثاني : شروط المجتهد عند الأصولييسن.

: description

شرط المعلما المن أراد أن يقيس بعض الشروط ، وإن كانت هذه الشروط هسى نفسها شروط السجتهد كما جاعت في كتب الأصول لا أن بعض الأثمة لم يغرق بين الإجتهاد والقياس ، فذكر شروط من له أن يقيس وهي نفسها شروط السجتهد ، وقرر أن الإجتهاد هو القياس ، ومن هو الا الإمام الشافعي . _ رحمه الله _ ذكر شروط من يقيس وهي نفسها شروط للسجتهد _ كما سنبينه في هذا الغصل _ وكأن ابن حجر _ رحمه الله _ أقره على ذلك لأنه لم يعلق أثنا انقله للكلام على شروط من يقيس ، أنها الله _ أقره على ذلك لأنه لم يعلق أثنا انقله للكلام على شروط من يقيس ، أنها هي شروط السجتهد .

وسا سبق سنستعرض في هذا الغصل لهذه الشروط ، وكساهو المتبع نذكسر ما أورده ابن حجر في الغتج ، ثم نذكر بعد ها ماجا ، في كتب الأصول ، واللسسة الموفسية .

⁽۱) الرسالة ، الامام محمد بن ادريس الشافعي ، تحقيق : أحمد شاكرر (دار النشر (بدون)) ۰۰۰۰

المبحث الأول : شروط من له أن يتيس كما جا الله في الفتح :

- 1- لا يقيس إلا من جمع الآلة التي له القياس بها ، وهي العلم بأحكام كتاب اللسه وناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه.
- ويستدل على مااحتمل التأويل بالسنة أو بإجماع المسلمين ، فإن لم يكن إجماع فبالقياس على مافي الكتاب ،
- فان لم يكن فبالقياس على مافى السنة ، فإن لم يكن فبالقياس على ما اتفق عليه السلك وإجماع الناس.
- ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالما بما مض قبله من السنن وأقاويسل
 السلف وإجماع الناس ، واختلاف العلماء ، ولسان المعرب .
- ٤- ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح المعقل ، ليفرق بين المشتبه ات
 - ٥- ويستم سن خالفه ليتبنيه لذلك على غفلة إن كانت.
 - ٦- وأن يبلغ غاية جهده ، وينصف من نفسه حتى يعرف من أين قال ماقال.

وقد ذكر الشافعي شرط من له أن يقيس فقال : يشترط ان يكون عالما بالأحكام من كتاب الله تعالى ، وبناسخه ومنسوخه ، وعامة وخاصه ، ويستدل علساب ماا حتمل التأويل بالسنة وبالإجماع ، فإن لم يكن فبالقياس على مافي الكتساب فإن لم يكن فبالقياس على مااتفق عليمه فإن لم يكن فبالقياس على مااتفق عليمه السلف وأجماع الناس ، ولم يعرف له مخالف قال : ولا يجوز القول فسس شيء من المعلم إلا من هذه الأوجه ، ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالما بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس واختلاف العلماء ، ولسان من يكون عصوب المعرب ، ويكون عصوب المعرب المعرب ، ويكون عصوب المعرب المعرب ، ويكون عصوب المعرب المعرب

من خالفه لتنبه بذلك على غفلة إن كانت وأن يبلغ غاية جهده وينصف من نفسه حتى يعرف من أين قال ماقال ، والإختلاف على وجهين فما كان منصوصالم يحل فيه الإختلاف عليه ، وماكان يحتبل التأويل أو يذرك قياسا فذهب المتأول أو القاعس إلى معنى يحتبل وخالفه غيره ، لم أقل أنهيضيقطيه المخالف للنص ، وإذا قاس من له القياس فاختلفوا وسع كلا أن يقول بمبلغ إجتباده ، ولم يسعه إتباع غير من له القياس فاختلفوا وسع كلا أن يقول بمبلغ إجتباده ، ولم يسعه إتباع غيران ساق فيما أداه إليه إجتباده ، وقال ابن عبد البرا في بيان العلم بعد أن ساق هذا الباب بمافيه كفاية وشفا والله في هذا الباب بمافيه كفاية وشفا والله

⁽۱) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ۱۳ / ۲۹۲.

المبحث الثاني : شروط من لم أن يقيس عند الأعوليين أو شروط المجتمد : .

يشترط في السجتهد - أي المطلق - الشروط التالية :

- (- أن يكون عالما بنصوص الكتاب والسنة (۱) ولا يقيس إلا من جمع الألة التى لــه القياس بها ، وهي العلم بأحكام كتاب الله : فرضه ، وأد به ، وناسخـــه وسسوخه ، وعامه ، وخاصه ، وإرشاده . ولا يشترط معرفة جميع الكتاب بىل ما يتعلق به الأحكام منه ، وهو مقد ار خمسمائة آية ، ولا يشترط له كذلـــك حفظها عن ظهر قلبه بل أن يكون عالما بمواضعها (٣) ومعرفة الكتاب متناومعني وحكما لأنه أساس الأحكام ، ثم معرفة الكتاب كله ليست شرطا بل القدر السذى له تعلق بالأحكام ، والي تقد يوه أشار بقوله (وقيل بقدر خسمائة آية) . () ودعوى الإنحمار في هذا المقد ار إنما هي باعتبار الظاهر للقطع بـــأن في الكتاب العزيز من الآيات التي تستخرج منها الأحكام الشرعية أضعـــان أضعاف ذلك بل من له فهم عميح وقد بر كامل يستخرج الأحكام من الآيات الواردة لمجرد القصعي والأمثال . قيل لعلهم قصد وا بذلك الآيات على الأحكام الواردة لمجرد القصعي والأمثال . قيل لعلهم قصد وا بذلك الآيات على الأحكام در لالة أولوية بالذات لا بطريق التضمن والإلتزام . (٥)
- ٢- أن يمرف أحاديث الأحكام لنمة وشريعة ، ولا يلزم حفظها ولا حفظ جميسي أحاديث السنة ، وإنما يكون متكناً من الرجوع إليها عند الإستنباط، وقد نقل عن أحاديث السنة ، وإنما يكون متكناً من الرجوع اليها عند الإستنباط، وقد نقل عن النبسي الإمام أحمد _ رحمه الله _ " أن الا صول التي يدور عليها العلم عن النبسي

⁽١) ارشاد الغمول للشوكاني ، ٢٢٠٠

⁽٢) الرسالة للشافعي ، ٩٠٥-، ١٥٠

⁽٣) الستصفى للفزالي ، ١٢/ ٣٥٠ /- ٣٥١٠

⁽٤) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت بهامش المستصفى ، ٢/ ٣٦٣.

⁽٥) ارشاد الفحول للشوكاني ، ٢٢٠٠

وأما معرفة معانى أعاديث الأحكام لغة : فبأن يعرف معانى المسردات والمعانى والبيان والمعانى والبيان والمعانى والبيان اللغة والمعرف والنعو والمعانى والبيان اللهم إلا أن يعرف ذلك بعسب السليقة .

وأما معرفتها شريعة : فبأن يعرف المعانى الموثرة في الأحكام مثلا ومعرفة القسام اللغظ من عام وخاص ومشترك ومجمل ومفسر وغير ذلك ، ومعرفة أوجه دلالسة على المعنى من عبارة وإشارة ودلالة إقتضاء ، أو منطوق ومفهوم .

" والحق الذي لا شك فيه ولا شبهة أن المجتهد لابد أن يكون عالما بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي صنفها أهل الغن والمعول عليها كالصحيحين وبقية السنين: سنن أبي داود والترمذي ، النسائي وابن ماجه ، وما يلحق بها مشرفا على ما اشتملت عليه المسانيد والمستخرجات والكتب التي التزم مصنفوها الصحة . حتى لا يلجأ المجتهد إلى القول بالرأى أو القياس مع وجود النص .

وأن يكون سن له تمييز بين الصحيح منها والحسن والضعيف ، وليس مسلن الشرط أن يكون حافظا لحال الرجال عن ظهر قلب ، بل المعتبر أن يتمكن بالبحث في كتب الجرح والتعديل ". (٣)

معرفة الشاسخ والمنسوخ من القرآن والسنة ، في آيات _ وقدرت بسيت
 وستين آية في القرآن الكريم _ وفي أحاديث مخصوصة ، حتى لا يعتمد علي المنسوخ المتروك مع وجود الناسخ ، فيوع يه إجتهاد ، إلى ما هو باطيل ،

⁽١٠) المدخل الى مذهب الامام أحمد ، لابن بدران ، ٣٧٠.

⁽٢) شرح التلويح على التوضيح للتغتازاني ، ٢/ ١١٧٠

⁽٣) ارشاد الغمول للشوكاتني ، ٢٦١ ؛ المستصفى للفزالي ، ٢/ ٣٥٣ ؛ شيرح الكوكب المنير لا بن النجار ، ٤/ ١٥٠٠ .

ولا يشترط معرفة جميعه وحفظه ، وإنما يكفيه في كل واقعة يفتى فيها بآية الموسوع أو حديث أن يعلم أن ذلك الحديث وتلك الآية محكمان . ويكفيه في هذا أن يرجع إلى ماكتب في هذا الموضوع .

- 3- يشترط فيه أن يكون عالما بالمجمع عليه والمختلف فيه حتى لا يفتى بخسلاف ما أجمع عليه فيكون قد خرق الإجماع ، وليس من اللازم أن يحفظ جميع مواقسم الإجماع والخلاف ، بل في كل مسألة يفتى فيها ينبغى أن يعلم فتواه ليست مخالفة للإجساع .
- أن يعلم علوم اللغة العربية من لغة وصرف ومعان وبيان ، وأساليب ، لأن الكتاب والسنة عربيان ، فلايمكن إستنباط الأحكام منهما إلا بغهم كـــــلام العرب ، والمراد من هذا الشرط ليس البلوغ في إتقان اللغة إلى درجــة الخليل والمبرد ، ولا أن يعرف جميع اللغة ويتعمق في النحو ، وإنما ينبغي معرفة القدر الذي يغهم به خطاب العرب وعاد اتهم في الإستعمال إلى حــد يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله ، وحقيقته ومجازه وعامه وخاصه ومحكمه ومتشابهه ، ومطلقه ومقيده ، ونصه وفحواه ، ولحنه ومغهومه وذلك في القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة ، ويستولى به على مواقع الخطاب ، ودركحقائق

⁽۱) روضة الناظر لا بن قدامة ، تحقيق سيف الدين الكاتب ، ۹ ، ۳ ، شرح الاسنوى مع البدخشى ، ۲ ، ۲ ، ۱ ، ۱ ، ۱ ، ارشاد الفحول) ۲۲۰ .

⁽٢) اللمع في اصول الفقه للشيرازي ، ٧٢ ، المحصول للرازي ، ٢/ ٣ - ٣٤ ؛ البلبل في اصول الفقه ، سليمان بن عبد القوى الطوفي ، الطبعة الاولى البلبل في اصول الفقه ، سليمان بن عبد القوى الطوفي ، الطبعة الاولى (الرياض : موسسة النور للطباعة والتجليد ز ١٣٨٣ هـ) ١٧٤ .

⁽٣) المستصفى للفزالي ٢/٢٥٣، المحصول للرازي ، ٢/٣ ، الاحكام لملامسدي ٤/٣) . ١٦/٤ ، شرح الاسنوي ، ٢/٣، مشرح الكوكب المنير لابن النجار ،٤/٢٢) .

- 7- أن يكون عالما بعلم أصول الغقه ، لأنه عماد الإجتهاد وآساسه الذي تقوم عليه أركان بنائه ، إذ أن الدليل التغصيلي يدل على الحكم بواسطة كيفية معينسة)

 لكسونه أمراأو نهيا أوعاما أو خاصا ونحوها ،وعند الإستنباط لابد من معرفسة على الكيفيات وحكم كل منها ، ويعرف هذا في علم اصول الغقه . (١) قسال الغخر الرازي وماأحسن ماقال : إن أهم السعلوم للمجتهد علم أصول الغقس. وقال الفزالي " : إن أعظم علوم الإجتهاد يشتمل على ثلاثة فنون الحديث واللفة وأصول الغقه . (٣)
- أن يدرك مقاصد الشريعة العامة في إستنباط الأحكام ، لأن فهم النصيوس وتطبيقها على النواقع متوقف على معرفة هذه المقاصد ، فمن يريد إستنباط الحكم الشرعي من دليله يجبعليه أن يعرف أسرا ر الشريعة ومقاصدها العامة في تشريع الأحكام ، لأن دلالة الألفاظ على المعانى قد تحتمل "اكثر من وجه ويرجح واحدا منها ملاحظة قصد الشارع ، كما أن الأدلة الغرعية قد تتعمارض مع بعضها فيو خذ بما هو الأوفق مع قصد الشارع ، وقد تحدث أيضا وقائيع جديدة لا يعرف حكمها بالنصوص الشرعية ، فيلجأ إلى الإستحسان أوالمصلحة السرسلة أو العرف ونحوها بواسطة مقاصد الشريعة العامة مسن التشريع.
 - ٨- أن يعرف وجوه القياس وشراعطه المعتبرة ، وعلل الأحكام وطرق إستنباطها من النصوص ومصالح الناس وأصول الشرع الكلية لأن القياس قاعدة الإجتهال

⁽۱) تنقيح الفصول للقرافي ، ٣٧، الابهاج في شرح السنهاج للسبكي ، ٣/٢٥٢ ارشاد الفحول ، ٢٢٢٠

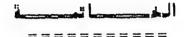
⁽٢) المحصول للرازى ، ١/ ٣-٣٦٠

⁽٣) الستمغي للفزالي ، ١/ ٣٥٣ (بتصرف)

⁽ ٤٤) الموافقات للشاطبي ، ٤/ ١٠٦ ؛ حاشية التلغتازاني ، ٢/ ٢٩٠ ؛ حاشيـــة البناني على شرح المحلى على جمع الجوامي ، ٢/ ٣٨٣٠٠

(١) أو الذي تبنى عليه أحكام كثيرة تغصيلية وكل ذلك ليتمكن من الإستنباط الصحيح.

⁽۱) ميزان الاصول للسمرقندى ، ۲۵۲ ؛ شرح التلويح على التوضيح للتغتازانسى ٢ / ١٠٠ ؛ شرح الاسمنوى مع البدخشى ، ٣ / ٠٠٠ ٠



آهــم ما يستخلص مــن البـــاب

ما يستفلص مصن البطب

الشرعية وذلك لأن هذه الأحكام منها لا يدرك معناه ، وأما مايدرك معناه الشرعية وذلك لأن هذه الأحكام منها لا يدرك معناه ، وأما مايدرك معناه فلامانع من جريان القياس فيه وبذلك وافق الا تموليين فيما ذهبوا إليسه وخالك بدض آراء الا صوليين الذين يقولون بعدم جريان القياس في جميع الاحكام الشرعية .

ولا بن حجر على قوله أمثلة كثيرة منها:

(- روى النسائى وغيره أن النبى على الله عليه وسلم كان أحيانا ينوى عسوم التطوع ثم يغطر ، وفي البخارى أنه أمر جويريه بنت الحارث أن تغطـــر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه ، فدل على أن الشروع في العبــادة لا يستلزم الإتمام _ إذا كانت نافلة _ بهذا النص في الصوم وبالــقياس في المباقي .

٢- قال رسول الله على الله عليه وسلم في غسل ابنته: " إبد أن بمهامنها ومواضع الوضوء منها ."

قال ابن حجر رحمه الله : وكأنه اطلق في الترجمة الفسل بان غير الفسل يلحق به قياسا عليه .

والأمثلة في ذلك كثيرة سبق ذكرها في هذا الغصل.

ان اسس حجر یذ هب إلى ماذ هب إلیه جمهور الأصولیین فی اِجراء القیاس
 فی الحد ود والکفارات تقریرا لما اسمه من أن القیاس یجری فیما ید رك معناه

⁽۱) فتح البارى مع صحيح البخارى ، ۱۰۲ ۱۰۷

⁽۲) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۳/ ۱۳۰

من الأحكام والمحدود والكفارات ما يدرك معناه ومدلوله ، فيكون بذلك خالف المحنفية الذين لا يرون القياس في المحدود والكفارات ، وهذا يتضح من خلال الأمسلة التي ذكرها .

٣- ان ابن حجر لم يتطرق للسخلاف القائم بين العلما وتحقيق أراءهم في مريان القياس في الأسباب والشروط ، ولكن من خلال تصفح الفتح ، وإيرا د ابن حجر الشلة حول هذه الأمور ، يدرك القارى انسه يسلك سلك المجيزين ما توفرت الشروط الصحيحة لجريان القياس في هذه الأمور ، فيكون بذلك ذهب مد هب القائلين أن القياس يجرى في الأسباب والشروط . وخالف بذلك المانعين من جريان القياس في الأسباب والشروط.

والأمثلة على ما ذكرنا كثيرة سبق ذكرها.

- 3- نهب ابن حجر إلى مانهب إليه جمهور الأصوليين في جريان القياس في المستثنيات ماد امت معقولة المعنى الذي ينقل الحكم من الأصل إلى الفيرع فخالف بذلك جمهور الحنفية ، والا مثلة السالغة الذكر توضح ذلك .
- ٥- أجرى ابن حجر القياس في العقليات حيث وجد الجامع المعقلي ، وهو المدنى يكون به القياس في غير العقليات ، فلم لا يكون به فيها . فوافق بذلك اكشر المتكلمين ، وخالف المانعين من جريان القياس في العقليات.

والا مثلة المذكورة سابقا في فصل القياس في المعقليات توضح ذلك.

١- فيما يخص شروط المجتهد أو من له أن يقيس ، يلاحظ أن ابن حجر ذكر نفسس الشروط التي ذكرها الإمام الشافعي في الرسالة ، ولم يذكر غيرها ، من الشروط المذكورة في كتب الأصول ، و الخلاف حولها .

⁽۱) صحیح البخاری مع فتح الباری ، ۱۲/۱۲

⁽٢) الرسالة ١٩٨ ، الرسالة ، ٥٠٠٩

الخيا تبية

بتوفيق من الله تعالى يأتى البحث " القواعد الأعولية المتعلقة بالقياس والتطبيق عليها من كتاب فتح البارى لا بن حجر ، إلى نهايته بعد المعايشة الطويلة معالحافظ ابن حجر رحمه الله ، وبعض أعلام الأعول في كتبهم ، ولكن تلك المعايشة والمعاناة مع الموضوع لم تثمر ما ينبغي لها أن تثمر من نتائج محمودة ، وذلك لظة فهي وشعورى بأن بضاعتى مزجاة ، وضعف آلتى .

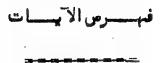
مع ذلك لم يخل البحث . في نظرى . من فائدة مطلقا ، أشير إلى نبذة منها فيمايلي : .

- إمتثال أمر الله تعالى بتدبر القرآن وتعاقله وفهم السنة والعمل بها فلايمكن أن نتدبر ونتعقل ونعمل بتلك النصوص إلا بفهمهما والكشف عن معانيها.
 - وحتى يتبين للبعضائن علم أصول الغقه ليس قواعد نظريه مجردة.
- وسا يجدر ذكر ، أن الكتابة في هذا الموضوع ومثله ، آنه تسنى لى ان اطلب على كتب ومراجع في موضوعات شتى لم أكن لا طلع عليها لولم أكتب في هذا الموضوع ويكفى أن هذه الكتابة جعلتنى أعيش مدة طويلة مع افضل شروح عمديح البخارى على الإطلاف ، ويكفينى فائدة أن اقضى جزاً من عمرى في هذا الفرض ، وعدق الإمام الشوكاني إذ قال في هذا الكتاب لما طلب منه شرح لصحيح البخارى" لا هجرة بعد الفتح ".
 - إن الكتاب يحتوى على مادة الأصول ، فمن خلالها تجلب شخصية الحافيظ ابن حجركاً عولي نظار . وهذا ما يدعونا إلى الإستفادة والإعتناء والإهتتمام بهذا الكتاب ، واستخراج الغوائد العلمية _ منها الأصولية _ المتنوعة من بطن هذا السفر الجليل .
 - إشتمال هذا الكتاب على كمية وافرة من الآراء الأصولية المعزوة إلى الفحول مسن العلماء الذين لم يوالغوا شميئا في هذا المجال ، ولكن من خلال مطالعة مشل

- هذه الموسوعات نتعرف إليهم والى آثارهم.
- إن كتاب " فتح البارى " هذا الكتاب العظيم لابد أن يستغيد منه المعلماً الأفاض وطلبة العلم والباحثين ، واعطاء مزيد من الأهمية والثقة والإعتناء بنوع من الخدمة العلمية لهذا الكتاب الجليل.
- وكذلك من الغوائد المهمة ، بيان أثر الأصول على الغروع ، فتطبيق الغروع علمى الأصول يعطى للكليات من هذه الدراسة حياة وقوة .
- إن أمر الأصول في شرح السنة من أعظم الواجبات على السلم أن يظهرها فبشل هذه البحوث تظهر أجل صورة في تخريج الغروع على الأصول .
- إن الدراسة العلمية لهذه الأصول هي التي تتناول بجانب القواعد الكلية الأصولية ما يتفرع عن هذه القواعد من أحكام فقهية لأن هذه هي الشرة من دراسة علما أصول الفقه ، ولهذا الجهت معظم الدراسات الأصولية الحديثة إلى الدراسات الأصول ، وأثر الأصول على الفروع ، التطبيقية التي تعنى بتخريج الغروع على الأصول ، وأثر الأصول على الغروع ، ودراسة الأصول على هذا النحو هي دراسة فقهية كلية مقارنة .
- ان الحافظ ابن حجر رحمه الله ينهج منهج الجمهور في تعريف القياس لف واصطلاحا، وكذلك يوافقهم في أن القياس من عمل المجتهد، وبهذا يخالف القائلين بأنه من وضع الشارع، ويذهب مذهبهم كذلك في أن أركان القياس أربعة ويذكر نفس الشروط والاقسام للقياس الواردة في كتب الأصول.
- ويقول بأن القياس حجة ، وأن الله تعالى تعبدنا به عقلا وشرعا ، ويثبت ذلك المنفس أدلة الأصوليين الواردة في كتبهم ، وكذلك أورد شبه المنكرين والردعليها مستد لا بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول وهذه هي الأدلة التي أوردها الأصوليون في موالفتهم.

والجمهور يذهب الى أن القياس يجرى في جميع الأحكام الشرعية ، والحافسط ابن حجر رحمه الله تعالى ، يوافقهم في هذا ، وكذا يقول بإجراء القيساس في الدور والكفارات والشروط ، والمستثنيات ، والعقليات إذا توفرت الشروط وفيما يتعلق بشروط من له أن يقيس ينقل نفس الشروط التي أورد ها الإمام الشافهي. هذا ما توعلت إليه بعون الله وقد رته من خلل هذا البحث المتواضع ، كست أنشد الحق فيه ما استطعت ، فإن أصبته فبغضل من الله على وله الحمد والشكر وإن كان غير ذلك استفغر الله العظيم منه وأتوب إليه .

وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد في أمرى كله ، وعلى الله على سيدنا محمد وعلى الله وصحبه وسلم . وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين .



فهــــرس الآيات

_ ســـورة البقـــرة _

العفعية	الآيـــة	
P 7 () Y • T	فعدة من أيام أخر.	-
78.	تلك حدود الله .	***
	الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق	•
771	ولاجد ال في الحصيح.	
7 T Y	ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم.	4 706
) { Y	ولا تسكوهن ضرارا لتعتدوا.	***
) { •	الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحســـان.	
1 8 1	الطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	_
17X () 7Y	فلا تعضلوهن.	-
1 Y.A	وانظر إلى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحما.	_
1 .	وأشهد وا إذا تبايعتم.	
7 7 9	فان لم یکونا رجدین فرجل .	***
	_ سورة النساء _	
71101 <u>4</u> 741117	لعلمه الذين يستنبطونه منهم.	-
	إن الذين يأكلون أموال اليتامي ظلما إنما ياكلون في بطونهم.	-
109	ناراوسيملون سعيــــرا .	
۱۰۳	يوصكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين.	

1111

الصفحة	الآيـــة	
101	فإن كن نساء فوق اثنتين.	áva.
t.	ولأبويه لكل واحد منهما السدسإن كان لسه ولد	
F P 7	فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث.	
797	وإن كان رجل يورث.	-
٠٢٦	ورباعبكم اللاتى في حجوركم.	-
1 7 9	أن تبتفوا بأموالكم.	-
1 7 9	ومن لم يستطع مندكم طولا .	-
	ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول	-
Y 1 A Y	وأولى الآمر منكم ، فإن تنازعتم في شيَّ فـــــــرد و.	
	إلى الله والرسول.	
791	ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤ منة.	604 0
777	إن كان بكم أذى من مطر أوكنتم مرضى.	949
	من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فينساء	
1 •	أرسلناك عليهم حفيظا .	
1% (1) (1) (1)	إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس	
	يما أراك الله .	
7	فلا جناح عديهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير.	
7 90	يستغتونك قل الله يغتيكم في الكلالة .	****
797	وهو يرثها إن لم يكن لها ولد .	

7 1 70

_ ســـورة الانعـام _

•		
الصفحية	الآيــــة	
Y • Y • 1 9 9 • 1 9 7	ما فرطنا في الكتاب مسن شئ.	
אוזלי אוז זזא	سيقول الذين أشركوا نوشا الله ما أشركنا ولآآباؤنا.	-
7 0 9	ولا تقتلوا أولا دكم.	
731	أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا.	ento
	_ ســـورة الاعراف _	-
٣ - ٦	ويحرم مليكم الخبائث.	-
	_ سورة الانفال _	4010
٨٠٢٠٨	ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم .	
	حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون	
7	صابرون يفلبوا مائتين.	
	_ سورة النحــل _	
	والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق	~
) YY ' 9A	مالا تعلمون .	
71 Y	فأتى الله بنيانهم من القواعـــــ .	derente,
·	وأنزلنا إليك الدكر لتبين للناسمانزل إليهمم	
·· 7 · 1 (7	ولعلهم يتفكرون.	
	فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم و أنتـــم	genç
7 • 7	لا تعلمـــون ٠	
	ونزينا عليك الكتاب تبيانا لكل شئ وهدى ورحمة	-
۲ • •.	وبشرى للمسلمين .	

ــورة المائدة ــ

الآل اليوم أكملت لكم دينكم وأتست عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا. ـ أَحَل لكم الطيبات. 1. . 7 والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم 144 لا يؤ اخذكم الله باللغوفي أيمانكم ولسكن يؤاخذكم بما عقد تم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكيسن من أوسط ما تطعمون . . أهديكم أو كسنوتم أو تحرير رقبــة.

187191

人名 4 0人

7 . 1 . 1 . 7

1 A Y

- ياأيها الذين آمنوا إنما الخمس والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلىھون .
- يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم عفاالله عنها والله غفور حليم.
- ياأيها الذين آمنو لا تقتلوا الصيد وأنتم حـــره.

_ س___ورة الاس_راء_

الصفحية	الاة	
) • 9 -	فلا تقل لهما أف .	
	ولا تقف ماليس لك به علم ، إن السمع والبصر والغؤاد	-
7 · 9 ·) 9 9 ·) 9 0	كل أولئك كان عنسه مسئولا .	
717, 717, 717	_ سـورة الكهـف _	***
٨٣	فمن شاءً فليوءمن ومن شاءً فليكفر.	
	ـ ســورة مــــريمم ـ	
. 7 • 7	وما كان ربك نسيا .	
1 • Y	إلا آتى الرحمن عبد ا .	tong
	_ ســـورة طـــه _	1000
7 9 7	وأقم الصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	-
	_ ســـورة الـــج	-
ه ۳	يا أيها الناسإن كنتم في ريب من البعث.	-
٣ ٥	ذلك بأن الله هو الحق وأنه يحى الموتى وأنه	
	على كل شيء قدير.	
	_ ســـورة النــور	
7 8 •	ثم لم يأتوا بأربعة شهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
	_ سورة النميل _	
717	إنك لا تسمع الموتـــــى .	====
	_ ســـورة القصص	
710	واضم إليك جناحك .	-

_ ســــورة العنكبوت _

الصغعة	الآيــــة	
٣٦	وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقبها إلا العالمون.	-
	أولم يكفهم آنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن	
7 •)	في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون.	
	_ ســـورة الاحزاب _	
1 •	ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا.	padg
737	ترجى من تشاء منهـــن .	-
7 8 7	خالصة لك من دون المؤ منيين	
718	إنا عرضنا الأمانة.	6113
	_ ســـورة يـــس _	
	ضرب لنا مثلا ونسى خلقه ، قال من يحى العظام	-
٣٦	وهی رمیـــم .	
	قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلــق	-
· ٣ ٦	علىـــــم.	
	الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنته	,
٣٦	منه توقـــــد ون .	
	آوليس الذي خلق السموات والأرض بقاد رعلى أن يخلق	-
٣٦	مثلهم بلى وهو الخلاق العلميم.	
	_ سيسورة الزمسر _	,
71 Y	ياحسرتي على ما فرطت في جنب الليه.	_
	_ ســــورة فصلـت _	
	وماكنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم	
1	ولا جلود كم.	

الصفحية	الآيــــة	
718	فعال دمهاو للأرض أئتيا طوعا أو كرهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
	_ سورة الشيوري _	
	أم لهم شركاء شسرعوا لهم من الدين مالم يأذن	
7 · Y	ه النــــه،	
	_ ســـورة الزخرف _	-
717	أ فأنت تسمع الصم أو تهدى النعس .	
	_ ســـورة الحجرات _	
	يا أيها الذين آمنوا لاتقدموا بين يدى الله و رسوله	-
7777	واتقوا الله إن الله سميع عليم.	
	_ ســـورة الحديــد _	
	لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان.	-
ه ۳	ليقوم الناس بالقسط.	
	_ ســـورة الحشــر ـ	
141.144.141	فاعتبروا ياأولى الأبمـــار.	_
317,777,17	وماآتاكم الرسول فخذوه.	tons
	_ ســـورة الجمعة _	
Υ٦	دلك فضل الله يؤتيه من يشاء .	tenna.
	_ ســـورة المنافقون _	
	إذا جاك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسيول	
10.	الله.	
	<u>.</u>	

ســـورة التفابن _ فاتقوا الله ما استطعتـــــــه. 107 - ســـورة الطلاق -لا تخرجوهن من بيوتهن _ إلى قوله تعالى _ يحدث بعد ذلك أمرا. 1 8 8 وأشهد وا دوى عدل منكم. 78. أسكنوهن من حيث سكنتم من وجد كم. 127 إن كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن. 188 _ س___ورة القيامة _ إلى ربها ناظرة. 771 _ ســـورة الانسان _ إنما نطعمكم لوجه اللـــه. TIY - ســورة المطغفين -كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون . 471 - ســورة الليل فأما من أعطى واتقىي. 77. - ســـورة الزلزلة _ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره . EY.

فم سرس الأحساديث

(777)

فهرس الأحاديث

1

الصنفحة	الحد يــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777 , 777	_ إبدانه بميامينها .
777	_ أحق ماأخدتم عليه أجرا كتاب الله.
P 7 (_ آخى النبى صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبسى
	الدرداء.
7 \ 7	_ إدرؤوا الحدود بالشبهات.
YA	_ إذا أتيت مضجعك فتوضأ.
7	_ إذا استأذنت المراة.
90	_ إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلا.
777	_ إذا تكلم الله بالوحى .
7	_ إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنغه ثم نينشر.
3111 377	_ إذاسمعتم الإقامـــة.
777 117	_ إذا سمعتم النداء .
. 708 . 777	ـ إذا شرب أحدكم فلايتنفس في الإناء.
117	_ إذا شرب الكلب في إناءً آحدكم،
700	_ إذا قدم العش_اء.
777	_ إذا قضى الله الأمر في السماء.
700	_ إذا كان أحدكم على الطعام.
1 T Y	_ إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه.
700 (98	_ إذا وضـــع العشاء.
1	_ إذا وقع الذباب في إناء أحدكم.
1 A 9	_ آرایت لو تمضمضت .

الصفحـــة	لحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1
) ሃ ዓ ‹	- إطلع رجل من حجر النبي صلى الله عليه وسلم.	-
٤ Υ•٣٦	ـ إقضوا الله فالله أحق بالوفاء.	
) { Y	ـ أفضل الصد قــــة.	-
7 9 7	ـ ألا أحدثكم بأمرإن أخذتم به.	-
357	. أما ذكرت أنك بارض أهل الكتاب.	-
7 7 7	ـ أمر أن يقوم على يديه.	-
0 3 7	و المربغة رة ماتت في سمن .	
1 & 1	. أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض.	148
7 77	ـ أمر جويرية أن يفطر يوم الجمعة .	-
117	. أمرنا أن نضع أيدينا على الركب.	_
111	. أمرنى النبى صلى الله عليه وسلم أن آتيه بثلاث	
	أحجـــار،	
) o Y	. أمر النبي صلى الله عليه وسلم ثابت أن يتعلم.	
107	. أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقصاص.	ma
787	انى أعرف عضبك .	-
1 · Y	أن أمرأة سرقت في غزوة الفتح .	-
14. (179.77	إن أمرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله	
777	عليه وسلم.	
9.7	إن ذلك لا يحل لى .	
1 • 9	إن رجلا أتى النبي على الله عليه وسلم.	-
9 9	أن رسول الله على الله عليه وسلم جعل للفرس	-
	٠	

المفحية	د يـــــــــ ع	<u>ال</u>
4 7	إن رسول الله على الله عليه وسلم على الظهر	
	خسا.	
	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصبي	-
	قبل الظهر.	
	إنطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينية	-
7 o Y	إلى المدينة بسعد أن ترجل .	
٨1	إن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من أعرابي.	
	إن النبي على الله عليه وسلم خرج يوم الفطر	-
119	فصلى . ركعاتين .	
	إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى التطوع	****
770	وهو راكب.	
ΑY	إنما الأعمال بالنيات.	
٨٣	إُنما أنا بشر .	-
Yo	إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم	***
٨.	إن من أكبر الكبائر أن يلمعن الرجل والديه .	
9 7	إن هذه النار إنهاهي عدولكم.	_
7 98	إنى أوعسك كما يوعك رجالا ن منكم.	
118	إنى لأدخل في الصلاة فأريد إطالتها.	-
1 4 7	إنى لفى قوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم.	***
Y	أوف بنذرك.	-
778	الأيمن فالأيميين .	-
	_ · -	
707	باع النبي صلى الله عليه وسلم مد برا .	***
	بت في بيت خالتي ميمونه فصلى رسول الله عليه	
118	وسلم العشاء.	
	بعث النبى صلى الله عليه وسلم عشرة منهم خبيب	-
٣١٦	الأنصارى.	

تأتونبالبينة على من قتله. تأتونبالبينة على من قتله. ٨٨ تحته ثم تقرضه. تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله. ٢٠٣	-
تحته ثم تقرضه.	-
·	
تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله.	aleta entin
	-
تفترق أمتى على بضع وسبعين فرقية .	
ثلاثة لمهم أجران.	-
- c -	
جائت أمراة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.	
- 7 -	
حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده.	-
الىحمد لله الذى وفق رسول رسول الله.	-
- خ -	***
خرجنا مع رسول الله على الله عليه وسلم وحال	***
كفار قريش.	
خسفت الشمس في عهد رسول الله على الله عليه	-
وســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
خمس من الدواب كلمهن فاسق .	
_ J _	
دعوني ماتركتم إنماأهلك من كان قبلكم.	-
_ ; _	
الذهب بالذهب مثلا بمثل .	-
الذهب بالذهب ربا إلاها وها .	-
الذي تفوته صلاة العصر كانما وتراهله وماله.	enes.
- , -	
الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع.	

الصحفية	ئىسىسى ب	ال
	- ز -	
711	زادك الله حرصا ولا تعد .	-
	- w -	
14.41744171	سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح.	_
7181197	- e -	
108	العجماء جرهها جبار.	_
	عض رجل فانتزع ثنيته فأبطلها النبي صلى الله	-
701	عليه وسلم .	
	عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين.	-
	_ ف ـ	
١٣٤	فاتقوا الله واعدلوا بين أولا دكم.	****
1. 0 1	فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بالحجارة.	-
١٣٢	فأمرنى أن أتان له.	-
707	فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم.	-
7701 7871189	الغطرة خمس .	-
	ـ ق ــ	
7.0.7.8.780	قال إبراهيم بسارة عليهما السلام هذه آختي .	-
114	قم فاركع .	-
9.5	قوموا إلىسى سيدكم.	-
	_ 4 _	
114	كان أنس ينعت لنا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم.	-
1.7	كانت عائشة رضى الله عنها ترجل رأس رسول الله صلى	Quan
	الله عليه وسلم وهي حائض.	
170	كان الفضل رديف النبي صلى الله عليه وسلم فجاعت	-
	إمرأة.	
117110	كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده.	-
r • r	كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر مؤذنا فيؤذن.	-

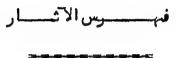
ارصفحية	الحــد يــث
٩٣	_ كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين.
777,577	 کان ینوی اُحیانا صوم التطوع.
٨٦	ــ كل شراب أسكر فهو حرام.
٨٩	_ الكمأة من اليمين.
۳۲.	_ كنا جلوسا مع النبي على الله عليه وسلم ومعه عود .
037	_ كنا نفزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نسقى
	القـــوم .
	_ كنا نأتى بالشارب على عنهد رسول الله صلى الله
7 7 7	عليه وسلم.
110	_ كنت أعلى بهم صلاة رسول الله على الله عليه وسلم.
Y٦	_ كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم لا حرامه.
)	_ كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهوياً كل جما را .
	- J
90	_ لا تأكموا إلا ثلاثة أيام.
97	_ لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون.
177	_ لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم .
٨٣٢	_ لا تلغ الرك الركان.
٨١	ـ لا تواصلـــوا .
٨٠٢	ـ لا يبتـع المراعلى بيع أخيه.
9 Y	- لا يبسط دراعيه كالكلب.
٨ ٩	_ لا يحلبن أحد ماشية امرئ بغير إذنه.
180	_ لا يحل لا مرأة تؤ من بالله واليوم الأخر.
7.8.797	_ لا يصلين أحد العصر إلا في بني قرظة.
371	ـ لايعضد شوكه.
108	_ لا يقتل مسلم بكا فر.
771	_ لا يلبس القميص ولا العمائم.
7 . 7 . 1. 97	- لا ينزع العلم من عدور الرجال.

الصفحية	الحد يســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1	ـــ لىعل نزعه عرق .
. 175	- لم أر النبي صلى الله عليه وسلم يستلم من البيت إلا .
171	لما كسفت الشمس في عهد رسول الله صبى الله عليه
	وسلم.
119	۔ دم یکن یؤند ن یوم الفطر ولا یوم الأفضحی .
	ـ اللهم هل بلفت.
XX ' 0 9	_ لواعلم أنك تنظر لطعنت به في عينيك .
108	ـ لوأن امر إطلع عليك بغير إذن.
۱۳۹	ـ ليـــراجعها .
7	ـ ليس فيما دون خمس دود صدقة.
7 Y o	_ لم يوقت في الخمر حدا .
	- r -
778	ـ ما انتهر الدم وذكر اسم الله فكل .
) YY	_ مابال أناس يشترطون شروطا .
	- ماضرب رسول الله على الله عليه وسلم في الخمر
7 7 0	إلا أخيرا.
77)	۔ ما منکن إمراة تقدم يهن يديها .
7	ـ مامن الناس مسلم يتوفى له ثلاث.
.) ٣ •	_ المتبا يعان كل واحد منهما بالخيار.
(37	- مثل المجاهد في سبيل الله.
7 90	_ مع الفلام عقيقة .
١٣٤	 من أعمر أرضا ليمسست الأحد فهو احق.
707	 من أكل الثوم 'أو البصل .
7 9)	ـ من أمسك كلبا .
181	- من جر ثوبه مخيلة لمينظر الله إليه يوم القيامة.
1 8 9	_ من حلف فقال في حلفه باللات والبعزى.
7 9)	- من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب.

الصفعة	المستحدد الم	ال
90	من ضحى منكم.	_
771	من قتل نغسه بشي عذب به .	
٦٢٣	من كان معه هدى فليهل باحج والعمرة.	_
7 9 7	من نسى صلاة فليصإذا ذكرها.	_
7 { }	مؤ من يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله.	_
	- ن -	
٠٢٦	نهانا النبي صلى الله عليه وسلم أن نشرب في آنية الدهب.	-
1 • 9	نهان النبي صلى الله عليه وسلم عن المياثر الخمر .	-
) { Y	شهى النبى صلى الله عليه وسدم أن يجمع بين الشمر والدبيب.	-
	نهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين النمر	^
٠٢٦	والزهــو .	
	نهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على	_
709	بعض.	
1 " "	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة	-
787	نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن كلامنا.	-
798	نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن النجش.	-
10.	نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر.	-
	نهى النبى عملى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم	0-40
) • Y	الحمـــر٠	
		
108	هذه وهذه سواء يعنى الخنصر والإبهام.	*****
YY	هل تستطيع إذا خرج المجاهـــد .	-
	- و -	
717	وجد تم ما وعدربكم حقا .	_
790	الولاء لمن اعتق .	-
۹ ۰	الولد للفراش.	-
187	ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف .	-

·	- ی ـ		
Y 9		يا أبا هــــر .	, min.
7 0 1	باب.	يامعشــــر ال	-
719	رم انقيامـــة.	يجاء بالكافر يو	-
177 4 77 1	٠ م	يفزوجيشا الكع	•
771	نغـــان.	يكفيك النوجه والك	****

=======



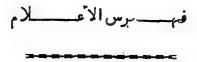
فهرس الآثيــــار

الصفحية	الراوى	الاتــــــو
	_ 1 _	·
7.7.717	سهل بن حنیف	إنتهموا أراءكم على دينكم
191	علــــعا	إجتمع رأى ورآى عمر.
1 X 1 ' 1 O Y	عبد اللـــه	إجتمع عند البيت ثقيفان وقرشي
7 7 7	عمسسر	إذا أصبحت غدا فاضربه
1 8 0	الأوزاعي	إذا جامعها فقد راجعها
1 1 1 1 1 1 1 7	علــــــى	إذا شرب سكر وإذا سكر هذى
7 . (أبو هريــــرة	إذا قاء فلا يفطر
	·	أرى الأمر بالمعروف والنهى عن
7 8 1	سفيان وابن شبرمة	المنكر ،
		استأجر رسول الله صلى الله
۲۳۸	عائشة	عليه وسلم وأبو بكر رجلا .
7 8 7	عائشة	أما تستحيى المرأة
		أنا أمد في الأولين وأحسدف
7 . Y	سسمس	فــــــى الآخريـــــن٠
. 191	عشــــان	إن تتبع رآيك فســـد يــد
1		إن الخمر حرمت والخمر يومئذ
1 • 🖈	أنسبن مالـــك	البسر والتمر
7 7 0	الحــــسن	إن اشاء المريض صلى ركعتين
۲۹۰	الحســــن	إن صام عنه ثلاثون رجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١٨٣	3	أنظر ماتبين لك من كتاب الله
•	•	إن كان ليأتي السنة أريد أن
124	البــــراء	الســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		إنها لم تر رسول الله صلى الله
7 7 0	aele	عليه وسلم يصلى الليل قاعــــدا
7 • 7	ابو بكـــــر	أي أرض تظنى وأى سماء تظلنسي
017.01197	عمــــــــــر	إياكم واصحاب الراي

الصفحية	الــــرواي	الاثــــــــــــر
191	عـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ثم الفهم فيما أدلى عليك
	- c -	
7	عبد الرحمن بن يزيد	حج عبد الله رضى الله عنه
	- <i>,</i> -	
		رجلان صالحان قد شهد
٢٣١	كعسب بن مالك	بـــد را
	- j -	
		زوجت أختا لى من رجــل
1 T Y	معقل بن يسار	فطلقها .
	- w -	
19.	أبو بكسر	سئل ابو بكرعن الكلالة
		سئل برموسى عن ابنـــة
1 7 7	أبو موسى	وابنة ابـــن .
		السلام عليك يا ابن دى
710	ابن عمـــر	الجناحين
	ـ ط ـ	
777	ابو بكــــر	الطافي حسلال
	- غ -	
777	جابسسر	غزونا جيش الخبـــط
	_ . _	
١٠٨	ابو بكـــــر	فرفع أبو بكر يديه فحمد الله
•		فقياس النبيذ على الخمر بعلة
3.± A	الحسن البصرى	الإسكــار.
	- ق -	
۲۰۲	ابن سيريــن	القياس شـــؤ م

الصفحية	الـــــراوي	الات
		_ ຢ
Y77'P & 7	ابن عباس	كان ذو السجاز وعكاظ
777	انس	كذبوا فأين هم من قوله تتعالى
٣٨	علـــــى	كل قوم على بينة من أر هم
١٨٣	أبو آمامة	كنا قد إتقينا أن نساله
		- J -
7 - 7	مسروق	لا اقيس شيئا بشئ
P 7 (ابن عباس	لا بأس أن يغرق
) T Y	محمد بن سرين	لابأس بالسواك الرطب
19.	أبو بكــــر	لا قتلن من فرق بين الزكاة والصلاة
707	عمــــر	لاعن عـــر
9 {	عائشــــة	لا هجـــرة اليـــوم
۳۱٦	الزهرى	لا يحل شرب بول الناس
1 & 1	عبد الله بن عبد	لايضرك أن تحج العام
	الله وسالم بن عبد الله	
7 A Y	عمـــــر	لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة
7.0	عبد الله بن عمـــر	لم يزل أمر بنى اسرائيل مستقيما حتى
7 • 7	على	لو کان الدین بالرای
7.01197	ابن مسعسود	ليسعام إلا الذي بعده شرمنه
		- r -
. 777	علسي	ماكنت لأقيم حدا على آحد
737	أبو بكــــر	مالها لا تتكـــلم
۲۰٦	عبد الله بن عباس	من أحدث وأيا ليس في كتاب الله
	عشمان	من توضأ مثل وضوعي هـــدا
		- ن -
7 7 7 4 7 7	علــــان	نری آن تجعله ثمانین

الصفعية	الــــراوى	الاثـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
337	عاعشـــــة	هى المرأة تكون عند الرجل
99	علــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	- و - و - والذي فلق الحبة وبرأ النسمة
777	ابن عبــاس	وكان جريخـــا .
	-	<i>د</i> -
171	عبد الله بن عباس	يرثنى ابن ابنى دون أخوتى



- اشهب بن عبد العزيز بن داو د بن ابراهيم ، أبو عمرو صحاحب مالك ، وأحسد
 الأعلام وانتهت إليه الرئاسة بمصبر في الفقه بعد ابن القاسم ، ت ٢٠٤٠.
- * الآمدى ، سيف الدين أبو الحسن على بن أبى على بن محمد ، الشافعى ، الفقيه (٢) المتكم ، الأصولى ، ت ٢٣١.
- * الأوزاعي : أبو عمر عبد الرحمن بن عمر بن بحمد الأوزاعي ، إمام أهل الشام، من بحمد الأوزاعي ، إمام أهل الشام، من أنعة المذاهب المدونة ١٠ روى عن كبار التابعين .

ـ ب ـ

- الباجی : سلیمان بن خلف بن سعد أبو الولید ، من کبار فقها المالکیسیة
 (٤)
 ٢٢٤ -
- * الباقلانی: أبو یکر محمد ، بن الطیب بن محمد متکم ، اصولی ، مالکی المذهبب *
 - * البخارى ، محمد بن ابراهيم، أبو عبد الله البخارى ، صاحب الصحيح ، ت ٢٥٦٠.
- (١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الآمة الفقهاء ، ابن عبد البر (بيروت : دار الكتسبب العلمية) ١٥٠
- (٢) طبقات الشافعية ، تقى الدين ابن قاض شهبة ، الطبعة الأولى ، تحقيـــق الحافظ عبد العليم خان (بيروت : عالمالكتب، ١٤٠٧ ١٩٨٧) ٢/ ٩٧٠
 - (٣) طبنقات الفقها اللشيرازى ، ٧٦٠
- (٤) الديباج المذهب، ابن فرحون المالكي ، تحقيق : محمد الأحمدى ابو النسور (٤) القاهرة : دار التراث) (/ ٣٧٧.
 - (٥) شذرات الذهب لابن رجب ، ١٦٨/٣٠
- (٦) طبقات الشافعية (٦) بو بكر تقى الدين ابن قاضى شهبة ، الطبعة الأولى ، تحقيسق عبد العديم خان (بيروت : عالم الكتب ١٤٠٧ ١٩٨٧) (١٩٨٧ ٨٣/١)

- * ابن بطال ، على أبو الحسن بن خلف بن بطال البكرى ، يعرف بابن اللجام، كان من أهل العلم والمعرفة والفهم ، عنى بالحديث ، العناية التامة وأتقن ماقيد منه ته ٤ ٤هـ.
- * البغوى ، الحسن بن مسعود بن محمد ، العلامة محي السنة ، أبو محمد البغسوى ويعرف بابن الغراء تارة وبالغراء تارة ، أحد الأئمة ، إماما في التفسيروالحديسيت ويعرف بابن الغراء تارة وبالغراء تارة ،
- (٣) . عبد الرحمن جاد الله البناني المفربي ، فقيه أصولي ، ت ١٩٨ (٣) *
- البمونى ، مروان أبو عبد الملك بن على البونى ، كان رجلا حافظا ، فذا فى الفقسه
 والحديث ، وكان رجلا صالحا . ت قيل . ٤٤ .
- * البسيم قى ، آحمد بن الحسين بن على أبو بكر ، من آئمة الحديث ، أصوليا ، ققيما زاهدا ورعا ، وكان من أقوى أنصار المذهب الشافعي . ت ٤٥٨ه.
- * البيضاوى ، عبد الله بن عمر بن محمد بن على الشيرازى ، آبو سعيد أو أبو الخير (٦)م ناصر الدين البيضاوى ، كان عالما بعلوم كثيرة صالحا خيرا ، قاضى ، مفسرعلامة، ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠

^(4) الديباج المذهب لإبن فرحون ، ٢ / ١٠٥٠

⁽٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ١٢٥٢/٤٠

⁽٣) الاعلام للزركلي ، ٣/٢٠٤٠

⁽٤) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢/ ٩ ٣٣٠.

⁽٥) شذرات الذهب لابن رجب ، ٣٠٤/٣٠

⁽٦) طبقات الشافعية ، عبد الرحيم الأسنوى جمال الدين ، الطبعة الا ولى ، تحقيق كمال يوسف الحوت (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧) ١٩٨٧ .

- * تاج الدين السبكى ، عبد الوهاب بن عبد الكافى السبكى أبو نصر الغقيه * الأصولى ، الشافعى ، قاضى القضاه ، ت ٢٧١.
- * الترمذى ، أبوعيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمى الترمذى ، الحافظ الضرير (٢) أحد الأعمة الأعلام ، ت ٢ ٢٩٠٠
 - * التغتازانى ، مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين ، من علما الأصول (٣)) والمنطق والبلاغة ، كان شافعيا ، ثم انتقل إلى المذهب الحنفى ، ٣ ٩ ٢ . ٢ والمنطق والبلاغة ، كان شافعيا ، ثم انتقل إلى المذهب الحنفى ، ٣ ٢ ٢ ٢ .
- تقى الدين السبكى ، على بن عبد الكافى بن على بن تمام السبكى الأنصارى
 الخزرجى ، أبو الحسن تقى الدين ، شيخ الأسلام فى عصره ، وأحد الحفاظ
 المغسرين المناظرين ، ٢٥٦ .
- ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بـــن محمد بن الخضرين على بن عبد الله بن تيمية الحراني الدمشقي الملقب بتقــي الدين المكنى بأبي العباس الإمام المحقق ، الحافظ المجتهد ، المفســر ، الاصولي ، النحوى ، الواعظ ، الخطيب ، الكاتب الأديب ، نادرة عصره شيخ الاســلام، ت ٢٢٨.

_ _ _

- أبو ثور ، إبراهيم بن خالد بن أبى اليمان الكلبى البغدادى ، الفقيه ، صاحب
 الإمام الشافعى فى بفداد ، وأحد الأربعة الذين رووا عنه مذهبه القديم، ٣٤٠ .
 - (١) شذرات الذهب لابن رجب ٢٢١/٦،
 - (٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ٢/ ٦٣٣٠
 - (٣) شذرات الذهب لابن رجب ، ٦/ ٣١٩٠٠
 - (}) طبقات الشافعية للأسنوى ، ١ / ٥٠٠.
 - (٥) طبقات الحفاظ ، جلال الدين السيوطى ، الطبعة الأولى ، تحقيق : لجنه مسن العلما و بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ ١٩٨٣) ٠٢٠٠
 - (٦) طبقات المعفاظ للشيرازي ، ٥٧٠

- الثورى ، أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق ، كان إماما في علم الحديث (١) وغيره ، سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى ، ت ١٦١ .
 - ج -
 - الجرجانى ، على بن محمد بن على المعروف بالشريف الجرجانى ، فيلسوف من (٢) كبار العلما ً بالعربية ، عارفا بالعلوم الشرعية . ت ٨١٦.
 - - ابن أبى جمرة ، أبو محمد عبد الله بن أبى جمرة الشهير بالعارف ، كانإما م سنة ، صلبا في دينه ، بارعا في الفقسه والحديث ، ت ه ١٩٥٠ .
 - (٥) - جويرية بن اسماء ، ابن عبيد ، السمحدث الثقة ، أبو مخارق ، ت ١٧٣ -
- الجوينى ، عبد الملك بن عبد الله أبو يوسف محمد الجوينى ، أبو المعالى ، ركن الدين الملقب بإمام الحرمين ، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعى ، وكان يحضر (٦)

⁽١) طبقات العقها وللشيرازى ، ١٨٤٠

⁽٢) الضو اللامع للسخاوى ١٥/ ٣٢٨.

⁽٣) تقریب التهذیب ، لابن حجر العسقلانی ، الطبعة الثانیة ، تحقیق : محمد عوامة (سوریا : دار الرشید ، ۱٤۰۸ - ۱۹۸۸) ۰۳٦٣.

⁽٤) الفكر السامي للحجوى ٢٠ / ٢٣٤٠

⁽ه) سير اعلام النبلاء ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، الطبعة الساد ســـة تحقيق : شعيب الأرنؤ وط (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٩ - ١٩٨٩)

⁽٦) مفتاح السعادة ، ومصبحاح السادة في موضوعات العلوم ، آحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبره زاده ، تحقيق : كامل كامل بكرى ، عبد الوهاب ابو النور (مصردار الكتب الحديثة) ٢/ ١٥١٠

- ابن الحاجب ، ابو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، عرف واشتهر بابن الحاجب المصرى الدمشقى ثم الأسكندرى ، فقيه ، أصولى ، نحوى متكلم ، وتفقه في المذهب المالكي على الأبيارى ، ت ٢٤٦هـ.
 - الحاكم ، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمد ويه بن نعيم بن الحكم ، الضبي الطهماني الحافظ ، أبو عبد الله ، الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع صاحب المستدرك ، ت ٥٠٥ ه.
 - ابن حزم ، على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظا هرى ، عالم الأندلس فسي عصره ، وأحد آئمة الإسلام ، فقيها حافظا يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة بعيد اعن المصانعة وانتقد كثيرا من العلما والفقها وكان مفسرا محدثا ،أصوليا متكما ، منطقيا ، أديبا ، شاعرا مؤرخا . ت ٢٥٦هـ.
 - أبو الحسن البصرى ، محمد بن على الطيب ، أحد أئمة المعتزلة ، وأشته___ر بالذكاء والديانة على البدعة ، ت ٤٣٦هـ.
 - أبو الحسن اللخس ، عبد الرحيم بن على بن الحسن بن الحسين بن أحمد بسن الغرج بن أحمد القاضى ، محى الدين أبوعلى الأشرف أبى الحسن اللخسيل النفرج بن أحمد القاضى ، محى الدين أبوعلى الأشرف أبى الحسن اللخسيل العسقلانى المولد، المصرى المنشأ صماحب العبارة والبلاغة والفصاحة والبراعة والبراعة والبراعة والعسقلانى المولد، المصرى المنشأ صماحب العبارة والبلاغة والفصاحة والبراعة والبراعة والعسقلانى المولد، المصرى المنشأ صماحب العبارة والبلاغة والفصاحة والبراعة والبراعة والبراعة والبراعة والبراعة والبراعة والبراعة والمولد، المعلقلانى المنشأ صماحه العبارة والبلاغة والفصاحة والبراعة و

⁽١) الأعلام للزركلي ، ١٤/ ٢١١٠

⁽٢) طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة ، ١ / ٩٣٠٠

⁽٣) لسان الميزان ، ابن حجر العسقلاني ، الطبعة الثانية (بيروت : مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، ١٩٨٠هـ - ١٩٨ / ١٩٨٠

⁽٤) الأعلام للزركلي ، ١/٥٧٦٠

⁽٥) طبقات الشافعية لابن قاض شهبة ، ٢/ ٣٠.

- اأبو حفص ، ابن شاهين الحافظ الإمام المغيد الكبير محدث العراق ، أبوحفس
 عمر بن أحمد بن عثمان البغدادى ، ت ٣٨٥ ه .

- خ -

- ابن خزيمة ، أبو بكر بن اسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمى النيسابورى الحافظ ((١)) النيسة اشيخ الأسلام . ت ٣١١ ه .
 - * الخطابى ، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان البستسيى (٥) المعروف بالخطابى ، كان فقيها رأسا في علم العربية والأدب ، ت ٣٨٨هـ.
 - الخطيب البغدادى ، أبو بكر أحمد بن على بن ثابت بن آحمد بن مهسدى
 الخطيب ، أحد حفاظ الحديث وضابطه المتقنين ، انتهى إليه علم الحديث
 وصنف فأجاد وكان فقيها شافعيا، مضطلع من الحديث والفقه والأصول . ٣٥٠) وهد

⁽١) طبقات الحفاظ للذهبي ، ص ٣٩٣ ؛ الفكر السامي للحجوى ، ٢ / ٨٧٠

⁽٢) الفكر السامي للحجوى ، ٢/ ٣٢٤.

⁽٣) تاريخ بفداد أو مدينة السلام ، أبو بكر بن أحمد بن على الخطيب البفداد ى (٣) در الكتاب العربي) ١٣ / ٣٢٣٠

⁽٤) طبقات الفقها ً للشيرازى ، ١٠٥ ، طبقات الحفاظ للسيوطى ، ٣١٤.

⁽٥) طبقات الشافعية للاسنوى ، ٢٢٣/١.

⁽٦) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٣٢٠.

- الدارقطنى ، على بن عمر بن أحمد بن مهدى بن مسعود بن النعمان بـــن
 د ينار بن عبد الله ، أبو الحسن البغدادى الدارقطنى ، الحافظ الكبيـــر
 صاحب المصنفات المفيدة ، أمير المؤمنين في الحديث ، ت ٣٨٥.
- * داود، أبوسليمان ، داود بن على بن خلف الأصبهاني ، الطقب بالظاهسرى الحد الأئمة المجتهدين في الإسلام ، تنسب إليه الطائفة الظاهرية وسميت بذلك ، لأخذها بظاهر الكتاب والسنة ، وإعراضها عن التأويل والرأى والقياس،
 - أبو داود ، سليما ن بن الأشعث بن اسحاق بن بشير الأزدى السجستانيي
 الإمام الحافظ الحجة المجمع على فضله وعلمه ، الرحال ، أحد أئمة الدنييا
 فقها وعلما وحفظا ، ت ٢٧٥ .
 - الدراوردى ، عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردى ، أبو محمد المدنسى
 (٤)
 ثقة كثير الحديث ت ١٨٧ه .
- ابن دقیق العید هو محمد بن علی بن وهب بن مطیع القشیری المنظوطی الفقیه
 المحدث المالکی ثم الشافعی المصری،المشهور بتقی الدین بن دقیق العیلی تفقه علی والده ، ثم تفقه علی الشیخ عز الدین بن عبد السلام فی الفقه الشافعی وسمع الحدیث من ابن ماجه ، ت ۲۰۲ .

⁽١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ١/ ١٦١٠

⁽٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، عبد الله بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الطبعة الأولى ، تحقيق : على محمد البجاوى (دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبين) ٢/ ١١٤

⁽٣) تذكرة الحافظ للذهبي ، ٢/ ٩١٠٠

⁽٤) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٢١٠

⁽٥) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٦٥٠

- * ابن آبی الدم ، إبراهیم بن عبد الله بن عبد المنعم بن علی بن محمد بن فاتك
 ابن محمدالقاضی شهاب الدین ، أبو اسحاق الهمدانی ، الحموی ،المعدوف
 بابن آبی الدم ، كان إماما فی المذهب الشافعی ، عالما بالتاریخ ، وله نظم
 ونشر ، ت ۲۶۲ ه .
- * الرازى ، محمد بن الحسين التيمى البكرى ، أبوعبد الله ، فخر الديــــن الرازى ، الإمام المفسر ، أوحد زمانه في المعقول والمنقول، وعلوم الاوائــــل ، الرازى ، الإمام المفسر ، أوحد زمانه في المعقول والمنقول، وعلوم الاوائــــل ،
- * الرافعى ، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الغضل ، آبو القاسم الرافعى القزوينى الشافعى ، تغقه على والده، أبو الغضل محمد بن عبد الكريم ، كان إماما فى الغقه ، والتغسير والحديث والاصول وسائر العلوم النقلية والعقلية . (٣)
- * ربيعة ، أبوعشان ربيعة بن أبى عبد الرحمن واسمه فروخ أبوعبيد الرحمين
 (٤) المعروف بربيعة الرأى كان فقيها عالما ، حافظا للفقه والحديث ، ت ١٣٦هـ المعروف بربيعة الرأى كان فقيها عالما ، حافظا للفقه والحديث ، ت ١٣٦هـ
- ابن رشيد ، معب الدين أبوعبد الله معمد بن عمر بن معمد بن عمر بن رشيد الفهرى السبتى ، كان إماما مضطلعا بالعربية واللغة والعروض ، عالــــى الإسناد اصحيح النقل تام العناية بصناعة الحديث ، محققا فيها ذاكر للرجال فقيها ، ذاكرا للتفسير ، ت ٢٢١ هـ.

⁽١) طبقات الشافعية ، لاين قاضي شهبة ، ٢ / ٩٩٠

⁽٢) طبقات الشافعية للاسنوى ، ٢/ ١٢٣٠

⁽٣) . طبقات الشافعية للأسنوى ، ١/ ٢٨١٠

⁽٤) طبقات الغقها وللشيرازي ، ٥٦ ، طبقات المفاظ للسيوطي ، ٥٧٠

⁽٥) طبقات الحفاظ للسيوطى ، ٥٢٨ ، السديباج المذهب لابن فرحون ، ٢٩.٧/٢

- ابن الرفعة ، أحمد بن محمد بن على بن مرتفع بن حازم بن إبراهيم بن العباس الأنصارى البخارى ، الشيخ العبالم ، شيخ الإسلام ، وحامل لوا الشافعية في عصره ، نجم الدين ، أبو العباس ابن رفعة المسرى ، ت ، (١) هـ.
- * الرويانى ، عبد الواحد بن إسماعيل بن آحمد بن محمد بن أحمد قاضيل به القضاة ، فخر الاسلام ، آبو المحاسن ، الرويانى ، الطبرى ، وكان يقال له شافعى زمانه ، ت ٥٠١ ه.

الزهرى ، أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهرى ، كان من أحفظ
 (٣)
 أهل زمانه ، وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار ، فقيها فاضلا ، ت ١٢٤هـ.

_ س _

- * السدى ، إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبى كريمة السدى ، أبو محمد الكوفى صدوق ، يهم ورمي بالتشيع ، ت ١٢٧ هـ.
- السرخسى ، محمد بن أحمد بن سهل آبو بكر شمس الأئمة ، قاض من كبـــار
 الحنفية ، مجتهد ، حجة ثبتا ، متكلما ، محدثا ، مناظرا أصوليا ، تهيهه
 - ابن السمعانى ، عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أبى أحمد بن محمد بن جعفر ، أبو سعد بن الإمام تاج الإسلام معين الدين أبى بكر بن الإمام المجتهد أبى المظفر ، الحافظ الكبير الإمام الشهير ، أحسد الأعلام من الشافعية ، والمحدثين تاج الإسلام ، ت ٢٢هه.

⁽١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ٢/ ٢١١٠٠

⁽٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ٢٨٢/١٠

⁽٣) طبقات الفقها وللشيرازي ، ٦٣ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٠٥٠

⁽٤) تقریب التهذیب لابن حجر ، ۱۰۸

⁽٥) الاعلام للزركلي ، ٥ / ١٥٥٠

⁽٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ٢ / ١٢

- * سعيد بن منصور ، أبوعثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ،كــان حافظا جوالا ، صنف السنن جمع فيها مالم يجمعه غيره ، ثقة من المتقيدين الأثبات ، ت ٢٢٧ ه .
- (٢) ابو سعيد الحسن بن أبى الحسن البصرى ، شيخ أهل البصرة ، ت ١١٠هـ *

ـ ش ـ

- الشاشى ، إسحاق بن إبراهيم ، أبو يعقوب الخراسانى الشاشى ، فقيه
 الحنفية فى زمانه ، برع الشاشى فى أصول الفقه . ت ٣٢٥.
- * الشاطبى ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطى الشهير بالشاطبى العلامة المؤلف ، المحدث النظار الأصولى ، المفسر الفقيه اللفوى المحدث السورع (٤)
- * الشافعى ، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الها شمى القرشى السطلبي ، أبوعبد الله ، إمام الأكمة ، وقد وة الأمة ، أحد الأكمة الأربعة ، وإليه نسبة الشافعية ، ت ٢٠٢ ه.
- * أبو شبرمة ، عبد الله بن شبرمة ، قال حماد بن زيد : مارأيت كوفيا افقيه .
 من ابن شبرمة ، ت ١٤٤ ه .
- الشعبى ، أبوعمرو عامر بن شراحيل الهمد انى الكوفى ، عالم زمانه ، كان إماما
 حافظا فقيها متقنا . ت ١٠٤ هـ.

⁽۱) تذكرة المفاظ للذهبي ، ٢ / ١٦٠٠

⁽٢) طبقات الفقها وللشيرازي ، ٨٧ ؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٣٥٠

⁽٣) طبقات الحفاظ للسيوطي ،١٨٢٠

⁽٤) الأعلام للزركلي ، ١/ ٥٧٠

⁽٥) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٥٧٠

⁽٦) الانتقاء لابن عبد البر، ١٣١؛ طبقات العقهاء للشيرازي، ١٨٤٠

⁽٧) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ١/ ٧٩ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٠٤٠

- * الشهر ستاني ، محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبوالفتح الشهرستاني ، كان إماما مترزا ، فقيها ، متكلما واعظا ، ت ٨٥٥ هـ .
 - * الشوكانى ، محمد بن على بن محمد الشوكانى ، من علما التفسير والحديث والأصول ، ومن مشاهير علما اليمن ، ت ، ١٢٥٠ هـ
- * ابن أبى شيبة ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبى شيبة العبسى الحافظ أحد الأعلام ، صاحب المصنف ، ت ٢٣٥ ه

- ص -

* صدر الشريعة ، عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة الملقب بصدر الشريعة الأصفر ، الأمام الحنفى ، الفقيه الأصولى الجدلى المحدث المفسر الأصفر ، الأمام الحنفى ، ت ٩٤٧هـ (٤)

– ض –

- * الضبعى ، سعيد بن عامر الضبعى ، أبو محسمد البصرى ، كان رجلا صالحا وكان في حديث بعض الفلط ، وهو صدوق ، ت ٢٠٨ هـ.
 - * ضياء الدين ، أبوعبيد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن
 * ضياء الدين المقدسى الحنبلى ، ت ٦٤٣ هـ.

* ط _

- * الطبرانى ، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمى الطبر انى، الإمام الشهير الحافظ ، ت ٣٦٠ ه .
 - (١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٠ / ٣٢٣٠
 - (٢) الأعلام للزركلي ،٦/ ١٩٨٠
 - (٣) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٩٢٠
 - (٤) الغتح المبين (٢/١٦١)
 - (٥) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٥٣٠
 - (٦) شذرات الذهب لابن رجب ، ٥/ ٢٢٤٠
 - (٧) الفكر السامي للحجوى ، ٢/ ١٠٨٠.

- الطبرى محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب ، أبو جعفر الطبرى الآملي البفدادى ، الإمام العلم ، كان فقيها أديبا شاعرا عالما بكل علم ، ت ، ١٩ه
- الطحاوى ، أحمد بن سلام بن سلمة الأزدى، أبوجعفر الطحاوى فقيه ، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر ، تفقه أولا على المذهب الشافعي ثم تحول إلى المذهب
- الطبيق ، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن حمد ان ، الغقيه صائب الديـــن ت ۱۶۲۲ه.

- ابن عيد ان ، أبو الفضل عبد الله بن عيد ان ، كان شيخ همد ان وعالمها ومفتيها ،
 - ابن عبد البر ، يوسف أبو عمر بن عبد البر بن عبد الله بن محمد بن عبد البـــر النمرى ، الحافظ ، شيخ علما الأندلس ، وكبير محدثيها في وقته ، وأحف ظ من كان فيها نسنة مآثورة ، ت ه ، ٢ ه .
- عبد الرزاق بن همام الحميري الصنعاني ، أحد الأكمة الأعلام المفاظ، ت ١١٦هـ،

⁽١) طبقات الفقها الشيرازي ٣٠ ، طبقات الشافعية لابن قاض شهبة ، ١٠٠/٠

⁽٢) لسان الميزان لابن حجر ١٠/ ٢٧٤٠

⁽٣) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ٢/ ٧٤.

⁽٤) طبقات الشافعية للاسنوى ، ٢ / ٧.٧٠

⁽ه) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢/ ٣٦٧.

⁽٦٠) ميزان الاعتدال للذهبي ، ٢/ ٩٠٢٠

- * ابن عبد الشكور محب الله بن عبد الشكور البهارى الهندى قاضى من الأعيان (١)
 - عبید قابن عبرو السلمانی البرادی البهمدانی أبو عبرو ، الفقیه البعلم ، كاد أن
 یكون صاجیا ، آسلم زمن فتح مكة ،ت ۲۲ هـ.
- * أبوعبيد ، القاسم بن سلام ، أبوعبيد البغدادى ، أحد آئمة الإسلام فقها
 ولفة وأدبا صاحب التصانيف المشهورة ، ت ٢٢٤ هـ.
- * العراقى ، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبسى بكر بن إبراهيـــم

 الحافظ الكبير المفيد ، المتقن المحرر ، الناقد ، محدث الديار المصريـــة

 ذو التصانيف المفيدة ، زين الدين أبو الفضل العراقى الأصل الكردى ، نمزيل

 القاهرة ، ت ٢٠٨ه.
- ابن العربي ، محمد بن عبد الله بن محمد المعا فري الإشبيلي المالكي ، أبسو بكر العربي قاضي من حفاظ الحديث وبرع في الأدب ، وبلغ رتبة الإجتهاد في علوم الدين ، صنف كتبا في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريب ت علوم الدين ، صنف كتبا في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريب

⁽١) الأعلام للزركبي ١٦٩/٦٠٠

⁽٢) تذكرة المفاظ للذهبي ، ١/٠٥ ؛ طبقات الفقها ً للشيرازي ، ١٨٠٠

⁽٣) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ١/ ٦٢٠

⁽٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ١٢٩ - ٢٠

⁽٥) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢٥٢/٢٠

- « عضد الدين ، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الفغار ، قاض القضاء في عضد الدين ، الإيجى ، كان الشرق ، وشيخ العلماء بتلك البلاد ، العلامة عضد الدين ، الإيجى ، كان إماما في علوم متعددة محققا ، مد ققا ، ت ٢٥٦هـ.
- * عطا ً بن أبى رباح أسلم أبو محمد المكى ، كان ثقة فقيها عالما ، كثير الحديث (٢)
- * العطار ، حسن بن محمد بن محمود العطار من علما مصر أعلم من المفسرب (٣)
- * عبد السك بن حبيب السلس ، أبو مروان ، فقيه أهل الأندلس وعالمهات ١٨٣هـ *
 - أبوعلى الجبائى ، محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائسى ، وهو إمام مسن أعمة المعتزلة ،ت ٣٠٣ ه.
 - * عياض ، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض بسن محمد بن عبد الله بن موسى بن عياض اليحمصى ، الإمام العلامة ، كان إمام وقته في الحديث وعلومه ، عالما بالتفسير ، وجمع علومه ، فقيها أصوليا ،عالما بالنحو ، واللغة ، حافظا لمذهب مالك ، شاعرا خطيبا ، ت ؟ ؟ ه ه .
 - * العينى ، بدر الدين محمود بن أحمد العينى المصرى ، قاضى قضاة للحنفية (Y) بها، أمام علامة في العلوم العربية والفقه والحديث ، ت ه ٨٥٥.
 - (١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ٢٨/٣٠
 - (٢) طبقات الحفاظ للسيوطى ، ٦٦ ؛ طبقات الفقها وللشيرازى ، ٦٩٠
 - (٣) الأعلام للزركلي ، ٢ / ٢٢٠٠
 - (٤) طبقات الفقها وللشيرازي ، ١٦٢/٨٨
 - (٥) شذرات الذهب لابن رجب ، ٢٤١/٢٠
 - (٦) الديباج المذهب لإبن فرحون ، ٢/٢٠٠
 - (٧) شذرات الذهب لابن رجب ، ۲۸٧/٧

- الغزالى ، محمد بن محمد بن محمد الغزالى الطوسى ، أبو حامد ، حجسة الإسلام فيلسوف متصوف ، برع فى الفقه والخلاف والجدل وأصول الدين وأصول الققه والنقة والنقة والمنطق والمحكمة ، ت ٥٠٥ هـ.
 - ـ ف ـ
- * ابن الغرج ، أصبغ بن الغرج بن سعيد بن نافع القرشي الأموى ، أبو عبد الله المصرى الفقيه ، كان مضطلعا بالفقه والنظر ، ثقة صاحب سنة ، من أوائــــل كبار الفقها ؛ المالكية بمصر ، ت ه ٢٢٥ هـ.
 - ق -
- * ابن القبابس ، أبو الحسن على بن محمد بن خلف المعا فرى ، القيراواني الشهير بابن القابسي ، كان عارفا بالحديث وعلله ورجاله والفقه والأصول متكلما مؤلفا مجيد ا

 (٣)
- القاسانى ، ابو بكر بن اسحاق ، القاسانى ، وعامة العلما عولون القشانى ، أخذ العلم عن إمام أهل الظاهر ، وهو د اود الظاهرى إلا أنه خالفه فى كثير مسن العلم عن إمام أهل الظاهر ، وهو د اود الظاهرى الا أنه خالفه فى كثير مسن العلم عن إمام أهل الظاهر ، وهو د اود الظاهرى الله خالفه فى كثير مسن العلم عن المعرة النبوية .
- ابن القاسم عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقى المصرى ، آبوعبد عبد الله ، ويعرف بابن القاسم فقيه ، جمع بين الزهد والعلم ، تفقه على الإمام مالك ونظرائهه ، تا ١٩١ ه.

⁽١) طبقات الشافعية للأسنوى ، ٢ / ١١١١٠

⁽٢) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٢٠٣٠

⁽٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ٣/ ٦٤ .

⁽٤) طبقات الفقها الشيرازي ١٧٦٠

⁽٥) الديباج المذهب لابن فرحون ، ١/٥١٠٠

- ابو القاسم ، الضحاك بن مزاحم الهلالي ، المفسر ، كان من أوعية العلم ، وليس
 بالمجود لحديثه ، وهو صدوق في نفسه ، ت ١٠٢ هـ .
- * قتاد مابن عبزيز الحافظ العلامة أبو الخطاب السدوسي البصري الضرير الأكميه (٢) المفسر ، ت ١١٧ ه.
- المقرافي ، أحمد بن أر ريس بن عبد الرحمن آبو العباس ، شهاب الدين الصنهاجي كان إماما وعالما ، انتهت إليه في عهده رياسه المالكية ، حافظا ، منطقيل بارعا في الفقه والأصول والتفسير والحديث والعلوم العقلية وعلم الكلام والنحسو،
 - القرطبي ، أبو محمد قاسم بن محمد بن قاسم بن محمد بن سيار الآموى مولا هـــم
 الائندلسي القرطبي ، الفقيه ، العلم ، المحدث ، المجتهد ، ٣ ٢ ٢٥.
 - القزاز ، معین بن عیسی القزاز ، آبویحی ، أثبت اصحاب مالك وأوثقهم ، وكان
 آشد الناس ملازمة لمالك حتى قبل له عصیة مالك ، ت ۱۹۸ هـ.

⁽١) سير أعلام النبلاء ، ١/ ٩٨ ٠٠

⁽٢) تذكرة المعابط للذهبي ، ١ / ١٢٢ ؛ طبقات المعاظ للسيوطي ، ٥٠٠

⁽٣) الأعلام للزركلي ، ١٤/ ٢٧٠.

⁽٤) الديباج المذهب لابن فرحون ، ١ / ٢٣٦٠

⁽٥) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢/ ١٤٣٠

⁽٦) الانتقاء لابن عبر البر ، ٦١٠

- ابن القصار ، القاض أبى الحسن على بن الحسن على بن أحمد الفقيه المالكي
 البغد ادى المعروف بابن القصار وكان أصوليا ،نظارا ، ت ٣٩٧ ه .
- ابن القيم الجوزية ، محمد بن أبى بكر بن أيوب ن سعد الزرعى الدمشقى ، أبو
 عبد الله شمس الدين ، من أركان الإصلاح الإسلامى ، وأحد كبار العلما ، ت ١٥٧هـ
 - _ & _ *
 - (٤) * الكرابيسى ، أبوعلى الحسين بن على ، وكان متكلما عارفا بالحديث ، ت ه ٢٤ه.
 - * الكرخى ، عبيد الله بن الحسن الكرخى ، أبو الحسن ، فقيه ، انتهت إليه رياسة الحنفية في العراق وله آراء خاصة واختيارات في الأصول ، ت . ٣٤٠.
 - « الكشميهنى ، أبو الهيثم مكى بن محمد المروزى ، كان فاضلا محدثا ،ت و ٨٩ ٣هـ
 - الكرمانى ، محمد بن يوسف بن على بن سعيد ، شمس الدين الكرمانى ، عاليم
 بالحديث ، تصدر لنشر العلم ببغد اد ثلاثين سنة ، ت ٢٨٦ هـ .

⁽١) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢/ ١٠٠٠

⁽٢) طبقات الشافعية للأسنوى ،٢ / ١٤٧٠

⁽٣) الاعلام للزركلي ، ٦/ ٢٥٠

⁽٤) طبقات الفقها اللشيرازي ١٠٢،

⁽٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ١/ ٢٠٦٠

⁽٦) سير اعلام النبلاء ، ١٦ / ٢٦١.

⁽٧) طبقات الشافعية شلابن قاض شهبة ، ٣/ ١٨٠٠

_ J _

- (۱) * الليث ، أبو الحارث الليث بن سعد الفهمى ، عالم مصروفقيهها ، ت ١٧٥هـ.
- ابن الماجشون ، عبد العيزيز بن عبد الله بن أبى سلمة بن الما جشون أحسد الأعلام مفتى المدينة وعالمها في عصر مالك ، ت ٢٦٦ هـ .
- ابن ماجه ، آبو محمد بن ماجه بن یزید الربعی القزوینی ، إمام من أئمةالمسلمین
 متقن مقبول باتثانی ، ت ۲۷۳ هـ.
- الما رُرى ، محمد بن على بن عمر التميين المازرى ، أبوعبد الله ، محدث من فقها المالكية ، ت ٣٦٥ ه.
- * مالك ، بن أنس الأصبحى ، الحميرى ، أبوعبد الله ، إمام د ار الهجرة ، وأحسد الاتّعة الاتّربعة ، واليه تنسب المالكية ، ت ١٧٩ هـ.
- * ابن مبارك ، محمد بن المبارك بن محمد بن عبد الله بن محمد ، الإمام أبوالحسن ابن مبارك ، محمد بن المبارك بن محمد الأكمة الشافعية ببغد اد ، برع في العلم ٢٥٥٥ هـ المرابع المراب
 - « مجاهد، بن جبر أبو الحجاج المكى المخزوس ، كان أعلم بالتفسير، ت ١٠٠٤ (٣)

⁽١) طبقات الفقها و للشيرازي ، ٧٨٠

⁽٢) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٠٠٠

⁽٣) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٢٨٢٠

⁽٤) الأعلام للزركلي ، ٦/ ٢٧٧٠

⁽٥) الانتقاء لابن عبد البر، ٩/، الديباج المذهب لابن فرحون ، ١/٥٥٠

⁽٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ١/ ٣٢٤٠

⁽٧) طبقات الحفاظ للسيوطى ، ٢٢٠

- * محمد بن الحسن بن فرقد من موالی بنی شیبان ، أبو عبد الله ، إمام بالغقه و و الأصول وهو الذی نشر علم أبی حنیفة ، نشأ بالكوفة فسمع من آبی حنیفة وظهر الله علیه مذهبه وعرف به ، ت ۱۸۹ هـ.
 - * محمد بن سحنون ، أبو عبد الله ، وكان له علم بالفقه والحديث ، ت ، ه ٢هـ *
- * محمد بن سيرين،بن الأنصارى أبو بكر بن أبى عمرة البصرى ، ثقة مآمون عال رفيع الفقه ، إمام كثير العلم والورع ، حافظ متقن ، يعبر الرؤ يات، ١١٠ هـ.
- * محمد بن سلمة ، آبو هشام المخزوس المدنى كان آحد فقها المدينة مين المحدد المحاب مالك وكان من أفقهم ، ت ٢١٦ هـ.
- * المزنى ، إسماعيل بن يحى بن إسماعيل ، أبو ابراهيم المزنى ، صاحب الإمسام الشافعي ، كان زاهد ا عالما مجتهد ا قوى الحجة وهو إمام الشافعين ، قسال الشافعي : " المزنى ناصر مذهبي ، ت ٢٦٤ ه.
- * مسلم ، أبو الحسن بن الحجاج بن مسلم القشرى النيسابورى الحافظ الحجية
 أحد أئمة الإسلام ومفخرة الإسلام ، ت ٢٦١ هـ.
- * سسروق ، بن الأجدع المهمد انى الكوفى ، الإمام القدوة ، كان أعلم بالفتوى مسن
 شريح وهو راوية عمر والناقل للكثير من فقهه وقضاياه ، ت ٦٣ هـ.

⁽١) الانتقاء لابن عبد البر، ١٧٤٠

⁽٢) طبقات الحفاظ للشيرازي ، ١٥٧٠

⁽٣) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٣٨.

⁽٤) الانتقاء لابن عبد البر، ٢٥٠

⁽٥) الاعلام للزركلي ، ١/ ٢٦٩٠

⁽٦) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ٢٦٤٠

⁽٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٩٠٠

- المظفر السمعانى منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزى التيميسى
 (١)
 الحنفى ، ثم الشافعى ، أبو المظفر ، مفسر من علما الحديث ، ت ٩ ٨ ١هـ .
- المفيرة ، بن عبد الرحمن المخزى أبو هاشم كان فقيه أهل المدينة بعد مالك
 (٢)
 ت ١٨٦ هـ.
- ابن المنذر ، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابورى ، أبو بكر فقيه مجتهد من المنذر النيسابورى ، أبو بكر فقيه مجتهد من المنذر المنافعية وحافظا من حفياط المنافعية وحافظا من المنافعية وحافظا من حفياط المنافعية وحافظا المنافعية وحافظا من حفياط المنافعية وحافظا المنافعية وحافظا من حفياط المنافعية وحافظا من حف
- * أبو منصور ، الماتريدى ، محمد بن محمد بن محمد أبو منصور الماتريدى مسن المعمد المعمد أبو منصور الماتريدى مسن المعمد المع
- * ابن المنير ، أحمد بن محمد بن منصور ناصر الدين الشهيرابن المنير ، الحذامى الاسكندرى إمام بارع فى الفقه والأصلين والعربية وفنون شتى ذوالباع الطويل في المناظرة والبلاغة والإنشاء ، متبحدر فى العلوم ، موفق فيها خصوصا فى التفسير والقراءات ، ت ٦٨٣ هـ.
 - ابن المنير، على بن محمد بن منصور بن المنير الملقب زين الدين وكان ممن لـــه
 اهلية الـترجيح والإجتهاد في مذهب مالك ، ت ١٩٥ هـ.
 - (١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ١/ ٢٧٣٠
 - (٢) طبقات الفقها ً للشيرازي ، ١٤٦٠
 - (٣) سير اعلام النبلاء للذهبي ، ١٤ / ٩٠٠.
 - (٤) مغتاح السعادة لطاش كبرى زاده ، ١٥١/٢
 - (٥) شذرات الذهب لاين رجب، ٥/ ٣٨١٠
 - (٦) الديباج المذهب لابن فرحون ، ٢/ ١٢٣٠

* المهلب ، أبو القاسم بن أحمد بن أسيد بن صفرة التيميم من أهل العلم العلم الراسخين المتغنين في الفقه والحديث والعبادة والنظر ، ت ٣٣ ه.

- ن -

- ابن النجار ، هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى ، تقى الدين
 (٢)
 أبو البقا ، الشهير بان النجار ، أصولى ، فقيه ، حنبلى ، ت ٩٧٢ هـ .
- * النسائى ، أحمد بن شعيب بن على بن سنان بن بحر ، الإمام الجليل المحافظ أبوعبد الرحمن النسائى ، مصنف السنن وأحد الأعلام ، وكان أفقه مشايـــخ مصر وأعلمهم بالحديث ، ت ٣٠٣ هـ.
 - * النظام، إبراهيم بن سيار بن هانئ البصرى ، أبو إسحاق النظام من أئمــة المعتزلة ، وكان شاعرا ، أديبا بليفا ،ت ٢٣١ ه.
- النهروانى ، المعافى بن زكريا بن يحى بن حميد بن حماد النهروانى القاضى و يكنى بأبى الفرج ، ويلقب بالجريرى ، تفقه على مذهب محمد بن جريرالطبرى ويعرف أيضا بالطرارى ، كان فقيها ، أديبا شاعرا ، أصوليا، وإمام فى النحو واللغة وأصناف الأدب ، ت . و ح ه .
 - * النووى ، يحبى بن شرف بن مرى حسن الحزامى الحورانى النووى الشافعى أبو زكريا محبي الدين علامة بالفقه والحديث ، ت ١٧٦هـ.

⁽١) الديباج المذهب لابن فرحون ٢/ ٣٤٦.

⁽٢) شذرات الذهب لابن رجب ، ١/٦٠

⁽٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ، ٢/ ١٩٨٠٠

⁽٤) الاعلام للزركلي ، ١/ ٣٤٠

⁽٥) شذرات الذهب لابن رجب ، ٣/ ١٣٤٠

⁽٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ٢/ ١٥٣٠٠

_ & _

- * أبو الهذيل ، حصين بن عبد الرحمن السلمى أبو الهذيل الكوفى ، ثقة مأمسون من كبار اصحاب الحديث ، ت ١٣٦ هـ.
- * ابن الهمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الحنفى أصولى فقيه ، ت ١٦٨هـ *
 - * ابن وهب ، عبد الله بن وهب بن مسلم الغهرى بالولا ، المصرى ، أبو محمد فقيه من الأعمة ، من أصحاب الإمام مالك ، جمع بين الغقه والمحديث والعبادة وكان حافطا ثقة مجتهدا ، ت ١٩٧ ه.

۔ ی ۔

- البو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى الكوفى البغدادى ،صاحب الإمام أبى حنيفة ، وتلميذه ، واول من نشر مذهبه ، كان فقيها ،علامــة من حفاظ الحديث ، ت ١٨٢هـ.
- * أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ، بن أحمد الغراء يكنيى بأبي يعلى المعروف بالقاضي الكبير المغيه ، الحنبلي ، الأصولي المحسدت ت ١٥٠)

⁽١) طبقات الحفاظ للسيوطي ، ١٨٠

⁽٢) شذرات الذهب لابن رجب ، ٧/ ٢٩٨٠٠

⁽٣) الديباج المذهب لابنيفرحون ، ١/ ١٣٠٠.

⁽٤) الانتقاء لابن عبد البر ، ١٧٢٠

⁽٥) طبقات الحنابلة ، لابي يعلى (بيروت: دار المعرفة) ٢/ ٩٣٠٠

فهـــرس المصادر والمراجسيع

مراجسع البحث ومصسادره

القسرآن الكريسم

_ 1 _

- الإبهاج في شرح المنهاج ، على بن عبد المكافى السبكى ، وولده تاج الديبن عبد الوهاب ابن على السبكى ، الطبعة الآولى ، تصحيح : جماعة من العلماء بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.
- آثر الإختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الغقها ، مصطفى سعيد الخنن الطبعة الثالثة . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .
- اجتهاد الرسول على الله عليه وسلم، نادية شريف العمرى ، الطبعة الثالثة.

 بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م،
- الأحكام في أصول الأحكام ، ابو محمد على بن أحمد بن حزم الظاهرى ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ه ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م،
- احكام الفصول في احكام الأصول ، أبو الوليد الباجي ، الطبعة الأولى . تحقيق د . عبد المجيد التركي . بيروت : دار الفرب الأسلامي ، ١٤٠٧ ١٩٨٦ م .
- الاحكام في أصول الأحكام ، على بن محمد الآمدى ، الطبعة الثانية . تحقيق :
 عبد الرزاق عفيف ، بيروت : المكتب الأسلامي ، ١٣٨٧هـ.
- ادلة التشريع المختلف في الاحتجاج بها ، عبد العزيز عبد الرحمن بن علي الربيعة ، الطبعة الثانية ، الرياض : مطابع الرياض ، ١٩٨١ هـ ، ١٩٨١ م٠
 - ارشاد الفحول ، محمد بن على بن محمد الشوكاني ، بيروت : دار المعرفة .
- اصول البردوى ، فخر الاسلام على بن محمد البزدوى ، وبهامشه تخريج أحاديث أصول البردوى ، ويليه أصول الكرخى ، كراجى : نور محمد كارخانة تجارت كتب.

- - _ أصول الفقه ، ومعه تاريخ التشريع ، أحمد ابراهيم بك ، مصر : دار الانصار .
- أصول الفقه الاسلامي ، بدران أبو العينين بدران مصر: مؤسسة شباب الجامعة
 - أصول الفقه ، عبد الوهاب خلاف ، الطبعة الخامسة عشر . الكويت : دار العلم، المحاسبة عشر . الكويت : دار العلم،
- أصول الفقه ، تاريخة ورجاله ، شعبان محمد اسماعيل ، الطبعة الأولى . الرياض:
 دار المريخ ، ١٤٠١ه- ١٩٨١م٠
 - أصول الفقه ، محمد أبو زهرة ، بسيروت : دار الفكر البعربي .
 - أصول الفقه ، محمد أبونو زهير، الأزهر : دار الطباعة المحمدية .
 - أصول النقه ، محمد الخضريك ، الطبعة السادسة ، مصر: المكتبة التجاريـــة الكبرى ، ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩م،
- أصول الغقه ، محمد زكريا البرديسي ، القاهرة : دار الثقافة للنشروالتوزيع، ه ٩٨٥ م.
- أصول الفقه الاسلامي ، وهبة الزحيلي ، الطبعة الآولي . د مشق : د ارالفكر ، ٢٠٠٦ هـ ١٤٠٦ م. ١٩٨٦ م.
- - الأعلام ، خير الدين الزركلي ، الطبعة السادسة ، بيروت : دار العلم للملايين المعلم الملايين ١٩٨٤

- اعلام الموقعين عن رب العلمين ، ابوعبد الله محمد بن أبسى بكر المعروف بابن القين الجوزية ، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد ، بيروت : دار الجيل .
- الاقناع في الفقه الشافعي ، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى ، الطبعة الأولى تحقيق : خضر محمد خضر ، الكويت : مكتبة د ارالعروبة للنشروالتوزيــــع الأولى تحقيق : خضر محمد خضر ، الكويت : مكتبة د ارالعروبة للنشروالتوزيــــع ١٤٠٢ م ، ١٩٨٢ م ،
- الأقوال الأعولية ، أبو الحسن الكرخى ، الطبعة الآولى . تحقيق : حسن خلف الجبورى . مكة المكرمة : مطابع الصفا ، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م.
- امتاع العقول بروضة الأصول ، عبد القاد ربن شيبة الحمد ، الطبعة الأولى . دار النشر (بدون) ١٣٨١ ه.
- _ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ، مالك ، الشافعي ، وأبي حنيفة ، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمرى ، بيروت : دار الكتب العلمية .
 - _ **-** -
- بحث فى أصول الفقه عن حاجة المسلمين الى القياس كسأصل الاستنباط لاحكام الشرعية ، عبد المنعم محمد النجار ، مصر : دار المهدى ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م٠
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد القرطبي ، الطبعة السابعة . بيروت دار المعرفة ، ه ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
- البدر الطائع بمحاسن من انقرن السابع ، محمد بن على الشوكائي ، بيروت : د ار المعرفة .
- البرهان في أصول الغقه ، عبد الملك عبد الله الجويني ، الطبعة الأولى . تحقيق عبد العظيم الديب. قطر: مطابع الدوحة الحديثة ، ٩٩٩٠.
- البلبل في أصول الفقه ، سلمان بن عبد القوى الطوفي الصرصرى الطبعة الأوبى . الرياض : مؤسسة النور للطباعة والتجليد ١٣٨٣هـ.

- البلبل في أصول الفقه ، سلمان بن عبد القوى الطوفي الصرصرى ، الطبعـــة البلبل في أصول الفقه ، سلمان بن عبد القوى الطوفي الصرصرى ، الطبعـــة الشافعي ، ١٤١٠.
- بهجة النفوس وتحليها بمعرفة مالها وماعليها ، شرح مختصر صحيح البخارى ، الأمام ابوعبد الله بن أبي جمرة ، الطبعة الثالثة ، بيروت : دار الجيل .
- بيان المختصر في شرح مختصر ابن الحاجب ، شمس الدين أبي الثناء محمد بيان المختصر في شرح مختصر ابن الحاجب ، شمس الدين أبي الثناء محمد بيان عبد السرحمن بن أحمد الأصفهاني ، تحقيق : محمد مظهر بقا ، بمكية المكرمة : مركز احياء التراث الأسلامي جامعة أم القسري .
- تاريخ بفداد أومدر سة انسلام ، ابو بكر بن أحمد بن على الخطيب البفدادى .
 بيروت : دار الكتاب العربي .
- تاريخ الخلفاء ، جلال الدين السيوطى ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، تحقيق محمد محمد محى الدين عبد الحميد ، تحقيق محمد محمد ، تحقيق محمد محمد ، تحقيق مح
 - التبصرة في اصول الفقه ، ابو اسحاق الشيرازي ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد حسن هيتو ، د مشتق : د ار الفكر ، ١٩٨٠ م ،
 - التحصيل من المحصول ، سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموى ، الطبعـــة الا والمعتمل المراه الله المراه الله المراه الله المراه الله المراه الله المراه المراع المراه المراع المراه المر
- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ، ابن كشير ، الطبعة الأولى. تحقيق : عبد الفنى بن حميد محمود الكبيسى . مكة المكرمة : د ار حراء ، ٢ . ١ ١ هـ
- تخريج الفروع على الأصول ، محمود بن أحمد الزنجاني ، الطبعة الخامسة.

 تحقيق : محمد اديب الصالح . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ٤ ٠ ٤ ١هـ ١٩٨٤م٠
- تذكرة الحفاظ، عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، بيروت: دار الكتب العلمية.
 - التعريفات ، الشريف على بن محمد الجرجاني ، الطبعة الأولى ، بيروت: دار السبب العلمية ، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م ،

- تعليق التعليق على صحيح البخارى ، ابن حجر العسقلانى ، الطبعة الأولى. تحقيق : سعيد عبد الرحمن موسى ، عمان : دارعمارة ، ه ، ١٤ ه - ه ، ١٩٨٩م
- تسعليل الأحكام ، محمد مصطفى شلبى ، الطبعة الثانية ، بيروت : د ارالنهضة المحمد مصطفى المحمد مصطفى الطبعة الثانية ، بيروت : د ارالنهضة المحمد العربية ، ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .
- تقریب التهذیب ، ابن حجر العسقلانی ، الطبعة الثانیة تحقیق : محمد عوامة ، سوریا : دار الرشید ، ۱۶۰۸ هـ ۱۹۸۸ م •
- التقرير والتحبير على تحرير الكمال ، ابن أمير الحاج ، الطبعة الثانية . بيروت:

 د ار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ ٩٨٣ م .
- - التمهيد في آصول الفقيه ، أبو الخطاب الكلوذ اني الحنبلي ، الطبعة الأولى.
 تحقيق : محمد بن على بن ابرهيم. مكة المكرمة : مركز البحث العلمي ، جامعية
 أم القرى ، ٢٠٦ هـ ٥٩٨ م .
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي.

 الطبعة الثالثة، تحقيق : محمد حسن هيتو، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ محمد حسن هيتو، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ محمد حسن هيتو، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤هـ محمد حسن هيتو، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩ محمد حسن هيتو، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩ محمد حسن هيتو، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩ محمد حسن هيتو، بيروت : مؤسسة الرسالة، بيروت : مؤسسة الرسالة، بيروت الرسال
- توجيه القارى الى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية الإستنادية في فتح البارى) حافظ ثنا الله الزاهدى ، الطبعة الأولى ، باكستان : جامعة العلوم الاثرينة 15٠٦ هـ ١٤٠٦ م٠
- تيسير التحرير على كتاب التحرير ، محمد أمين المعروف بأمير بادشاه ، بيروت: دار الفكر .

- - -

الجامع لا حكام القرآن ، ابوعبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ، الطبعة

الثانية . تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني . دار النشر (بدون) ١٣٨٤هـ ٥ ١٩٦٥ .

- جامع بيان العلم وفضله ، ابو عمر يوسف بن عبد البر ، بيروت : د ار الفكر.
- الجامع الصحيح ، سنن الترمذى ، أبوعيسى محمد بن عيسى بن سورة ، تحقيق:

 الحمد شاكر ، فؤاد عبد الباقى ، كمال يوسف الحوت ، بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨ هـ ٩٨٧ م.
- جامع النقول في اسباب النزول وشرح آيا تها ، ابن خليف عليوى ، الطبعة الأولى. الرياض : مطابع الاشعاع ، ١٤٠٤ ه.
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر ، شمس الدين عبد الرحمن السخاوى، تحقيق : حامد عبد المجيد ، طه الزيني ، آشرف على اخراجه: محمد الاحمدي أبو النور ، القاهرة : وزارة الاوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية لجنة احياء التراث الاسلامي ، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
 - **7** -
 - حاشية الا زمرى على شرح مرقاة الوصول ، المسمى بمرآة الوصول ، منلا خسرو، دار الطباعة العامرة .
 - حاشية البناني على شرح الجلال ، شمس الدين محمد المحلى على متن جمع الجوامع للسبكي وبهامشه تقريرات الشربيني . بيروت : دار الفكر ، ١ ، ١ ، ١هـ - ١٩٨٢ م ،
 - حاشية سعد الدين التغتازاني مع حاشية السيد الشريف الجرجاني مع شرح القاضي عضد الله والدين على مختصر ابن الحاجب ، الطبعة الثانية . بيروت: دارالكتب العلمية ٣٠٤ (هـ ٩٨٣ م ٠
 - حاشية العطار على جمع الجوامع ، حسن العطار ، وبهامشها تقرير عبد الرحمان الشربيني ومعها تقريرات محمد على بن الحسين المالكي . بيروت : د ارالكتب العلمية .

- ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الاصابة ، شاكر محمود عبد المنعم ، بغداد : دار الرسالة للطباعة .
- حجية القياس ، صلاح زيد ان ، الطبعة الأولى . القاهرة : دار الصحوة ، ١٤٠٧هـ حجية القياس ، صلاح زيد ان ، الطبعة الأولى . القاهرة : دار الصحوة ، ١٤٠٧هـ ١٤٠٧
 - الحكم الشرعى التكليفي ، صلاح زيد ان ، الطبعة الأولى ، القاهرة: دار الصحوة،

_ J _

الديباج المذهب ، ابن فرحون المالكي . تحقيق : محمد الأحمد أبو النـــور، المقاهرة : دار التراث .

... ئ

- الذخيرة ، شهاب الدين بن أدريس القرافي ، " المقد مات وكتاب الطهارة " مسن الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد السميع الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، تحقيق الشيون الأسلامية ، ١٤٠٢ه ١٩٨٢ م
- نيل تذكرة الحفاظ للذهبي ، الحفافظ آبي المحاسن الحسيني الدمشقى ، ويليه لحظ الالحاظ بذيل طبقات الحفاظ لتقى الدين محمد بن فهد المكي ويتلوه ذيل طبقات الحفاظ للذهبي بيروت : دار الكتب العلمية .

-) -

- روضة الناظر وجنة المناظر ، عبد الله بن أحمد بن قد امة المقدسى ، الطبعة الثانية . تحقيق : سيف الدين الكاتب ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م٠

- روضة الناظر وجنة المناظر ، ابن قدامة . بيروت : دار المطبوعات الحديثة .
- سنن ابى داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى ومعه كتاب معالــــم السنن للخطابى الطبعة الأولى ، تحقيق : عزت عبيد الدعاس ، حمص : نشـــــر وتوزيع محمد على السيد ، ١٩٦٩هـ ١٩٦٩ م ،
- سنن أبى داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستنانى ، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الفكر .
- سنن النسائي ، شرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، وحاشية السندى ، بيروت: - - - - المكتبة العلمية . المكتبة العلمية .
- سير أعلام النبلائ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . الطبعة السادسة . تحقيق معديب الارنؤوط . بيروت: مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م .

_ ش _

- الشبه عند الأعوليين واثرة في اختلاف الغقها ، عمر عثمان على أريق ، رسالة ماجستير قسم الدراسات العليا الشرعية ، كلية الشمريعة ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ١٤٧٠ هـ.
 - مذرات الذهب في اختيار من ذهب ، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد المنبلسي. معقيق : لجنة أحياء التراث العربي . بيروت : دار الافاق الجديدة.
- شرح البد خشى ومعه نهاية السول لجمال الدين الأسنوى كلاهما شرح منهاية السول الدين الأسنوى كلاهما شرح منهاية وأولاده.
 - شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الغقه ، سعد الدين مسعود ابن عمر التفتازاني ، وبهامشه شرح التوضيح للتنقيح ، بيروت : د ارالكتب العلمية
 - . شرح تنقيح الغصول في اختصار المحصول في الأصول ، شهاب الدين القرافيي. الطبعة الأولى ، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد ، بيروت : دار الغكر، ٣٩٣ هـ ١٣٩٣ م. ١٩٢٣

- شرح صحيح مسلم ، محى الدين النووى . الطبعة الثانية . بيروت : دار احياً التراث العربي ، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢م٠
- شرح الكوكب المنير ، محمد بن أحمد بن عبد العزيز على الغتوحى . الطبعـــة الأولى ، تحقيق : محمد الزحيلى ، نزيه حماد مكة المكرمة : مركز البحث العلمـــى جامعة أم القرى ، ١٤٠٨ هـ ٩٨٧ م.
- شرح اللمسع ، ابو اسحاق الشيرازى ، الطبعة الآولى ، تحقيق : عبد المجيد المجيد التركى ، بيروت : دار الفرب الأسلامي ، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م ،
- شفاء الفليل ، محمد بن محمد بن محمد أبى حامد الفزالى . دار النشر (بدون)
 - الصحاح، تاج اللغة اوصحاح العربية ، اسماعيل بن حماد الجوهرى . الطبعية الشعار . دار النشر (بدون) ١٤٠٢هـ- الثانية . تحقيق : أحمد عبد الفغار العطار . دار النشر (بدون) ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢
 - صحيح مسلم ، أبو الحسن بن الحجاج بن مسلم . بيروت : دار المعرفة . - ف -
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمين السخاوى بيروت : دار مكتبة الحياة .
 - _ d _
 - طبقات الحفاظ ، جلال الدين السيوطي ، الطبعة الأولى ، تحقيق : لجنة من العلماء ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ٣٠١ هـ ١٤٠٣ م.
 - طبقات الشافعية ، ابو بكر تقى الدين ابن قاض شهبة ، الطبعة الأولى تحقيق عبد العليم خان ، بيروت : عالم الكتاب ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م٠

- طبقات انشافعية ، عبد الرحيم الأسنوى . الطبعة الأولى . تحقيق : كمال يوسف المستوت . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٧هـ ١٨٨ م.
- طبقات الفقها ، ابو اسحاق الشيرازى ، الطبعة الثانية متحقيق : احسان عباس ، بيروت : دار الرائد العربى ، ١٤٠١ هـ ١٩٨١م،
 - طبقات الحنابلة ، ابو الحسين محمد بن أحمد يعلى . بيروت : دار المعرفة .
- - عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، بدر الدين أبى محمد بن أحمد العين ، بيروت : دار احياء التراث العربى .

ـ ف ـ

- فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ابن حجر العسقلانى ، تحقيق : عبد العزيز بن باز ، محمد فسؤ ال عبد الباقى ، محب الدين الخطيب . بيروت : د ارالمعرفة .
- انفصول في الأصول " ابواب الاجتهاد والقياس " ، ابو بكر أحمد بن على الرازى الجصاص. الطبعة الأولى ، لا هور : المكتبة العلمية ، ، ١ ٩٨٠ م.
- الفقيه والمتفقه ، ابو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغد ادى . الطبعـــة الثانية ، تحقيق : اسماعيل الأنصارى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، . . ؟ ١هـــ الثانية ، . . ؟ ١هـــ ١٤٠٠ .
- الغكر الأصولى ، دراسة نقدية تحليلة ، عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان . الطبعة المراهي ، جدة : دار الشروق ، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٩م٠

- الفكر السامى فى تاريخ الفقه الأسلامى ، محمد بن الحسن الحجوى ، الطبعــة الا ولى . تحقيق : عبد العزيز بن عبد الفتاح القارى . المدينة المنورة : المكتبة الملميــة .
- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، عبد العلى محمد بن نظام الدين بهاميش المستصفى للفزالى : بيروت : دار صادر.

-- ق --

- قواعد الأصول ومعاقد الفصول مختصر تحقيق الأمل في على الأصول والجدل ، صفى الدين عبد المؤمن بن كمال اللذين عبد الحق البغدادى الحنبلي . الطبعة الأولى. تحقيق : عنى عباس الحكى . مكة السكرمة : مركز البحث العلى واحياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨ م.
- القياس علاح زيد إن ، مصر : جامعة الازهر ، كلية الشريعة ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧

س کا

- كشف الأسرار شرح السعنف على السنار ، ابو البركات عبد الله بن أحمد الحافيظ النسفى ، مع شرح نور الأنوار على المنار ، لملاجبون ، الطبعة الأولى ، بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م٠
 - نسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، بيروت : دار الفكر .
 - لسان الميزان ، ابن حجر العسقلاني ". الطبعة الثانية . بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ١٩٧١ هـ ١٩٧١ م.

- اللمع في أصول الفقه ، أبو اسحاق الشيرازي ، الطبعة الثالثة ، مصر : مطبعـة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م.
 - **-** -
- مباحث العلة في القياس عند الأصوليين ، عبد الحكيم عبد الرحمن أسعد السعدى، الطبعة الأولى . بيروت : دار البشائر الاسلامية ، ٢٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نور الدين على بن ابى بكر الهيشى . الأسكندريـــــــة د د ار الريان ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م٠
- المحصول في علم أصول الفقه ، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى . الطبعة الأماين الأولى ، تحقيق : طه جابر فياض العلواني ، الرياض : مطبوعات جامعة الامساماين سعود الاسلامية ، ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.
 - مختصر سنن أبى داود ، الحافظ المنذرى ، ومعه معالم السنن لا بن سليمان الخطابى ومعه تهذيب الا مام ابن القيم الجوزية ، تحقيق : محمد حامد الفقى . الخطابى ومعه تهذيب الا مام ابن القيم الجوزية . تحقيق : محمد حامد الفقى . القاهرة : مكتبة السنة المحمدية .
- مختصر الطُّنحاوى ، ابوجعفر أُحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى . الطبعة الأولى.

 بيروت : دار احياء العلوم ، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م٠
- المختصر في أصول الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنيل ، على بن محمد بنعلى بن عباس بن على بن محمد بنعلى بن عباس بن عباس بن شيبان المعروف بابن اللحام . تحقيق : محمد مظهر بقا . دمشق: دار الفكر ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م٠
 - المدخل الى أصول الفقه ، موسى ابراهيم الابراهيم . الطبعة الأولى . عمان: دار عمار ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م.

- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، عبد القادر بن بدران . الطبعـــة الثالثة . تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي . بيروت: مؤسسة الرســـالة الثالثة . تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي . بيروت: مؤسسة الرســـالة ما ١٩٨٥ ١٩
- مذكرة في أصول الفقه ، محمد الأمين المختسار الشنقطي ، المدينة المنورة: المكتبة السلفية .
 - مرقاة الوصول ، محمد بن قراموز الشهير بمنلا خسرو . دار النشر (بدون)
 - المستصفى من علم الأصول أبو حامد الفزالي ، ومعه فواتح الرحموت شرح مسلم
 - المسودة في أُصول الفقه لآل تيمية ، جمعها وبيضها شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الفنى ، تقديم ، : محمد محى الدين عبد الحميد . مصر: مطبعة مدنى .
 - المعتمد في أصول الفقه ، أبو الحسين البصرى ، الطبعة الأولى . تحقيق : خليل المعتمد في أصول الفقه ، أبو الحسين البصرى ، الطبعة الأولى . تحقيق : خليل الميس ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.
 - المعتمد في أصول الفقه ، أبو الحسين البصرى ، تحقيق : محمد حميد الله ، أحمد بكير ، حسن حنف . . دمشق : ١٩٦٥ هـ ١٩٨٥ م .
 - معجم المفهرس لا نفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤ ال عبد الباقى ، بيروت: د ارإحياء التراث العمرين .
 - معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس زكريا ، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون . معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس زكريا ، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون . بيروت : دار الفكـــــر .
 - المفنى في ابواب التوحيد والعدل ، أبو الحسن عبد الجبار . تحقيق : طه حسين أمين الخولى . مصر : المؤسسة المصرية العامة .

- المفنى فى اصول الفقه ، عمر بن محمد بن عمر الخبازى ، الطبعة الأولى ، تحقيق: محمد مظهر بقا ، مكة المكرمة : مركز البحث العلمي واحياء التراث الأسلمي جامعة أم القرى ، ١٤٠٣هـ .
- مغتاح السعادة ومصباح السادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده . تحقيق : كامل كامل بكرى ، عبد الوهاب ابو النور . مصر دار الكتب الحديثة .
- مغتاح كنوز السنة وضعه باللغة الانكليزية : ١٠٥٠ فنسينك ، ونقله الى العربية فؤاد عبد الباقى ، بيروت : دار احياء التراث العربي ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م٠
- منهاج الأصوليين في التأليف، محمد أحمد معبر القحطاني. الطبعة الأولسي. جدة: مكتبة دار الوفاء، ١٤٠٦هـ ٩٨٦ م.
- منتهى الوصول والالل في على الأصول والجدل ، جمال الدين أبي عمروعشان ابن عمرو عشان ابن عمرو بن ابي بكر المعروف يابن الحاجب. الطبعة الاولى . بيروت: دار الكتب العلمية.
- المنخول من تعليقات الأعول ، أبو حامد الفزالى ، الطبعة الثانية . تحقييق : محمد حسن هيتو . د مشق : د ار الفكر ، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م
- منهاج السنة النبوية في نقص كلام الشيعة القدرية ، تقى الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية . المطبعة الأولى ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، الرياض : مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .

- الموافقات في أصول الشريعة ، أبو اسحاق الشاطبي وعليه شرح عبد الله دراز . تحقيق : محمد عبد الله دراز . بيروت : دار المعرفة .
- موطأ الامام مالك بن أنس. تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى . بيروت: دار الحياء التراث العربي ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م،
- ميزان الأصول في نتائج العقول ، علاء الدين شمس النظر محمد بن احمد السمرقندي تحقيق : محمد زكي عبد البر ، قطر : مطابع الدوحة الحديثة .
 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، عبد الله بن محمد بن أحمد بن عشان الذهبي. الطبعة الأولى . تحقيق : على محمد البجاوى . دار احياء الكتب العربية.
 - ن –
 - النبذ في أصول الفقه ، ابو محمد بن أحمد بن حزم ، الطبعة الأولى ، تحقيق: النبذ في أصول الفقه ، ابو محمد بن أحمد بن حزم ، الطبعة الأولى ، تحقيق: أحمد حجازى السقا _ القاهرة : مكتبة الكليات الازهرية ، ١٤٨٧ هـ ١٩٨١ م ،
 - نشر البنود على مراقى السعود ، عبد الله بن ابراهيم العلوى الشنقطى . الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ٩٠١ه- ٩٨٨ م٠
 - نصب الراية لا حاديث المدايق، أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعى . الطبعة الثانية . بيروت : السكتب الاسلامي ١٣٩٣ ه.
 - النكت على كتاب ابن الصلاح ، ابن حجر العسقلاني ، الطبعة الأولى ، تحقيق: ربيع بن هادى عمر ، المدينة المنورة : الجامعة ، الاسلامية ، ١٩٨٤ م ١٩٨٠م،
 - الوجيز في أصول التشريع الأسلامي ، محمد هيتو . الطبعة الثانية . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤ م٠

- الوجيز في أصول الفقه ، عبد الكريم زيد ان . الطبعة السادسة . بيروت ، مؤسسة الرسانة ، ه ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
- الوسيط في أصول الفقه الاسلامي ، وهبة الزحيلي . الطبعة الثالثة . د مشـــق: مطبعة د ار الكتاب.

فهرس مداويا نه البحصة

(790)

محتويات البحيييث

الموضيوع	المفحية
لمنخص البحث	7
شكر وتقد يسسسر	٣
مقد مة البحيث	٤
تمريب	٩
أ_أهمية الموضوع	١.
ب ـ التعريف بالمو السف	۱ ۳
جـ أهمية القياس كمصدر للتشريع	٣٣
الباب الأول : حقيقة القياس	٤.
مقد مة	٤١
الغصل الآول: تعريف القياس	7 3
المبح الأول: تعريف القياس لفة كما جاء في فتح الباري	٤٣
تعريف القياس لفة عند اللغويين	{ {
السحث الثانسين : تعريف لفة عند الاعولين	ξ ξ
المبحث الثالبيت : تعريف القياس إسطلاحا كما ورد في فتح	ξ.Υ
البارى	
السحث الراب عن تعريف القياس عند الأصوليين	٤٨
الفصل الثانيين : أركان القياس	70
and the second s	οY
المبحث الاول : اختلاف الأعوليين في أوكان القياس	٥٨
المحث الثانيين : ماذكره ابن حجر بشأن الأركان	٦.
المبحث الثاليي : الأصيل.	٦)
المطلب الأول : الأصل لفسة	٦)
المطلب الثانيي : الأعل إسطلاحا	11
المطلب الثالبيت : المذهب في المراد من الأصل -	75
المطلب الرابيع : المذهب الراجيح	٦٣
المبحث الرابـــع : الفـــرع	7 ξ

(FP7)

المفحة	الموضــــوع
7 ξ	المطلب الأول : الغرع لنفة
7 ξ	المطلب الثانيي : الغرع إعطلاحا
٥٢	المطلب الثالث : الراجح من المداهب
77	المبحث الخامس حكم الأعل
77	المطلبالاول: المحكم لغة
٦٦	المطلب الثانى: الحكم إصطلاحا
٦Y	المبحث السادس : العلمية
٦Y	المطلب الأول: العلة لغة
٨٢	المطلب الثاني: العلة إصطلاحا
74	المطلب الثالث : التعريف المختار للعلة
Υξ	الغصل الثالث : شروط الأركان
Υ۵	
Υ٦	السبحث الأول : شروط الأصل
Υ٦	المطلب الأول : شروط الأصل كما وردت في الفتح
7.8	المطلبالثاني: شروط الأعل عند الاصوليين
λ٤	السحيت الثاني : شروط الحكم
٨٤	المطلب الأول: شروط حكم الأحمل المذكورة في فتح الباري
٨٥	المطلب الثاني: شروط حكم الأصل عند الأصوليين
۹٠	السحث الثالييت: شروط الغييرع
۹ .	السطلب الاول: شروط الغريج التي ذكرهاالحافظ ابن حجر في
	المال ما المال ما المال ما المال
97	المطلب الثاني: شروط الغرع عند الأصولييين
9 {	المبحث الرابـــع : شروط العلـــة
9 8	:
9 8	المطلب الاول: شروط العلة التي ذكرها ابن حجر في الغتج
1 - 4	المطلب الثاني: شروط العلة عند الالمجوليين

الصفحية	الموضوعــــات
۲۰ (الغصل الرابع : اقسام القياس .
) • Y	تمہیــــــ
١٠٨	المبحث الاول : اقسام القياس الواردة في الغتج
	- القياس الجلى:
١٠٨	۔ قیاس الد، لالة
111	ـ قياس في معنى الأصل
111	ـ قياس الشبه
)))	السحث الثاني : القياس الغاسد
117	الأمثلة على الفياس الغاسد
117	•
777	المبحث الثالث : أقسام القياس عند الأصوليين
۳۲ ۱	المطلب الاول: القسم الاول
۳۲ (_ القياس الجلى
178	_ القياس الخفى
178	المطلب الثاني : القسم الثاني
178	ـ قياس العلـــة
ነገ፤	_ قياس الد لا لة
ነግዩ	- القياس في معنى الاصرال
170	السطلب الثالث: القسم الثالث
170	_ القياس القطامي
170	_ القياسس الظنى
	المطلب الرابع : القسم الرابع
) 77	۔ قیاس الشبہ
177	ـ قياس الإخالة
177	ـ قياس السبر والتقسيم
177	- ق يا س الطــــرد
) 7 Y	الخاتمية : ما يستخلص من الباب
179	
. 177	الباب الاول: حجية القياس

۱۷۳

المفعة	الموضــــوع
۱۲٤	الغصل الأول : المذاهب في الحجية
1) Yo	السحت الاول: المذاهب في حجية القياس كما وردت في الفتح
140	منهب الجمسهور
) Y \	ـ مدهب المنكرين
1 Y Y	المبحث الثاني :: المداهب في المجية عند الأعوليين
1 Y Y	ـ المذهب الاول
) YY	ـ المذهب الثاني
) YY	ـ المذهب الثالث
1 Y A	۔ المذهب الرابع
۱۲۸	_ المذهب الخامس
) Y 9	ـ المذهب السادس
١٨٠	الغصل الثاني : أدلة الشبتين .
1 1	المبحث الأول : أدلة المشبتين كماوردت في فتح الباري
1 & 1	المطلب الاول : الادلة من الكتاب
٦٨٣	المطلب الثانى: الادلة من السنة
1 人 0	المطلب الثالث: الادلة من الإجماع
1.4.4	المطلب الرابع: الادلة من المعقول
19.	المبحث الثانى : أدلة حجية القياس عند الاعوليين
) 9 •	المطلب الاول : الادلة من الكتاب
197	المطلب الثانى : الادلة من السنة
) 9 {	السطلب الثالث: الادلة من الاجماع
) 97	ـ الادلة من المعقول .
ነ ዓለ	الغصل الثالث : شبه المنكرين
199	المبحث الاول: شبه المنكرين كما وردت في فتح الباري
199	_ الادلة من الكتاب
7 · •	ـ الادلة من السنة
7 • 1	ـ الادلة من الاجماع

البرفحية	الموضـــوع
7 • 7	_ الادلة من المعاقول
7 • 7	المبحث الثاني : شبه المنكرين كما وردت في كتنب الأصول
7 . 7	_ الادلة من الكتاب
7 • Y	_ الادلة من السنية
7 . 9	_ الادلة من الاجماع
717	_ الادلة من المعقبول
710	الغصل الرابع: الرد على شبه المنكرين
717	المبحث الاول: الرد على شبه المنكرين كما وردت في فتح الباري
717	- الرد على الشبه التي استدلوا بها من الكتاب
711	- الرد على الشبه التي استدلوا بها من السنة
77.	- الرد على الشبه التي استدلوا بها من الاحماع
777	المبحث الثانى : الرد على شبه المنكرين كما وردت في كتب الا صول .
777	الرد على شبه المنكرين التي استدلوا بها من الكتاب
777	- الرد على شبه المنكرين التي استدلوا بها من السنة
377	- الرد على شبه المنكرين التي استدايو بها من الاجماع
377	- الرد على شبه المنكرين التي استدلوا بهامن المعقول
777	الخاتمية : تشمل مبحثين
7,7 Y	المبحث الاون: بيان المذهب الراجح
777	المبحق الثانى: مايستخلص من الباب
777	الباب الثالث : ما يجرى فيه القياس ومن له أن يقيس
7 77	المقد مـــة
7 7 0	الفيل الاول: القياس في جميع الأحكام الشرعية
777	J
777	المبحث الأول : في الاحكام الشرعية كما وردت في فتح الباري
1 4 7	السحث الثاني: القياس في جميع الاحكام الشرعية عند الاصولين
147	المذاهب :
177	١- المذهب الاون
7 Y I	٢- المدهب الثاني
1 Y 7	۳ المذهب الثالث
7 7 7	أدلة المذاهبين ::

فحة	الموضــــــع
7 Y 7	_ أدلة المذهب الأول
7 7 7	_ ادلة المذهب الثاني
7 7 7	ـ دليل المذهب الثالث
7 7 7	ـ المذهب المختار
775	الغصل الثاني : القياس في الحدود والكفارات
7 7 7	: I
7 7 7	المبحث الاول: ماذكره ابن حجر بشأن القياس في الحدود والكفارات
ΥΥĭ	١- مذهب الجممور
7 7 7	٢- مذهب الحنفية
7 1 7	٣_ الرآى الراجح
710	البسحث الثاني: القياس في الحدود والكفارات عند الا سوليين
0 1.7	المطلب الأولى المذاهيب:
710	١- مد هب الجمه ور
710	٢ مذ هب الحنفية
7.7.7	السطلب الثانى : أدلة المذاهبين
7.1.7	١- أدلة الجميه ور
7 \ 7	٢- أدلة الحنفيسة
. 7	مناقشة آدلة الحنفية
7 1 9	المذهب الراحح
۲9.	الغسل الثالث: القياس في الاسباب والشرائط
791	تم بسید
. ۲۹۲	السبحث الاول : القياس في الاسباب والشروط عند ابن حجر
797	أولا الاسباب،
አ የ ን	ثانيا : الشروط:
4.1	السحث المثانى : القياس في الأسباب والشروط عند الا صوليين
7 . 7	المطلب الاول: المذاهيب
۲ ۰ ۳	السطب الثانى: أدلة المذاهب

الصفحة	الموضـــوع
r • r	_ ادلة المذهب الأول
	 ادلة المذهب الثاني
7.0	المطلب الثالث المذهب المختار
7.7	الغصل الرابع ﴿ القياس في المستثنيات
$\gamma \cdot \gamma$	J
٣٠٨	المبحث الاول: القياس في المستثنيات كما وردت في الفتح
7 1 7	السبحث الثاني : القياس في المستثنيات عند الا سوليين
717	المطلب الاول: المذاهب
718	المطلب الثانى: أدلة المذاهب
718	_ أدلة المذاهب الاول
317	- أدلة السدهب الثاني
718	_ آدلة المذهب الثالث
710	المطلب الثالث: المذهب المختار
717	الغصل الخامس: القياس في العظيات
71 Y	التمهيد
71	المبحث الاول : القياس في العقليات عند ابن حجر
779	المبحث الثاني : القياس في المعقليات عند الاصوليين
779	المطلب الاول: المذاهب
7	المذهب الاول
779	- المذهب الثاني
~~ .	المطلب الثانى: الآدليية
٣٣٠	- ادلة المذهب الاول
~~ .	- ادلة المذهب الثاني
~~	المطلب الثالث: المذهب المختار
771	الغصل السادس: من له أن يقيس (شروط المجتهد)
447	التمهيب
***	السحث الاول: شروط من له أن يقيس كما وردت في الغتج
770	البميحث الثاني: شروط من له أن يقيس عند الا صوليين

الصفحة	الموضـــوع
78.	الخاتمة : أهم مايستخلص من الباب
7 { 7	الخاتمة : نتائج البحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
787	الفهارس : :
٣٤Υ	_ الآيات
807	_ الاحاديث
٣٦٦	الأفار
7 Y 1	- Ik's K
797	_ الممادر والمراجع
818	محتويــــات البحـــت